



وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة المثنى كلية -التربية للعلوم الإنسانية-
قسم اللغة العربية

التوجيه الصرفي في كتب مشكل إعراب القرآن في القرنين الخامس والسادس الهجريين

رسالة قَدّمتها الطالبة

رقية سجّاد حسن

إلى مجلس كلية التربية للعلوم الإنسانية- جامعة المثنى
وهي جزء من متطلبات نيل شهادة الماجستير في اللغة العربية
وآدابها

بإشراف

الأستاذ المساعد الدكتور علي فرحان جواد

٢٠١٥م

١٤٣٥هـ

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

وَعَنْتِ أَلُوجُوهٌ لِلْحَيِّ الْقَيُّومِ ^{طه} وَقَدْ خَابَ مَنْ حَمَلَ

ظُلْمًا ﴿١١١﴾ وَمَنْ يَعْمَلْ مِنَ الصَّالِحَاتِ وَهُوَ مُؤْمِنٌ فَلَا

يَخَافُ ظُلْمًا وَلَا هَضْمًا ﴿١١٢﴾ وَكَذَلِكَ أَنْزَلْنَاهُ قُرْآنًا

عَرَبِيًّا وَصَرَّفْنَا فِيهِ مِنَ الْوَعِيدِ لَعَلَّهُمْ يَتَّقُونَ أَوْ يُحْدِثُ لَهُمْ

ذِكْرًا ﴿١١٣﴾ [طه: ١١١ - ١١٣]

صَدَقَ اللَّهُ الْعَلِيُّ الْعَظِيمُ

الإهداء

- إلى طريقي إلى الله عزّوجلّ (والديّ) براً وإحساناً .
- إلى سندي وعوني (زوجي) وفاءً وامتناناً .
- إلى قرّة عيني (أولادي) حباً وشفقة .
- إلى أخوتي وأخواتي صلةً ومودة .
- إلى أستاذي الفاضل المرحوم الدكتور هاشم طه شلاش مغفرة ورحمة .
- إلى الأستاذ الدكتور علي فرحان جواد شكراً وعرفاناً .
- إليكم أهدي ثمرة سنوات أخذت مني الكثير، ولم تعطني إلا القليل .
- إليكم أهدي هذه الصدقة الجارية .

الباحثة

شكر وتقدير

قَالَ تَعَالَى: ﴿ هَذَا مِنْ فَضْلِ رَبِّي لِيَبْلُوَنِي ۖ أَشْكُرْ أَمْ أَكْفُرُ ۚ وَمَنْ شَكَرَ فَإِنَّمَا

يَشْكُرُ لِنَفْسِهِ ۖ وَمَنْ كَفَرَ فَإِنَّ رَبِّي غَنِيٌّ كَرِيمٌ ﴾ النمل: ٤٠

الحمد لله العلي القدير، والشكر له، إذ أعانني على الكتابة، وأمدني بالأسباب
الموصلة لإتمام البحث، فكل شيء منه واليه .

وأنتقدم بالشكر الجزيل إلى الأستاذ المساعد الدكتور علي فرحان جواد، إذ كان
خير معين في دراستي العليا، ثمَّ الشكر والتقدير للأساتذ الأفاضل الدكتور صاحب
منشد، والدكتور محمود اللامي، والدكتور ستار جبار، والدكتور عبد المطلب محمود
والدكتورة منار خالد، ولا يفوتني أن أتقدم بالشكر والتقدير إلى زميلتي طالبة الماجستير
آس عقيل الموسوي، فمعها بدأت رحلتي ومعها ستنتهي، فإلى من ذكرت ، وإلى من
سيتجشم عناء قراءة البحث، وتقويمه من الأساتذ الأفاضل وهو في غنى عنه لكم مني
خالص الدعاء بالخير، وعذراً فالشكر بقدري لا بقدركم .

الباحثة

بسم الله الرحمن الرحيم

إقرار المشرف

أشهد أنّ الرسالة الموسومة بـ (التوجيه الصرفي في كتب مشكل إعراب القرآن في القرنين الخامس والسادس الهجريين) التي قدّمتها الطالبة (رقية سجاد حسن) قد أعدّت بإشرافي في قسم اللغة العربية بكلية التربية للعلوم الإنسانية/ جامعة المثنى، وقد استوفت خطتها بما يؤهلها للمناقشة، وهي من متطلبات نيل شهادة الماجستير في اللغة العربية/ لغة.

(المشرف)

الإمضاء:

الاسم: أ.م.د. علي فرحان جواد

التاريخ: ٢٠١٤/١٠/٢

بناءً على التوصيات المتوافرة أرشح هذه الرسالة للمناقشة.

(رئيس قسم اللغة العربية)

الإمضاء:

الاسم: أ.د. عايد جدوع حنون

التاريخ:

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

قرار لجنة المناقشة

نشهد نحن أعضاء لجنة المناقشة أننا اطلعنا على الرسالة الموسومة بـ(التوجيه الصرفي في كتب مشكل إعراب القرآن في القرنين الخامس والسادس الهجريين) التي قدّمتها الطالبة (رقية سجّاد حسن)، وقد ناقشنا الطالبة في محتوياتها وفيما له علاقة بها، ونرى أنها جديرة بالقبول لنيل شهادة ماجستير في اللغة العربية وآدابها/ لغة، بتقدير () .

الإمضاء:

الإمضاء:

الاسم:

الاسم:

التاريخ:

التاريخ:

(عضواً)

(عضواً)

الإمضاء:

الإمضاء:

الاسم:

الاسم:

التاريخ:

التاريخ:

(عضواً وشرفاً)

(رئيس اللجنة)

أقرّ مجلس كلية التربية للعلوم الإنسانية بجامعة المثنى بما جاء في قرار لجنة المناقشة وأمضاه.

الإمضاء:

الاسم:

عميد كلية التربية

التاريخ:

المحتويات

فهرس المحتويات

المقدمة.....	أ- ب
تمهيد في مفهوم التوجيه الصرفي، وما يرتبط به	٢٣-١
١-التوجيه الصرفي.....	٩- ١
التوجيه والتأويل.....	١٢-٩
ألفاظ التوجيه.....	١٦-١٣
٢-المشكل.....	٢٣-١٦
المشكل، والمتشابه.....	٢١-١٩
المشكل، والغريب.....	٢٣-٢١
الفصل الأول:-توجيه الابنية الصرفية في كتب المشكل.....	٩٢-٢٤
المبحث الاول: التوجيه الصرفي في أبنية المصادر.....	٤٠-٢٥
١- في اشتقاق المصدر.....	٣١-٢٦
٢- بين المصدر والجمع.....	٣٦-٣٢
٣- في المصدر الميمي.....	٤٠-٣٦
المبحث الثاني: التوجيه الصرفي في أبنية المشتق	٦٠-٤١
١- فيما جاء على صيغة فاعلة	٤٦-٤٢
٢- فيما جاء صيغة فعيل	٥١-٤٧
٣- فيما جاء على صيغة أفعّل.....	٥٥-٥١
٤- فيما جاء على صيغة مفعول.....	٦٠-٥٦

المبحث الثالث: التوجيه الصرفي في المفرد والمثنى والجمع ٦١-٩٣

١- بين المفرد والجمع ٦٢-٦٥

٢- في التثنية ٦٦-٧٠

٣- في الجمع، وجمع الجمع ٧١-٧٤

٤- فيما ألحق بالجمع ٧٥-٧٨

المبحث الرابع: التوجيه الصرفي في البنية الفعلية ٧٩-٩٢

١- في أصل اشتقاق الفعل ٨٠-٨٥

٢- في الفعل المضارع المضعف ٨٦-٨٨

٣- في بناء استفعل ٨٩-٩٢

الفصل الثاني: وسائل التوجيه، وطرقه في كتب المشكل ٩٣-١٣٢

المبحث الأول: التحول عن الأصل ٩٤-١١٥

١- التحول عن أصل وضع ٩٦-١٠٩

٢- التحول عن أصل قاعدة ١١٠-١١٥

المبحث الثاني: الردّ إلى الأصل ١١٦-١٣٢

١- الردّ إلى أصل وضع ١١٨-١٢٦

٢- الردّ إلى أصل قاعدة ١٢٧-١٣٢

المبحث الثالث: الحمل ١٣٣-١٥١

١- الحمل اللفظي ١٣٤-١٤٣

٢- الحمل المعنوي ١٤٤-١٥١

الفصل الثالث: أدلة التوجيه الصرفي في كتب المشكل.....١٥٢-١٩٧

المبحث الأول: القياس.....١٥٢-١٦٥

المبحث الثاني: السماع.....١٦٦-١٨٦

المبحث الثالث: استصحاب الحال.....١٨٧-١٩٧

الخاتمة.....١٩٩-٢٠٢

المصادر والمراجع.....٢٠٣-٢١٦

الملخص الانكليزي.....A-B

المقدمة

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

المقدمة :

الحمدُ لله الذي لا يدرك مدحته القائلون، ولا يُحصي نِعْماءه العادون، ولا يؤدي حقّه المجتهدون والصلاة والسلام على سيّد الخلق محمد المصطفى (صلى الله عليه وآله وسلّم)، وعلى أهل بيته الطيبين الطاهرين. أمّا بعد،

فقد قال تعالى: ﴿قُلْ لَوْ كَانَ الْبَحْرُ مِدَادًا لِكَلِمَاتِ رَبِّي لَنَفِدَ الْبَحْرُ قَبْلَ أَنْ نُنْفِذَ كَلِمَاتُ رَبِّي وَلَوْ جِئْنَا بِمِثْلِهِ مَدَدًا﴾ [الكهف: ١٠٩] .

فما أروعها من كلمات لا تتفد حملت علماء العربية الأفذاذ على الارتشاف من معينها الذي لا ينضب فنهارهم بحث وليلهم تدبر ليرفعوا شعاراً إنّما كتبنا خدمة للقرآن الكريم، فلي الفخر بالسير على خطاهم؛ ولذلك كان التفكير بالدراسة القرآنية ، ولميلي للدراسة الصرفية، فقد أثرت أن تكون الدراسة صرفية قرآنية ، وبقيت متحيّرة باختيار العنوان، فكان أن امتدّت يدّ العون من أستاذي الفاضل الدكتور علي فرحان جواد، فاقترح أن يكون العنوان (التوجيه الصرفي في كتب مشكل إعراب القرآن في القرنين الخامس والسادس الهجريين)، فكانت هذه المحاولة المتواضعة دراسة في كتب ثلاثة ضمن المدّة المذكورة المشترك بينها أنّها في الغالب فيها معالجة المشكل في الإعراب، وإن لم يشتمل العنوان على لفظ المشكل ومشتقاته ككتاب أبي البركات الأنباري، وكتب الدراسة هي :

١- مشكل إعراب القرآن: لمكي بن أبي طالب القيسي (ت ٤٣٧هـ) .

٢- كشف المشكلات وإيضاح المعضلات: لأبي الحسن علي ابن الحسين الأصبهاني الباقولي (ت ٥٤٣هـ).

٣- البيان في غريب إعراب القرآن :لأبي البركات الأنباري (ت ٥٧٧هـ) .

وقسمت الدراسة على ثلاثة فصول يسبقها تمهيد، وتتلوها خاتمة تضمنت أهم النتائج؛ وكانت علة هذا التقسيم لمعرفة توجيه أصحاب المشكل في مستنده من قاعدة أو سياق، ووسائله إذ تعددت بحسب المسألة المدروسة، وأصوله المعتمدة في تحديد منشأ الإشكال وهو مما يوضح شيء من الغموض الذي يكتنف هذا العلم من العربية، فدرس في التمهيد على نحو الإيجاز مفهوم التوجيه الصرفي، وصلته بالتأويل وأهم ألفاظه والمشكل وتعريفه، وتداخله مع ظاهرتي الغريب، والمتشابه .

وجاء الفصل الأول في التوجيه الصرفي في الأبنية الصرفية في كتب المشكل فعرضت فيه نصوص التوجيه مع تحليلها، وتأسيس المحتملات فيها في كتب المتقدمين على أصحاب المشكل وصولاً إلى الترجيح المسبوق بآراء المتأخرين عنهم، فكان تقسيم الفصل على أربعة مباحث الأول في توجيه أبنية المصدر ، والثاني في توجيه أبنية المشتق، والثالث في توجيه أبنية المفرد والمثنى، والجمع، والرابع التوجيه في البنية الفعلية؛ ولتعدد مباحثه وسعتها كان الفصل الأطول بين الفصول .

ودرس في الفصل الثاني: وسائل التوجيه الصرفي، فقسم على ثلاثة مباحث باتباع الأظهر في نصوص التوجيه، إذ كان لمفهوم الأصل الاستعمال الأكبر في توجيهات علمائنا الثلاثة، فكان المبحث الأول: في التحول عن الأصل، والثاني: في الرد إلى الأصل، والثالث: في الحمل بقسميه: اللفظي، والمعنوي .

وكانت الدراسة في الفصل الثالث لأدلة التوجيه الصرفي ، واشتمل على ثلاثة مباحث مقسمة بحسب الاستدلال بها في نصوص التوجيه، وهي القياس، والسماع، واستصحاب الحال، وختمت الدراسة بطائفة من النتائج .

واتبع في البحث المنهج القائم على تحليل النصوص ذات الصلة بالمسألة المدروسة فمبدأ الدراسة نص التوجيه، ومنتهى أقرب ما يكون إلى نتيجة لقراءة في كنوز تراثنا العربي مستضيئة بما توصل إليه العلماء المتقدمون فضلاً عن الأساتيد الأفاضل من المحدثين؛ ولأن

الكتب محلّ البحث لم تؤلّف في الدراسة الصرفية على وجه الخصوص فكان من الصعب أن تجتمع نصوص ثلاثة في المسألة الواحدة؛ إذ الغالب في المسائل ذكر التوجيه النحوي، أو الاكتفاء بذكر المعنى في مسائل أخرى، ولذلك كان اختيار التوجيه الصرفي في المسألة بغض النظر عن تعدده عندهم، وأكتفي بتعدد التوجيه في النص الواحد، وإذا توافر عند العلماء ثلاثتهم فتلك الغاية المطلوبة ، ولصلة التوجيه الصوتي بتحديد أصل الأبنية كانت هناك بعض التوجيهات الصوتية بحسب منهج المتقدمين من علماء العربية مع إشارات قليلة إلى توجيه المحدثين إلتزاماً بالعنوان وعدد الصفحات فضلاً عن الحاجة إلى المزيد من الوقت، وهو ما لم يمكن تحصيله .

ولابدّ أن يكون لكلّ دراسة منهل تستمد منه مادتها، وهي أمّات الكتب والمظان منها كتاب سيبويه، وكتب المعاجم، وكتب معاني القرآن، وكتب التفسير، والخصائص، وشرح الشافية من القدامى، وأمّا من الدراسات الحديثة، فهي بحسب قربها من موضوع الدراسة أطروحة الدكتوراه الموسومة بـ(المشكل في العربية) للباحث أمين عبيد جيجان الدليمي من جامعة بابل، وانمازت بالموسوعية، والاتساع، إذ درست المشكل في مستويات اللغة في القرآن الكريم، وفي الحديث الشريف، وفي الشعر العربي، وكان الجزء الأقرب إلى البحث الفصل الخاصّ بالمشكل في التصريف، فكانت خير معين في فهم منشأ الإشكال في عدد من المسائل المدروسة، ومحلّ دراستها، وتليها الأطروحة الموسومة بـ(قواعد التوجيه الصرفي) للباحث عصام عبد الفتاح محمد ندا من جامعة القاهرة، وانمازت بدراستها المستفيضة للقواعد الموجّهة، والمعتمد في هذه الأطروحة كتاب الأصول للدكتور تمام حسان ولا سيّما الفصل الخاص بقواعد التوجيه الصرفي، ولا تخفى أهمية كتاب معاني الأبنية للدكتور فاضل السامرائي لما له من أثر في إيضاح أسباب تعدد المحتملات في الأبنية الصرفية.

أما عن الصعوبات التي واجهت البحث فهي دقة التعبير القرآني الكريم، ووعورة البحث الصرفي وتداخل الأبواب على وجه العموم ودراسة التوجيه وتعدّده على وجه الخصوص، وهو ما زاد في الحاجة إلى المزيد من الوقت، وإعمال الفكر، والتدبر وخصوصاً وإنّ الكتب مؤلفة

في مشكل الإعراب وليست في المشكل الصرفي. وبعد فما كان في هذا البحث من جهد طيب فبفضل من الله، وما كان فيه من هفوات وعثرات فهو قصور غير متعمد، وحسبي أنني بشر.

وختاماً لأبّد من الشكر الخاص لأستاذي الفاضل الدكتور علي فرحان جواد لكلّ ما قدّمه من أجل إتمام البحث منه تقويم ما كتب منه منهجاً وفكراً وأسلوباً ولغةً، وإمدادي بالمصادر وإرشادي إلى بعضها الآخر. وأخيراً فلا يمكن أن أصف هذا البحث بأكثر من رحلة مقصّر مع المفردة القرآنية الوجوه، والمحتملات في نصوص خطّها ثلاثة علماء هم بحقّ مفخرة للعربية، فكانت هي المداد فيما كُتب، ومع قلة الزاد والمعين دعوت الله العليّ القدير أن لا أكون من الأخسرين أعمالاً ﴿الَّذِينَ ضَلَّ سَعِيَّهُمْ فِي الْحَيَاةِ الدُّنْيَا وَهُمْ يَحْسَبُونَ أَنَّهُمْ يُحْسِنُونَ صُنْعًا﴾ [الكهف: ١٠٤].

الباحثة

التَّهْمِيدُ

تمهيد في التوجيه الصرفي وما يرتبط به :

التوجيه لغة:-

الواو والجيم والهاء أصل واحد يدل على مُقابلة الشيء، والوجه مستَقْبِل لكل شيء، وربما عُبِّر عن الذات بالوجه، فيقال: وجهي إليكَ والوجهة: القبلة وشبهها في كل شيء استقبلته قال تعالى: ﴿وَلِكُلِّ وُجْهَةٌ هُوَ مُوَلِّيًا﴾ [البقرة: ١٤٨] ^(١)، ووجَّهت الأرض المَطرَةَ: صيرتها وجهاً واحداً ووجَّهها المَطرَ: قسّر وجهها وأثر فيه، ويقال وجَّهت الريح الحصى توجيهاً إذا ساقت، و قاد فلان فلاناً فوجَّهه، أي انقاد، واتبعه، ووجَّه: انقاد واتبع ^(٢)، فالانقياد لأبدٍ فيه من استقبال جهة واتباعها، ووجَّه النخلة: غرسها، فأمالها قبل الشَّمال فأقامتها الشَّمال، واسم ذلك الفعل التوجيه، ووجَّهه السلطان، وأوجهه: شرفه وأوجهته: صادفته وجيهاً ^(٣)، وكلّه مشتق من الوجه، والتوجيه مصدر وجَّه يوجه، والتفعيل مصدر الفعل (فَعَّل) بتثديد العين إذا كان الفعل صحيح اللام، وتدلّ هذه الصيغة على التكثر في الغالب ^(٤)، فالمعنى اللغوي للتوجيه يغلب عليه المقابلة، والانقياد إلى جهة، وذلك بتحديد وجهة الشيء .

التوجيه اصطلاحاً:

ظهر من المعنى اللغوي أنّ في التوجيه تحديد للجهة المنقاد إليها، وأنّه في الأصل مشتق من الوجه، فكَذلك في الاصطلاح، إذ إنّ الوجه من الكلام هو السبيل المقصود، وهو إيراد الكلام على وجه يندفع به كلام الخصم، وذلك بمقابلته بنظيره، ويجمع على أوجه، ويُراد به الحالات، أو المحتملات نفسها ^(٥)، أمّا التوجيه، فعرفه أبو الحسن الجرجاني: ((إيراد الكلام محتملاً لوجهين مختلفين أو أكثر)) ^(٦)، والتوجيه فعل الموجّه (المتلقي والسامع)، وذلك بذكر

١- ينظر: العين (وجه): ٦٦/٤، ومقاييس اللغة (وجه): ٨٨/٦.

٢- ينظر: لسان العرب (وجه): ٤٧٧٦/٦.

٣- ينظر: نفسه (وجه): ٤٧٧٧/٦.

٤- ينظر: شرح شافية ابن الحاجب: ١/ ٧٦، ١١٤.

٥- ينظر: الكليات: ٩٤٧.

٦- التعريفات: ٧٣.

تمهيد في التوجيه الصرفي وما يرتبط به.....

الوجوه الظاهرة أو المستتبهة من الكلام، فمن حيث هو ذو وجه يسمّى الموجه، ويسمّى فعله التوجيه^(١).

لقد استعمل مصطلح التوجيه في علوم العربية، ومنها الدراسة النحوية ، ويُرَاد به ذكر الحالات، والمواضع الإعرابية، وبيان أوجه كلّ منهما وما يؤثر فيها، وما يلزم من تقرير، أو تفسير، أو تعليل، أو استدلال، أو احتجاج، فالنحوي كونه المتلقي قد يتأمل في نصّ ما، ويرى فيه أكثر من احتمال، فهذه الاحتمالات هي الوجوه، وقد يكون أحد الأوجه أثراً لتقدير نحوي فيه مخالفة للظاهر بحسب مقتضى الدليل، فيوجه بما يلائم القاعدة^(٢) .

والتوجيه في النحو تحديد وجه ما للحكم، إذ يتقيد النحويون بقواعد عامة، ويجتهد كلّ منهم في العثور على القاعدة التي تنطبق على المسألة التي يتصدى لها، فيصدر رأيه مطابقاً لهذه القاعدة، فإذا اختلف النحويان في مسألة واحدة، فذلك اختلاف في اختيار القاعدة التي بنى حكمه في ظلّها، فقد يعتمد أحدهما في إصدار رأيه على قاعدة، ويرى الآخر أنّ قاعدة أخرى هي أكثر انطباقاً على هذه المسألة بعينها^(٣)، وبالمعنى نفسه استعمل مصطلح التوجيه في الدراسة الصرفية إلاّ أنّه في الأولى عني بالتركيب، ووجوه الإعراب، وفي الأخرى عني ببنية الكلمة، وما يطرأ عليها من تغيرات لفظية ومعنوية ووجوهها، ولتوضيح ذلك يستلزم منا الوقوف على مفهومي الصرف علماً، والتصريف عملاً .

١ - ينظر: التوجيه النحوي وأثره في دلالة الحديث الشريف: ٢٨
٢- ينظر: تعدد التوجيه النحوي عند الطبري: ٤ (رسالة ماجستير)، والتوجيه النحوي وأثره في دلالة الحديث الشريف: ٢٨ .
٣- ينظر: الأصول دراسة إبستمولوجية للفكر اللغوي عند العرب: ١٩٠، ٢٠٦ .

الصرف والتصريف لغة :-

استعملت كلمتا "الصرف والتصريف" في النشاط اللغوي قبل استعمالهما ضمن المصطلحات العلمية في التحليل اللغوي، وهذا ما يؤيده المعنى اللغوي لهما^(١) فالصرف: ردّ الشيء عن وجهه، وصرّفه يصرّفه صَرْفًا فانصرف قال تعالى: ﴿وَإِذَا مَا أُنزِلَتْ سُورَةٌ نَّظَرَ بَعْضُهُمْ إِلَى بَعْضٍ هَلْ يَرَيْنَا مِنْ أَحَدٍ ثُمَّ انْصَرَفُوا صَرَفٌ ۚ اللَّهُ قُلُوبُهُمْ بِأَنَّهُمْ قَوْمٌ لَا يَفْقَهُونَ﴾ [التوبة: ١٢٧] أي: رجعوا عن المكان الذي اجتمعوا فيه^(٢)، ويرى ابن فارس: أَنَّ ((الصاد والراء والفاء معظم بابه يدلّ على رجوع الشيء . من ذلك صرّفت القوم صرّفًا وانصرفوا، إذا رجعت فرجعوا، والصرّف في القرآن التوبة؛ لأنّه يرجع به عن رتبة المذنبين))^(٣).

والصرف ردّ الشيء من حالة إلى حالة، أو إبداله بغيره، يقال: صرّفته فانصرف وتصاريف الأمور تخاليفها، ومنه تصاريف الرياح، والسحاب أي: صرّفها من جهة إلى جهة . وأما الفرق بين المصدرين، فالصرّف مصدر الفعل (صرّف)، والتصريف مصدر الفعل (صرّف)، والغالب في (فعل) أن يفيد الكثرة^(٤)، ((والتصريف كالصرف إلّا في التكثر، وأكثر ما يقال في صرّف الشيء من حالة إلى حالة، ومن أمر إلى أمر))^(٥).

إنّ المنتبّع للمعنى اللغوي لهاتين الكلمتين، ومشتقاتهما تفيد في مجموعهما الدلالة على التحوّل، والتبدّل، والتغيير.

١- ينظر: التعريف بالتصريف: ٢١ .

٢- ينظر: لسان العرب (صرف): ٢٤٣/٤ .

٣- مقاييس اللغة (صرف): ٣٤٢-٣٤٣ .

٤- ينظر: المفردات في غريب القرآن (صرف): ٣٦٧/٢ ، ولسان العرب (صرف): ٢٤٣٥/٤ .

٥- ينظر: شرح شافية ابن الحاجب : ١/ ١١٤، ٧٦ .

٦- المفردات في غريب القرآن (صرف): ٣٦٧/٢ .

الصرف والتصريف اصطلاحاً:-

لقد كانت دراسة علم الصرف محل عناية علماء العربية، فوضعوا حدوداً له بدءاً من تعريف اسم العلم، وانتهاءً بما يشتمل عليه من أبواب، والمعنى الاصطلاحي للصرف، والتصريف يتمثل في جانبين: الأول في الجانب العملي للصرف، والآخر في الجانب العلمي له، وغلب على الجانب الأول تسمية التصريف، ولقد أوضح سيبويه ذلك بجلاء، إذ قرّر أنّ التصريف يتمثل في باب : ((ما بنت العرب من الأسماء والصفات والأفعال غير معتلة، والمعتلة، وما قيس من المعتل الذي لا يتكلمون به ولم يجيء في كلامهم إلا نظيره من غير بابه، وهو الذي يسميه النحويون التصريف والفعل))^(١)، وقد شرح السيرافي التصريف عند سيبويه فقال: ((هو تغير الكلمة بالحركات والزيادات، والقلب للحروف التي رسمنا جوازها حتى تصير على مثال كلمة أخرى، والفعل تمثيلها بالكلمة، ووزنها بها))^(٢)، وهو بهذا المعنى أقرب ما يكون إلى ((أن تبني من الكلمة بناءً لم تبنيه العرب على وزن ما بنته، ثمّ تعمل في البناء الذي بنيت به ما يقتضيه قياس كلامهم وهذا هو المعروف عند المتأخرين بـ(مسائل التمرين))^(٣).

وعرّف ابن جني التصريف، فقال: ((هو أن تأتي إلى الحروف الأصول، فننصرف فيها بزيادة حرف، أو تحريف بضرب من ضروب التغير))^(٤)، ووضّح قوله في تصريف الفعل (ضرب) إذ قال: ((فهذا مثال الماضي، فإذا أردت المضارع يضرب، واسم الفاعل ضارب، أو اسم المفعول مضروب، أو المصدر ضرباً، أو فعل لم يسم فاعله ضرب، وإذا كان الفعل من أكثر من واحد ضارب، وإذا استدعى الضرب استضرب، وإذا أكثر الضرب وكرّره ضرب، وإذا كان فيه الضرب مع اختلاج، وحركة اضطرب))^(٥).

١-كتاب سيبويه: ٢٤٢/٤.

٢-شرح كتاب سيبويه للسيرافي: ٢١٠/٥.

٣-أبنية الصرف في كتاب سيبويه: ٢٤.

٤-التصريف الملوكي: ٧، ٨.

٥-نفسه: ٨.

تمهيد في التوجيه الصرفي وما يرتبط به.....

وعرّف الصيّمي التصريف قائلاً: ((اعلم أنّ التصريف هو تغير الكلمة بالحركات والزيادات، والنقصان، والقلب للحروف، وإبدال بعضها من بعض))^(١).

فالعلم بأصول أحكام هذه التغيرات يمثل المعنى العلمي للصرف، وذلك في تعريف ابن الحاجب: ((هو علم بأصول تعرف بها أصول أبنية الكلمة التي ليست بإعراب، ولا بناء))^(٢)، وهذا يعني أنّ هذا العلم يضم مجموعة القواعد العامة التي تدرس الكلمات في أبنيتها، ومعرفة هذه القواعد تحدد الصيغ المستعملة لهذه الأبنية وتستعمل هذه القواعد في تشقيق المادة اللغوية؛ لا ابتكار صيغ تعبر عن حاجة المجتمع المتغيرة، والمتطورة، والتصريف لا يختص بالأفعال من دون الأسماء، بل يطلق عليهما جميعاً، فالاسم له مفرد، وجمع، وتعريف وتتكير، ونسبة وتصغير، ولل فعل ماض، ومضارع، وأمر^(٣).

وعلم الصرف عند ابن عصفور: ((معرفة ذوات الكلم في نفسها من غير تركيب))^(٤)، وهذا التعريف يلتقي مع المفهوم الحديث لعلم الصرف، إذ يمثل الحقل اللغوي الذي تدرس فيه بنية الكلمة بغض النظر عن علاقتها بغيرها^(٥)، فالتصريف عنده ينقسم على قسمين: أحدهما جعل الكلمة على صيغ مختلفة لضروب من المعاني، نحو: تغيير الفعل إلى المصدر، والوصف، والآخر تغيير الكلمة عن أصلها من غير أن يكون ذلك التغيير دالاً على معنى طارئ على الكلمة نحو: (قَوْل) إلى (قال)، فغاية البحث الصرفي في القسم الأول: هي تحديد العلاقة بين بنية الكلمة، والمعنى الذي تدلّ عليه وهذا ما يسمّى بالاحتياج المعنوي، وأمّا غايته في القسم الثاني فهو معرفة تلك الأنماط من التغيير، وهذا ما يسمّى بالاحتياج اللفظي^(٦).

١- التبصرة والتذكرة: ٧٨٨/٢ .

٢- شرح شافية ابن الحاجب: ٧٤/١ .

٣ - ينظر: شرح الاشموني: ٢٣٧/٤، و نزهة الطرف في علم الصرف: ٢٤، و التعريف بالتصريف: ٢١، ٢٧ .

٤- الممتع في التصريف: ٣٣ .

٥- ينظر: المعنى وظلال المعنى: ٦٥ .

٦ - ينظر: الممتع في التصريف: ٣٣، و المعنى وظلال المعنى: ٦٥ .

تمهيد في التوجيه الصرفي وما يرتبط به.....

يتضح مما سبق أنَّ (الصرف) اسم للعلم الذي يضمّ القواعد، والأصول التي تدرس بنية الكلمة، وما يطرأ عليها من تغيير، وإنَّ (التصريف) يطلق على الكمّ، والكيف للتغيير الذي يحدث للفظة المفردة على اختلاف مبانيها ومعانيها، ولهذا يرى عبد الصبور شاهين أنَّ ((المقصود بالمعنى العلمي هو مدلول (الصَّرف)، والمقصود بالمعنى العملي هو مدلول (التصريف)، ومن ثَمَّ يتخصص كلّ من المصطلحين لدلالة واحدة))^(١) .

التوجيه الصرفي :

إنَّ عمل الموجه قائم على معرفة ما يحتمله التغيير من وجوه، ومن ثَمَّ ربطها بقواعد هذا العلم وأصوله، إذ لا توجيه لأصل، واللغويون حين كانوا يبذلون آراءهم في المسائل اللغوية لم يكونوا يصدرن عن موقف شخصي، أو ميل فردي، أو ذكاء حرّ وإنّما كانوا يقيّدون أنفسهم بقواعد توجيهية تتعلق بهذه الأصول قياسية كانت أم غيرها فالقواعد الموجهة هي التي يحتكم إليها فكر النحويين من حيث المنهج، ويستند إليها قرارهم عند توجيه الأحكام، وعند الاختيار الذي يكون مع تعارض الأدلة، وترجيح الأوجه، وذلك بتعزيز الوجه الذي اختاره النحوي بقاعدة، أو دليل، أو علة، أو أصل ليصل باختياره إلى الرجحان^(٢)، ولذلك يمكن القول: إنَّ التوجيه الصرفي ما هو إلّا ذكر الوجوه الظاهرة والمستنبطة للمفردات في التراكيب، ومقابلتها بالقاعدة الصرفية؛ لتوجيهها مع العربية على جهة واحدة وصولاً إلى تحديد الحكم، فهو فعل للمتلقى يتعلق بالتصريف بمصداقه العملي .

١- المنهج الصوتي للبنية العربية: ٢٣.
٢- ينظر الأصول دراسة ابيستيمولوجية للفكر اللغوي عند العرب: ١٩٠، ٢٠٦، ٢١٨ .

التوجيه والتأويل :

التأويل مصدر من الفعل أَوَّل، وللهزمة والواو واللام فيه أصلاً: ابتداء الأمر وانتهاءه، فالأَوَّل مبتدأ الشيء ^(١)، وآل الشيء يؤول أولاً ومآلاً: رجع، وأَوَّل إليه الشيء أرجعه، والأَوَّل: الرجوع وألْتُ عن الشيء ارتددت يقال: أَوَّل الحكم إلى أهله، أي: أرجعه وردّه إليهم ^(٢)، فالتأويل على الأصل الأَوَّل بمعنى الرجوع إلى الأصل، ومنه الموئل للموضع الذي يرجع إليه، فهو ردّ الشيء إلى الغاية المرادة منه علماً كان أو عملاً ^(٣).

وعلى الأصل الثاني قولهم آل اللبّن أي: خثر من هذا الباب، وذلك؛ لأنّه لا يخثر إلّا آخر أمره، والأيل الذكر من الوعول، وإنّما سُمّي أَيْلاً؛ لأنّه يؤول إلى الجبل يتحصن ، فالتأويل المرجع والمصير مأخوذ من آل يؤول إلى كذا أي: صار إليه، وأوّلته: صيرّته إليه ^(٤).

وأَوَّل الكلام وتَأَوَّلَه: دبّره وقدره وفسره ، وتأويل الكلام عاقبته وما يؤول إليه، فمن هذا المعنى قوله تعالى: ﴿هَلْ يَنْظُرُونَ إِلَّا تَأْوِيلَهُ﴾ [الأعراف: ٥٣]، أي: ما يؤول إليه وقت بعثهم، ونشورهم وهو مصيرهم يوم القيامة ^(٥)، فالدلالة اللغوية للتأويل ارتبطت بمعنيين الأَوَّل: الرجوع إلى مبتدأ الشيء (الأصل)، والآخر: المنتهى إلى متأخر (المصير) .

وأما التأويل في مصنفات العلماء، فله أكثر من حدّ ، وذلك بحسب تصنيف العلوم، فهو في اصطلاح الأصوليين صرف اللفظ عن ظاهره ومن دليل، ولا يكون صحيحاً إلّا إذا بُني على دليل شرعي من نص، أو قياس ^(٦).

١- ينظر: مقاييس اللغة (أول): ١٥٩/١.

٢- ينظر: المصدر نفسه (أول): ١٦٢/١، ولسان العرب (أول): ١٧٣/٢.

٣- ينظر: المفردات في غريب القرآن (أول): ٣٩/١.

٤- ينظر: مقاييس اللغة (أول): ١٥٩/١.

٥- ينظر: المصدر نفسه (أول): ١٦٢/١، ولسان العرب (أول): ١٧٣/٢.

٦- ينظر: معجم أصول الفقه: ٧٧.

تمهيد في التوجيه الصرفي وما يرتبط به.....

وأما حدّه في علوم القرآن، فهو توضيح ما في اللفظ من إبهام، وتوجيه ما فيه من مثار الريب مع رفع الإبهام، ويتعلق بالمتشابه؛ لأنّ به حاجة في معرفة معناه إلى تفكر، وتدبر وقرائن تبينه، وتزِيل إشكاله، فإنّ المؤلّ يرجع المتشابه إلى الوجه المعقول من محتملاته^(١).

وأما في علوم اللغة، فقد كان للتأويل مكان في بحوث اللغة لما له من أثر في تحقيق المطابقة مع العربية، وهو في نشأته لم يكن أمراً عارضاً امتدّ من النحويين، أو استحدث بتأثير علوم آخر، بل إنّ عكس عناية الدارسين الأوائل بالنصوص اللغوية التي بدأت بالحرص على الإلمام بها، وانتهت بمراعاتها فيما يضعون من قواعد سواء بالأخذ بها، أم بتخريجها، فأصبح التأويل من الأسس المنهجية التي أخذ بها اللغويون، وعُدّ من شروط النظرية اللغوية؛ لتحقيق الاتساق على أنّ الأخذ به في النحو أظهر منه في اللغة^(٢)، إذ إنّ ((بدأ منذ تحوّل النحو من معرفة إلى صناعة، أو من علم غير مضبوط إلى علم مضبوط))^(٣)، فالفوارق بين النصوص وخصائصها من جهة، وبين القواعد وما تقتضيه من أحكام من جهة أخرى كانت سبباً في المحاولات الأولى من التأويل، وهي "تأويل النصوص" وأما تعدد القواعد، وإدراك ما بينها في بعض الأحيان من تضارب فكان وراء امتداد التأويل إلى القواعد ذاتها^(٤)، ولأنّ التأويل يكون على خلاف الظاهر، وهذا يعني حدوث تعارض بين الظاهر والمؤول، فالظاهر لظهوره، والمؤول لدليل لا يمكن ردّه؛ لسماعه عن فصيح يُحتجّ بكلامه؛ لذلك فالجمع أولى، وإلّا فالترجيح بدليل؛ ليكون تخريجه على وجه صحيح^(٥).

إنّ الغاية من التأويل تظهر في القول المنقول عن أبي حيان: ((التأويل إنّما يسوغ إذا كانت الجادة على شيء، ثمّ جاء شيء يخالف الجادة فيتأول، أمّا إذا كان لغة طائفة من

١- ينظر: التمهيد في علوم القرآن: ٢٥، ٢٦.

٢- ينظر: النظرية اللغوية في التراث العربي: ٢٦، والدراسات اللغوية عند العرب حتى نهاية القرن الثالث الهجري: ٣٦٥.

٣- توجيه القراءات القرآنية في كتب معاني القرآن حتى نهاية القرن الثالث الهجري (أطروحة دكتوراه): ٣٩٥.

٤- ينظر: أصول التفكير النحوي: ٢٢٩-٢٣٠.

٥- ينظر: التوجيه النحوي وأثره في دلالة الحديث الشريف: ٢١.

تمهيد في التوجيه الصرفي وما يرتبط به.....

العرب لم يتكلم إلا بها فلا تأويل ((^(١))، فالتأويل حتى يصبح صحيحاً مستساغاً لأبداً إن يُعنى بتوجيه ظواهر اللغة المنافية للقواعد في ضوء هذه القواعد، فما خرج من النصوص، أو اصطدم بالقواعد وجب عندئذ تأويله بما يتفق معها أمّا إذا كان لغة طائفة من العرب لم يتكلم إلا بها فلا تأويل، فعلماء اللغة لا يسلمون بها إلا إذا اضطروا إلى ذلك، فإذا وجدوا السبيل إلى ترك الكلام على وجهه كان أولى من تأويله^(٢) .

وتظهر أهمية قول أبي حيان من جهتين: الأولى في تحديده الغاية من التأويل، وذلك بإرجاع النصوص التي لم تتفق مع الأصول إلى ما يجعلها متفقة معها، والأخرى قصره التأويل على مستوى محدد، فلا تأويل لما كان لغة^(٣)، ولهذا عُدّ التأويل عند النحويين مظهراً من مظاهر الالتزام بالنصوص، وإنّ الالتزام بهذا المعنى يتضمن طرفين الأوّل: الأخذ بالنصوص الموافقة للقواعد، والآخر الحرص على تفسير النصوص المخالفة للقواعد في ضوء الأصول إلاّ ما ندر وشذّ فيصوغها بما ينأى بها عن المعارضة، أو يضعفها ويلغي أثرها^(٤) .

مما سبق يمكن القول: إنّ التأويل هو الأسلوب الذي واجه به اللغويون إشكالية التعارض بين النصوص المنسوبة إلى عصر الاستشهاد، وبين القواعد، إذ حاولوا أن يتخلّصوا من هذه الإشكالية من دون تضحية بالقواعد، أو تخلي عن الالتزام بالنصوص^(٥) فهو ((صبّ ظواهر اللغة المنافية للقواعد في قوالب هذه القواعد))^(٦)، وهذا الأسلوب يستند أساساً إلى أنّ في النص المأول أبعاداً غير ظاهرة، وأنّ هذه الأبعاد تمثل صورة الأصل، وما ظهر يوهّم أنّه خارج على قواعد العربية^(٧) .

١- الاقتراح في علم أصول النحو: ٣٩ .

٢- ينظر: أصول التفكير النحوي: ٢٣٣ .

٣- ينظر: توجيه القراءات القرآنية في كتب معاني القرآن (أطروحة دكتوراه): ٣٩٤ .

٤- ينظر: أصول التفكير النحوي: ٢٣٣، والأصول دراسة إبستمولوجية للفكر اللغوي عند العرب: ١٤٨ .

٥- ينظر: توجيه القراءات القرآنية في كتب معاني القرآن (أطروحة دكتوراه): ٤٠٠ .

٦- أصول التفكير النحوي: ٢٣٣ .

٧- ينظر: توجيه القراءات القرآنية في كتب معاني القرآن (أطروحة دكتوراه): ٤٠٧ .

تمهيد في التوجيه الصرفي وما يرتبط به.....

ولهذا الأسلوب أشكال، ووجوه ذكرها ابن جني في "باب شجاعة العربية" ^(١) إذ قال فيه: ((إعلم أنّ معظم ذلك أنّما هو الحذف، والزيادة، والتقديم، والتأخير، والحمل على المعنى والتحريف)) ^(٢)، ومنها أيضا التقدير، والاتساع، وغلبة الفروع على الأصول، فالردّ إلى الأصل يمكن بأحد هذه الأوجه، فإن تعددت الوجوه الصالحة اختلف النحويون في الاختيار، فيختار هذا النحوي وجهاً، ويختار غيره وجهاً آخر، فمن أول فرعاً، فقد جعله يؤول إلى أصله ^(٣).

والتوجيه في استعمال النحويين أمّا توجيه استدلالي أو توجيه تأويلي، والتوجيه الاستدلالي يكون بالسماع، فيستدلّ على إجازة الوجه بورود السماع فيه، أو يكون قياساً، وفي هذه الحالة إمّا أن يكون بالحمل فيسمى الوجه (حماً)، وإمّا أن يكون بالتعليل بعلّة، أو بقاعدة وعندئذ يكون الوجه (تعليلًا)، والتوجيه التأويلي، وذلك عندما يكون العنصر اللغوي ذا أصل قريب ظاهر فيمكن الردّ إليه أو عندما يكون الأصل موهماً يتطلب التحديد أو ممتنعاً يتطلب تخريجه لصونه عن التخطئة ^(٤)، فالتأويل لا يخرج عن الاحتمال والجواز ووجوده متعلق بإمكان احتمال اللفظ أو التركيب لمعنى، أو تقدير لحذف، أو زيادة، أو تقديم، أو تأخير، وليس على سبيل القطع، فاختلف عن التوجيه في ذلك، إذ لا يتعلق التأويل بذكر الوجوه الظاهرة، وإنّما هو وسيلة لاستيعاب ما هو خارج النظام النحوي، أمّا التوجيه فيشتمل عليها، ولا يشترط في إجراءاته أن يكون هناك تعارض بين النص والقاعدة، أو ضيق في القاعدة عن أن تستوعب عدداً من النصوص، فذكر الظاهر ليس تأويلاً؛ لأنّ الظاهر يقابل المؤول، فلا يكون بتأويل أصلاً، فالتأويل نوع من أنواع التوجيه، فكلّ تأويل توجيه، ولكن ليس كلّ توجيه تأويل ^(٥)، وهذا ما سيظهر عند تحليل نصوص التوجيه.

١- ينظر: أصول التفكير النحوي: ٢٤٧.

٢- الخصائص: ٥٤٤.

٣- ينظر: أصول التفكير النحوي: ٢٤٧، والأصول دراسة إبستمولوجية للفكر اللغوي عند العرب: ١٤٧.

٤- ينظر: الأصول دراسة إبستمولوجية للفكر اللغوي عند العرب: ٢٠٧.

٥- ينظر: التوجيه النحوي وأثره في دلالة الحديث الشريف: ٢٨، والمعنى والتأويل في النص القرآني: ٥٤.

ما دلّ على التوجيه في كتب المشكل:-

استعمل الصرفيون ألفاظاً، وتراكيباً متعددة للتعبير عن التوجيه الصرفي، ووافق أصحاب المشكل من سبقوهم في هذا الاستعمال، وهذه الألفاظ قد تكون بكلمة دالة على التوجيه منها: الوجه، والأعرف، والحسن، ومن التراكيب الأكثر استعمالاً، وأجرى على الأصول، وقد يكون التوجيه بذكر القاعدة مباشرة، أو بالتعليل من غير استعمال لفظ محدد، ولتوضيح ذلك لأبّد من ذكر النصوص المشتملة على ما دلّ على التوجيه في كتب المشكل نذكر منها :

١- الوجه: قال تعالى: ﴿وَمِنَ النَّاسِ مَن يُعْجِبُكَ قَوْلُهُ فِي الْحَيَاةِ الدُّنْيَا وَيُشْهَدُ اللَّهُ عَلَى مَا فِي قَلْبِهِ ۖ وَهُوَ أَلَدُّ الْخِصَامِ﴾ [البقرة: ٢٠٤] قال أبو البركات الأنباري في خِصَام: ((الْخِصَامُ فِيهِ وَجْهَانُ: أَحَدُهُمَا أَنْ يَكُونَ جَمْعُ (خَصْمٍ)، وَالثَّانِي أَنْ يَكُونَ مُصَدَّرًا (لِخَصَمٍ))^(١)، وللوجه أكثر من دلالة منها ((الحالة التي يكون عليه، أو عليها الكلام أو الكلمة))^(٢)، وهذه الدلالة هي الأكثر استعمالاً في كتب المشكل، ولاسيما في كتاب البيان في غريب إعراب القرآن .

وقد يستعمل الوجه بمعنى (القياس)، وعندئذ يعرف (بأل) نحو: ((أسرى جمع أسير مثل مريض، ومرضى، وجريح، وجرحى، وهو الوجه في جمع أسير))^(٣)، ويرى الدكتور تمام حسان أنّ دخول "الألف واللام " يفيد أنّ هذا الوجه هو الأفضل، فلا وجه أفضل منه، وقد يكون الراجح أو المختار^(٤) .

٢- الحسن ومشتقاته (أحسن): قال تعالى: ﴿حَتَّىٰ إِذَا جَاءَ أَمْرُنَا وَفَارَ التَّنُّورُ قُلْنَا احْمِلْ فِيهَا مِن كُلِّ زَوْجَيْنِ اثْنَيْنِ وَأَهْلَكَ إِلَّا مَن سَبَقَ عَلَيْهِ الْقَوْلُ وَمَنْ ءَامَنَ﴾ [هود: ٤٠]، إذ قال الباقولي في أهلك: ((اسم، وقيل فعل ماضٍ مسند إلى الله عز وجلّ أي: أهلك كلّهم إلا من سبق عليه القول، والأوّل أحسن، والثاني وجه))^(٥) .

١- البيان في غريب إعراب القرآن : ١٤٨/١ .

٢- معجم المصطلحات النحوية والصرفية : ٢٣٩ .

٣- كشف المشكلات : ٦٧/١ .

٤- ينظر: الأصول دراسة إبستمولوجية للفكر اللغوي عند العرب : ١٩٠ .

٥ - كشف المشكلات: ٥٦٤/١ .

تمهيد في التوجيه الصرفي وما يرتبط به.....

وبحسب نص التوجيه استعمل لفظ (أحسن) في مقام الترجيح بين الأسمية والفعلية، إذ لا يخفى الأثر الإعرابي والدلالي باختلاف التوجيه، ولذلك قيل في تعريفه: هو ماروعيت فيه قواعد الجملة العربية من حيث الأصوات والصيغة والتركيب ودلالاتها^(١).

٣- الأعراف :- قال تعالى: ﴿ قَالُوا تَقَاسَمُوا بِاللَّهِ لَنُبَيِّتَنَّهُ وَأَهْلَهُ ثُمَّ لَنَقُولَنَّ لِوَلِيِّهِ مَا شَهِدْنَا مَهْلِكَ أَهْلِهِ وَإِنَّا لَصَدِيقُونَ ﴾ [النمل: ٤٩] قول الباقر في المصدر (مَهْلِك): ((والأعراف في المصدر الفتح، والكسر قليل))^(٢).

إنّ القياس في صوغ المصدر الميمي من الفعل هَلَك يَهْلِك مَهْلَكًا بالفتح^(٣)، وهو الأعراف بحسب تعبير الباقر^(٤)، والأعراف اسم تفضيل من المعروف، ويُراد به ما تداولته العرب، وعُرف عندها، فأخرجه من دائرة المنكر إلى دائرة المعروف، فهو أقل رتبة من المشهور^(٥) ومجيبه بصيغة اسم التفضيل يدلّ على أنّ هناك ما هو معروف، وما هو أعرف منه نحو: كسر عين (مَفْعَل) في المصدر الميمي، وهو ليس بقياس، ولكنّه قليل معروف والأعراف في الكلام العربي فتح عين (مَفْعَل) وهو كثير.

٤- الجواز :- قال تعالى: ﴿ فَإِذَا لَقِيتُمُ الَّذِينَ كَفَرُوا فَضَرْبَ الرِّقَابِ حَتَّى إِذَا أَخْتَضَمُوهُمُ فَنُدُّوا أَلْوَاكَ فَإِمَّا مَنًّا بَعْدُ وَإِمَّا فِدَاءً حَتَّى تَضَعَ الْحَرْبُ أَوْزَارَهَا ﴾ [محمد: ٤]، إذ قيل في توجيه المصدر (فِدَاءً)) (يجوز مصدر فَادُوا فيكون فِدَاءً كَقِتَال، ويجوز أن يكون مصدر فَدَى تقول: فَدَى فِدَاءً كما تقول كَتَبَ كِتَابًا))^(٦)، فما يلحظ في نصّ التوجيه أنّه أجاز أن يكون للمصدر فعلين مستدلّاً بالقياس في العربية، ولذلك قيل في تعريف الجواز هو ((إباحة الوجه النحوي، أو الصرفي، أو اللغوي بعامة دون وجوب، أو امتناع، وهذا يقتضي ثنائية الوجوه أو تعددها في المسألة الواحدة))^(٧)، فهو وإن

١ - ينظر: الأحكام التقويمية في النحو العربي: ٩٦ .

٢ - كشف المشكلات: ١٠١٣/ ٢ .

٣ - ينظر كتاب سيبويه : ٨٧/ ٤ .

٤ - كشف المشكلات: ١٠١٣/ ٢ .

٥ - ينظر: الأحكام التقويمية في النحو العربي: ٩٦ .

٦ - كشف المشكلات: ١٢٤٢/ ٢ .

٧ - معجم المصطلحات النحوية والصرفية: ٥٩ .

تمهيد في التوجيه الصرفي وما يرتبط به.....

كان حكماً نحوياً لكنه استعمل بما يقابل تعدد الأوجه، ويلحظ أنَّ الدلالة على الجواز إما باستعمال ألفاظ مشتقة من (جوز) كـ(يجوز) و(جائز) أو ما يدلّ على الإجازة نحو (يكون)، و(إن شئت) ^(١)، وربما اكتفي بلفظ (قيل) نحو توجيه مكي بن أبي طالب لـ(سُعر)، إذ قال: ((قيل هو مصدر سُعر الرجل إذا طاش، وقيل هو جمع سكير)) ^(٢)، ويظهر إنَّ استعمال لفظ الجواز في كتب المشكل وما يدلّ عليه بحسب قوة الوجه في العربية التي تعتمد على موافقة القواعد المستعملة في صوغ الأبنية، والاستعمال العربي لنظائر البنية الموجهة.

٥- توجيه بذكر القاعدة : - قَالَ تَعَالَى: ﴿عُرْبًا أَرَبًا﴾ [الواقعة: ٣٧]، إذ قال أبو البركات الأنباري في (عُرب): ((عُرب جمع (عُروب)؛ لأنَّ (فُعولاً) يجمع على (فُعُل) كرسول ورسُل)) ^(٣)، فحدّدت صورة المفرد اعتماداً على قاعدة من قواعد جمع التكسير، واختار الوجه في المفرد، وهو (عُروب) معللاً بذكر القاعدة .

إنَّ ما يلحظ في أساليب التوجيه مرافقة التعليل لها في مواضع كثيرة و في الغالب يكون بذكر قاعدة ، أو إيضاح دلالة بناء، ولذلك يستعمل في مواضع منها تحديد أصل بنية، أو عندما يوهم الظاهر ألا مطابقة في التركيب نحو ما قيل في قوله تعالى : ﴿فَاعْتَرَفُوا بِذَنبِهِمْ فَسُحْقًا لِأَصْحَابِ السَّعِيرِ﴾ الملك: ١١، إذ قال مكي معللاً: ((إنَّما وحَّد الذَّنْبَ، والإخبار عنه جماعة؛ لأنَّه مصدر يقع على القليل والكثير)) ^(٤) ، فالمعترفون مجموعة ، والذنب مفرد، وعولج مشكل المخالفة بالتعليل ، فالمصدر اسم جنس يقع على القليل والكثير.

١- ينظر: كشف المشكلات : ١ / ٦٤٣ ، ٧١٩ .

٢- مشكل إعراب القرآن: ٢٤١/٢

٣- البيان في غريب إعراب القرآن: ٤١٧/٢ .

٤- مشكل إعراب القرآن: ٢٨٤/٢ .

المشكل لغة :-

الشَّكْل بالفتح: الشَّيْء والمِثْل يقال: هذا على شَكْل هذا أي: مثله، وفلان شَكْل فلان، أي: مثله في حالاته، وقوله عز وجل: ﴿ هَذَا فَلْيُدْوَ قُوهُ حَمِيمٌ وَعَسَاقُ ٥٧ ﴾ وَاخِرُ مِنْ شَكْلِهِ أَزْوَاجٌ ﴿ [ص: ٥٧ - ٥٨] يعني بالشَّكْل ضرباً من العذاب على شَكْل الحميم^(١)، ويرى ابن فارس أن: ((الشين، والكاف، واللام معظم بابه المماثلة، وهذا شَكْل هذا : أي مثله))^(٢) .

وأشكّل الأمر: التّبس، وأمور أشكال ملتبسة، وبينهم أشكَلَة أي: لبس^(٣)، ((والأشكّل في ألوان الإبل والغنم أن يكون مع السواد حُمْرة أو غُبرة كأنه قد اشكّل عليك لونه، والأشكّل في سائر الأشياء بياض وحُمْرة قد اختلطا))^(٤)، ومنه مُثَلّ للأمر المشتبه مُشكِل، وأشكّل علي الأمر إذا اختلط، وأمر مُشكِل شاكِل مُشْتَبِه ملتبس، وشاكَل هذا ذاك من الأمور أي: وافقه وشابهه، وهذا يشكّل به، أي يُشبهه، وهي شكيلة أي شبيهة^(٥) فالمُشكِل في اللغة المُلتبس، والمختلط، والمشتبه الذي لا يتبين^(٦) .

من المعنى اللغوي يظهر أنّ هناك نوعاً من المشابهة غير التامة أشبه ما تكون بالخلط بين الألوان تؤدي إلى اللبس، فيشكل التمييز، والتحديد، لظنّه الشيء أو الأمر نفسه، ولا يمكن القول: هو الشيء نفسه، أو اللون نفسه؛ لأنّ الشبه ليس بتام .

المشكل اصطلاحاً:-

إنّ دخول الشيء في أشكاله، وأمثاله من الأسباب التي تؤدي إلى الاحتمالات المتعددة ممّا ينتج عنه غالباً خفاء المعنى المراد؛ ولعلّ هذا الاشتباه من المتلقي الناتج من الدخول في الإشكال هو الممر الذي مرّت منه الكلمة من معناها اللغوي إلى المعنى الاصطلاحي^(٧)، ولذلك

١- ينظر: العين (شكل): ٢٩٥/٥ .

٢- مقاييس اللغة (شكل): ٢٠٤/٣ .

٣- ينظر: لسان العرب (شكل): ٢٣١١/٤ .

٤- العين (شكل): ٢٩٥/٥ .

٥- ينظر: لسان العرب (شكل): ٢٣١١/٤ .

٦- ينظر: باهر البرهان: ١١٢/١ .

٧- ينظر: القراءة في الخطاب الأصولي: ٤٠٥ .

تمهيد في التوجيه الصرفي وما يرتبط به.....

عرّفه أبو الحسن الجرجاني قائلاً: ((المُشْكِل: هو ما لا ينال المراد منه إلا بتأمل بعد الطلب وهو الداخل في أشكاله، أي أمثاله، وأشباهه مأخوذ من قولهم أشكل))^(١)، وقيل في تعريفه أيضاً: ((المُشْكِل اسم للفظ يشتبه المراد منه بدخوله في أشكاله على وجه لا يُعرف المراد منه إلا بدليل يتميز به من بين سائر الأشكال))^(٢)، فسُمّي هذا اللفظ مُشْكلاً؛ لدخول المراد منه في أشكاله وأمثاله^(٣).

يظهر ممّا سبق أمران الأوّل: تخصيص المشكل باللفظ، ودلالته في النص، وهذا قصر لمنشأ المشكل في النص نفسه، ويبدو أنّ هذا التوجه في المصطلح مأخوذ من تقسيم أصولي (الأحناف) لما يسمى بـ(خفي المراد)، وهو على أربعة أقسام عندهم: الخفي، والمشكل والمجمل، والمتشابه بحسب الترتيب في زيادة الخفاء^(٤)، فوجه الضبط في الغامض ((إذا خفي المراد من اللفظ فخفاؤه إمّا بنفس اللفظ أو العارض الثاني يسمى خفياً، الأوّل: إمّا أن يدرك المراد بالعقل أو لا الأوّل يسمى مشكلاً، والثاني إمّا أن يدرك المراد بالنقل أو لا يدرك أصلاً، الأوّل يسمى مجملاً، والثاني متشابهاً))^(٥)، فسبب الخفاء هو اللفظ نفسه عند الأصوليين، فهو لا يدلّ على المراد منه إلا بقريّة خارجية تبين المراد.

والأمر الآخر: إنّ تخصيص الإشكال بالنص ينفي أن يكون الإشكال في فهم المتلقي، وهذا محلّ خلاف المشكل الأصولي عن المشكل اللغوي، إذ يتسع الأخير؛ ليشتمل على غموض اللفظ، وهو ما يتعلق بدلالته المعجمية، وصيغته الصرفية إلى المشكل في التركيب ودلالته النحوية، فمسألة الإشكال تتعلق بالقارئ، فما يشكل عند أحدهم قد لا يشكل عند الآخر؛ لتفاوتهم في تدبر النص القرآني بحسب ثقافتهم الدينية ومعتقداتهم ومقدرتهم اللغوية، وهذا مؤداه إنّ الإشكال نسبي، فيختلف باختلاف المتلقين وإلى هذه النسبة أشار الأستاذ حاتم

١-التعريفات: ٢١٣-٢١٤.

٢-كشاف اصطلاحات الفنون: ١٥٥١/٢.

٣- ينظر: معجم مصطلحات أصول الفقه: ٤١١.

٤- ينظر: نفسه: ٤١١.

٥-القراءة في الخطاب الاصولي: ٤٠٥.

تمهيد في التوجيه الصرفي وما يرتبط به.....

صالح الضامن محقق كتاب (مشكل إعراب القرآن)، فقال: ((إعراب الآيات المشكلة في نظره من كل سورة))^(١)، فخصّص الإعراب بالآيات المُشكّلة في نظر مكي بن أبي طالب .

إنَّ المشكل في القرآن في أساسه قائم على الفهم اللغوي؛ لهذا اشترط في المتصدي له أن يكون على علم بالعربية، ((فإذا أشكل في الكتاب لفظ أو معنى فلا يقدم على القول فيه دون أن يستظهر بغيره من له علم بالعربية، فقد يكون إماماً فيها، ولكن يخفى عليه الأمر في بعض الأوقات، فالأولى في حقّه الاحتياط، إذ قد يذهب على العربي المحض بعض المعاني الخاصة حتى يسأل عنها، فلسان العرب أوسع الألسنة مذهباً، وأكثرها الفاظاً))^(٢) .

لم يقتصر المشكل في العربية على اللفظ الغامض، ودلالته فقط، بل تضمن ((كلّ ما خرج عن حيز الوضوح فاحتاج الى بيان وتوضيح))^(٣)، ومصادق ذلك ما ألفه علماء العربية في مشكل القرآن، ومنها تأويل مشكل القرآن لابن قتيبة، إذ يدرس في الباب الواحد المسائل الصرفية، والنحوية، والدلالية، وغير ذلك بحسب الحاجة إلى دفع المشكل، وقد علّل وجود المشكل في القرآن بأنّه نزل على سنن العربية في الكلام^(٤)، ولا يتقن الغامض منه إلا الخاصة، فقال: ((إنَّ القرآن نزلَ بالفاظ العرب، ومعانيها، ومذاهبها في الإيجاز، والاختصار، والإطالة، والتوكيد والإشارة على الشيء، وإغماض بعض المعاني حتى لا يظهر عليه إلا اللقن))^(٥)، وعدّ مكي بن أبي طالب معرفة الإعراب، وحقيقته مهمة في دفع الإشكال، إذ تعرف المعاني ومن ثمّ يفهم الخطاب فقال: ((بمعرفة الإعراب تعرف أكثر المعاني، وينجلي الإشكال، فتظهر الفوائد

١-مشكل إعراب القرآن: ٦٨/١.

٢-كمال اللغة القرآنية بين حقائق الإعجاز وأوهام الخصوم: ٣٢ .

٣- المشكل في العربية(أطروحة دكتوراه): ٢ .

٤- ينظر: نفسه: ٢- ٣ .

٥- تأويل مشكل القرآن: ٨٦ .

تمهيد في التوجيه الصرفي وما يرتبط به.....

ويفهم الخطاب وتصح معرفة حقيقة المراد ((^(١))، وللبنية الصرفية أثر في هذا الإعراب، فلا بُدَّ من معالجة ما يتعلق بها من إشكال، ولذا يمكن القول: إنّ المشكل في كتب مشكل إعراب القرآن مشكل لغوي يشتمل على مختلف مستويات اللغة العربية الصوتية، والصرفية، والنحوية، والدلالية، بل أصبح المشكل من سعته ظاهرة احتوت ظواهر أخرى في العربية، ومنها المتشابه والغريب اللغوي^(٢) .

المشكل والمتشابه :-

لقد بدا التقارب، والتداخل بين المشكل، والمتشابه في المعنى اللغوي، وتجلّى هذا التقارب عند ابن قتيبة، فالتشابه عنده ((أن يشبه اللفظ اللفظ، والمعنيان مختلفان قال الله عزّ وجلّ في وصف ثمر الجنة ﴿وَأَتُوا بِهِءُ مُتَشَبِهًا﴾ [البقرة: ٢٥]، أي: متفق المناظر مختلف الطعوم، وقال: ﴿تَشَبَّهَتْ قُلُوبُهُمْ﴾ [البقرة: ١١]، أي: يشبه بعضها بعضاً في الكفر، والقسوة))^(٣) ومنه يقال: اشتبه عليّ الأمر، إذا أشبه غيره فلم يفرق بينهما، ومثل المتشابه المُشكل وسُمّي مشكلاً؛ لأنّه أشكل، أي: دخل في شكل غيره فأشبهه، وشاكله^(٤)، فالجامع بينهما الغموض والخفاء، وسبب الغموض التشابه الذي يؤدي إلى المشاكلة .

وقول ابن قتيبة: أصل التشابه إشارة إلى المعنى اللغوي للمتشابه، إذ إنّ ((الشين والباء والهاء أصل واحد يدلّ على تشابه الشيء، و تشاكله لوناً، ووصفاً، والشبه من الجواهر الذي يشبه الذهب، والمُشَبَّهات من الأمور: المشكلات، وأشتبه الأمران إذا أشكلا))^(٥)، فالمشاكلة إنّما كانت شكلاً، وعارضاً في الهيئة والصورة^(٦) لا في الجوهر بدليل إنّ بعض المعادن تشبه الذهب

١-مشكل إعراب القرآن: ١٠١/١ .

٢- ينظر: المشكل في العربية (أطروحة دكتوراه): ٣ .

٣- تأويل مشكل القرآن: ١٠١- ١٠٢ .

٤- ينظر: نفسه : ١٠٢ .

٥-مقاييس اللغة(شكل) : ٢٤٣/٣ .

٦- ينظر: المفردات في غريب القرآن(شكل) : ٣٥٠/١ .

تمهيد في التوجيه الصرفي وما يرتبط به.....

في اللون، ولكنها في حقيقة الأمر ليست ذهباً، وكذلك في باقي المتشابهات وهذا التشاكل الخارجي يؤدي في نهاية الأمر إلى الشبه: أي الالتباس فيحدث الخلط وينتفي التحديد، فالتشابه في المعنى اللغوي يحتمل معنيين: الأول المماثلة الخارجية والآخر: الالتباس، وبهما ورد الاستعمال القرآني، فعلى المعنى الأول: ما مثل به ابن قتيبة في وصف ثمار الجنة في قوله تعالى: ﴿وَأُتُوا بِهِ مُتَشَبِهًا﴾ [البقرة: ٢٥]، أي: يشبه بعضه بعضاً لوناً لاطعماً، وحقيقة^(١)، والمعنى الآخر في قوله تعالى: ﴿قَالُوا أَدْعُ لَنَا رَبَّكَ يُبَيِّنْ لَنَا مَا هِيَ إِنَّ الْبَقَرَ تَشَبَهَ عَلَيْنَا وَإِنَّا إِن شَاءَ اللَّهُ لَمُهْتَدُونَ﴾ [البقرة: ٧٠]، أي: إِنَّ الأمر أشكل عليهم؛ لكثرة ما يتصف من البقر بالعوان، والصفرة فاشتبه عليهم أيها يذبحون؛ لأنَّ البقر يحتمل أنواعاً كثيرة^(٢)، فيظهر أنَّ المشابهة والمماثلة هي المسببة للالتباس عند المتلقي فتشكل عنده .

أما الأصوليون، فقد جعلوا المتشابه أحد أقسام اللفظ الخفي، بل هو أشد خفاء من المشكل، عزّفه الشريف الجرجاني: ((هو ما خفي بنفس اللفظ، ولا يرجى دركه أصلاً كالمقطعات في أوائل السور))^(٣)، فالمتشابه يخلو من الدلالة الراجعة على معناه، ويشترك معه في الغموض المجمل، والمؤول، والمشكل؛ لأنَّ المجمل به حاجة إلى تفصيل والمؤول لا يدلّ على معنى إلا بعد التأويل، والمشكل خفي الدلالة في المعنى وفيه لبس وإبهام^(٤)، ولخلوه من الدلالة الراجعة فهو يحتمل عدة وجوه، ولذلك فالمتشابه من القرآن يشكل تفسيره لمشابهته غيره إمّا من حيث اللفظ أو من حيث المعنى^(٥)، والمشكلة من أسباب تعدد الاحتمالات في المشكل، فاشترك مع المتشابه في هذا التعدد إلا أنَّ متعلق المتشابه النص، فلدقة المعاني يحدث تداخل، وتشاكل يستشكله القارئ^(٦)، ثمَّ يبحث عن توجيهه وهذا هو المشكل، وبيان ذلك: إنَّ الالتباس، والغموض المتحقق بسبب المتشابه غالباً ما ينتهي بالحديث عن الكيفية التي يزال به الإشكال المتعلق بهما، ولذلك كان بعض المصنفين يطلقون على الآيات التي يصعب توجيه التشابه اللفظي فيها: مشكل القرآن؛ لأنَّ المصنف قد يبحث عن الحكمة في تشابه الآية مع الأخرى ،

١- ينظر: تأويل مشكل القرآن: ١٠١.

٢- ينظر: الكشف: ٢٨٢/١.

٣- التعريفات: ١٩٩.

٤- ينظر: مباحث في علوم القرآن: ٢٨٢.

٥- ينظر: المفردات في غريب القرآن (شبه): ٣٣٥/١، والفصول في الأصول: ٣٧٠/١.

٦- ينظر: غريب القرآن تاريخياً، تصنيفاً، معايير: ١٥٧.

تمهيد في التوجيه الصرفي وما يرتبط به.....

فيقوده ذلك إلى بيان الآيات وتفسيرها، ثم ينتقل بعد دراسة الآية إلى بيان العلة في إدخالها في المتشابه اللفظي، مع بيان وجه اختلافها عن الآية الأخرى، وكلّ هذه المباحث قد تقود المصنّف إلى استشكل بعض الآيات^(١)، جاء في المفردات ((المتشابه من القرآن ما أشكل تفسيره لمشابهته بغيره إمّا من حيث اللفظ أو من حيث المعنى))^(٢) فاشترك مع المشكل في تعدد الاحتمالات، وغموض المعنى، واقترب في المتعلق، فالمشابهة إنّما تكون في النص، فتشكل عند القاريء .

المشكل والغريب:-

الغريب من الظواهر اللغوية الوثيقة الصلة بالمشكل، إذ إنّهُ يمثل الغامض من الكلام وكل ما يجانب الوضوح من مسائل اللغة يقع ضمن المشكل^(٣)، ولقد نصّ ابن فارس على ذلك، إذ عدّ المشكل قسيم الواضح الذي هو أكثر كلام العرب، وأعمّه فغرابية اللفظ سبب من أسباب المشكل، فقال في باب "مراتب الكلام في وضوحه وإشكاله": ((أمّا واضح الكلام فالذي يفهمه كل سامع عرف ظاهر كلام العرب كقول القائل: شَرِبْتُ ماءً وكما جاء كتاب الله جل ثناؤه من قوله: ﴿حَرَمْتُ عَلَيْكُمُ الْمَيْتَةَ وَالْدَّمَ وَلَحْمُ الْخَنَازِيرِ﴾ المائدة: ٣، وهذا أكثر الكلام وأعمّه، وأمّا المشكل، فالذي يأتيه الإشكال من غرابه لفظه، أو من أن تكون فيه إشارة إلى خبر لم يذكر قائله على جهته، أو أن يكون الكلام في شيء غير محدود، أو تكون ألفاظه مشتركة))^(٤)، فأما المشكل لغرابية لفظه فقول القائل: (يملخ في الباطل ملخا) ومنه في كتاب الله جل ثناؤه: ﴿وَمِنَ النَّاسِ مَن يَعْبُدُ اللَّهَ عَلَى حَرْفٍ﴾ الحج: ١١، فالغرابية في لفظة (حرف) أي: على شك، فهو يعبد الله جلّ وعلا على حرف الدين، فلا يدخل فيه دخول متمكن^(٥)، فاللفظ الغريب من غامض المشكل الذي أراد العلماء

١- ينظر : العين ٤/٤١١، ومشكل القرآن الكريم : ٢٥٢-٢٥٣ .

٢- المفردات في غريب القرآن (شبه): ٣٣٥/١ .

٣- ينظر: المشكل في العربية (أطروحة دكتوراه) : ٣ .

٤- الصاحبى: ٧٤-٧٥ .

٥- ينظر :معاني القرآن وإعرابه : ٤١٤/٣ ، والصاحبى :٧٥.

تمهيد في التوجيه الصرفي وما يرتبط به.....

توضيحه وتبيين دقيقه وسمي غريباً؛ ((لأنه لا يستوي في معرفته سائر الناس، بل يختص بمعرفته من له إطلاع وتبحر في اللغة))^(١) ومن لا علم له بالغريب لا يستطيع حلّ المشكل، ولذلك ألفوا في الغريب لتفسير الألفاظ الغامضة في القرآن الكريم، وتوضيح معانيها بما جاء في المأثور من لغة العرب، إذ إنّ الناس يتفاوتون في الفصاحة، فعلم الغريب مبحث لغوي متخصص، أو هو الجانب اللغوي من علم التفسير، وقد ظهرت الحاجة إليه بسبب ابتعاد الناس عن الفصاحة بعد كثرة الفتوحات، و مخالطة العرب للأمم الأخرى^(٢) .

لقد غلب على مؤلفات الغريب منهج التأليف المعجمي، إذ بدأها ابن عباس في سوالات نافع ابن الأزرق، فيذكر المفردة القرآنية، ويفسرهما تفسيراً لغوياً مستشهداً على ما يقول بالشعر العربي القديم^(٣)، وتابعه ابن قتيبة في كتابه (تفسير غريب القرآن)، ومكي بن أبي طالب في كتابه (تفسير المشكل من غريب القرآن العظيم على الإيجاز والاختصار) والراغب الأصفهاني في (المفردات في غريب القرآن)، فالمطلع على هذه الكتب يجد أنّ عناية أصحابها كانت بالجانب الدلالي للألفاظ الغريبة؛ ((لأنّ الكشف عن المعنى غاية يقصدها العالم والمتعلم على حد سواء، وتبعاً لذلك كانت مصنفات الغريب أشبه شيء بالمعاجم اللغوية))^(٤)، فهي أقرب ما تكون إلى تفسير لغوي اتبعت فيه طريقة المعجمات، ويرى الزركشي أنّ ((من أحسنها كتاب (المفردات) للراغب، وهو يتصيد المعنى من السياق؛ لأنّ مدلولات الألفاظ خاصّة))^(٥) .

إنّ ارتباط الغريب بالألفاظ، ودلالاتها يشير بوضوح إلى الصلة بينه، وبين كتب المشكل، إذ اشتملت الأخيرة على المسائل المشكلة في مستويات اللغة، والغريب ((جزء من المشكل ووجه من وجوهه))^(٦)، ثمّ اتسع التأليف في الغريب، فلم يقتصر على اللفظ ومعناه، بل اشتمل على التركيب، وما يتعلق به من غموض، ويتجلى ذلك في كتاب (البيان في غريب إعراب القرآن)، فأصبحت الغرابة في التركيب هي المشكل في الإعراب؛ لأنّها محلّ تأويل فهي مشكل، ولذلك يلحظ على وجه العموم أنّ معالجة أبي البركات الأنباري للغرابة في التركيب قريبة إلى حدّ ما

١-مشكل القرآن الكريم: ١٨٦ .

٢-ينظر العمدة في غريب القرآن: ١٥، والدراسات اللغوية عند العرب إلى نهاية القرن الثالث: ٣٦-٣٧.

٣- ينظر: الإعجاز البياني ومسائل ابن الأزرق: ٣٠٩/٢-٦٠١، والدراسات اللغوية عند العرب إلى نهاية القرن الثالث: ١٤٧.

٤- غريب القرآن: تاريخاً، تصنيفاً، معايير: ١٧٧.

٥- البرهان في علوم القرآن: ٢٠٤/١.

٦- المشكل في العربية (أطروحة دكتوراه): ١٥.

تمهيد في التوجيه الصرفي وما يرتبط به.....

من معالجة مكي بن أبي طالب للمشكل في إعراب القرآن حتى قيل: إنّ الفرق بين المنهجين يتمثل في ((إهمال الأنباري للاستطرادات التي تميّز بها المشكل، والإضافة في مواضع قليلة، والإحالة على كتابه الإنصاف في عدة مواضع . أمّا الآراء، وأمّا الأدلة وأمّا الحجج، وأمّا القراءات، فهي هي في المشكل، والبيان))^(١)، ومن ثمّ صنف الغرابة في القرآن الكريم في جهتين الأولى: تتعلق بشكل اللفظ، والأخرى بدلالة اللفظ، فاشترك مع المتشابه في هذا التصنيف^(٢)، ويرى الراغب أنّ المتشابه في اللفظ المفرد يرجع إلى غرابته نحو: الأبّ ويزفون، أو مشاركته نحو: اليد والعين^(٣)، ولأنّ أكثر الكلمات مرتبطة بالدلالة بالسياق، وهو ما يفسر انتقال الغرابة من الألفاظ إلى التراكييب، فأصبحت الغرابة تدرس في مختلف مستويات اللغة.

إنّ المشكل أوسع ظاهرة في العربية عموماً، فكلّ ما كان غامضاً، وكان به حاجة إلى بيان وقع ضمن المشكل، فبذلك دخلت الظواهر جميعها التي بها حاجة إلى بيان ضمنه، نحو: الغريب، والمتشابه، والنادر، والقليل، والخروج عن القياس، وأحياناً تترادف للمسألة الواحدة فكانت المسألة تُدرس أحياناً تحت عنوان الظاهرة الأشمل، فتسمى مشكلة، ويدرسها عالم آخر بفروع هذه الظاهرة، فتسمى باسم الفرع المدروس وعلى الرغم من صعوبته، فهو الممدوح عند علماء العربية، إذ لا يحسنه إلّا من أوتي العلم الغزير من علم العربية؛ لأنّه جاء باللفظ الخاص، وحمل المعنى البعيد والدلالة العميقة، فجاء بأخصر لفظ، وأبلغ معنى^(٤)، فتبيان المشكل يجعل المخاطب يرى أنّ للجملة الواحدة أو الكلمة الواحدة عدة وجوه صحيحة كلّها، لأنّها جارية على سنن العربية في الكلام، ولكلّ وجه معنى مقبول، وربّما كانت حقيقة المشكل خافية، وتقصر عن إدراكها عقول المخلوقين؛ لأنّها مقصد من مقاصد التعبير القرآني، فكلّ ما قيل، فهو على ظن، أو احتمال أو شك، أو ظاهر عند عالم لتبقى الكلمة القرآنية كمالاً مطلقاً بصيغتها وبنيتها وتركيبها وكأنّها تنطق: ما أنا إلّا بضيع حروف من لفظك أعجزتك أيّها الفاني! .

١-مشكل إعراب القرآن: ١/ ٧١.

٢- ينظر: غريب القرآن تاريخاً، تصنيفاً، معايير: ٥٨ .

٣- ينظر: المفردات في غريب القرآن (شبه): ٣٣٥/١ .

٤- ينظر: المشكل في العربية (أطروحة دكتوراه): ٣٥٧ .

الفصل الأول : –

توجيه البنية المصرفية في كتب المشكل

المبحث الأول :-

التوجيه الصرفي في أبنية المصدر:

المصدر: هو الاسم الدال على الحدث المجرد من الزمن، والمصادر نوعان قياسية وسماعية، وربما يكون للفعل الواحد مصدر قياسي وآخر سماعي^(١)، ويرى أغلب الصرفيين أنّ المصادر من الثلاثي لا يمكن إدراكها إلاّ بالسمع؛ لكثرة تعددها للفعل الواحد فلا يمكن جمعها على قياس واحد، وأمّا في غير الثلاثي فأكثرها قياسي^(٢)، وهو عند أغلب البصريين أصل الاشتقاق، وخالفهم أغلب الكوفيين، فعّدوا الفعل أصل الاشتقاق، والمصدر مشتق منه^(٣).

وتتماز المصادر بتشعب صيغها، وارتباط كثير من الصيغ بأفعالها أو ارتباط مجموعة من الأفعال بصيغة مصدرية محدّدة؛ لذلك يمكن تقسيم المصادر إلى طائفتين: ((الطائفة الأولى ترتبط بأفعالها، فكلّ فعلٍ صيغة مصدره الخاصّة به لا يشركه فيها غيره من الأفعال نقول ذهب ذهاباً، وفتح فتحاً...، فنجد صيغ المصادر تتبدل من فعل لآخر والطائفة الثانية تدلّ على معانٍ محددة يعبر عن كلّ منها بصيغة معلومة تشترك فيها أفعال مختلفة ذات أبواب))^(٤) نحو: صيغة فعّالان، فهي تدلّ على الاهتزاز، والاضطراب وتأتي من أبواب مختلفة^(٥)، وتشترك أبنية المصادر مع أبنية أخرى في الوزن نحو: اشتراك المصدر مع الجمع، أو اشتراك المصدر الميمي مع اسمي الزمان والمكان، وهو ما كان الأظهر في التوجيه الصرفي في أبنية المصادر.

١- ينظر: أبنية الصرف في كتاب سيبويه: ٢٠٨ .
٢- ينظر: دقائق التصريف : ٤٤، وشرح شافية ابن الحاجب : ١١٣/١، وأبنية الصرف في كتاب سيبويه: ٢١٨.
٣- ينظر: الإنصاف في مسائل الخلاف : ١٩٢ .
٤- الأبنية الصرفية في ديوان إمريء القيس: ٨١ .
٥- ينظر: كتاب سيبويه: ٤ / ٩، ١٤، ١٥، والأبنية الصرفية في ديوان إمريء القيس: ٨١ .

في اشتقاق المصدر :-

قَالَ تَعَالَى: ﴿إِنَّ هَذَا أَخِي لَهُ تِسْعٌ وَتِسْعُونَ نَجَّةً وَلِيَ نَجَّةٌ وَاحِدَةٌ فَقَالَ أَكْفِلْنِيهَا وَعَزَّنِي فِي الْخِطَابِ﴾ [ص: ٢٣]

قال الباقولي في (خِطَاب): ((وقيل في قوله: ((وَعَزَّنِي فِي الْخِطَابِ)) ص: ٢٣، إنه مصدر خَطَبْتُ المرأةَ خِطَابًا))^(١).

قال أبو البركات الأنباري: ((والخطاب فيه وجهان : أحدها أن يكون مصدر خاطب خطاباً نحو: ضاربٌ ضِراباً، والثاني أن يكون مصدر خطب المرأة خطاباً نحو: كتبَ كتاباً))^(٢).

إنَّ من الآليات المعتمدة عند اللغويين في تحديد الجذر اللغوي للمصدر معرفةُ الفعل الموافق للمصدر على اختلاف توجهاتهم في أصالة المصدر، أو أصالة الفعل، فالقول بوجود فعلين للمصدر من غير تحديد يؤذن بتداخل معنى الفعلين في مصدر واحد فيغض المعنى المقصود .

والخطاب مصدر زنة (فِعَال)، وفي فعله وجهان بحسب نصي التوجيه: الأول من خاطب زنة (فاعِل)، والآخر من خَطَبَ المرأةَ زنة (فَعَلَ)^(٣)، وقد خاطبه بالكلام مخاطبة خطاباً، فالمصدر من فاعِل يأتي على (مفاعلة)، و(فِعَال)^(٤)، ويوافق هذا المعنى التعبير القرآني في قوله تعالى: ﴿وَشَدَدْنَا مُلْكَهُ وَأَيَّتْنَاهُ الْحِكْمَةَ وَفَصَّلَ الْخِطَابِ﴾ [ص: ٢٠]، وفصل الخطاب: ((ما ينفصل به الأمر من الخطاب))^(٥)، وأمّا المصدر المستعمل للفعل خطب المرأة فهو (خِطْبَةٌ) وبه ورد

١- كشف المشكلات: ١١٤٤/٢.

٢- البيان في غريب إعراب القرآن: ٣١٤/ ٢.

٣- ينظر : كشف المشكلات: ١١٤٤/٢، والبيان في غريب إعراب القرآن: ٣١٤/ ٢ .

٤- ينظر: كتاب سيبويه: ٨٠/٤ - ٨١ .

٥- المفردات في غريب القرآن(خطب): ٢٠١/١.

الاستعمال القرآني في قوله تعالى: ﴿وَلَا جُنَاحَ عَلَيْكُمْ فِيمَا عَرَضْتُمْ بِهِ مِنْ خُطْبَةِ النِّسَاءِ﴾ [البقرة: ٢٣٥] ^(١)

إنَّ المائز واضح في اختلاف المعنى لاختلاف بنية المصدر، فما كان بمعنى المحاورة وهو الكلام المشترك بين اثنين ففيه دلالة المفاعلة جاء المصدر على خطاب، وما كان بمعنى طلب المرأة للزواج جاء مصدره على خطبة .

وأجاز أبو البركات الأنباري أن يكون خطاب مصدر خطب المرأة قياساً على كتب كتاباً، وهو مصدر سماعي من الفعل المتعدي ^(٢)، فإذا كان المعنى المراد: ((مخاطبة المحاج المجادل أو أراد خطيب المرأة، وخطبها هو فخطبني خطاباً أي: غالبني في الخطبة فغلبني حيث زوجها دوني)) ^(٣) يكون الخطاب المصدر من (خاطب)؛ لأنَّ فيه معنى المغالبة، وهذا المعنى لا يكون إلا بين اثنين في الغالب، إذ لا بُدَّ فيه من المشاركة، وهو ما تدلُّ عليه صيغة فاعل في الغالب ^(٤)، ويبدو أنَّ هذا السبب في إجازة مجيء المصدر (خطاب) من (خطب)، ووسع الزجاج معنى الخطاب، فتعلّق بالخصومة الكلامية سواء أفي الخطبة كان أم في الخطاب فقال: ((غلبني في الخصومة، أي كان أقوى على الاحتجاج مني)) ^(٥)، ووافقه العكبري في ذلك ^(٦).

لقد سبقَت الآية الكريمة ﴿وَعَزَّزْنِي فِي الْخُطَابِ﴾ [ص: ٢٣] في السورة بأية كريمة وُصِفَ فيها نبي الله داود (عليه السلام)، فقال جلَّ وعلا: ﴿وَشَدَدْنَا مُلْكَهُ وَأَتَيْنَاهُ الْحِكْمَةَ وَفَصَّلَ الْخُطَابِ﴾ [ص: ٢٠]، وفصل الخطاب أن يحكم بالبينه، واليمين، وقيل: أن يفصل بين الحق، والباطل، وقيل بعد عبارة: أمَّا بعد ^(٧)، فقال الزمخشري معللاً هذه التسمية: ((لأنَّه يفتتح إذا تكلم في الأمر الذي له شأن بذكر الله و تحميده، فإذا أراد أن يخرج إلى الغرض المسوق إليه فصل بينه، وبين ذكر الله بقوله: أمَّا بعد)) ^(٨).

- ١- ينظر: معاني القرآن للفراء: ١٥٢/١، والمفردات في غريب القرآن (خطب): ٢٠١/١ .
- ٢- ينظر: كتاب سيبويه: ٧/٤، والبيان في غريب إعراب القرآن: ٢/ ٣١٤، وشرح شافية ابن الحاجب: ٧٠/١.
- ٣- البحر: المحيط: ٣٧٦/٧.
- ٤- ينظر: شرح شافية ابن الحاجب: ٧٠/١.
- ٥- معاني القرآن وإعرابه: ٣٢٧/٤.
- ٦- ينظر: التبيان في إعراب القرآن: ٦٧٩/٢ .
- ٧- ينظر: البحر المحيط: ٣٧٤/٧ .
- ٨- الكشف: ٢٥٣/٥ .

ونقل الباقرلي إجازة أن يكون فعل المصدر (خَطَبَ)، والخطاب مصدر خَطَبَ المرأة والمعتمد في ذلك شبهة نُسِبَتْ إلى نبي الله داود -عليه السلام-^(١) ذكرها الزمخشري فقال: ((عن سعيد بن المسيب، والحارث الأعور أن الإمام علي [عليه السلام] من حدثكم بحديث داود [عليه السلام] على ما يرد به القصاص جلدته مائة وستين، وهو حدّ الفرية على الأنبياء))^(٢)، ويذكر الطباطبائي أن هذه القصة مأخوذة من التوراة، وهي مرفوضة؛ لجميل الثناء على نبي الله (عليه السلام) في القرآن، وأما قصة دخول المتخاصمين عليه -عليه السلام لا يعطي أزيد من كونه امتحاناً منه تعالى له -عليه السلام- في ظرف التمثل لتربيته تربية إلهية، ويعلمه رسم القضاء العدل^(٣).

وما نقله الباقرلي محلّ نظر لسببين الأول : الشبهة التي أُعتمدت في تحديد المصدر والآخر: تحديد المصدر بالفعل خَطَبَ مع أن معنى المخاطبة موجود، وهو الأقوى. بقي توجيهان مقبولان ؛ لأنّهما نابعان من اللغة وقواعدها، ولا يتعارضان مع تقرير إلهي في القرآن الكريم: الأول إنّ (الخطاب) مصدر الفعل (خاطَبَ)، وهذا ممّا لا خلاف فيه وهو ممّا يُوافق القاعدة، والمعنى الآخر تضمين الفعل (خطب) معنى (فاعل)؛ لأنّ الخطبة ((كلمات تتضمن طلب شيء))^(٤) أي: إنّها تشتمل على مخاطبة، فالطلب وقبول الطلب، أو رفضه يستلزم اثنين يشتركان في الخطاب، ولهذا يجوز أن يأتي المصدر من (خطب) على (خطاب)؛ لاشتماله على معنى المشاركة .

أما الترجيح فهو للفعل (خاطب)؛ لأنّه موافق للقاعدة، ولسياق المقام، ولا تأويل فيه بعكس الفعل خطب، إذ احتيج فيه إلى التأويل؛ ليلانم السياق .

١- ينظر: كشف المشكلات: ١١٤٤/٢ .

٢- الكشف: ٢٥٣/٥ .

٣- ينظر: الميزان في تفسير القرآن: ٢٠٢/١٧ .

٤- الكليات: ٤٣٣ .

قَالَ تَعَالَى: ﴿وَلَوْلَا دَفْعُ اللَّهِ النَّاسَ بَعْضَهُم بِبَعْضٍ لَفَسَدَتِ الْأَرْضُ وَلَٰكِنَّ اللَّهَ ذُو فَضْلٍ عَلَى الْعَالَمِينَ﴾ [البقرة: ٢٥١]

قال الباقولي في (الدِّفَاع): ((والدِّفَاع يجوز أن يكون مصدر دفع دِفاعاً، كما تقول: كتب كتاباً، ويجوز أن يكون مصدر دافع يُدافع مُدافعةً ودِفاعاً، كما تقول: قاتل يُقاتل قِتالاً ومُقاتلةً))^(١).

قال أبو البركات الأنباري: ((قريء، دَفَعَ الله، ودِفاع الله، وهما مصدران لدَفَعَ ويقال: دَفَعَ دَفْعاً ودِفاعاً، كما يقال: كتب كتاباً وكتّاباً، ويجوز أن يكون (دفاع) مصدرّاً كما يقال ضارب ضارباً))^(٢).

أجاز نسا التوجيه أن يكون المصدر (دِفاع) لفعلين في العربية: أحدهما موافق للقياس والآخر قليل مسموع، ومن ثَمَّ فإنَّ إجازتهما تؤدي إلى تداخل معناهما في المصدر بلا تحديد وهو محل إشكال .

وللمصدر قراءتان^(٣): الأولى ((دَفَعَ الله))، وهو مصدر قياسي للفعل دَفَعَ يَدْفَعُ دَفْعاً، والأخرى ((دِفاع الله))، فهو مصدر يحتمل وجهين: الأول مصدر قياسي للفعل دافع زنة فاعل ك(قاتل قِتالاً) قال سيبويه: ((وجاء فعلاً على فاعلت كثيراً))^(٤)، والثاني مصدر سماعي ل(دفع) زنة (فعل) ك(كتبت-كتاباً)، ومنه قوله تعالى: ﴿وَالْمُحْصَنَاتُ مِنَ النِّسَاءِ إِلَّا مَا مَلَكَتْ أَيْمَنُكُمْ كَتَبَ اللَّهُ عَلَيْكُمْ﴾ [النساء: ٢٤]، وبعض العرب يقول: (كتّاباً) على القياس^(٥)، ودافع عنه بمعنى (دفع) يقال: دفع الله عنك المكروه دفعاً، دفع الله عنك السوء دِفاعاً، فيكون على هذا (دِفاع، ودفع) مصدران للفعل (دفع)^(٦)، وقليلاً ما تأتي صيغة (فاعِل) من واحد، والغالب المشاركة، إذ إنَّ ((صيغة فاعل أكثر ما تجيء من اثنين، نحو: ضاربتُ، وقاتلتُ، وقد

١- كشف المشكلات: ١٧٩/١ .
٢- البيان في غريب إعراب القرآن: ١٦٧/١ .
٣- ينظر: الحجة للقراء السبعة: ٢/ ٣٥٢ قرأ نافع (دفاع) والبقية (دفع).
٤- ينظر: كتاب سيبويه: ٥/٤ .
٥- كتاب سيبويه: ٨١/٤ .
٦- ينظر: كتاب سيبويه: ٧/٤، والكشف عن وجوه القراءات السبع: ٣٠٥/١ .
٧- ينظر: الكشف عن وجوه القراءات السبع: ٣٠٤/١ .

تكون من واحد نحو: سَافَرَ وَعَاقَبْتُ اللِّصَّ^(١)، ولهذا فَإِنَّ حِجَّةً من قرأ بغير ألف أنَّ ((المُفَاعَلَة التي بين اثنين لا معنى لها في هذا الموضع؛ لأن الله هو الدافع عن المؤمنين وغيرهم ما يضرهم ولا يُدافعهم أحد فيما يدفع، فحملة على (دَفَعَ) أولى؛ لأنَّه مصدره الذي لا يصرف عنه إلى غيره إلاّ بدليل ورواية))^(٢)، واختاره مكي معللاً ((لأنَّه تعالى متفرد بالدفع، ولاجماع القراء عليه))^(٣) .

وإجازة النحويين للوجه الثاني في العربية جاءت من حمل دلالة (دَافَعَ) معنى (دَفَعَ) فلا مشاركة في الدَفْع، وكأنَّهما في الدلالة سواء^(٤)، ويرى أبو البركات الأنباري أنَّ العرب قد يجرون المصدر على غير فعله لمناسبة بينهما، وذلك في نحو (التَّبْتِيل) مصدر للفعل بَتَل، والقياس التَّبْتِيل^(٥)، فللمخالفة بين الفعل، ومصدره مقصد يتمثل بالإفادة بكلا المعنيين اللذين تضمنهما كلٌّ من الفعل والمصدر الخارج على الغالب^(٦) في صوغ المصدر، فالدَفْع من الله جَلَّ وعلا، والدِّفَاع من الناس .

وربَّما يمكن ردَّ المصدر إلى أصله إذا ما تأملنا فيما جاء من تفسير للآية الكريمة: ((ولولا أنَّ الله يدفعُ بعض الناس ببعض، وبكفَّ بهم فسادهم؛ لغلِب المفسدون وفسدت الأرض، وبطلت منافعها، وتعطلت مصالحها من الحرث، والنسل، وسائر ما يَعْمُر الأرض))^(٧)، فالدَفْع المباشر من الله عزَّ وجلَّ أدَّى إلى نوع من المُدَافَعَة بين الناس حتى يزيل الصالح شرَّ المفسد، وهي تستلزم المشاركة، والأخيرة تقع بين اثنين أو أكثر، فلا خروج عن القياس؛ لأنَّ دَافَعَ مصدره المقيس دِفاعاً نحو: قَاتَلَ قِتَالاً ، وهو ما أجازَه نَصا التوجيه^(٨)، فالفاعل الحقيقي في التوجيهين كليهما هو الله -جلَّ وعلا - .

١- الممتع في التصريف: ١٢٨ / ١ - ١٢٩ .

٢- الكشف عن وجوه القراءات السبع: ٣٠٥ / ١ .

٣- نفسه: ٣٠٥ / ١ .

٤- ينظر: الحجة للقراء السبعة : ٣٥٣ / ٢ .

٥- ينظر البيان في غريب إعراب القرآن: ٤٧٠ / ٢ .

٦- ينظر: الإعجاز الصرفي : ١٦٦ .

٧- الكشف : ٤٧٧ / ١ .

٨- ينظر: كشف المشكلات : ١٧٩ / ١، و البيان في غريب إعراب القرآن : ١٦٧ / ١ .

فيظهر أنَّ الدفع إذا كان مباشرةً، فالمصدر (دَفَعَ) من (دَفَعَ)، وأما إذا من الله عزَّ وجل، والدفاع من المؤمنين، ففيه احتمالان: أن يكون المصدر (دَفَعَ) للفعل (دَفَعَ) الثلاثي أو أن يكون مصدراً للفعل دَفَعَ المزيد، ولسعة دلالة الأول، ولاستعماله في العربية، فالترجيح له .

إنَّ اختلاف المصادر لا بُدَّ أن يؤدي إلى اختلاف المعاني، فيكون لأحد المصدرين معنى يختصُّ به لا يستعمل له المصدر الآخر^(١)، وقد تتسع دلالة المصدر؛ ليجمع بين معنيين وذلك إذا خالف القياس في صوغه من نحو: قَرَضَ مصدر لـ(أَقْرَضَ)^(٢)، هذه السعة الدلالية كانت عاملاً مهماً في الترجيح مع موافقة القياس الصرفي على نحو: ما وجد في(خِطَاب) مصدر(خَطَبَ)، و(دَفَعَ) مصدر (دَفَعَ)، ونظيرهما في جواز الوجهين المصدر (فداء) في قوله تعالى: ﴿فَإِذَا لَقِيتُمُ الَّذِينَ كَفَرُوا فَضَرْبَ الرِّقَابِ حَتَّىٰ إِذَا أَثْخَتُمُوهُمْ فَشُدُّوا الْوَثَاقَ فَمَا مَتَّعِدُ وَإِمَّا فِدَاءً حَتَّىٰ تَضَعَ الْحَرْبُ أَوْزَارَهَا﴾ [محمد:٤] ، فقد أجز في وجهان: الأول أن يكون مصدر (فَادَى)، والوجه الثاني أن يكون مصدر(فَدَى)^(٣).

١- ينظر : معاني الأبنية : ١٧ .
٢- ينظر :مشكل إعراب القرآن : ٢٥٦/٢ .
٣- ينظر: كشف المشكلات : ١٢٤٢/٢ .

بين المصدر والجمع :-

قَالَ تَعَالَى: ﴿أَفَمَنْ أَسَّسَ بُنْيَانَهُ عَلَى تَقْوَىٰ مِنَ اللَّهِ وَرِضْوَانٍ خَيْرٌ أَمْ مَنْ أَسَّسَ بُنْيَانَهُ عَلَىٰ شَفَا جُرْفٍ هَارٍ فَأَنهَارَ بِهِ فِي نَارٍ جَهَنَّمَ﴾ [التوبة: ١٠٩]

قال مكي بن أبي طالب في (بُنيان):- ((والبُنيان مصدر بنى حكى أبو زيد: بنيت بُنياناً وبناءً وبنية، وقيل بُنيان جمع بُنيانة كَنَمرة، وتَمَر))^(١).

بُنيان زنة (فُعْلان) من الأوزان المشتركة بين المصدر والجمع، وهذا الاشتراك يؤدي إلى تداخل بين معنى المصدرية، وبين معنى الجمع، ولأنَّ (بُنيان) ليس المصدر الوحيد للفاعل (بَنَى) فاحتمل أن يكون جمعاً، والفرق بينه وبين مفردة التاء ممّا أدّى إلى غموض المعنى المقصود.

و(بَنَى) فعل متعدّد زنة (فَعَلَ)، والأصل فيه أن يكون مصدره على (فَعَلَ) قال الصيّمري: ((ما كان على فَعَلَ بفتح الفاء والعين متعدّياً، فالأصل في مصدره أن يكون على فَعَلَ بفتح الفاء، وتسكين العين نحو قولك : ضَرَباً ، وقَتَلَ قَتْلاً فهذا الأصل... وجاء على فُعْلان نحو : الكُفْران قال الله عزَّ وجلَّ: ﴿فَلَا كُفْرَانَ لِسَعِيدٍ﴾ [الأنبياء: ٩٤]))^(٢)، وهو مذهب أغلب النحويين، فهو الأكثر والغالب ، وسوى هذا الغالب يأتي على عدة أوزان منها (فُعْلان)، فالبنيان مصدر كالعُفْران والكُفْران، وإن جاء خلاف الأصل إلّا أنّه مسموع^(٣)، ويبدو أنّ هذا السبب لتحديد مصدرية (البُنيان) عند مكي بن أبي طالب^(٤) ووافقه أبو حيان فقال: ((والبُنيان مصدر كالعُفْران أطلق على المبني كالخَلْق بمعنى: المخلوق))^(٥)، فيكون المعنى: ((إنَّ بناء هذا المسجد الذي بني ضراراً، وكفراً كبناء على جرف جهنم يتَهَوَّر بأهله فيها))^(٦).

١- مشكل إعراب القرآن: ٣٧٢/١.

٢- التبصرة والتذكرة: ٧٦٠/٢.

٣- ينظر: كتاب سيبويه: ٨/٤، والحقّة للقراء السبعة: ٢١٩/٤، ونزّهة الطرف في علم الصرف: ١٦٤، ١٦٨.

٤- ينظر: مشكل إعراب القرآن: ٣٧٢/١.

٥- البحر المحيط: ١٠٣/٥.

٦- معاني القرآن وإعرابه: ٤٧٠/٢.

وعلى توجيه الجمع بُنيان زنة (فُعْلان) جمع ليس بمقيس في (بُنيانة) زنة (فُعْلانة)، والقياس في جمع أسماء ذكرها ابن مالك ^(١) في بيت من ألفيته قائلاً:

وفُعْلاً اسماً، وفَعِيلًا وفَعْلٌ غير مُعَلٍّ العين - فُعْلان شَمِل

وتشبيه هذا الجمع في نص التوجيه بجمع (تَمْرَة) على (تَمْر) دليل على أنه اسم جنس وليس بجمع تكسير حتى وصفه أبو علي في الحجة، فقال: ((البنيان مصدر، وهو جمع على حد شعيرة وشعير؛ لأنهم قد قالوا: بُنيانة في الواحد)) ^(٢)، فالمصدر اسم جنس، والقول بأن اسم الجنس جمع كُسِّر عليه الواحد إنما هو مذهب الكوفيين ^(٣).

ويرى ابن يعيش أن اسم الجنس: ((اسم مفرد واقع على الجنس كما يقع على الواحد وليس بتكسير على الحقيقة، وإن استفيد منه الكثرة؛ لأن استفادة الكثرة ليست من اللفظ إنما هي من مدلوله إذا كان دالاً على الجنس، والجنس يفيد الكثرة)) ^(٤)، فيظهر أن هناك نوعاً من التشابه الدلالي بين المصدر، واسم الجنس وهو سبب آخر يضاف إلى المشترك الوزني أدى إلى تعدد التوجيه في (بُنيان) ٠

والآية الكريمة تتحدث عن بناء واحد بدليل قوله تعالى: ((فَأَنهَارٍ بِهِ))، ولكن هذا البناء مع عظمته، وعلوه سرعان ما اضطرب، وانهار، فلا ثبات له؛ لأن أساسه ضعيف، واختلاف المعنى سبب مهم في اختلاف المصادر ^(٥)، ف(بُنيان) أفادت معنى لا نجده في أبنية آخر نحو: صيغة البناء والبنية، إذ دلّت على البناء بعظمته وعلوه، والجرف الهاري على الأساس بهشاشته وضعفه، وما يلحظ أن المصدر المقيس للفعل (بنى) وهو (بُنيًا) غير مستعمل في الكلام العربي، ومنه الاستعمال القرآني إذ لم يستعمل غير مصدران وهو (بُنيًا) جاء وصفاً للسماء، والآخر (بُنيان) جاء في موضعين للدلالة على عظمة البناء المتصل بالأرض،

١- شرح ابن عقيل: ١٢٩/٢.

٢- الحجة للقرآء السبعة: ٢١٩/٤.

٣- ينظر: شرح المفصل: ٧١/٥.

٤- نفسه: ٧١/٥.

٥- ينظر: معاني الأبنية: ١٨.

وإذا ما أضفنا إلى ما ذكر قول الرضي: ((وليس أسماء الأجناس التي واحدها بالتاء قياساً إلا في المصادر، نحو ضَرْبَة وضَرْب، ونَصْرَة ونَصْر))^(١) يكون الترجيح لتوجيه المصدرية .

قَالَ تَعَالَى: ﴿أَلَمْ نَجْعَلِ الْأَرْضَ كِفَاتًا ﴿٢٥﴾ أَحْيَاءً وَأَمْوَاتًا﴾ [المرسلات: ٢٥ - ٢٦]

قال الباقر في (كِفَات): ((يجوز أن يكون كِفَات مصدرًا كـ(كِتَاب)، ويجوز أن يكون جمع (كَافِتَة))^(٢) .

أجاز نص التوجيه وجهين لبنية (كِفَات)، فجاءت على زنة (فَعَال)، وهو من الأوزان المشتركة بين المصدر والجمع، وهذا مؤداه تداخل في المعنى بلا تحديد، إذ لكل باب دلالاته وأصل الكِفَات من ((كَفَت الشيء يكفّته كفْتًا...ويقال كفّته الله، أي قبضه الله، والكِفَات الموضع الذي يُضمّ فيه الشيء ويقبض))^(٣)، فالمصدر مصوغ من فعلٍ متعدٍ، والقياس فيه (كَفْتًا) زنة (فَعَل)، وسوى هذا القياس جاءت مصادر على زنة (فَعَال)، فقالوا: ((كَدَبَ-كِذَابًا-كَتَبَ كِتَابًا)) ومثلها (كِفَاتًا)^(٤)، وهذا ما أجاز به الباقر في تشبيهه جواز مجيء (كِفَات) من (كَفَت) بمجيء (كِتَاب) مصدرًا من (كَتَبَ)^(٥) .

والمعنى على المصدرية : أنَّ الأرض ((تكفّتهم أحياءً على ظهرها في بيوتهم، ومنازلهم وتكفّتهم أمواتاً في بطنها أي: تحفظهم، وتحرزهم))^(٦)، ورجّح الطباطبائي المصدرية في توضيحه لمعنى الآية الكريمة فقال: ((الكَفْتُ والكِفَات بمعنى الضمّ، والجمع أي: أَلَمْ نجعل الأرض كِفَاتاً يجمع العباد أحياءً، وأمواتاً، وقيل: (الكِفَات) جمع (كَفَت) بمعنى الوعاء، والمعنى: أَلَمْ نجعل الأرض أوعية تجمع الأحياء، والأموات))^(٧) .

١- شرح شافية ابن الحاجب: ٣٣٢/١ .

٢- كشف المشكلات: ١٤١٩/٢ .

٣- لسان العرب (كفت): ٣٨٩٦/٥ .

٤- ينظر: كتاب سيبويه: ٧، ٥/٤ .

٥- ينظر: كشف المشكلات: ١٤١٩/٢ .

٦- معاني القرآن للفرّاء: ٢٢٤/٣ .

٧- الميزان في تفسير القرآن: ١٦/٢٠ .

وعلى توجيه الجمع، ف(فَعَال) جمع سماعي لصيغ كثيرة منها صيغة (فَاعِل) في الصفات نحو: صَاحِب: صَحَاب، وَجَائِع: جِيَاع^(١)، ولهذا أجاز الباقولي أن يكون كِفَات جمع كَافِتِه، وهي صفة للأرض ف((ظهرها للأحياء، وبطنها للأموات، ومنه قولهم للمنازل: كِفَات الأحياء، وللمقابر: كِفَات الأموات))^(٢) .

وأجاز العكبري الوجهين، ولكن الظاهر أنه يرجح الجمع، فقال: ((قوله تعالى: (كِفَاتًا) جمع كافِت مثل: صَائِم، وصِيَام، وقيل: هو مصدر مثل: كِتَاب، وحِسَاب، والتقدير ذات كَفَت أي: جمع))^(٣) .

أمّا الزمخشري فرجّح الاسمىة للكفات، فقال: ((الكِفَات من كَفَت الشيء إذا ضمّه، وجمعه وهو اسم ما يكفت كقولهم الضِمَام، والجِمَاع لما يضمّ، ويجمع يقال: هذا الباب جَمَاع الأبواب و به انتصب (أحياءً وأمواتاً) كأنه قيل: كافّة أحياءً، وأمواتاً))^(٤) .

وممّا يرجّح توجيه المصدرية عند الباقولي أنّ (أحياءً، وأمواتاً) منصوبة بـ(كِفَات) نفسها بدليل وجود نص قرآني كريم مماثل لإعمال المصدر المنون، وهو قوله تعالى: ﴿أَوْ يُطْعَمُوا فِي يَوْمٍ ذِي مَسْغَبَةٍ﴾^(٥) [يَتِمًا ذَا مَقْرَبَةٍ] [البلد: ١٤ - ١٥]^(٥)، فلا حاجة إلى التقدير، وجمع الرضي الوصفية مع المصدرية، فعَدَّ (فَعَال) في المصادر وزناً غالباً في السمات^(٦)، ولذا فالترجيح للمصدرية.

ممّا سبق يمكن القول: إنّ ((المصدر لا يدرك إلا بالسماع))^(٧) في الغالب، ويظهر ذلك في البُنيان والكِفَات، فهذه المصادر ممّا تحفظ ولا يقاس عليها^(٨)، وإذا كان هناك مشترك

١ - ينظر: كتاب سيبويه: ٧/٤، والتبصرة والتذكرة: ٧٥٩/٢ .

٢ - كشف المشكلات: ١٤١٩/٢ .

٣ - التبيان في اعراب القرآن: ٧٧٠/٢ .

٤ - الكشف: ٢٨٨/٦ .

٥ - ينظر: كشف المشكلات: ١٤١٩/٢ .

٦ - ينظر: شرح شافية ابن الحاجب: ١٠٨/١ .

٧ - دقائق التصريف: ٤٤ .

٨ - ينظر: كتاب سيبويه: ٨/٤ .

وزني بين المصدر والجمع، فإنَّ للدلالة أثراً في الترجيح، فالمصدرية لدلالة على الإفراد والمبالغة في (بُنيان)، والدلالة على الحدث مع الوصفية في (كفّات)، وفي كلّ هذا لم يكن التوجيه الآخر على الجمع مخالفاً لأصول العربية، بل كان معها على جهة واحدة، وضمن الأطر التي حدّدها جهابذة اللغة، ونظيرهما في جواز الوجهين (نُذر) في قوله تعالى: ﴿فَكَيْفَ كَانَ عَذَابِي وَنُذْرِي﴾ [القمر: ١٦] ^(١)، إذ أُجيزَ فيه أن يكون مصدراً، لـ (أُنذِر)، أو جمعاً لـ (نذير) و (خِصام) في قوله تعالى: ﴿وَمِنَ النَّاسِ مَن يُعْجِبُكَ قَوْلُهُ فِي الْحَيَاةِ الدُّنْيَا وَيُشْهَدُ اللَّهُ عَلَى مَا فِي قَلْبِهِ وَهُوَ أَلَدُّ الْخِصَامِ﴾ [البقرة: ٢٠٤]، إذ أُجيزَ فيها وجهان: الجمع للمفرد خِصَم، أو المصدر للفعل خَاصَمَ ^(٢).

في المصدر الميمي :

قَالَ تَعَالَى: ﴿قَالَ النَّارُ مَثْوَكُمْ خَالِدِينَ فِيهَا إِلَّا مَا شَاءَ اللَّهُ إِنَّ رَبَّكَ حَكِيمٌ عَلِيمٌ﴾ [الأنعام: ١٢٨]

قال الباقولي في (مَثْوَاكم): ((يحتمل أن يكون هنا مصدراً بمعنى (النَّوَاء)، وهي الإقامة ويحتمل أن يكون مكاناً أي: مكان الإقامة)) ^(٣).

قال أبو البركات الأنباري: ((المَثْوَى، يجوز أن يكون مصدراً بمعنى النَّوَاء، وهو الإقامة ويجوز أن يكون مكاناً)) ^(٤).

ذهب نصا التوجيه إلى إجازة وجهين في (المَثْوَى) ^(٥)، وتعدد الوجوه يعني تعدد دلالة البناء بين المصدر الميمي، واسم المكان، فعلى توجيه المصدرية يكون المَثْوَى مصدراً من ثَوَى يَثْوِي فأصل الألف ياء، وقلبت الفاء؛ لتحركها وفتح ما قبلها، وكذا في توجيه اسم المكان إذ حدث التغيّر نفسه؛ لاشتراكهما في الزنة، ((فما كانت الواو والياء فيه لاماً لزم المصدر

١ - ينظر: البيان في غريب إعراب القرآن: ٤٠٤/٢ .
٢ - ينظر: مشكل إعراب القرآن: ١٦٣/١، وكشف المشكلات: ١٤٩/١، و البيان في غريب إعراب القرآن: ١٤٨/١.
٣ - كشف المشكلات: ٤٢٩/١.
٤ - البيان في غريب إعراب القرآن: ٣٣٩/١ .
٥ - ينظر: كشف المشكلات: ٤٢٩/١، و البيان في غريب إعراب القرآن: ٣٣٩ / ١ .

والزمان والمكان فيه المَفْعَل بفتح العين، وتقلب الواو والياء فيه ألفاً كقولك : دعا يدعو مَدْعَى، وهذا مَدْعَاه، ورمى يَرْمِي، وهذا مَرْمَاه ((^(١)) .

فالمصدر الميمي واسم المكان من الفعل (ثَوَى) مشتركان في زنة واحدة، وهي (مَفْعَل)، وقد علّل سيبويه اشتراكهما طلباً للخفة، فقال: ((فالموضع والمصدر فيه سواء، وذلك لأنه معتلّ وكان الألف والفتح أخفّ عليهم من الكسرة مع الياء ففرّوا إلى مَفْعَلٍ، إذ كان ممّا يبنى عليه المكان والمصدر))^(٢)، فالأصل فيما كان من فَعَلَ يَفْعَلُ أن يكون اسم المكان منه مَفْعِل ولكن الناقص من هذا الباب التحق ببناء (مَفْعَل)، ف((أسماء الزمان والمكان ممّا مضارعه مفتوح العين أو مضمومها ومن المنقوص على مَفْعَل، نحو: مَشْرَبٌ وَمَقْتَلٌ وَمَوْقَى))^(٣)، فقله: ((من المنقوص)) يعني نحو المثنوى، وإن كان مضارعه على (يَفْعَل) بكسر العين^(٤)، واختار أبو علي النحوي المصدرية معتمداً على العامل في الحال، فقال: ((وهو عندي مصدر لا موضع، وذلك لعمله في الحال التي هي (خالدين)، والموضع ليس فيه معنى (فَعَلَ) فيكون عاملاً، والتقدير النار ذات ثواكم))^(٥)، وهو ما يمتاز به اسما المكان والزمان عن سائر المشتقات، إذ إنهما لا يعملان، وأجاز نصا التوجيه أن تكون البنية لاسم مكان، وأن يعمل في الحال معنى الإضافة؛ لأنّ معناه المضافه و المماسّة أو الممازجة، وهي شبيهة بقوله تعالى: ﴿وَنَزَعْنَا مَا فِي صُدُورِهِمْ مِّنْ غِلٍّ إِخْوَانًا﴾ [الحجر: ٤٧] ، و"إخواناً" منصوب على الحال من الهاء، والميم في (صدورهم) والعامل فيها معنى الإضافة^(٦)، فجواز تعدد العامل في الحال والإضافة أدّى إلى جواز تعدد دلالة (المثنوى) فاحتملت المصدرية واسم المكان، وهو مذهب العكبري، إذ قال: ((وفي العامل وجهان: أحدهما المثنوى على أنّه مصدر بمعنى: الثواء،

١-التبصرة والتذكرة: ٢/ ٧٨١ .

٢-كتاب سيبويه: ٩٢/٤ .

٣-شرح شافية ابن الحاجب: ١٢٥/١ .

٤- ينظر: نفسه: ١٢٨/١ .

٥- البحر المحيط: ٢٢٣/٤ .

٦-ينظر: كشف المشكلات: ١/ ٤٣٠، ٤٣١، والبيان في غريب إعراب القرآن ٣٣٩/١ .

والتقدير: النار ذات ثوائكم، والثاني العامل العامل فيه معنى الإضافة ومثواكم مكان^(١)، وسياق الآية الكريمة يدلّ على أنّ هناك إقامة طويلة لانتهاء لها من قوله جلّ وعلا ((خالدين فيها)) فالمعنى: ((النار مقامكم في حال خلود دائم))^(٢)، وأمّا أبو حيان فيرى أنّ المعنى النار مكان إقامتكم^(٣)، فاختر المكنان لاختصاص المثنوى بإقامة أهل النار^(٤)، فد((الثاء والواو والياء كلمة واحدة صحيحة تدل على الإقامة يقال: ثَوَى يَثْوِي فهو ثَاوٍ))^(٥) والثَّوَاء: طول المقام ثَوَى يَثْوِي ثَوَاءً مثل: مَضَى يَمْضِي مَضَاءً، والمَثْوَى: الموضع الذي يقام به، ومَثْوَى الرجل: منزله^(٦).

يظهر ممّا سبق أنّ هناك إقامة خاصة بأهل النار ولمّا كان المصدر الميمي متلبس بالذات في الغالب، وبدلّ على نهاية الأمر^(٧)، فلا بُدّ للمقام من مقيم وإقامة، وهو ما يلائم سياق الآية؛ لما فيه من السعة الدلالية، وما يقوّي هذا الوجه أنّ إعمال المصدر لا إشكال فيه، فالترجيح للمصدرية.

قَالَ تَعَالَى: ﴿وَتِلْكَ الْقُرَىٰ أَهْلَكْنَاهُمْ لَمَّا ظَلَمُوا وَجَعَلْنَا لِمَهْلِكِهِم مَّوْعِدًا﴾ [الكهف: ٥٩]

قال مكي بن أبي طالب في (مهلكهم): ((من فتح الميم وكسر اللام جعله اسماً للزمان تقديره لوقت مهلكهم، وقيل: هو مصدر هلك أيضاً أتى نادراً مثل: المرجع))^(٨).

قال أبو البركات الأنباري: ((ومن قرأ مهلكاً بفتح الميم، وكسر اللام جعله اسماً للزمان، وتقديره لوقت مهلكهم، وقيل: هو مصدر هلك جاء نادراً كالمرجع، والمحيط))^(٩).

تعدّد التوجيه في بنية (مهلكهم)، فالوجه الأول اسم زمان، والآخر المصدر الميمي، ولكلّ

١- التبيان في إعراب القرآن: ٣٥٨/١.

٢- معاني القرآن وإعرابه: ٢٩١ / ٢.

٣- ينظر: البحر المحيط: ٢٢٣ / ٤.

٤- ينظر: الدلالة النفسية للألفاظ في القرآن الكريم (أطروحة دكتوراه): ١٠١.

٥- مقاييس اللغة (ثوي): ٣٩٣ / ١.

٦- ينظر: لسان العرب (ثوي): ٥٢٤ / ١.

٧- ينظر: معاني الأبنية: ٣١، ٣٢.

٨- مشكل إعراب القرآن: ٤٧٦ / ١، وينظر: التيسير في القرآت السبع: ٣٥٠، ٣٥١ قرأها أبو بكر بفتح الميم واللام

وحفص بفتح الميم وكسر اللام، والباقون بضم الميم وفتح اللام.

٩- البيان في غريب إعراب القرآن: ١١٣ / ٢.

دلالتة فعلى توجيه اسم الزمان جاءت بنية (مَهْلِك) بكسر اللام على القياس لصوغ اسم الزمان من هلك-يهلك، إذ قد ((يجئ المفعَل يُراد به الحين، فإذا كان من فَعَلَ يَفْعَلُ بنيته على المَفْعَل تجعل الحين الذي فيه الفَعْل كالمكان، وذلك قولك: أَنتِ النَّاقَةُ على مَضْرِبِهَا، وَأَنْتِ على مَنْتَجِهَا، إِنَّمَا تريد الحين الذي فيه النَّتَاج والضَّرَاب))^(١)، ويرى الفراء أنَّ كسر اللام في (مَهْلِكهم) تنبيهاً على كسر اللام في يَهْلِك^(٢)، ثمَّ وسَّع التعليل؛ ليصل إلى قاعدة عامة، ((فمن أراد الاسم ممَّا يَفْعَلُ منه مكسور العين كسر مَفْعِلاً))^(٣)، فيكون التقدير: وجعلنا لوقت إهلاكهم موعداً^(٤).

وعلى توجيه المصدر الميمي الموصوف بالنادر^(٥)؛ لخروجه عن القياس في صوغ المصدر الميمي، إذ إنَّ الأصل أن يصاغ من (فَعَلَ يَفْعَلُ) على (مَفْعَل) بفتح العين، فجاءت (مَهْلِك) مكسورة العين خلافاً للأصل مثل: المَرْجِع في قوله تعالى: ((ثُمَّ إِلَىٰ رَبِّكُمْ مَّرْجِعُكُمْ)) [الأنعام: ١٦٤] أي: رجوعكم، وهو قليل^(٦)، والتقدير: وجعلنا لإهلاكهم وقتاً معلوماً، وهو الموعد^(٧)، وجوَّز النحاس الوجهين^(٨)، ووافقه العكبري مقدماً المصدريّة، إذ قال: ((وهو مصدر أيضاً ويجوز أن يكون زماناً))^(٩)، وقوله: مصدر أيضاً؛ لأنَّه مسبوق بتوجيه لقراءة أخرى بضم الميم وفتح اللام على المصدريّة، وهناك قراءة ثالثة بفتح الميم واللام والوجه أنَّه مصدر (هَلِك-يهَلِك) على القياس^(١٠)، ويبدو في توجيه المصدريّة لـ(مَهْلِك) تحديد لبنية الموعد على أنَّها اسم زمان، واعترض السمين الحلبي على إجازة المصدريّة؛ لخروجها عن القياس في صوغ المصدر الميمي لـ(يَفْعَل) بكسر العين^(١١).

١- كتاب سيبويه: ٨٨/٤.

٢- ينظر: معاني القرآن للفراء: ١٤٨/٢.

٣- المصدر نفسه: ١٤٨/٢.

٤- ينظر: معاني القرآن للنحاس: ٢٦٢/٣، ومشكل إعراب القرآن: ٤٧٦/١.

٥- ينظر: مشكل إعراب القرآن: ٤٧٦/١.

٦- ينظر: كتاب سيبويه: ٨٨/٤، وشرح شافية ابن الحاجب: ١١٧/١.

٧- ينظر: معاني القرآن للنحاس: ٢٦٢/٣، والبحر المحيط: ٦/ ١٣٣.

٨- ينظر: معاني القرآن للنحاس: ٢٦٢/٣.

٩- التبيان في إعراب القرآن: ٥٤١/٢.

١٠- ينظر: مشكل إعراب القرآن: ٤٧٦/١، والتيسير في القراءات السبع: ٣٥٠، ٣٥١ قرأها أبو بكر بفتح الميم

واللام وحفص بفتح الميم وكسر اللام، والباقيون بضم الميم وفتح اللام.

١١- ينظر: الدرّ المصون: ٥١٦/٧.

إنّ الاحتكام إلى القاعدة هو الغالب في توجيه (مَهْلِك)، ولهذا كان المرجح في نصي التوجيه، وأجاز السماع، والسياق توجيه المصدرية، إذ إنّ لائم المعنى، ولكنّه خالف القياس، وجاءت إجازته؛ لوجود ألفاظ معدودة مستعملة في العربية .

يظهر ممّا سبق إنّ توجيه المشكل جاء مساوفاً للقاعدة الصرفية، وموافقاً للمعنى كما أجازة النحويون لكلّ ما تحتمله صيغة (مَفْعَل) في المَثْوَى ، والترجيح لما وافق القاعدة في (مَهْلِك)، ولهذا يمكن القول: إنّ الأبنية الصرفية أبنية دلالية ففي الغالب لا يمكن الاقتصار على وزن الكلمة وبنائها في معرفة دلالتها، فالذي يحدد الدلالة هو التركيب الذي ترد فيه الكلمة^(١)، وقد يحتمل التركيب أكثر من دلالة من غير أن يؤثر في المعنى العام للسياق، وذلك على نحو ما وجد في التوجيه المشترك بين المصدر الميمي، واسم المكان في المَثْوَى، وبين اسم الزمان والمصدر في مَهْلِك، ونظيرهما في تعدد التوجيه (المَوْعِد) في قوله تعالى: ﴿ قَالَ مَوْعِدُكُمْ يَوْمَ الزَّيْنَةِ وَأَنْ يُخَشِّرَ النَّاسَ ضُحًى ﴾ [طه: ٥٩]، ف((الموعِد، يكون مصدراً وزماناً ومكاناً بلفظ واحد، وكذلك كلّ ما كان فاؤه واواً من (فَعْل يَفْعِلُ)، فأنّه يكون في المصدر والزمان والمكان على (مَفْعِل) بكسر العين))^(٢).

لقد تمثل المشكل في هذا المبحث في "المشترك الوزني" بين الصيغ واستعمالاتها القرآنية فمنه ما يوافق القاعدة، ومنه ما يمثل تعارضاً بين القاعدة والاستعمال القرآني، فيوصف بالندرة أو القلة مع رجحانه على القاعدة؛ ولذلك فإنّ سياق النص القرآني يُعدّ مرجحاً في التوجيه الصرفي .

١- ينظر: علم الدلالة التطبيقي: ٧٦، ٧٧.
٢- البيان في غريب إعراب القرآن: ١٤٤/٢ .

المبحث الثاني:-

التوجيه الصرفي في أبنية المشتق :

إن من سمات اللغة العربية أنها لغة اشتقاقية، فيمكن توليد كلمات من جذر لغوي واحد، والاشتقاق: هو أخذ كلمة من كلمة أخرى بتغيير في الصيغة مع اتفاقهما على المادة والمعنى الأصل؛ ليدلّ بالثانية على معنى الأصل بزيادة مفيدة؛ لأجلها اختلفت الصيغة نحو: كَتَبَ يكتبُ - كَاتِب - مَكْتُوب به - مَكْتُوب^(١)، ف((المشتقات عند الصرفيين متعددة تشترك جميعها في أنها أخذت من أصل واحد بمعنى متشابه، مع اختلاف تدلّ عليه الصيغة، وبحروف مرتبة الترتيب نفسه، ولكلّ منها حدوده وضوابطه، وصيغته التي يبنى عليها، وشروطه التي يجب أن تتوفر فيه))^(٢)، فالأصل هو المشتق، والفرع مشتق منه، والتغيرات بين المشتق والمشتق منه هو الاشتقاق، فقد يكون الفرق بين مشتق ومشتق حركة فقط يحصل بها التمييز بين ضدين من نحو: الفرق بين مُعْتَق اسم فاعل من أَعْتَقَ، ومُعْتَق اسم مفعول من الفعل نفسه وهي كثيرة^(٣)، فكلّ بناء معناه كالفاعلية في اسم الفاعل، والمفعولية في اسم المفعول، والزمانية في اسم الزمان والمكانية في اسم المكان^(٤)، فإذا احتملت البنية أكثر من مشتق استشكله المتلقي؛ لصلته الوثيقة بتداخل المعاني بين المشتقات، وإذا فُقد شرط من الشروط استشكل؛ لمخالفته القياس في الصوغ، أو في دلالة البناء على غير ما وضع له أصلاً هذه الأسباب كانت هي الأظهر في التوجيه الصرفي في كتب المشكل .

١ - ينظر: المزهري: ٢٤٦، وأبنية الصرف في كتاب سيبويه: ٢٤٨ .

٢ - أبنية الصرف في كتاب سيبويه: ٢٥٢.

٣ - ينظر: المزهري: ٢٤٩، ٢٤٨، وصور الإعلال والإبدال في المشتقات الأحد عشر والمصادر: ٢٧.

٤ - ينظر : معاني الأبنية: ٤١، ٤٦، ٥٩، وصور الإعلال والإبدال في المشتقات الأحد عشر والمصادر: ٢٩ .

ما جاء على صيغة فاعلة :-

﴿قَالَ تَعَالَى: وَلَا تَزَالُ تَطَّلِعُ عَلَى خَائِنَةٍ مِنْهُمْ إِلَّا قَلِيلًا مِنْهُمْ فَاعْفُ عَنْهُمْ﴾ [المائدة: ١٣]

قال الباقر في (خائنة): ((أي على فرقة خائنة منهم، فحذف الموصوف، وأقام صفته مقامه، والقول الثاني: أن يكون (خائنة) بمعنى: (خيانة)؛ لأنَّ (فاعلة) يأتي، ويراد به المصدر كالعافية والعاقبة، وما أشبه ذلك))^(١).

قال أبو البركات الأنباري: ((فيه وجهان أحدهما أن تكون خائنة صفة لموصوف محذوف، وتقديره: على فرقة خائنة، فحذف الموصوف وأقام الصفة مقامه، والثاني أن تكون خائنة بمعنى: خيانة؛ لأنَّ فاعلة تأتي مصدراً . كالخالصة بمعنى: الإخلاص))^(٢).

و (خائنة) كلمة مشتقة على زنة (فاعلة)، وقبل إضافة التاء إليها، كانت على زنة (فاعل)، وعند الإضافة تداخل معنيان صرفيان هما: الوصفية والمصدرية؛ لوجود أبنية على صيغة (فاعلة) تدلّ على المصدر، وهذا محلّ إشكال؛ لأنّه يؤدي إلى لبس في المعنى.

فعلى التوجيه الأول جاءت (خائنة) صفة لموصوف محذوف، فالتاء فيها إمّا أن تكون فرقاً بين المذكر، والمؤنث في الصفات نحو: ضارب وضاربة^(٣)، فالتأنيث ((على معنى طائفة أو نفس، أو فعلة خائنة))^(٤)، وعلى معنى فرقة خائنة في نصي التوجيه، واسم الفاعل على بابه، أو أن تكون التاء دخلت للمبالغة، ولم يقل به النصّان مثل: (راوية) لكثير الرواية فخائنة تؤوّل بخائن، إذ إنّها تفيد معنى المبالغة إذا اتصلت بالمفرد المذكر، فيكون المعنى لا تزال تطلع على خائن منهم كثير الخيانة، فالخائنة وصف لجماعة من اليهود الذين همّوا بقتل

١- كشف المشكلات: ٣٤٣/٢ .

٢- البيان في غريب إعراب القرآن: ٢٨٦/١ .

٣- ينظر: شرح المفصل: ٩٨/٥ .

٤- الدرّ المصون: ٢٢٤/٤ .

النبي (صلى الله عليه وآله وسلم)، والإخبار عنهم جاء بصيغة الجمع في قوله تعالى: ﴿فِيمَا نَقُصُّهُمْ مِّثْقَهُمْ لَعْنَهُمْ وَجَعَلْنَا قُلُوبَهُمْ قَاسِيَةً﴾ [المائدة: ١٣] ^(١).

أما التوجيه الآخر، فهو مجيء خائنة بمعنى المصدرية أي : خيانة كالعافية، والعاقبة وفاعلة تأتي مصدرًا ، فما كان على فَعَلَ يَفْعُلُ، فجائز أن يكون مصدره على (فاعلة) نحو: خَالِصَة، وخَائِنَة ^(٢)، وأجازه النحاس، إذ قال: ((وهذا جائز في اللغة، ويكون مثل قولهم: (قَائِلَة) بمعنى قيلولة)) ^(٣)، ووافقه الزمخشري ^(٤) والعكبري ^(٥)، وأبو حيان ^(٦)، والمعنى: ((لا يزالون يخونون فتطلع على خيانتهم)) ^(٧).

وإذا كانت دلالة المصدر على الحدوث تفيد تكرار الخيانة منهم، ولكن هذا التكرار لا يصل إلى درجة التغليب على باقي صفاتهم المذمومة، فيوسمون بها، وهو ما تفيدته الإسمية، ويبدو أن هذا السبب فيما ذهب إليه الزجاج منفرداً، فعَدَّ (خائنة) اسم مصدر بل اتسع توجيهه ليشمل كل ما جاء من المصادر على زنة فاعلة، إذ قال: ((وفاعلة في أسماء المصادر كثيرة نحو: عافاه الله عافية، وقوله ﴿فَأَهْلِكُوا بِالطَّاعِيَةِ﴾ [الحاقة: ٥])) ^(٨).

ويرى ابن الحاجب أن العافية، والباقية، والفاضلة مصادر، وأجاز الرضي في الباقية، والفاضلة وجهين: المصدرية، والوصفية، إذ إنَّها صفات في الأصل، ثمَّ تحوَّلت إلى الإسمية بدليل وجود التاء ^(٩)، وهذا ممَّا لم يقل به نصا التوجيه.

- ١- ينظر: شرح المفصل: ٩٨/٥، وشرح شافية ابن الحاجب، والبحر المحيط: ٤٦٢/٣.
- ٢- ينظر: دقائق التصريف: ٥٣، وكشف المشكلات: ٣٤٣/٢، والبيان في غريب إعراب القرآن: ٢٨٦/١.
- ٣- معاني القرآن للنحاس: ٢٨٢/٢.
- ٤- ينظر: الكشف: ٢١٦/٢.
- ٥- ينظر: التبيان في إعراب القرآن: ٢٩١/١.
- ٦- ينظر: البحر المحيط: ٤٦٢/٣.
- ٧- التحرير والتنوير: ١٥٩/٢٧.
- ٨- معاني القرآن وإعرابه: ١٦٠/٢.
- ٩- ينظر: شرح شافية ابن الحاجب: ١٢٢، ١١٧/١.

وفائدة الوصف باسم الفاعل الدلالة على حدوث الخيانة منهم، وتكرارها بدليل استمرار الاطلاع عليها، وهو ما أفاده الفعل (لا تزال) في بداية الآية الكريمة، فنستطيع التماس معنى الكثرة حتى تحوّل الحدث الموصوف بالخيانة إلى ذات الموصوف^(١)، فوسم به، فأصبحت تسمى بالخائنة؛ لتمكن الصفة منهم؛ لأنّه وصف للمؤنث بالمؤنث^(٢)، وحُذِفَ الموصوف؛ لأنّه أصبح معروفاً بما يميزه، وهي الخيانة، فبذكر الصفة عُرفَ الموصوف، ولذا فالترجيح لتوجيه الأوّل؛ لدلالته على الخيانة وتكرارها، وملاءمته سياق الوصف لأشدّ الناس عداوة للرسول (صلى الله عليه وآله وسلّم) وهم اليهود •

قَالَ تَعَالَى: ﴿أَزِفَتِ الْأَزِفَةُ ۖ لَيْسَ لَهَا مِنْ دُونِ اللَّهِ كَاشِفَةٌ﴾ [النجم: ٥٧ - ٥٨]

قال الباقر في (كاشفة): ((قالوا: الهاء للمبالغة مثل، (علامة) و، (نسابة). وقالوا: (كاشفة) بمعنى: (كشّف) كـ(خائنة) بمعنى: (خيانة))^(٣).

قال أبو البركات الأنباري: ((كاشفة فيه وجهان أحدهما أن تكون الهاء فيه للمبالغة كعلامة ونسابة، والثاني أن تكون كاشفة بمعنى: كشّف كخائنة بمعنى: خيانة))^(٤).

وكاشفة اسم فاعل لا تختلف عن (خائنة) في محلّ الإشكال، إذ إنّ دخول التاء آن بتداخل معنيين هما الوصفية، والمصدرية إلّا إنّ الوصفية حُدّت بمعنى المبالغة بحسب المقدم في نصي التوجيه، ف(فاعلة) مشترك وزني بين الوصف، والمصدر.

فعلى الوجه الأوّل: هي أمّا صيغة اسم فاعل للمؤنث ككاتبة مؤنث كاتب، فتكون كاشفة صفة لمؤنث محذوف يقدر بنفس كاشفة^(٥)، واستبعده نصا التوجيه^(٦)، والوجه الثاني وهو المقدم: صيغة مبالغة في الوصف، إذ قد تُزاد التاء على الصفات للمبالغة كالزاوية، والعارقة^(٧)، والأصل

١- ينظر: التحرير والتنوير: ١٤٤/٦ .

٢- ينظر: الخصائص: ٦٠٤ .

٣- كشف المشكلات: ١٢٩٨/٢ .

٤- البيان في غريب إعراب القرآن: ٤٠٢/٢ .

٥- ينظر: الدرّ المصون: ١١٥/١٠ .

٦- ينظر: كشف المشكلات: ١٢٩٨/٢، والبيان في غريب إعراب القرآن: ٤٠٢/٢ .

٧- ينظر: شرح المفصل: ٩٨/٥ ، و معاني الأبنية: ١٠٤ .

فيهما الرّوأي، والعَارف، وهما اسما فاعِل، والأصل في كَاشِفَة كَاشِف، فيكون المعنى: ((ليس لها كاشِف قوي الكشف فضلاً عمّن دونه))^(١)، فما من نفس قادرة على كشفها إلا الله تعالى غير أنّه لا يكشفها^(٢)، ويجوز أن يكون المعنى لا ((يكشف ما فيها من الجهد أي لـوقعتها- كَاشِف إلا الله عزّ وجل، ولا يكشفه إلا عن المؤمنين، وتكون الهاء للمبالغة))^(٣)؛ لأنّ ((وصف المذكر بما فيه هاء التأنيث إنّما هو لشدة المبالغة))^(٤)، فليس كلّ كاشِف كاشِفَة كما أنّ ليس كلّ راوٍ راوِيَة، وإنّما يوصف بها من كان على درجة بليغة من الاتصاف^(٥)، وعلى الوجه الآخر، وهو المصدر كالعَافِيَة، والعَاقِبَة، وخَائِنَة الأعين فتكون (كَاشِفَة) بمعنى: (كَشَفَ) وهو المختار عند الفراء، إذ قال: ((وتأنيث (الكَاشِفَة) كقولك: ما لفلان باقية أي بقاء، والعافية، والعاقبة، وليس له ناهية، كلّ هذا في معنى المصدر))^(٦)، ونظيرها الخالصة بمعنى: الإخلاص، والطّاعِيَة بمعنى: الطّغْيَان، والكاذِبَة بمعنى: الكِذْب^(٧)، فهو مستعمل في العربية .

والكَشَف في الآية الكريمة أمّا من كشف الشيء أي: عرف حقيقته بإزالة الخفاء، فلا يكشف متى تكون إلا الله عزّ وجل نحو: قوله تعالى: ﴿لَا يُجَلِّهَا لِوَقْفِهَا إِلَّا هُوَ﴾ [الأعراف: ١٨٧] أو من كشف الضرّ، أي: أزاله، فليس لها من يُزيلها غير الله تعالى^(٨)، والقول بمعنى المصدرية وإن كان وجه في العربية إلا أنّ التعبير به لا يصل إلى درجة ربطه بهول الآزفة، إذ إنّ السياق يربط الكَاشِفَة بالآزفة، وهو اسم من أسماء يوم القيامة، وسمّيت به؛ لقرب وقوعها من أزف أي: اقترب^(٩)، وكشف وقت قيام القيامة به حاجة إلى شدة كشف، وإزالة ضرّها محتاج إلى قوة مقتدر، فاخصّص به جلّ وعلا، فالأولى ترجيح توجيه المبالغة.

-
- ١-التحرير والتنوير: ١٥٩/٢٧ .
 - ٢- ينظر: الكشف: ٦٤٨١/٥ .
 - ٣- إعراب القرآن للنحاس: ٢٨٣/٤ .
 - ٤- المنصف: ٢٤١/١ .
 - ٥- ينظر: معاني الأنبياء: ١٠٧ .
 - ٦- معاني القرآن للفراء: ١٠٣/٣ .
 - ٧- ينظر: البيان في غريب إعراب القرآن: ٢٨٦/١ .
 - ٨- ينظر: معاني القرآن وإعرابه: ٧٨/٥، و الدرّ المصون: ١١٥/١٠ .
 - ٩- ينظر: مقابيس اللغة (أزف): ٩٤/١، والمفردات في غريب القرآن (أزف): ٢٠/١ .

يظهر ممّا سبق أنّ في صيغة (فَاعِلَة) من السعة الدلالية، فهي وصف تدلّ على ما يدلّ عليه اسم الفاعل وزيادة، ففيها معنى المصدرية المتمثّل بالحدث، وتدلّ على الدوام والاستمرارية وذات الفاعل، وهو دلالة اسم الفاعل، وكان لدخول التاء في بنية الكلمة جعلها أكثر تمكناً بالموصوف، فوسمت به في الأولى، وأفادت المبالغة في الأخرى، وكلّ هذا مستعمل في العربية، هذه السعة الدلالية لا تكاد أن توجد في توجيه المصدرية، وأمّا مجيء المصدر على زنة (فَاعِلَة) فهو قليل في العربية .

أصبح من الواضح أنّ دلالة الأبنية، وعلاقتها بالسياق كان لها الأثر الكبير في توجيه ثمّ الترجيح، فاجتمعت النصوص على أنّ هناك مشتركاً صرفياً تداخل فيه معنى الوصفية والمصدرية، فكان الترجيح للوصفية عموماً في توجيه (خَائِنَة) على المصدرية، وللمبالغة خصوصاً في توجيه (كَاشِفَة)؛ وذلك لسعة دلالتها.

في بناء فعيل :

قَالَ تَعَالَى: ﴿ قُلْ أَرَأَيْتُمْ إِنْ أَصْبَحَ مَاؤُكُمْ غَوْرًا فَمَنْ يَأْتِيكُمْ بِمَاءٍ مَعِينٍ ﴾ [الملك: ٣٠]

قال مكي بن أبي طالب في (معين): ((يجوز أن يكون مَعِين فَعِيلاً، من مَعْن الماء إذا كثر، ويجوز أن يكون مَفْعُولاً من العين، وأصله مَعْيُون، ثُمَّ أُعِلَّ))^(١) .

قال أبو البركات الأنباري: ((وَمَعِين فيها وجهان أحدهما : أن يكون فَعِيلاً من مَعْن الماء إذا كَثُرَ، فتكون الميم أصلية، والثاني: أن يكون مَفْعُولاً من العين))^(٢) .

في بنية مَعِين توجيهان: الأول أن تكون على زنة (فَعِيل)، والآخر أن تكون على زنة (مَفْعُول)، فتعدد الاحتمالات في بنية واحدة يؤدي إلى لبس في المعنى، إذ إن الإبانة تستلزم تحديد المعنى في البناء، ومن ثَمَّ في التركيب .

فعلى التوجيه الأول معين صفة مشبهة زنة (فَعِيل) من الفعل (مَعَنَ) ، و((الغالب في باب فَعُل فَعِيل))^(٣)، وَمَعْن الماء جرى، فهو مَعِين أي: سائل، أو الجاري على وجه الأرض وقيل الماء العذب الغزير^(٤)، ويجوز أن يكون مشتقاً من المَعْن، واختلف في المَعْن، فقيل: هو الشيء القليل، ومنه الماعون، وإلى مثل هذا ذهب العكبري^(٥)، وقيل: من مَعْن الماء مَعَانَة إذا كَثُرَ وهو المقدم عند النحاس^(٦)، والمختار في نصي التوجيه^(٧)، والميم على هذا التوجيه أصلية^(٨) .

والتوجيه الآخر: أَنَّ (معين) على صيغة مفعول من عنته أي: أدركته بعيني، فمعين مُبْصَر، وأُعِلَّ إعلال (مبيع)؛ لأنَّه من بابـه، فهو أجوف يائي، وأصله (مَعْيُون) ، فأُسْكَنْتْ

١- مشكل إعراب القرآن: ٢٨٥/٢.

٢- البيان في غريب إعراب القرآن: ٤٥٢/٢ .

٣- شرح شافية ابن الحاجب: ١٠٤/١

٤- ينظر: المفردات في غريب القرآن (معن): ٢/ ٦٠٨، ولسان العرب (معن): ٤٢٣٦/٦ .

٥- ينظر: التبيان في إعراب القرآن: ٦٠١/٢ .

٦- ينظر: إعراب القرآن للنحاس: ٤٧٤/٤ .

٧- ينظر: مشكل إعراب القرآن: ٢٥٨/٢، والبيان في غريب إعراب القرآن: ٤٥٢/٢ .

٨- ينظر: إعراب القرآن للنحاس: ٤٧٤/٤، ومشكل إعراب القرآن: ٢٥٨/٢، والبيان في غريب إعراب القرآن: ٤٥٢/٢، والدرر المصون: ٣٤٨/٨ .

والم تأمل في السياق يجد أنَّ (المعين) استُعْمِلت في مقابل (غَوْر) ،وهو مصدر يوصف به الاسم، فيقال: ماءٌ غَوْرٌ كما يُقال: قومٌ عَدْلٌ^(٣) ف((يوضع المصدر مقام اسم الفاعل))^(٤)، والماء الغائر الذي لا يقدر عليه؛ لذهابه في الأرض^(٥)، وكأنَّ غوره مستمر في الأرض، فليس له زمن محدد، وهو صعب المنال لا تكاد تراه العين في مقابل الماء الكثير الجاري على الأرض سهل المنال؛ لأنَّه ظاهر للعين حتى أصبحت صفته الغالبة الدائمة، وهذه الدلالة تنماز بها صيغة الصفة المشبهة (فَعِيلٌ)^(٦)، ولكونها الغالبة في (فَعُلَ)؛ لهذا فالمرجَّح أن تكون بنية (مَعِين) على زنة (فَعِيل) من مَعْنِ الماء.

قال الباقر في (الأمين): ((يعني الآمن، وقيل بل (الأمين) بمعنى (المؤمن) أي: يؤمن من يدخله كقوله: ﴿وَمَنْ دَخَلَهُ كَانَ آمِنًا﴾ [آل عمران: ٩٧]))^(٧) .

- १४ -

(فَعِيلًا) بمعنى(فَاعِلٍ)، كـ(عَلِيمٍ) بمعنى (عَالِمٍ)، والثاني: أن يكون (الأمين) بمعنى (المؤمن) أي: يؤمن من يدخله، على ما قال تعالى: ﴿وَمَنْ دَخَلَهُ كَانَ آمِنًا﴾ [آل عمران: ٩٧]، فيكون (فَعِيل) بمعنى: (مُفْعِل) كـ(حكيم) بمعنى: (مُحْكِم) ((^(١))).

تعددت دلالة الأمين زنة (فَعِيل) بين معنى اسم الفاعل من الثلاثي، وبين معنى اسم الفاعل من الفعل المزيد مع احتمال السياق للمعنيين كليهما، فهو مشترك دلالي في بنية واحدة وهذا مما يؤدي إلى لبس في المعنى .

فأما على توجيه (الأمين) بمعنى: الآمن، فهو اسم فاعل من الآمن، أو من الفعل الثلاثي (أَمِنَ) الرجل بضم الميم (أمانة)، فهو (أَمِينٌ)، وإذا كان الفعل على وزن (فَعْل) كثر مجيء اسم الفاعل منه على وزن (فَعِيل)^(٢) قال الفرّاء: ((والعرب تقول للآمن: (الأمين))^(٣) وأمانته أن يحفظ من دخله كما يحفظ الأمين ما يؤتمن عليه، والمقصود بالأمين مكة المكرمة^(٤)، فهو كالعليم بمعنى: العالم، وأجاز أبو حيان ثلاثة أوجه في الأمين مختاراً دلالاته على المبالغة، إذ قال: ((و(أَمِينٌ) للمبالغة، أي آمِن من فيه ومن دخله، وما فيه من طير وحيوان))^(٥)، والوجه الثاني من أَمِن بضم الميم، فهو أَمِينٌ، والوجه الثالث بمعنى (مَفْعُول) من أَمَنَ موافقاً للزمخشري، إذ قال معللاً: ((لأنّه مَأْمُون الغوائل، كما وصف بالآمن في قوله: ﴿حَرَمَاءَ آمِنًا﴾ [القصص: ٥٧] بمعنى ذي أَمْن))^(٦)، وهو مذهب النحاس، إذ اختار معنى المفعولية^(٧)، وأما على توجيه (المؤمن) بكسر الميم الثانية، فهو من الفعل المزيد بالهمزة (آمَنَ)، فقياس اسم الفاعل بقلب ياء المضارعة ميماً مضمومة، وكسر ما قبل الآخر، ومن معاني الهمزة المزيدة وجود الشيء على صفة^(٨)، وصفته أن يحفظ من فيه، فهو وصف للذات الفاعلة على سبيل المجاز

١-البيان في غريب إعراب القرآن : ٥٢١/٢

٢-ينظر: البيان في غريب إعراب القرآن : ٥٢١/٢، وشرح شافية ابن الحاجب : ١٢٢/١ ، والدر المصون : ٥٢ / ١١ .

٣- معاني القرآن للفرّاء : ٢٧٦/٣ .

٤- ينظر: البحر المحيط : ٤٨٦ / ٨ .

٥- البحر المحيط : ٤٨٦/٨ .

٦- الكشف : ٤٠١/٦ .

٧- إعراب القرآن للنحاس : ٢٥٦/٥ .

٨- ينظر: شرح شافية ابن الحاجب : ٦٦/١ .

لأنَّ الفاعل الحقيقي هو الله عزَّ وجلَّ، وكأنَّ الأمن لمن دخله، وحقيقة الأمر أنَّ الأمن لمن فيه ومن دخله، وبناء (فَعِيل) يحمل معاني الفاعلية والمفعولية، ولهذا عُدَّ من حروف الأضداد فالأَمِين: الْمُؤْتَمِن بكسر الميم بمعنى (فاعِل) والأَمِينُ : الْمُؤْتَمِن بفتح الميم بمعنى مفعول وهو قليل^(١)، ويرى ابن فارس أنَّ وضع (فَعِيل) موضع (مُفَعِّل) من سَنَن العربية كقولهم حكيم بمعنى : مُحَكِّم^(٢)، وهو ما أيده أبو البركات في قوله تعالى: ﴿عَذَابٌ أَلِيمٌ﴾ [الملك: ٢٨] بمعنى: مُؤَلِّم^(٣)، وربَّما كانت العلة في اختيار لفظ الأَمِين على الآمن؛ لأنَّ ((الأَمِين جمع الأمن والأمانة، وجمع معنى اسم الفاعِل، واسم المفعول، وجمع الحقيقة والمجاز، فهو أمين وآمن ومأمون، وهذه المعاني كلّها مُرادَة مطلوبة))^(٤)، ولهذا، فإنَّ اختيار وصف مكة بالبلد الأَمِين اختياراً مقصوداً لا يسدُّ مسدّها وصف آخر^(٥).

واحتمال (فَعِيل) للمعنيين يفيد الدلالة ((على ثبوت الوصف في موصوفه مبالغة في المعنى؛ لأنَّه أبلغ من بناء (فاعِل)، و(مَفْعُول)؛ لدالتهما على الحدث، والتغير، والتجدد))^(٥) فلا يفيدان اللزوم والدوام، وأمَّا الصفة المشبهة، فتفيد اللزوم وظاهرها الاستمرار^(٦)، وهذا يتلائم مع المقصد، فمكة حرم آمن لمن سكنها، ولمن لاذ بها، فهي لا تقتصر على من طلب الأمن بل كلّ شيء آمن فيها أرضاً، وسماً حتى أصبح هذا الوصف ملازماً لها، والغالب على باقي الأوصاف؛ لذا فاحتمالها للمعنيين أولى.

إنَّ بنية الكلمة قد تحتل عدة دلالات، وتحديد الدلالة لا بدَّ أن يكون من السياق، فلا يصحَّ اقتطاعها، وقصرها على معنى^(٧)، ولذا يُعتمد في الترجيح المائز الدلالي بين الصفة المشبهة، ومشتقات أخرى من جهة، وبين صيغ الصفة المشبهة، ودلالة كلّ صيغة من جهة

١- ينظر: الأضداد: ٣٤ .
٢- ينظر: الصاحبى: ٤٠٩ .
٣- البيان في غريب إعراب القرآن: ٥٢١/٢ .
٣- التعبير القرآني: ٣٤١ .
٤- ينظر: نفسه: ٣٣٩ .
٥- النظام النحوي في القرآن الكريم: ٢٣٩ .
٦- ينظر: شرح الشافية: ١٠٤/١ .
٧- ينظر: النظام النحوي في القرآن الكريم: ٢٣٩ .

أخرى، فإذا كان المعنى يستلزم الدوام، والثبات، فالترجيح لزنة (فَعِيل) على (مَفْعُول) جرياً على الغالب الكثير في الكلام العربي في مقابل القليل على نحو ما وُجد في (مَعِين)، و (أَمِين).

في صيغة أفعَل :

قَالَ تَعَالَى: ﴿وَإِنْ يَجْهَر بِالْقَوْلِ فَإِنَّهُ يَعْلَمُ السِّرَّ وَأَخْفَى﴾ [طه:٧]

قال الباقولي في (أَخْفَى): ((يجوز أن يكون التقدير: وَأَخْفَى سرّه، فيكون من باب حذف المفعول به، ويجوز أن يكون التقدير: وَأَخْفَى من السرّ...، فعلى الأول (أَخْفَى) فعل ماضٍ، وعلى الثاني (أَفْعَل) مثل (أَفْضَل) من قولهم : زيد أفضل من عمرو))^(١).

قال أبو البركات الأنباري: ((أي، وَأَخْفَى من السرّ، كقولهم :الله أكبر أي: أكبر من كلّ شيء))^(٢).

إنَّ إجازة الباقولي أن يكون (أَخْفَى) فعلاً واسماً مؤداه تعدد الدلالة بين الفعلية والإسمية في بنية واحدة، وهذا محلّ إشكال ، لتردد هذه المعاني في بناء أَخْفَى، فعلى توجيه الفعلية يستلزم تقدير مفعول محذوف؛ لأنّه متعدّ قُدِّر بـ(سرّه) بحسب نصّ الباقولي^(٣) والمعنى أنّه ((يعلم أسرار العباد، وأخفى عنهم ما يعلمه هو كقوله: ﴿يَعْلَمُ مَا بَيْنَ أَيْدِيهِمْ وَمَا خَلْفَهُمْ وَلَا يُحِيطُونَ بِشَيْءٍ مِّنْ عِلْمِهِ﴾ [البقرة: ٢٥٥])^(٤)، وأجاز العكبري الوجهين، إذ قال: ((يجوز فعلاً ومفعوله محذوف: أي، وأخفى السر عن الخلق ويجوز أن يكون اسماً: أي وأخفى منه))^(٥) وكأنَّ المعنى على توجيه الفعلية الغيب، وعلى تأويل أنَّ العلم بالسرّ، وما هو أخفى من السرّ أي حديث النفس يكون

١- كشف المشكلات: ٨١٢/٢- ٨١٣.

٢- البيان في غريب إعراب القرآن: ١٣٨/٢.

٣- ينظر : كشف المشكلات: ٨١٢/٢، ٨١٣.

٤- البحر المحيط: ٢١٥/٦.

٥- التبيان في إعراب القرآن: ٥٦٠/٢.

أخفى اسم تفضيل من (خفي)^(١)، وهو فعل قابل للمفاضلة، إذ إنَّ صفة الإخفاء متفاوتة، وأما حذف (من) بعد اسم التفضيل فجائز، وإن كان قليلاً، ف((قد يحذفون (من) من أفعال إذا أريد به التفضيل ومعنى الفعل وهم يريدونها، فتكون كالمنطوق بها نحو: زيدٌ أكرمٌ، وأفضلٌ، فلم تأتِ بألف، ولا م كما لم تأتِ بها مع (من)؛ لأنَّ الموجود حكماً كالموجود لفظاً، ومنه قوله عزَّ وجل: (وَإِنْ جَهَرَ بِالْقَوْلِ فَإِنَّهُ يَعْلَمُ السِّرَّ وَأَخْفَى) [طه:٧])^(٢) وتشبيه الآية الكريمة في نصِّ أبي البركات بقولهم الله أكبر، إذ التقدير: أكبر من كل شيء^(٣)، يعني أنَّه يرجح أن (أخفى) لم تأتِ للمفاضلة، ولهذا قدر أكبر بكثير كقوله تعالى: ﴿وَهُوَ أَهْوَتْ عَلَيْهِ﴾ الروم: ٢٧ أي: هو هينٌ عليه^(٤)، فلمَّا كان التقدير غير مستقيم مع الذات الإلهية فلا شبه بين التقديرين، والمختار عند النحاس^(٥)، وأبي البركات^(٦)، والزمخشري^(٧) الإسمية، والظاهر عند أبي حيان أنَّ ((أخفى) أفعال تفضيل، أي: وأخفى من السرِّ، قال ابن عباس: السرُّ ما تسره إلى غيرك والأخفى ما تخفيه في نفسك))^(٨).

وسياق الآية الكريمة يذكر أنَّه تعالى لا يغيب علمه عن شيء، وعلَّق على الجهر علمه بالسرِّ؛ لأنَّ العلم بالسرِّ يتضمن العلم بالجهر، وهو رفع الصوت بالقول، فذكره أولاً، ثمَّ إثبات العلم بما هو أدقُّ منه، وهو السرِّ، والترقي إلى أخفى من السرِّ، وهو ما حدثت به نفسك، وفي هذا دلالة على أنَّ المراد إثبات العلم بالجميع، فالسياق سياق ترقِّي^(٩) في العلم، وكون (أخفى) اسم تفضيل ملائم للسياق بوصفه المترقي؛ لذا فالترجيح له .

١- ينظر: معاني القرآن للفرَّاء ١٧٤/٢، وإعراب القرآن للنحاس: ٣٣/٣، والكشاف: ٦٨/٤، والبيان في غريب إعراب القرآن: ١٣٨/٢.

٢- شرح المفصل: ٩٧/٦ .

٣- ينظر: البيان في غريب إعراب القرآن: ١٣٨/٢ .

٤- البحر المحيط: ١٦٥/٧ .

٥- ينظر: إعراب القرآن للنحاس: ٣٣/٣ .

٦- ينظر: البيان في غريب إعراب القرآن: ١٣٨/٢ .

٧- ينظر: الكشاف: ٦٨/٤ .

٨- البحر المحيط: ٢١٤/٦ .

٩- ينظر: معاني القرآن للفرَّاء ١٧٤/٢، والبحر المحيط: ٢١٤/٦، والميزان في تفسير القرآن: ٢١/١٤.

قَالَ تَعَالَى: ﴿إِنَّ رَبَّكَ هُوَ أَعْلَمُ بِمَنْ ضَلَّ عَنْ سَبِيلِهِ وَهُوَ أَعْلَمُ بِمَنِ اهْتَدَى﴾ [النجم: ٣٠]

قال مكي بن أبي طالب في (أَعْلَمُ): ((أعلم بمعنى: عالم، ومثله (وَهُوَ أَعْلَمُ بِمَنِ اهْتَدَى)،... ويجوز أن يكونا على بابهما للتفضيل في العلم، أي: هو أعلم من كل أحد بهذين الصنفين وبغيرهما))^(١).

قال أبو البركات الأنباري: ((أَعْلَمُ يحتمل وجهين: أحدهما أن تكون على أصلها في التفضيل في العلم أي: هو أعلم من كل أحد بهذين الصنفين، والثاني إن يكون أَعْلَمُ بمعنى عَالِمٍ، ومثله قوله: (وَهُوَ أَعْلَمُ بِمَنِ اهْتَدَى) في هذين الوجهين))^(٢).

إنَّ احتمال بنية (أَعْلَمُ) معنيين من غير تحديد مشكل الأول: الأصل، وهو التفضيل والآخر الفاعلية، وهذا الاشتراك يؤدي إلى غموض في المعنى المقصود، فالقول: إِنَّ (أَعْلَمُ) بمعنى (عَالِمٍ) خروج عن الدلالة الأصل لاسم التفضيل، وهي المشاركة مع المفاضلة وأجازه بعض النحويين، ومنهم أبو عبيدة فقال: في قوله تعالى: ﴿وَهُوَ الَّذِي يَبْدَأُ الْخَلْقَ ثُمَّ يُعِيدُهُ وَهُوَ أَهْوَنُ عَلَيْهِ﴾ [الروم: ٢٧] ((فجاز مجازه: وذلك هيِّن عليه؛ لأنَّ (أَفْعَلَ) يوضع في موضع الفاعل))^(٣)، ولأنَّه لا يقال شيء أهون عليه من شيء، إذ لا تفاوت عند الله جلَّ وعلا في النشاطين الإبداء والإعادة، وقيل أهون للتفضيل، وذلك بحسب معتقد البشر أنَّ الإعادة في كثير من الأشياء أهون من البدء^(٤) فيظهر أنَّ هاهنا مفاضلة، ((وإن لم يكن شيء أهون من شيء عليه سبحانه غير أنَّ الكلام جاء على سبيل المحاجة، فأنَّهم كانوا يستبعدون البعث حتى قال قائلهم: ﴿وَضَرَبَ لَنَا مَثَلًا وَنَسِيَ خَلْقَهُ، قَالَ مَنْ يُحْيِي الْعِظَامَ وَهِيَ رَمِيمٌ﴾ [يس: ٧٨]، فقال لهم: إِنَّ

١- مشكل إعراب القرآن: ٢/ ٢٣٥.

٢- البيان في غريب إعراب القرآن: ٢/ ٣٩٩.

٣- مجاز القرآن: ١٢١/٢.

٤- ينظر: البحر المحيط: ١٦٥/٧.

الإعادة أسهل من البدء فهو الذي بدأ الخلق، وإعادته أهون، وأيسر في حكم العقل، فلماذا تستبعدون البعث بعد الموت))^(١)، وأما المبرّد فذهب إلى ((أنّ (أفعل) إذا أردت أن تضعه موضع الفاعل فمطرّد))^(٢)، فإذا لم يرد في اسم التفضيل معنى المفاضلة فهو بمعنى: الفاعلية^(٣)، وأجاز النحاس الوجهين، إذ قال: ((يكون أعلم بمعنى عالم، ويجوز أن يكون على بابه بالحذف))^(٤).

ويرى أبو حيان أنّ (أعلم) على بابها في التفضيل، ولا ضرورة لإخراجها عن معناها الأصل ملتصقاً بالتعليل لتأويل الفاعل ، وذلك مراعاة لعمل (أعلم) في الظرف الذي هو قوله تعالى: ﴿إِذْ أَنْشَأَ كُرْمَ مِنَ الْأَرْضِ﴾ [النجم: ٣٢]^(٥)، فيكون المعنى على التفضيل وهو الأصل في نصي التوجيه^(٦)، فهو أعلم بكل واحد من هذين الصنفين أي: ((إنّ الله لا يعزب عن علمه أحد من الضالين، ولا أحد من المهتدين، وأنّ غير الله، قد يعلم بعض المهتدين، وبعض المضلين ويفوته علم كثير من الفريقين))^(٧).

والعلم من صفاته جلّ وعلا الثبوتية الذاتية، فهو علم كماله ليس فيه نقص، أو تحديد ومصادقه في المخلوقات ناقص، ومحدود^(٨)، وتجرد اسم التفضيل من كل ما يقيد بالمفضل عليه من الإضافة، والألف واللام، ومن التفضيلية دليل على أنّ علمه تعالى مطلق وموصوف بالكمال، والدليل على ذلك من السياق، فسبق اسم التفضيل بتحديد لعلمهم، فغايتة ومنتهاه ((هو ما تعلقت به علومهم من مكاسب الدنيا، كالفلاحة والصنائع لقوله تعالى: ﴿يَعْلَمُونَ ظَاهِرًا

١-معاني النحو: ٢٦٨/٤ .

٢-المقتضب: ٢٤٥/٣ .

٣- ينظر: شرح المفصل: ١٠٣/٦ .

٤- إعراب القرآن للنحاس: ٢٧٤/٤ .

٥- ينظر: البحر المحيط: ١٦٢/٨ .

٦- مشكل إعراب القرآن: ٢/ ٢٣٥، و البيان في غريب إعراب القرآن: ٣٩٩/ ٢ .

٧- التحرير والتنوير: ٢٩/٨ .

٨- ينظر: بداية المعرفة: ٩٢ ، الصفات الثبوتية الذاتية: وهي الصفات التي تشير إلى كمال في ذات الموصوف كالعلم والقدرة والحياة .

مِنْ الْحَيَوةِ الدُّنْيَا ﴿٧﴾ [الروم: ٧] ((^(١)، وأفعِلْ التفضيل)) يقتضي اشتراك المفضل، والمفضل عليه في أصل الحدث، وزيادة المفضل على المفضل عليه فيه ((^(٢)، فنفي المشاركة في هذا القسم المختص لم تخرجه عن زيادة الوصف في المفضل، وهي زيادة مطلقة لا تختص بالمفضل عليه فالمفاضلة موجودة، وكونه جلّ وعلا أعلم يستلزم القول بأنّه العالم بأحوال أهل الدنيا وزيادة فهو العالم بالآخرة وأهلها، وهذا ما لا نجده في معنى الفاعلية؛ لذا فالترجيح لمجيء اسم التفضيل على الأصل، إذ ليس من مقتضى للتأويل •

إنّ اسم التفضيل من أكثر المشتقات ارتباطاً بالتركيب؛ لتعلقه بركنين هما: المفضّل والمفضلّ عليه، ويكثر حذف المفضلّ عليه إذا دلّ عليه، وفي هذه الحال تحديداً يحتمل الاشتراك في البنية أو في المعنى، وله مائز دلالي تمثل في المفاضلة التي تستلزم المشاركة في الأصل غالباً، وهذا المائز كان هو المحدّد في اختيار البنية الإسمية على الفعلية في نحو: (أخفى)، إذ لائم سياق الترتيبي، وهو المعتمد في ترجيح المعنى الأصل على معانٍ آخر كالفاعلية في (أعلم) •

١- البحر المحيط: ١٦١/٨.

٢- حاشية الصبان على شرح الأشموني: ٦٤/٣.

في صيغة مفعول : -

قَالَ تَعَالَى: ﴿وَإِذَا قَرَأْتَ الْقُرْآنَ جَعَلْنَا بَيْنَكَ وَبَيْنَ الَّذِينَ لَا يُؤْمِنُونَ بِالْآخِرَةِ حِجَابًا مَسْتُورًا﴾ [الإسراء: ٤٥]

قال الباقر في (مستور): ((فهذا على بناء النسب، لا على أَنَّ (الفاعل) بمعنى (المفعول) أو (المفعول) بمعنى: (الفاعل)))^(١).

قال أبو البركات الأنباري: ((فيه وجهان أحدهما أن يكون قوله : حجاباً مستوراً ، أي: ذا ستر على النسب، كما جاء فاعل...، والثاني: أن يكون (مستوراً) بمعنى: ساتر، فيجيء مفعول بمعنى فاعل كما يجيء فاعل بمعنى مفعول...))^(٢).

والمشكل دلالة اسم المفعول (مستور) على أكثر من معنى، وبحسب نصي التوجيه هما: معنى النسب، ومعنى الفاعلية، وكلاهما خلاف الدلالة الأصلية، وهي المفعولية فالحجاب هو الساتر لا المستور، وحدد نصا التوجيه مجيء اسم المفعول في بابين: الأول تمثل في توجيه الباقر، إذ يرى أنه من باب النسب، ووافقه أبو البركات في الوجه الأول، والوجه الآخر مجيء (مفعول) بمعنى (فاعل) تشبيهاً لمجيء (فاعل) بمعنى (مفعول)^(٣)، فهو من باب تبادل معاني الأبنية، والبابان كلاهما ليسا بقياس، فإما الخروج عن القياس في النسب؛ لأنَّ اللفظ خالٍ من ياء النسب، والأصل في النسب بالياء المشددة على شرط من شرائط النسب، ولفقدان هذا الشرط، فهو سماعي، وإما نسبة الستر إليه، فلأنَّه مستور به، ويؤول معناه إلى أنَّه ذو ستر فيقال: مكان مهول، أي: ذو هول^(٤)، فهو حجاب ذو ستر كقوله تعالى: ﴿فَهُوَ فِي عِيشَةٍ رَاضِيَةٍ﴾ [الحاقة: ٢١] ، أي: ذات رضا، ويرى ابن جني أنَّ ((ذاالشيء قد يكون مفعولاً كما يكون فاعلاً))^(٥)، وهذا يعني أنَّ

١- كشف المشكلات : ٧١٨/١.

٢- البيان في غريب إعراب القرآن : ٩١/٢.

٣- ينظر كشف المشكلات : ٧١٨/١ والبيان في غريب إعراب القرآن : ٩١/٢.

٤- ينظر كشف المشكلات: ٧١٨/١، والبيان في غريب إعراب القرآن : ٩١/٢، وشرح شافية ابن الحاجب :

٢٠٧/١ والبحر المحيط : ٣٩/٦ .

٥- ينظر: الخصائص : ١٤٥ .

القول بالنسب قد يفيد معنى الفاعلية، فالحجاب ساتر، وقد يفيد معنى المفعولية، فهو مستور عن أعين الكفار، وأمّا مجيء (مَفْعُول) بمعنى (فَاعِل)، فكأنّما جعل الحجاب هو الساتر؛ لأنّ وظيفة: الستر، وذلك لكونه حائلاً عن رؤية الشيء المستور، وهو المختار عند الأخفش، إذ قال معللاً: ((لأنّ الفاعل قد يكون في لفظ المفعول كما تقول : (إنّك مشؤوم علينا وميمون)، وإنّما هو: (شائم ويامن)؛ لأنّه من : (شَأْمُهُمْ وَيَمَنُهُمْ)، و(الحجاب) ههنا هو: الساتر))^(١)، وهو قليل مستبعد عند الباقرلي^(٢)، ومقبول عند أبي البركات الأنباري^(٣)؛ لوجود ما يشابهه، فهو وجه في العربية .

وثمّة توجيه ثالث لم تذكره نصوص التوجيه أنّ (مَسْتُوراً) على بابه، وهو المقّم عند العكبري^(٤)، والظاهر عند أبي حيان، إذ قال: ((والظاهر إقرار (مَسْتُور) على موضوعه من كونه اسم مَفْعُول، أي: مستور عن أعين الكفار لا يرونه، أو مستور به الرسول عن رؤيتهم))^(٥).

وأجاز الزمخشري أن يكون المقصود بالحجاب المستور : ((أنّه حجاب من دونه حجاب أو حجب، فهو مستور بغيره، أو حجاب يستر أن يُبصر، فكيف يُبصر المحتجب به، وهذه حكاية لما كانوا يقولونه: ﴿ وَقَالُوا قُلُوبُنَا فِيْ أَكِنَّةٍ مِّمَّا نَدْعُوْنَ إِلَيْهِ وَفِيْ ءَاذَانِنَا وَقْرٌ وَمِنْ بَيْنِنَا وَبَيْنَكَ حِجَابٌ فَاَعْمَلْ إِنَّنَا غَمَلُونَ ﴾ [فصلت: ٥]))^(٦)، ومعنى ((الكِنَان: الغطاء الذي يكن فيه الشيء والجمع أَكْنَة))^(٧)، وهذا يعني أنّ هناك أكثر من ساتر، فحجاب ساتر على القلب، فلا يفقه، وحجاب بينهم، وبين الرسول (صلى الله عليه وآله وسلم)، ((فالمستور أي المحجوب بحجاب آخر فوقه))^(٨) ويرى ابن فارس أنّ ((المستور عن العيون كأنّه أخذة لا يحسّ بها أحد))^(٩).

١- معاني القرآن للأخفش : ٤٢٥/١ .

٢- ينظر: كشف المشكلات : ٧١٨/١ .

٣- ينظر: البيان في غريب إعراب القرآن : ٩١/٢ .

٤- ينظر: التبيان في إعراب القرآن : ٥٢٤/٢ .

٥- البحر المحيط : ٣٩/٦ .

٦- الكشاف : ٥٢٣/٣ .

٧- المفردات في غريب القرآن(كن) : ٥٦٩/٢ .

٨- التبيان في إعراب القرآن : ٥٢٤/٢ .

٩- الصاحبي : ٤٠٩ .

إنَّ وصف الحجاب بالمستور مبالغة في حقيقة جنسه، فهو حجاب لشدة ما يحجبه كأنه مستور سائر آخر، فذلك في قوة أن يُقال: حجاب فوق حجاب، ونظيره قوله تعالى: ﴿وَيَقُولُونَ حِجْرًا مَّحْجُورًا﴾ [الفرقان: ٢٢] ^(١)، ((ويجوز أن يكون (مَسْتُور) على غير معنى سائر، فيكون الحجاب ما لا يرونه، ولا يعلمونه من الطبع على قلوبهم)) ^(٢)، فالظاهر أنه ليس بحجاب مادي، فيكتفي بوصفه بالسائر، ولكنَّه حجاب معنوي، فلا يرى بالعين، والدليل على ذلك أنَّ هذا الوصف جاء للذين لا يؤمنون بالآخرة، وأمَّا مع المؤمنين بها فلا وجود لهذا الحجاب، فالأولى أن يكون اسم المفعول على بابه في الدلالة على المفعولية، إذ ليس السياق سياق وصف للحجاب بقدر ما هو وصف لحال هؤلاء الكفار، وتخطبهم فلا يبصرون حقيقة إنكارهم للآخرة؛ لأنَّها مستورة بعقائدهم الباطلة .

قَالَ تَعَالَى: ﴿جَنَّتٍ عَدْنٍ الَّتِي وَعَدَ الرَّحْمَنُ عِبَادَهُ بِالْغَيْبِ إِنَّهُ كَانَ وَعْدُهُ مَأْتِيًا﴾ [مريم: ٦١]

قال الباقولي في (مأتي): ((أي: آتيا ، عن الفراء كقوله ﴿حِجَابًا مَّسْتُورًا﴾ [الإسراء: ٤٥] ، وقال الزجاج: بل هو على حقيقته)) ^(٣) .

تعدّد التوجيه فيما تدل عليه بنية (مأتي)، وهي اسم مفعول بين دلالة اسم الفاعل على الحدث وفاعله، وهو المقدم وليس بأصل، ودلالته الأصل على الحدث، وذات المفعول، ومأتي اسم مفعول من أتى، وأصله مأتوي، فقلبت الواو ياءً، وأدغمت الياء بالياء، والإتيان المجيء بسهولة، فأتيته جنّته ^(٤)، وأتيت الأمر فأنا آتية، والأمر مأتي، وأتاني الأمر فأنا مأتي، والأمر آتي، فاختلف المعنى أدّى إلى اختلاف المشتق، إذ لكلّ مشتق معنى، وعلى تأويل (مأتي) اسم الفاعل (آتي)، وهو المختار عند الفراء ^(٥)، وابن قتيبة ^(٦)، والباقولي ^(٧)، فهو كناية عن تحقق

١- ينظر: التحرير والتنوير : ١١٦/١٥ .

٢- معاني القرآن وإعرابه : ٢٤٣/٣ .

٣- كشف المشكلات : ٧٩٦/٢ .

٤- ينظر: المفردات غي غريب القرآن : ٩/١ ، وشرح كافيّة ابن الحاجب : ٤٢٧/٣ ، ٤١٢ .

٥- ينظر: معاني القرآن للفراء : ١٧٠/٢ .

٦- ينظر: تأويل مشكل القرآن : ٢٩٨ .

٧- ينظر: كشف المشكلات : ٧٩٦/٢ .

الوعد لا محالة، ويرى الزجاج أن (مَأْتِيًا) مَفْعُول من الإتيان، فهو على معنى أتيت الأمر^(١)، ووافقه الزمخشري، إذ قال ((قيل في { مَأْتِيًا } : مفعول، بمعنى فاعل، والوجه أن الوعد هو الجنة وهم يأتونها))^(٢)، فمَأْتِي على بابه؛ لأن ما تأتیه فهو يأتیک يقال: أتيت خير فلان، وأتاني خير فلان، فهذا على معنى أتيت خير فلان، فهو مفعول من الإتيان^(٣)، والأولى عند الرضي أنه ((من أتيت الأمر أي: فعلته، فالمعنى : أنه كان وعده مَفْعُولًا))^(٤) .

وإذا ما اعتمدنا على ما تؤول إليه نهاية الأمر يكون لإجازة الداليتين وجه في العربية، فكل ما أتاك فأنت تأتیه، فالعرب تقول: أتيتُ على خمسين سنة، وأنتُ عليّ خمسون سنة، وكل ذلك صواب^(٥)، ففي الحالتين عمره خمسون، ولذلك أجاز المؤدّب أن يكون بمعنى المفعول، أو الفاعل على مذهب من يرى أنهما بمعنى واحد^(٦).

إنّ ما سيق من آراء يظهر أنّ هناك فرقاً فأتى الأمر، أي هو المبادر بالإتيان، وأتى عليه الأمر أي: إنّ ثَمّة من قد أتى به إليه، ولمّا كان الوعد بالجنّة في الحقيقة هو الآتي جعل (مَأْتِيًا) بمعنى (آتي) للدلالة على أنّ الوعد الذي يأتیه متحقق من الواعد لا محالة بغير تخلف^(٧) والمتأمل في نكتة التعبير باسم المفعول يجد ما لا يجده في اسم الفاعل، فكأنّ المؤمن يسعى لتحقيق ما وُعدّ به بالعمل الصالح فهو الآتي ، والله جلّ وعلا لا يخلف وعده ، فهو آتیه بلا ريب فهو المأْتِي فيلتقيان، ولتحقق مقدمات الوعد في الموعود له يتحقق الوعد، وهي جنّة عرضها السموات والأرض أُعدّت للمتقين، ولهذا فالمختار دلالة اسم المفعول على المفعولية لوجود المقتضى في السياق .

١- ينظر: معاني القرآن وإعرابه : ٣٣٦/٣ .

٢- الكشف : ٣٤/٤ .

٣- ينظر: معاني القرآن وإعرابه : ٣٣٦/٣ ، والمفردات في غريب القرآن : ٩/١ ، والتبيان في إعراب القرآن : ٥٥٥/٢ ، والدر المصون : ٦١٣/٧ .

٤- شرح الكافية : ٤١٤/٣ .

٥- ينظر: معاني القرآن للفرّاء : ١٧٠/٢ .

٦- ينظر: دقائق التصريف : ٤١٣ .

٧- ينظر: الميزان في تفسير القرآن : ٧٨/١٤ ، والعدل الصرفي (أطروحة دكتوراه): ٦٦ .

إنَّ توجّه اللفظ الواحد إلى معنيين اثنين، والاختلاف في تأويله هو الأكثر في كلام العرب، فاللفظ غير مختلف فيه لكن يختلف في تفسيره، و جاء ذلك في القرآن الكريم عامّة^(١)، وتحديد المعنى لا يخضع لقاعدة معينة، وإنما هو مطلب يستلزمه التعبير القرآني بشرطين: توافر المقتضى، وملاءمة السياق، فإذا وافق الظاهر فهو الراجح؛ لأنّه الأصل على نحو: ما وجد في اسم المفعول، فكان الترجيح لدلالة المفعولية على الفاعلية في (مَسْثُور)، و (مَأْتِي)، وأمّا التوجيه على معنى الفاعلية، فأجازته نصوص التوجيه؛ لأنّه لا يتعارض مع المعنى، ولوجود ما يشابهه في العربية .

لقد ظهر المشكل في هذا المبحث في المشترك الصرفي، وكان للأصل اللغوي أثر في هذا المشكل، وذلك عند تعدد احتمالات الأصل فضلاً عن احتمال تناوب الصيغ واستعمالها في غير ما وضعت إليه أصلاً، وهو ممّا له صلة وثيقة بدلالة البناء على معنى محدّد، وما يلحظ أنّ هناك اتفاق في توجيه ما يحتمله ما جاء من البناء على زنة فاعلة وفعل، وثمة تقارب في توجيه ما جاء من البناء على زنة أفعل إذ لم تختلف نصوص التوجيه إلّا في تقديم وجه وتأخير آخر، أمّا في دلالة ما جاء على مفعول فاختر الباقولي^(٢) وجهاً واحداً، وهو البناء على النسب في مستور والدلالة على الفاعلية في مأتي، وأجاز أبو البركات^(٣) وجهين في مستور .

١- ينظر: الخصائص : ٧٤٣- ٧٤٤ .

٢- ينظر كشف المشكلات : ٧١٨/٢، ٧٩٦ .

٣- والبيان في غريب إعراب القرآن : ٩١/٢ .

المبحث الثالث :-

التوجيه الصرفي في المفرد والمثنى والجمع:-

قسّم الصّرفيون الأسماء من الناحية العددية على مفرد، ومثنى، وجمع، فالمفرد: ما دلّ على واحد، والمثنى ما دلّ على اثنين أو اثنتين بزيادة في آخره، والجمع لفظ يدلّ على أكثر من اثنين، ويمكن تقسيمه على قسمين بحسب ما يطرأ عليه من تغيير: الأول الجمع الصحيح أو السالم وما ألحق به، وهو ما دلّ على الجمع بزيادة في آخره، والآخر جمع التكسير، أو الجمع المكسر، وهو ما دلّ على أكثر من اثنين بتغيير في صورة مفردة بزيادة أو حذف، أو تغيير حركات^(١)، وقد تتعدد صورة المفرد المتغير عنه في صيغ الجمع فيصبح محلاً للإشكال، فيوجّه، ومن ثمّ يرجح^(٢)، ويشترك الجمع مع المثنى في زيادة عددهما عن الواحد^(٣)، وذلك معنى قول ابن يعيش: ((التثنية والجمع شريكان من جهة الجمع، والضمّ وإنّما يفترقان في المقدار والكمية))^(٤)، وفي العربية أسماء تلحق بالجمع؛ لدلالاتها على الجمع ولكن قد لا تستوفى الشروط لجمعها جمع سالم، فتلحق به، ومن هذه الشروط في الأسماء أن يكون علماً لمذكر عاقل خالياً من تاء التانيث، ومن التركيب، وأمّا الصفة فيشترط أن تكون صفةً لمذكر عاقل خالية من تاء التانيث ليست من باب (أفعل فعلاء)، ولا من باب (فعلان فعلى)، ولا ممّا يستوي فيه المذكر، والمؤنث^(٥)، وقد لا يأتي جمع التكسير على صيغة من صيغ الجمع المعروفة، أو لا مفرد لها من لفظها، أو ما استعمل بصيغة واحدة للمفرد والجمع كاسم الجنس أو ما كان اسماً مفرداً موضوعاً لمعنى الجمع، فيختلف عن الجمع بلفظه^(٦)، ولهذا فإنّ هذه الألفاظ شغلت حيزاً كبيراً في التوجيه الصرفي في كتب المشكل .

١- ينظر : كتاب سيبويه ٣/ ٥٦٧، وشرح الكافية: ٣٦٩/٢، وشذا العرف في فن الصرف : ٩٣، وأبنية الصرف في كتاب سيبويه: ٢٩٢، والتعريف بالتصريف : ٢٨١ .

٢- ينظر: مشكل إعراب القرآن : ٧٦/٢، ٢٤٧، وكشف المشكلات : ٩٧٢/٢، والبيان في غريب إعراب القرآن :

٢٠٦/٢، إذ كان تعدد المحتملات في صور المفرد لجمع التكسير محلّ توجيه أصحاب المشكل .

٣- ينظر: صيغ الجموع في القرآن الكريم: ١٧ .

٤- شرح المفصل: ٢/٥ .

٥- ينظر: شرح الكافية: ٣٧١/٢ .

٦- ينظر: كتاب سيبويه ٣/ ٦٢٤، وشرح شافية ابن الحاجب: ٣٣٣/١، ٣٣٦، ٣٣٨.

بين المفرد والجمع:

قَالَ تَعَالَى: ﴿يَتَأْتِيهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا لَا يُبْطِلُوا صِدْقَتِكُمْ بِالْمَنِّ وَالْأَذَى كَالَّذِي يُنْفِقُ مَالَهُ رِثَاءَ النَّاسِ وَلَا يُؤْمِنُ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ فَمَثَلُهُ كَمَثَلِ صَفْوَانٍ عَلَيْهِ تُرَابٌ فَأَصَابَهُ وَابِلٌ فَتَرَكَهُ صَلْدًا﴾ [البقرة: ٢٦٤]

قال مكي بن أبي طالب في (صَفْوَان): ((والصَفْوَان عند الكسائي واحد، وجمعه صِفْوَان وصُفْيٍ، وصِفْيٍ وقيل: يجوز أن يكون جمعاً وواحداً، وقيل صِفْوَان بكسر الأول جمع صفا كأخ وإخوان، وقال الأخفش: صَفْوَان بالفتح جمع صِفْوَانة، وإثما قا: (عليه)؛ لأنَّ الجمع يذكر))^(١).

قال أبو البركات الأنباري: ((وصَفْوَان فيه وجهان: أحدهما أن يكون واحداً والثاني: أن يكون اسم جنس واحدته صَفْوَانة كقولهم دُرٌّ ودُرَّة، وُبُرٌّ وُبُرَّة، وشعير وشعيرة، وقال عليه بالتذكير؛ لأنَّ اسم الجنس مذكر))^(٢).

والمشكل في (صَفْوَان) أمران: الأول على توجيه المفرد؛ لأنه زنة (فَعْلَان)، وهو ليس من أوزان المفرد، واشترأك مع اسم الجنس في دلالاته على الأفراد، والآخر على توجيه الجمع (فَعْلَان) ليست من أوزان جمع التكسير القياسية، وهذا ممَّا يوهم؛ لجواز مجيء المفرد والجمع بلفظ واحد، والصَفْوَان: الحجر الأملس، وكذلك الصفا، ثمَّ غلب الأخير اسماً لمكان مخصوص، وهو أحد جبلي المسعى^(٣)، فعلى توجيه الأفراد، وهو مذهب الكسائي، إذ قال: ((صَفْوَان واحد وجمعه صِفْوَان وصُفْيٍ وصُفْيٍ))^(٤) وأما الجمع (صِفْيٍ)، فمقيس في المفرد (صفا) لا (صَفْوَانة) مثل: (عَصَا)، و(عَصِي)^(٥).

ويرى النحاس أنَّ الأفراد أولى في (صَفْوَان) مستدلاً بورود ضمير المفرد في سياق الآية الكريمة، إذ قال: ((والأولى أن يكون واحداً لقوله ﴿عَلَيْهِ تُرَابٌ فَأَصَابَهُ وَابِلٌ﴾ [البقرة: ٢٦٤]، وإن كان يجوز تذكير الجمع إلاَّ إنَّ الشيء لا يخرج عن بابه إلاَّ بدليل قاطع))^(٦)، فيكون المعنى الذي ينفق أمواله رثاء الناس مثله ونفقته التي لا ينتفع بها مثل حجر أملس لا يستقرَّ عليه شيء^(٧).

١-مشكل إعراب القرآن: ١٧٨/١-١٧٩.

٢- البيان في غريب إعراب القرآن: ١٧٤/١.

٣- ينظر: معاني القرآن للفرأء: ٢٩٠/١، و لسان العرب (صفا): ٢٤٦٩/٤.

٤- معاني القرآن المنسوب للكسائي: ٩٤/١.

٥- ينظر: كتاب سيبويه: ٥٧٢/٣.

٦- إعراب القرآن للنحاس: ٣٣٢/١.

٧- ينظر: الكشف: ٤٩٦/١.

وعلى توجيه الجمع، ف(الصفوان) جمع (صفوانة) أجازته مكي على ضعف مستنداً إلى قول نسبه إلى الأخفش^(١)، ويبدو أنه لم ينقله من كتابه "معاني القرآن"، إذ اختار الأخفش الجمع فقال: ((والواحدة: صفوانة، ومنهم من يجعل الصفوان واحداً فجعله الحجر، ومن جعله جمعاً فجعله الحجاره مثل: التمرة والتمر))^(٢)، فالفرق بين الجمع والمفرد التاء، ووزنه ليس من أوزان الجمع المعروفة، فهو اسم جنس وهو ما استحسنه العكبري، إذ قال: ((الجيد أن يقال هو جنس لا جمع))^(٣)، ووافقه أبو البركات؛ لأن اسم الجنس الأغلب فيه أن يكون في المخلوقات، وموضوع للماهية فيصلح للواحد والاثني والأكثر، فيقع على التمرة والتمرتين والتمرات والتمر، فهو كقولهم دُرٌّ ودُرّة، وقال: (عليه) بالتذكير؛ لأن اسم الجنس مذكر^(٤).

وسياق الآية الكريمة يدلُّ على التهوين، والتقليل من إنفاق المرائي، فهو يشمل كلَّ إنفاق من غير تخصيص، فلا قيمة له، فتجرده من الحسنات كتجرد الصخر الأملس حتى من ذرات التراب التي أذهبها المطر، ولأنَّ مفرده مختوم بالتاء، ولدلالة اسم الجنس على العموم والشمول، ولا إشكال في عودة الضمير عليه فالترجيح له، إذ أفاد استعماله بيان ماهية عمل المرائي بلا تخصيص.

قَالَ تَعَالَى: ﴿وَنُفِخَ فِي الصُّورِ فَإِذَا هُمْ مِنَ الْأَجْدَاثِ إِلَىٰ رَبِّهِمْ يَنسِلُونَ﴾ [يس: ٥١]

قال مكي بن أبي طالب في (الصُّور): ((والصُّور جمع صورة وأصل الواو الحركة ولكن أسكنت تخفيفاً، فأصله الصُّور (أي صُور بني آدم) وقيل: هو القَرْن الذي ينفخ فيه الملك فهو واحد، وهذا القول أشهر))^(٥).

احتمل لفظ (الصُّور) وجهين الأول: جمع مفردة صورة بمعنى صورة ابن آدم، والآخر مفرد بمعنى القَرْن الذي ينفخ فيه إسرافيل (عليه السلام) يوم القيامة، وبحسب نص التوجيه فإنَّ هذا القول هو الأشهر^(٦).

١- ينظر: مشكل إعراب القرآن: ١/١٧٨.

٢- معاني القرآن للأخفش: ٢٠/١.

٣- التبيان في إعراب القرآن: ١/١٥٩.

٤- ينظر: شرح شافية ابن الحاجب: ١/٣٢٨، ٣٣٢، و ينظر البيان في غريب إعراب القرآن: ١/١٧٤.

٥- مشكل إعراب القرآن: ١٥٤/٢.

٦- ينظر: نفسه: ١٥٤/٢.

وعلى توجيه الجمع، فأصله: الصُّور بفتح الواو أي: صُور بني آدم لكنَّها أُسكنت تخفيفاً؛ ((لأنَّ الجمع ثقيل لفظاً ومعنى، فيستثقل فيه أدنى ثقل))^(١)، ومفرده (صُورَة) زنة (فُعْلة) فهو جارٍ على القياس، فد (فُعْلة) تكسّر في الغالب على (فُعْل) ^(٢)، ويرى أبو عبيدة أنَّ ((الصُّور جمع صُورة، فخرّجت مخرج بُسرة وبُسر))^(٣)، وتخرجها مخرج (بُسر) يعني أنها اسم جنس الفرق بينه وبين مفردة التاء والمعنى على توجيه الجمع: ((ونُفِخ في الأجسام))^(٤)، وممن أجاز الوجهين الزمخشري، والمقدّم عنده المفرد، إذ قال ((الصُّور بسكون الواو، وهو القرن، أو جمع صُورة))^(٥).

لقد وردت قراءة للصُّور بالفتح، ويرى الزجاج أنَّ هذه القراءة ليست من وجه يثبت فالمختار عنده أنَّ (الصُّور) القرن الذي ينفخ فيه إسرافيل (عليه السلام) ^(٦)، ((ويقال فيه تُقْب بعدد أنفُس البشر فإذا نفخ فيه قام الناس بالأزْمَاس))^(٧)، وهذه القراءة مخالفه لقراءة الجمهور بالإسكان فعدَّت من شواذ القراءات في المحتسب^(٨)، وأجاز النحّاس القراءتين باعتماد المعنى، فلا إشكال في قراءة الفتح ^(٩)، وأمّا بالتسكين فالصحيح عنده الأفراد، إذ قال: ((فأمّا الصُّور بإسكان الواو فالصحيح فيه أنّه القرن جاء بذلك الحديث، والتوقيف عن رسول الله (ص) وذلك معروف في الكلام العرب))^(١٠)، فأمّا الحديث، فروي عن رسول الله (صلى الله عليه وآله وسلّم) أنّه قال: ((وكيف أنعم، وصاحب القرن قد التقمَّ القرن، واستمع الأذن متى يؤمّر بالنفخ فينفخ؟))^(١١)، وقوله: (معروف) يذكرُ الفراء أنَّ ((العرب تقول: نَفَخ في الصُّور ونُفِخ))^(١٢)، والصور: القرن بلغة أهل اليمن^(١٣)، والظاهر أنَّ مكي بن أبي طالب لم يخطيء

-
- ١- شرح شافية ابن الحاجب: ٢٦٢/١.
 - ٢- ينظر: كتاب سيبويه: ٥٧٩/٣، وشرح شافية ابن الحاجب: ٢٧١/١.
 - ٣- مجاز القرآن: ١٦٢/٢.
 - ٤- معاني القرآن للنحاس: ٥٠٢/٥.
 - ٥- الكشف: ١٨٠/٥.
 - ٦- ينظر: معاني القرآن وإعرابه: ٢٩٠/٤، وينظر: المحتسب: ٥٩/٢.
 - ٧- المحتسب: ٥٩/٢.
 - ٨- ينظر: نفسه: ٥٩/٢.
 - ٩- ينظر: إعراب القرآن للنحاس: ٣٩٨، ٣٩٩/٣.
 - ١٠- إعراب القرآن للنحاس: ٣٩٩/٣.
 - ١١- سنن الترمذي: ٩٥٥.
 - ١٢- معاني القرآن للفراء: ٣٤٠/١.
 - ١٣- ينظر: البحر المحيط: ١٤٨/٤.

توجيه الجمع في قراءة الجمهور، بل علّل الخروج عن الأصل بميل اللسان العربي إلى التخفيف، ومع هذا فالأشهر عنده الأفراد^(١).

ويبدو أنّ متعلق المشكل في الصُّور المعنى، فمن ذهب إلى أنّ المعنى: أنّ النفخ في صُور بني آدم وجّهه إلى الجمع، ومن ذهب إلى أنّ النفخ من إسرائيل (عليه السلام) في القرن وجّهه إلى الأفراد، وأمّا القول بأنّه اسم جنس جمعي فليس بذلك استناداً إلى رأي الرضي فهو يرى أنّ اسم الجنس الجمعي مذكر^(٢) والصُّور مؤنث لا مذكر وتصغر على صويرات، ولأنّ توجيه المفرد أيّده النقل، وهو مذهب أكثر علماء اللغة، فالترجيح له .

إنّ اعتماد الصيغ الخاصة للمفرد، وللجمع يعدّ ملمحاً واضحاً في التوجيه بين المفرد والجمع، فلأسماء المفردة أوزان خاصّة بها حدّت بعشرة أوزان منها (فَعْل)^(٣)، ولأنّ جمع التكسير كثير الاختلاف لا يكاد يسلم فيه بناء المفرد، وأكثره اختلافاً أبنية الثلاثي^(٤)، فقد اعتمد السياق مع القاعدة في تحديد دلالة الصيغة، فكان الترجيح لاسم الجنس على جمع التكسير، في (صَفْوَان)؛ لشمول دلالته، والمفرد على الجمع في (الصُّور)؛ لموافقة زنة المفرد ونظيرهما في تعدد التوجيه رَفْرَف، وعَبْقَرِيّ في قوله تعالى: ﴿مُتَكِّينَ عَلَى رَقَفٍ خَضِرٍ وَعَبْقَرِيّ حَسَانٍ﴾ [الرحمن: ٧٦] ، إذ اجيز فيهما وجهان أحدهما أن يكون اسم للجمع، والثاني أن يكون جمع تكسير^(٥).

١- ينظر: مشكل إعراب القرآن: ١٥٤/٢.
٢- ينظر شرح شافية ابن الحاجب: ٢٧٤/١.
٣- ينظر: نفسه: ٢٩.
٤- ينظر: التبصرة والتذكرة: ٦٤٠/٢.
٥- ينظر: مشكل إعراب القرآن: ٢٤٨/٢، والبيان في غريب إعراب القرآن: ٤١١/٢.

في المثني :

قَالَ تَعَالَى: ﴿وَالسَّارِقُ وَالسَّارِقَةُ فَاقْطَعُوا أَيْدِيَهُمَا جَزَاءُ بِمَا كَسَبَا نَكَالًا مِّنَ اللَّهِ﴾ [المائدة: ٣٨]

قال أبو البركات الأنباري في (أَيْدِيَهُمَا): ((وَأَمَّا قَالَ أَيْدِيَهُمَا بالجمع؛ لَأَنَّهُ يريد أَيْمَانَهُمَا فَإِنَّ مَا كَانَ فِي الْبَدَنِ مِنْهُ عَضْوً وَاحِدًا، فَإِنَّ تَنْثِيته بلفظ الجمع، وما كَانَ فِي الْبَدَنِ مِنْهُ عَضْوَانِ فَإِنَّ تَنْثِيته عَلَى لَفْظِ التَّنْثِيَةِ ، فَلَمَّا كَانَ مَعْنَى أَيْدِيَهُمَا، أَيْمَانَهُمَا، وَالْإِنْسَانُ لَيْسَ لَهُ إِلَّا يَمِينٌ وَاحِدَةٌ، فَزُلْ مَنْزِلَةٌ مَا لَيْسَ فِي الْبَدَنِ مِنْهُ إِلَّا عَضْوٌ وَاحِدٌ، فَأَتَى فِي تَنْثِيَةِ بَلْفِظِ الْجَمْعِ))^(١).

عُبرَ فِي الْآيَةِ الْكَرِيمَةِ عَنِ الْمَثْنَى بلفظ الجمع ، وهو جائز في العربية بشروط، وليس بقياس إذا كَانَ عَضْوًا وَاحِدًا فِي الْجِسْمِ، وَالظَّاهِرُ أَنَّهُمَا عَضْوَانِ (يَدَانِ) مِمَّا يُوْهَمُ الْمَعْنَى، فَيُؤَدِّي إِلَى اللَّبْسِ، وَلِهَذَا جَاءَ مَعْنَى قَطَعَ الْيَدَ فِي نَصِّ التَّوْجِيهِ عَلَى أَنَّهُ قَطَعَ الْيَمِينَ، وَهِيَ عَقُوبَةُ السَّرْقَةِ، وَالْإِنْسَانُ لَيْسَ لَهُ إِلَّا يَمِينٌ وَاحِدَةٌ، فَلَمَّا كَانَا اثْنَيْنِ سَارِقٍ، وَسَارِقَةٍ وَضَعَ الْجَمْعَ مَوْضِعَ الْمَثْنَى؛ ((لِأَنَّ كُلَّ شَيْءٍ مُّوَحَّدٍ مِنْ خَلْقِ الْإِنْسَانِ إِذَا ذُكِرَ مُضَافًا إِلَى اثْنَيْنِ، فَصَاعِدًا جُمِعَ))^(٢)، وَوُجُودَ ضَمِيرِ الْمَثْنَى (هُمَا) فِي أَيْدِيَهُمَا قَدْ أَغْنَى عَنْ تَنْثِيَةِ يَدٍ قَالَ الزَّمَخْشَرِيُّ: ((أَيْدِيَهُمَا: يَدِيَهُمَا قَالَ تَعَالَى: ﴿إِنْ نُوْبَا إِلَى اللَّهِ فَقَدْ صَغَتْ قُلُوبُكُمَا﴾ [التَّحْرِيمُ: ٤] اِكْتَفَى بِتَنْثِيَةِ الْمُضَافِ إِلَيْهِ عَنِ تَنْثِيَةِ الْمُضَافِ، وَأُرِيدَ بِالْيَدَيْنِ الْيَمِينَيْنِ بِدَلِيلِ قِرَاءَةِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مَسْعُودٍ (وَالسَّارِقُونَ وَالسَّارِقَاتُ فَاقْطَعُوا أَيْمَانَهُمْ)))^(٣) .

وَفَرَّقَ أَبُو حَيَّانَ بَيْنَ (أَيْدِيَهُمَا، وَقُلُوبُهُمَا) فِي حُكْمِ الْعَدُولِ؛ لِأَنَّ بَابَ: (صَغَتْ قُلُوبُكُمَا) يَطْرُدُ فِيهِ وَضْعُ الْجَمْعِ مَوْضِعَ التَّنْثِيَةِ، وَهُوَ مَا كَانَ اثْنَيْنِ مِنْ شَيْئَيْنِ، كَالْقَلْبِ، وَالْأَنْفِ، وَالْوَجْهِ وَالظَّهْرِ، وَأَمَّا إِنْ كَانَ فِي كُلِّ شَيْءٍ مِنْهُمَا اثْنَانِ كَالْيَدَيْنِ، وَالْأَذْنَيْنِ، فَإِنَّ وَضْعَ الْجَمْعِ مَوْضِعَ

١- البيان في غريب إعراب القرآن : ٢٩٠/١ .

٢- معاني القرآن للفرّاء : ٣٠٧/١ .

٣- الكشف : ٢٣٤/٢، وينظر: معجم القراءات القرآنية : ٢٠٨/٢ .

التثنية لا يطرد، وإنما يحفظ ولا يقاس عليه^(١)، واشترط النحويون في وقوع الجمع موقع المثني شروطاً من جملتها: أن يكون المضاف مفرداً من صاحبه نحو: (قُلُوبِكُمْ)؛ لأمن اللبس بخلاف العينين، واليدين، فقولنا (كَتَفْتُ أَيْدِيَهُمَا) ، والمعنى اليدين لا يجوز للبس، فهو استعمال اللفظ في مدلوله، فلولا أن الدليل دلّ على أن المراد اليمينان لما ساغ ذلك، ولهذا فالتثنية في مثل هذا غير مطردة؛ لأنه يتبادر إلى ذهن ما يدل عليه لفظ الجمع^(٢) .

وإذا ما توافرت الشروط، فأثمة يجوز ثلاثة أوجه: الإفراد (يَدُهُمَا)؛ لخفته، ولإضافته لضمير المثني، فأجاز الفراء أن يقال عند العرب: السارق والسارقة فاقطعوا يمينهما؛ لأنّ المعنى: يمين من كلّ واحد منهما^(٣)، والتثنية؛ لأنّ ظاهر اللفظ مثني، وهو الأصل، ولكنّه مستثقل؛ لاجتماع تثنيّتين، والجمع؛ لأنّ أصل التثنية لا يعرى عن معنى الجمع، فهو ضمّ واحد إلى واحد ، وهذا ما أكده أبو البركات في توجيهه^(٤)، فحمل على المعنى، وهو مذهب في العربية واسع((قد ورد به القرآن، وفصيح الكلام منثوراً ومنظوماً))^(٥) .

و الظاهر أنّ إجازة العدول من التثنية إلى الجمع، لتوافر قرينة في السياق يأمن اللبس معها، وهي عقوبة السارق ذكراً أو أنثى بقطع اليمين كما أقرّها الشارع المقدس، فأول اللفظ اعتماداً عليها، ولم يؤخذ بظاهر اللفظ، ولكنّه ليس بقياس .

وفائدة التعبير بصيغ الجمع المبالغة^(٦) في تصوير العقوبة؛ لتكون رادعاً عن ارتكاب السرقة؛ لما لها من آثار اقتصادية واجتماعية، وشمولها الذكر والأنثى على حدّ سواء .

١- ينظر: البحر المحيط : ٤٩٤/٣ .

٢- ينظر: كتاب سيبويه : ٦٢١/٣ ، والدر المصون : ٢٦٢/٤ .

٣- ينظر :معاني القرآن للفراء : ٣٠٧/١ ، وشرح المفصل : ١٥٦/٤ .

٤- ينظر : شرح كتاب سيبويه للسيرافي : ٣٦٤/٤ ، والبيان في غريب إعراب القرآن : ٢٩٠/١ ، وشرح المفصل : ١٥٦/٤ ، والبحر المحيط : ٢٨٦/٨ .

٥- الخصائص : ٥٨٧ .

٦- ينظر: الإعجاز البياني في صيغ الألفاظ : ١٠٧ .

قَالَ تَعَالَى: ﴿إِنْ نُوْبًا إِلَى اللَّهِ فَقَدْ صَغَتْ قُلُوبُكُمَا﴾ [التحریم: ٤]

قال مكي بن أبي طالب في (قُلُوبُكُمَا): ((إِنَّمَا جُمِعَ القلب، وهما اثنان؛ لأنَّ كلَّ شيء ليس في الإنسان منه عضو واحد إذا قرن به مثله، فهو جمع، وقيل: لأنَّ التثنية جمع؛ لأنَّها جمع شيء إلى شيء))^(١).

قال الباقولي: ((ولو قال (قُلُوبَاكُمَا)، أو قال (قُلُوبُكُمَا) لكانا جائزين، فوجه الجمع إنَّ الاثنين فما فوقها جماعة، ووجه التثنية هو إنَّه تثنية في الحقيقة، ووجه الإفراد هو إنَّ الإضافة إلى التثنية تغني عن تثنية المضاف))^(٢).

قال أبو البركات الأنباري: ((إِنَّمَا قال (قُلُوبُكُمَا) بالجمع ولم يقل: (قُلُوبَاكُمَا) بالتثنية لأنَّ كلَّ عضو ليس في البدن منه إلا عضو واحد، فَإِنَّ تثنيته بلفظ جمعه، والقلب ليس في البدن منه إلا عضو واحد، ولو قال: (قُلُوبَاكُمَا أو قلبكما) لكان جائز))^(٣).

ذهب نصا التوجيه أنَّ هناك تعبيراً في الآية الكريمة عن المثني بلفظ الجمع، والأصل في اللفظ أن يدلَّ على ما وضع عليه فدلالة جمع التكسير على الجمع، والدليل على أنَّ الخطاب في النص القرآني الكريم موجَّه إلى اثنتين من سياق الآية الكريمة ((أن تتوبا))، وما ذكر في سبب النزول أنَّه في اثنتين من أزواج الرسول (صلى الله عليه وآله وسلم)، إذ تحقَّق منهما ما يستوجب التوبة^(٤).

وجاءت إجازة التثنية والإفراد في نصوص التوجيه، فيقال: (قُلُوبَاكُمَا)، و (قُلُوبُكُمَا)، فوجه الإفراد بدليل أنَّ الإضافة إلى الضمير (كما) يغني عن تثنية المضاف (قُلُوب)، ولأنَّ المفرد

١- مشكل إعراب القرآن: ٢٨٠/٢.

٢- كشف المشكلات: ١٣٦١/١.

٣- البيان في غريب إعراب القرآن: ٢٤٦/٢.

٤- ينظر: الكشف: ١٥٨/٤، و البحر المحيط: ٢٨٦/٨، و الميزان في تفسير القرآن: ٢٤٦/١٩.

أخف من الجمع، ووجه التنثية أنه مثنى على وجه الحقيقة وظاهر اللفظ، وهو الأصل نحو قولك : ما أحسن رأسيهما وأسلم قلبيهما^(١) .

وأما وجه التعبير بالجمع: أن التنثية جمع في الحقيقة، لأنها ضمّ شيء إلى شيء وبشرطين الأول: الاتصال بينهما، ((وهو أن يكون الشيئان كل واحد منهما بعض شيء مفرد من صاحبه، وذلك قولك ما أحسن رؤوسهما...، وقال عز وجل: ((إِنْ تَوْبَا إِلَى اللَّهِ فَقَدْ صَغَتْ قُلُوبُكُمَا)) [التحریم:٤]، ((وَالسَّارِقُ وَالسَّارِقَةُ فَاقْطَعُوا أَيْدِيَهُمَا)) [المائدة:٣٨] فرّقوا بين المثنى الذي هو شيء على حدة وبين ذا^(٢)، والآخر أن يكون ممّا لا يلبس، ولا يشكل؛ لأنّه قد علم أنّ الواحد لا يكون له قلب واحد، وهما اثنان، فجاز أن يجعل الاثنين فيه بلفظ الجمع^(٣)، ويرى السمين الحلبي أنّ ((قُلُوبُكُمَا)) من أفصح الكلام، إذ أوقع الجمع موقع المثنى استتقلاً لمجيء تنثيتين لو قيل: قلبكما^(٤)، ولكراهة الاستتقال عدلوا إلى الجمع؛ لأنّ التنثية، وإن كانت القياس، فهي جمع في المعنى، وقد أتى بالجمع مضافاً إلى ضمير المثنى، وهو في مثل هذا أكثر استعمالاً من المثنى^(٥)، ((وقال أهل البصرة : إنّما اختاروا الجمع في هذا فرقاً بين ما كان في البدن منه واحد إذا ضمّ إلى مثله من بدن آخر، وبين ما كان في البدن منه اثنان إذا ضمّ أحدهما إلى مثله من بدن آخر يقول القائل: (قطعت أنف الزيدين)، وهو أنف من هذا وأنف من هذا، وتقول: (قطعت أنفي الزيدين) وهو إحدى الأذنين من هذا، وإحدى الأذنين من هذا))^(٦)، وهو مذهب الفراء، إذ علّل هذا الاستعمال قائلاً ((لأنّ أكثر ما تكون عليه الجوارح اثنان في الإنسان: اليدين والرجلين والعينين، فلما جرى أكثره على هذا ذهب بالواحد منه إذا أضيف إلى اثنين مذهب التنثية))^(٧)، فإجازته جاءت بالنظر إلى المعنى

١- ينظر: كشف المشكلات : ١٣٦١/١ ، والبيان في غريب إعراب القرآن : ٢٤٦/٢ ، وشرح المفصل : ١٥٧/٤ ، ١٥٦ ، والدرّ المصون : ٢٦٢/٤ .

٢- كتاب سيبويه : ٦٢٢-٦٢١/٣ .

٣- ينظر: شرح المفصل : ١٥٥/٤ ، والدرّ المصون : ٢٦٢/٤ .

٤- الدرّ المصون : ٢٦٢/٤ .

٥- ينظر: البحر المحيط : ٢٨٦/٨ .

٦- شرح المفصل : ١٥٥/٤ ، وينظر : كتاب سيبويه: ٦٢٢-٦٢١/٣ .

٧- معاني القرآن للفراء : ٣٠٧/١ .

والحديث عن امرأتين اثنتين وإذا كان كل ما في الجسد من شيء واحد فيقوم مقام شيئين فإذا ضُمَّ إلى مثله صار في الحكم أربعة والأربعة جمع، ولهذا استحسَن ابن يعيش مذهب الفراء، وعدّه من أصول الكوفيين الحسنة^(١)؛ فأغلب الجوارح مثناة في الجسم، فجرى معاملة الواحد منها مجرى المثنى، فهو من "باب ما لفظ به ممّا هو مثنى كما لفظ بالجمع"^(٢).

وعلى تأويل أنّ العدد لا يتجاوز الأربعة، فهذا يعني أن تستعمل صيغة من صيغ جمع القلة، ولكنّ التعبير القرآني جاء بصيغة من صيغ الكثرة، وهي (فُعُول)، إذ لم يسمع لقلب جمعاً غير هذا، فعُدل عن المثنى إلى الجمع، وهذا وإن استعمل في الكلام العربي، فمن ((سنن العربية الإتيان بلفظ الجميع، والمراد واحد واثنان))^(٣) إلا إنّ فيه تعظيماً لما ارتكب وإن كان الميل إلى الباطل من قلبين؛ لأنّ إفشاء السر من الكبائر ولعظمة المستأمن، وهو شخص الرسول - صلى الله عليه وآله وسلم - وهذا ما تدلُّ عليه صيغة جمع الكثرة (فُعُول) ورُبّما يكون لإرادة الجمع وجه في العربية، إذ قيل: إنّ قلب الإنسان أنما سُمّي قلباً؛ لكثرة قلبه^(٤) هذا في الواحد، فإذا كانا اثنين، فلا بُدَّ أن يكون القلب أكثر، ولعلّ هذا يعلّل استعمال الجمع بدل المثنى.

إنّ ما ذهبت إليه نصوص التوجيه لم يخرج عن الاستعمال العربي، بل وصف العدول عن التثنية إلى الجمع بالأكثر استعمالاً، والأحسن، والأفصح، ولا يخلو في الوقت نفسه من نكتة بلاغية تلائم القصد القرآني؛ لأنّ ((الرتب في الأعداد ثلاث رتبة الواحد ورتبة الاثنين ورتبة الجماعة، فهي للتوحيد، والتثنية، والجمع لا يزاحم في الحقيقة بعضها بعضاً، فإنّ عبّر عن واحد بلفظ الجماعة، وعن اثنين بلفظ جماعة، فذلك كلّه مجاز))^(٥).

١- ينظر: شرح المفصل : ١٥٥/٤.

٢- كتاب سيبويه: ٦٢١/٣.

٣- الصاحبى : ٣٦٠.

٤- ينظر: المفردات في غريب القرآن (قلب): ٥٣٢/٢.

٥- الصاحبى : ٣١٧.

بين الجمع وجمع الجمع:

قَالَ تَعَالَى: ﴿حَتَّىٰ إِذَا جَاءُوكَ يُجَادِلُونَكَ يَقُولُ الَّذِينَ كَفَرُوا إِنَّ هَٰذَا إِلَّا أَسَاطِيرُ الْأَوَّلِينَ﴾ [الأنعام: ٢٥]

قال مكي بن أبي طالب في (أساطير): ((قوله: ((أساطير)) واحدها أسطورة. وقيل: إسطارة، وقيل: هو جمع الجمع واحده أسطار، وأسطار جمع سطر))^(١).

قال أبو البركات الأنباري: ((قيل: واحدها أسطورة، وقيل: إسطارة، وقيل: هو جمع الجمع واحده إسطار، إسطار جمع سطر بفتح الطاء كجمل وأجمال، وجبل وأجبال. ومن قال: سطر بسكون الطاء كان جمعه في القلة على أسطر، نحو: فلس، وأفلس، وكعب وأكعب؛ لأن ما كان على فَعْل بسكون العين من الصحيح، فإنه يجمع في القلة على أَفْعُل كما يجمع ما كان على فَعْل بفتح العين في القلة على أَفْعَال))^(٢).

اختلف في (أساطير) على أقوال؛ أحدها إنها جمع مختلف في مفرده، والثاني إنها جمع الجمع، والمقدم في نصي التوجيه أنه جمع مفرده (أسطورة)^(٣).

وأسطورة زنة (أفعولة) وما كان على (أفعولة)، فالجمع المكسر منه على زنة (أفاعيل) كأحدوثة، وأحاديث، فهو جمع مقيس^(٤) يقال: ((سَطَرَ فلان علينا تسطيراً إذا جاء بالأباطيل فكأنها أشياء كتبت من الباطل، فصار ذلك اسماً مخصوصاً بها))^(٥)، وأجاز الخليل أن يكون المفرد لأساطير إسطارة، أو أسطورة، فقال: ((والواحد من الأساطير إسطارة، وأسطورة، وهي أحاديث لا نظام لها بشيء))^(٦).

١-مشكل إعراب القرآن: ٢٨٦/١.

٢- البيان في غريب إعراب القرآن: ٣١٧/١.

٣- ينظر: مشكل إعراب القرآن: ٢٨٦/١، و البيان في غريب إعراب القرآن: ٣١٧/١.

٤- ينظر شرح شافية ابن الحاجب: ٣٣٦/١ ومشكل إعراب القرآن: ٣١٧/١ و لسان العرب(سطر): ٥٠٧/٣.

٥- مقاييس اللغة(سطر): ٧٣-٧٢/٣.

٦- العين(سطر): ٢١٠/٧.

ويرى الزجاج أنّ (الأساطير) ((واحدها إسْطَار، وأسطورة، وتؤول السطر في اللغة أن تجعل شيئاً ممتداً مؤلفاً، فمن ذلك سَطَر الكتاب))^(١).

والمفرد (السَطْر) أو (السَطْر) بمعنى الصف من الكتاب، والشجر، والنخل ونحوها^(٢)، في جمعها وجهان الأول جمع (سَطْر) زنة (فَعْل) على (أَسْطَار) زنة (أَفْعَال)، وهو جمع قلة يوافق القياس، فما كان على ثلاثة أحرف وكان (فَعْلًا)، فإذا كسر لأدنى العدد بُني على (أَفْعَال) نحو: جَمَل وأَجْمَال^(٣)، والآخر جمع (سَطْر) زنة (فَعْل) على (أَفْعَال) ف((ما كان من الأسماء على ثلاثة أحرف وكان (فَعْلًا)، فإنك إذا ثلثته إلى أن تعشّره، فإنّ تكسيره أفعل وذلك قولك: كلب وأكلب، و فرخ وأفرخ))^(٤)، والآخر جمع (سَطْر) زنة (فَعْل) على (أَفْعَال) غير مقيس عند سيبويه: ((وليس ذلك بالباب في كلام العرب، ومن ذلك قولهم أجْدَاد وأجد عربية وهي الأصل))^(٥)، ف(أَسْطَار) زنة (أَفْعَال) جمع (سَطْر) و(سَطْر)، وما كان (أَفْعَالًا)، فإنّه يكسر على (أَفَاعِل) في جمع الجمع، وذلك نحو: أُنعام وأناعيم، و أقوال وأقاويل^(٦)، وهذا ما يسمّى بجمع الجمع، واختاره الزجاج فقال: ((وجمع أسْطَار أساطير، فعلى هذا عندي أساطير الأولين))^(٧).

ويبدو أنّ ثمة فارقاً في المعنى بين جمع (أَسْطُر) زنة (أَفْعُل)، وجمع (أَسْطَار) زنة (أَفْعَال)، وفي قول العكبري إشارة إلى هذا: ((والأساطير جمع اختلف في واحده، فقيل: هو أسطورة، وقيل: واحدها أسطار، والأسطار بتحريك الطاء فيكون أساطير جمع الجمع، فأما سَطْر بسكون الطاء، فجمعه سَطُور، وأسْطُر))^(٨).

-
- ١- معاني القرآن وإعرابه: ٢/٢٣٦، ٢٣٧.
 - ٢- ينظر: لسان العرب (سَطْر): ٣/٢٠٠٧.
 - ٣- ينظر: كتاب سيبويه: ٣/٥٧٠، والبيان في إعراب القرآن: ١/٣١٧.
 - ٤- كتاب سيبويه: ٣/٥٦٧.
 - ٥- نفسه: ٣/٥٧٠.
 - ٦- ينظر: شرح شافية ابن الحاجب: ١/٣٣٩.
 - ٧- معاني القرآن وإعرابه: ٢/٢٣٨.
 - ٨- التبيان في إعراب القرآن: ١/٣٢٨.

فعلى رأي العكبري أنّ (الأساطير) مفردة إمّا (أسطورة)، أو (أسطار)، وإنّ (الأسطر) و(السطور) تدلّ في الغالب على صفوف الكتابة والأشياء، أمّا الأساطير فتدلّ على الأباطيل، أو الأحاديث التي لا نظام لها ولا حقيقة، فصار ذلك اسماً لها مخصوصاً بها^(١)، فهناك فارق في المعنى بين جموع القلة، وهو ما يرجّح توجيه (أسطورة) مفرد للجمع (أساطير) لتخصيص دلالتها بالأباطيل، وأحاديث الأولين، وهو ما يلائم السياق في الآية الكريمة.

قَالَ تَعَالَى: ﴿وَأَذْكُرْ رَبَّكَ فِي نَفْسِكَ تَضَرُّعًا وَخِيفَةً وَدُونَ الْجَهْرِ مِنَ الْقَوْلِ بِالْغُدُوِّ وَالْآصَالِ وَلَا تَكُنْ مِنَ الْغَافِلِينَ﴾ [الأعراف: ٢٠٥]

قال مكي بن أبي طالب في (الآصال): ((قوله (الآصال) جمع أُصِل، وأُصِل جمع أصيل، وقيل: الآصال جمع أصيل وهو العشي))^(٢).

قال أبو البركات الأنباري: ((الآصال جمع أُصِل، وأُصِل جمع أصيل، وهو العشي وقيل: أُصِل واحد كطُنْب))^(٣).

تعدّد التوجيه في (الآصال) بين جمع تكسير يختلف في مفردة بين (أُصِل)، و(أَصِيل) وجمع الجمع، والقول: إنّ (الآصال) جمع (أَصِيل) مشكل عند الصرفيين؛ لخروجه عن القاعدة، إذ لا تجمع (فَعِيل) على (أَفْعَال) في جمع القلة، ف(الآصال) زنة (أَفْعَال)، وهو وزن مقيس لـ(فُعْل)^(٤)؛ لذا فالقول: بأنّه جمع مفردة (أُصِل) يوافق القاعدة الصرفية، فهي كجمع عُقْ وأَعْنَق، و طُنْب وأَطْنَاب، وهذا ما نقله نصا التوجيه^(٥).

ويرى الأخفش أنّ الآصال جمع واحدها أصيل مثل: الأشرار واحدها شرير، والأيمان واحدها اليمين^(٦)، وخالفه العكبري ف((الآصال جمع الجمع؛ لأنّ الواحد أصيل، وفَعِيل لا يجمع على (أَفْعَال)، بل على (فُعْل)، ثمّ فُعْل على أفعَال، والأصل أصِيل، ثمّ آصال))^(٧).

١- ينظر: المفردات في غريب القرآن: ٣٠٥/١، ولسان العرب (سطر): ٢٠٠٧/٣.

٢- مشكل إعراب القرآن: ٣٤٤/١.

٣- البيان في غريب إعراب القرآن: ٣٨٢/١.

٤- ينظر: كتاب سيبويه: ٦٠٤/٣.

٥- ينظر: مشكل إعراب القرآن: ٣٤٤/١، والبيان في غريب إعراب القرآن: ٣٨٢/١.

٦- ينظر: معاني القرآن للأخفش: ٤٣٦/١.

٧- التبيان في إعراب القرآن: ٣٩٩/١.

وأجاز أبو حيان أن يكون لـ (الأصال) مفردان أمّا (أصل) أو (أصيل)، ومعتمده قياس الشبه فـ((الأصال جمع أصل، وهو العشي كعُتِق، وأَعْنَق، أو جمع أَصِيل كَيَمِين وأَيْمَان، ولا حاجة لدعوة أنه جمع كما ذهب إليه بعضهم، إذ ثبت أن أصل مفرد))^(١)، ولحلّ المشكل في مخالفة القاعدة وجّه بناء (الأصال) إلى أنه جمع الجمع، فهو جمع لـ(أصل)، وما كان على ثلاثة أحرف، وكان (فُعْلاً)، فإنّ تكسيه على (أفْعَال) ^(٢) .

والمتأمل في الاستعمال القرآني يجد أنّ المفرد (أصل) لم يرد في القرآن الكريم، ((وإنّما ورد المفرد أصيل في مقابل الجمع (أصال)، وذلك في أربعة مواضع))^(٣) منها قوله تعالى: ﴿ وَسَيَحْمِلُهُ كُرْهُهُ وَأَصِيلًا ﴾ [الأحزاب: ٤٢]، ولذا فالقول بأنّ (أصيل) مفرد (أصال) لا إشكال فيه قال ابن فارس: ((الأصيل بعد العشي وجمعه أصل وأصال))^(٤)، والترجيح له ولا تعارض مع التوجيه بجمع الجمع مفرده (أصيل) أيضاً، ولكنّه ليس بمطرّد فليس كلّ جمع يجمع ^(٥) .

إنّ جموع التكسير ((أكثرها محتاج إلى السماع، وقد يغلب بعضها في بعض أوزان المفرد))^(٦)؛ لذلك كان المحدد الأوّل في التوجيه ورود السماع لصيغة الجمع أمّا المحدد الآخر: فكان ملائمة المعنى مع السياق، إذ قد تتعدّد صور المفرد، وتختصّ إحداها بمعنى لا يوجد في غيرها، فيكون الترجيح لها على نحو: ما وُجِد في المفرد (أسطورة) للجمع (أساطير) وإذا اشتركت صور المفرد في المعنى، واختلف في قياسها، فالترجيح لما يوافق الاستعمال العربي على نحو: ما وُجِد في المفرد (أصيل) للجمع (أصال)، وتطابقت النصوص في توجيه جمع الجمع، وما ألحق بالجمع، ونظيرهما (ألفاف) في قوله تعالى: ﴿ وَجَنَّتْ أَلْفَافًا ﴾ [النبا: ١٦] جمعاً للمفرد (لف) على زنة (فعل)، أو جمعاً للجمع (لُف) ^(٧) .

١- البحر المحيط: ٤٣٦/٤ .
٢- ينظر: كتاب سيبويه: ٦٠٤/٣ ، ومشكل إعراب القرآن: ٣٤٤/١، والبيان في غريب إعراب القرآن: ٣٨٢/١ .
٣- صيغ الجموع في القرآن الكريم: ٢٢٢/١ .
٤- مقاييس اللغة (أصل): ١١٠/١ .
٥- ينظر: كتاب سيبويه: ٦١٩/٣ .
٦- شرح شافية ابن الحاجب: ٢٦٢/١ .
٧- ينظر: البيان في غريب إعراب القرآن: ٤٩٠/٢ .

ما ألحق بالجمع :

قَالَ تَعَالَى: ﴿ كَمَا أَنْزَلْنَا عَلَى الْمُقْتَسِمِينَ ﴿٩٠﴾ الَّذِينَ جَعَلُوا الْقُرْآنَ عِضِينَ ﴾ [الحجر: ٩٠ - ٩١]

قال الباقولي في (عِضِينَ): ((يجوز أن يكون جمع (عِضَة)، و (عِضَة)، وهو البهت أي: جعلوه كذباً، وبهتاً، وقيل: جعلوه أعضاء حين آمنوا ببعض، وكفروا ببعض، فعِضِينَ كَقِلِينَ وثُبِين ((^(١).

قال أبو البركات الأنباري: ((وعِضِينَ جمع (عِضَة) كَقِلِينَ جمع (قِلَة)، وعِزِينَ جمع (عِزَة) وثُبِين جمع (ثُبَة) ((^(٢) .

والمشكل في (عِضِينَ) إجازة تعدد صور المفرد، وهذا التعدد يستلزم تعدد المعنى في الجمع، وجمعها بالواو والنون على خلاف الأصل عوضاً عن حذف اللام، وسبب هذا التعدد غموض في المعنى ، فعِدَّت من غريب القرآن الكريم ^(٣).

لقد عني التوجيه في النصين بتحديد المفرد؛ لأنَّ في تحديده جلاء لغموض المعنى وتحديداً للحرف المحذوف وهو لام الكلمة، وذلك بالقياس على ألفاظ مشابهة تشترك بالعلة نفسها نحو: عِزِينَ، وَقِلِينَ، وثُبِين ^(٣)، فلا بُدَّ من الاستدلال على المحذوف وصولاً إلى المعنى المقصود .

واختلف أهل العربية في الأصل، فمنهم من قال: واحدتها (عِضَة)، وأصلها (عِضُوة) من عضيت الشيء إذا فرَّقته جعلوا النقصان الواو، ومنهم من جعل نقصانه الهاء وقال أصل (العِضَة) (عِضْته)، فاستنقلوا الجمع بين هاءين، فقالوا (عِضَة) كما قالوا (شِفَة) والأصل (شفة)، و (سَنَة)، وأصلها (سَنْهَة) ^(٤)، والمختار عند العكبري أنَّ المحذوف الواو أمَّا حذف الهاء فضعيف، إذ قال: ((وواحد عِضِينَ عِضَة ، ولامها محذوفة، والأصل (عِضُوة)

١- كشف المشكلات : ٦٧٣ / ١ - ٦٧٤.

٢- البيان في غريب إعراب القرآن : ٧٢ / ٢ .

٣- ينظر: كشف المشكلات : ٦٧٣ / ١ ، والبيان في غريب إعراب القرآن : ٧٢ / ٢ .

٤- ينظر : معاني القرآن للفراء: ٩٢/٢ ، والدرر المصون : ١٨٢/٧ .

وقيل: المحذوف هاء، وهو من عضه يعضه، وهو من العضيّة، وهي الأفك أو الداهية^(١)، والعَضَةُ في كلام العرب: السحر يقولون للساحر: عاضه، والساحرة عاضته ومنها العضون، والعَضَةُ: أن تقول في الإنسان ما ليس فيه وهو البهت أي: البهتان^(٢)، وأجاز السمين الحلبي الأصلين معتمداً بنية الجمع وبنية التصغير؛ لأنّهما تردّان الألفاظ إلى أصولها، فقال: ((وفي لام (عَضَة) قولان يشهد لكل منهما التصريف: الواو لقولهم: (عضوات)، واشتقاقها من (العضو)؛ لأنّه جزء من كل، ولتصغيرها على عُضِيّة، والهاء لقولهم: عُضِيّة، وعاضته، وعاضته، وعَضُه^(٣))).

والمحذوف في التوجيهين كليهما لام فِعْلَة، ((وإذا كان فِعْلَة محذوف اللام يجمع بالواو والنون جبراً لما حذف منها))^(٤)، فأشبهت عِزِينَ في المحذوف، وما عوض عنه، وهو الواو والنون .

واختلاف الأصل يستلزم اختلاف معنى الآية الكريمة، فعلى قول إنّ الأصل (عِضْوَة) يكون المعنى أنّ المشركين فرّقوا أقاويلهم في القرآن، فجعلوه كذباً، وسحراً، وشعراً وكهانة فقسّموه هذه الأقسام وعَضُوهُ أعضاء، وقيل: جعلوه أعضاء حين آمنوا ببعض وكفروا ببعض^(٥)، وأمّا إذا كان الأصل عَضِيّة، فيكون المعنى جعلوه كذباً، وبهتاناً وسحراً، وأمّا الموصفون، فهم ((قوم من كفار قريش جزّوا القرآن أجزاء فقالوا: سحر، وقالوا أساطير الأولين، وقالوا مفترى، وتفرّقوا في مداخل طرق مكة أيام الموسم يصدّون الناس الواردين عن رسول الله (صلى الله عليه وآله وسلم)))^(٦) .

مما سبق يظهر أنّ هناك تقسيم، أو ما يسمّى بالتعضية سواء أ بالإيمان كان أم بالإدعاء، وأنّ (العَضَة)، وهو الكذب، والبهتان جزء من هذا الإدعاء؛ لذا، فالترجيح للأصل عِضْوَة؛ لسعة دلالتها .

١ - التبيان في إعراب القرآن : ٢ / ٥٠٣ - ٥٠٤ .
٢ - ينظر: معاني القرآن للفراء: ٩٢/٢، وإصلاح المنطق: ٣٥٣/٢، وكشف المشكلات: ١ / ٦٧٣، والبحر المحيط: ٥ / ٤٢٤ .
٣ - الدرّ المصون : ١٨٢/٧ .
٤ - شرح شافية ابن الحاجب : ٢٧٨/١ .
٥ - ينظر: كشف المشكلات : ٦٧٣/١ ، والبحر المحيط : ٤٥٣/٥ ، والدرّ المصون : ١٨٢/٧ .
٦ - الميزان في تفسير القرآن : ١٩٣/٢ .

قَالَ تَعَالَى: ﴿فَالَّذِينَ كَفَرُوا قِبَلَكَ مُهْطِعِينَ ۖ (٣٦) عَنِ الْيَمِينِ وَعَنِ الشِّمَالِ عِزِينَ﴾ [المعارج: ٣٦ - ٣٧]

قال مكي ابن أبي طالب في (عزین): ((وهو جمع عِزَّة ، وإنَّما جمع بالواو والنون، وهو مؤنث لا يعقل ليكون ذلك عوضاً مما حذف منها . قيل: إنَّ أصلها عِزْهَة كما أنَّ أصل سَنَة سنة ثُمَّ حذفت الهاء، فجعل جمعه بالواو، والنون عوضاً من الحذف))^(١) .

قال أبو البركات الأنباري: ((وعِزِينَ جمع عِزَّة، وأصلها عِزْوة، وقيل: عِزْهَة مثل: سَنَة ثُمَّ حذفت اللام، وجمعت بالواو والنون عوضاً عن المحذوف كما قالوا: سنون، وقلون وثبون))^(٢) .

والمشكل في (عِزِينَ) أنَّها لم تجمع بالألف والتاء، وهو الأصل، وإنَّما بالواو والنون كما أنَّها لم تجمع جمع تكسير، فعوملت معاملة جمع المذكر السالم، وهي فاقدة لشرط أن يكون المفرد مذكراً لما يعقل، فعِزُونَ جمع مفردة (عِزَّة) محذوفة اللام، ((وإذا كان فِعْلَة محذوف اللام يجمع بالواو والنون جبراً لما حُذِفَ منها))^(٣)، وما جمع من المؤنث بالواو والنون قريب من شواذ الجمع عند الرضي، فهي ((جموع لفظاً ومعنى ولها أحاد من لفظها إلا أنَّها جاءت على خلاف القياس الذي ينبغي أن يجيء عليه الجموع))^(٤)، ويرى أبو حيان أنَّ عِزَّة تجمع على (عِزَى)، وهو جمع تكسير^(٥)، ووافقه السمين الحلبي معللاً ذلك بقوله: ((ويجمع تكسيراً على عِزَى : نحو كِسْرَة وكِسَر واستغنى بهذا التفسير عن جمعها بالألف والتاء، فلم يقولوا: عِزَات كما لم يقولوا في شَفَة وأَمَة: شِفَات، وإِمَات استغنَاء بشفاه وإماء، وقد كَثُر وروده مجموعاً بالواو والنون))^(٦) .

واتَّفَق نصا التوجيه أنَّ الجمع بالواو، والنون إنَّما هو عوض عن محذوف، واختلف في هذا المحذوف، وهو لام (عِزَّة) باختلاف الأصل، فالمحذوف الواو إذا كانت (عِزْوة) من

١- مشكل إعراب القرآن : ٢٩٧/٢ .
٢- البيان في غريب إعراب القرآن : ٤٦٢/٢ .
٣- شرح شافية ابن الحاجب : ٢٧٨/١ .
٤- نفسه : ٢٣٥ - ٢٣٦ .
٥- ينظر: البحر المحيط : ٣٢٥/٨ .
٦- الدرر المصون: ٤٦١ / ١٠ .

عزوته فاعتزى، وهناك من يرى أنَّ المحذوف الياء من عزيته فاعتزى، فعلى هذا لامها لغتان، وقيل: إنَّ المحذوف هو الهاء إذا كان الأصل (عَرْهَة) مثل (سِنَّة) أصلها (سِنَّهَة)^(١) ومعنى العزِين: ((جماعات في تفرقة واحدها عزة، وأصله من عزوته فاعتزى أي نسبته فانتسب، فكأنهم الجماعة المنتسب بعضهم إلى بعض إمّا في الولادة، أو في المظاهرة))^(٢) فهي تدلُّ على العزو والانتماء بين الجماعات^(٣)، وجماعة الناس هي جماعة العقلاء فالاعتبار إنّما يكون بالمدلول ((ومدلوله بلا شك عقلاء))^(٤)، والتأنيث ليس بحقيقي فهذه الحلفاء إنّما هي جماعات من الكفار، فهم في الأصل جمع من الذكور قال الفراء: ((والعزون: الحلق الجماعات كانوا يجتمعون حول النبي صلى الله عليه وآله وسلم فيقولون: لنن دخل هؤلاء الجنة كما يقول محمد صلى الله عليه وآله وسلم] لندخلنها قبلهم، وليكوننّ لنا أكثر مما لهم فأنزل الله: ﴿أَيُّطَمَعُ كُلُّ امْرِئٍ مِنْهُمْ أَنْ يُدْخَلَ جَنَّةَ نَعِيمٍ﴾ [المعارج: ٣٨])^(٥) فهم مجتمعون حال بعد حال، ولعلَّ تأويل (عزِين) بالحلق المجتمع بملحظ من الدلالة على الجماعة يعتزى بعضها إلى بعض^(٦).

مما سبق يمكن القول إنَّ المخالفة في شرط واحد، وهو التأنيث، وإن كان لفظاً لا معنى، وأنَّ المحذوف هو الواو، والعزُون جماعات وصفت بالمتفرقة، وإنَّها انمازت عن سابقتها (عِضِين) في دلالتها على معنى واحد مع تعدد المحذوف، إذ تعددت دلالة الأولى بتعدد المحذوف، وفي اللفظتين كليهما حدد المشكل بأمرين: الأوّل الجمع على غير قياس ووجهه التعويض عن المحذوف، وهو من سنن العربية، والآخر تعدد صورة المفرد لتعدد الأصل، فكان الاختيار في تحديد المحذوف، ومن ثمَّ تحديد صورة المفرد باعتماد المعنى المستعمل في الكلام العربي في (عزِين)، ولتعدد المعنى كان الترجيح للأكثر ملائمة للسياق في (عِضِين)، وكان ثمة تطابق في التوجيه بين أصحاب المشكل، ونظيرهما (سنون)^(٧).

١- ينظر: إصلاح المنطق: ١٨٦/١، ومشكل إعراب القرآن: ٢٩٧/٢، والبيان في غريب إعراب القرآن: ٤٦٢/٢.

٢- المفردات في غريب القرآن: ٤٣٤/٢.

٣- ينظر: الإعجاز البياني للقرآن ومسائل ابن الأزرق: ٣٢٠/٢.

٤- الدرّ المصون: ٤١/١٠.

٥- معاني القرآن للفراء: ١٨٦/٣.

٦- ينظر: كشف المشكلات: ١٢٨٦/٢ إذ اكتفى الباقلوي في معنى عزين بقوله: (حال بعد حال)، والإعجاز البياني

ومسائل ابن الأزرق: ٣١٠/٢.

٧- ينظر: في توجيه (سنين) مشكل إعراب القرآن: ١١٠/٢.

المبحث الرابع:

التوجيه الصرفي في البنية الفعلية :-

بنية الكلمة هي: ((وزنها وصيغتها وهيأتها التي يمكن أن يشاركها فيها غيرها وهي عدد حروفها المرتبة، وحركاتها المعنية، وسكونها مع اعتبار الحروف الزائدة والأصلية كُلٌّ في موضعه))^(١)، فبنية الكلمة تتكون من أصوات مخصوصة سواء أكانت صوامت أم صوائت وتبين ترتيبها، ومواضعها، فبنية كلمة (كتب) هو (ك، ت، ب)، ووزنها (فَعَلَ)، وصيغتها (فَعَلَ)، فالبنية تبين نوع الصامت الأصلي، وأمّا الوزن فيبين ترتيب هذه الصوامت في الكلمة^(٢)، وتتنوع الأبنية بتنوع دلالتها، وهي أكثر من أن تحصى^(٣).

والفعل عند اللغويين هو ما دلّ على حدث مقترن بزمن^(٤)، فيبنى ((لما مضى، ولما يكون، ولم يقع، وما هو كائن لم ينقطع))^(٥)، وينماز بثقل بنيته؛ لأسباب منها أنّ ثلاثيه لا يجيء ساكن العين، ولا اتصاله كثيراً بضمائر الرفع^(٦)، ولذلك تكون بنيته عرضة للتغير ممّا يؤدي إلى خفاء الأصل فتتعدد احتمالاته، وقد يجتمع بناءان في كلمة واحدة؛ لخفاء المحدّد نحو: اجتماع بناء الفعل للمعلوم، ولل مجهول في الفعل المضارع المضعف من نحو: (يُمادّ)^(٧) في حالة وجوب الإدغام، ولا اتصال أحرف الزيادة بالفعل المجرد تتعدد دلالاته؛ لأنّ تحديد معاني هذه الأحرف لا يخضع لقياس، ((بل يحتاج في كلّ باب سماع استعمال اللفظ المعين، وكذا استعماله في المعنى المعين))^(٨)، وهذا مؤداه تعدّد التوجيه في معاني أبنية الفعل المزيد بما يبيحه السياق مع الاستدلال على المعنى بالسماع، وما ذُكر كان محلّ توجيه أصحاب المشكل.

١ - شرح شافية ابن الحاجب: ٨/١.

٢ - ينظر: المعنى وظلال المعنى: ٢٧٧.

٣ - ينظر في معاني الأبنية: شرح شافية ابن الحاجب: ٥٣-٨١.

٤ - ينظر: كتاب سيبويه: ١٢/١.

٥ - كتاب سيبويه: ١٢/١.

٦ - ينظر: شرح شافية ابن الحاجب: ٦٢، ٦٣/٢.

٧ - ينظر: مشكل إعراب القرآن: ١٣٨/١، وكشف المشكلات: ٢٠٠/١، إذ أجاز نصا التوجيه احتمال (يُضار) بنائين.

٨ - شرح شافية ابن الحاجب: ٦٢/١.

١- في أصل اشتقاق الفعل :

قَالَ تَعَالَى: ﴿فَانْظُرْ إِلَى طَعَامِكَ وَشَرَابِكَ لَمْ يَتَسَنَّهْ﴾ [البقرة: ٢٥٩]

قال مكي بن أبي طالب في (يَتَسَنَّه) : ((قوله : (لم يَتَسَنَّه) يحتمل أن يكون معناه لم يتغير ريحه من قولهم تسنى الطعام إذا تغير ريحه أو طعمه ، فيكون أصله (يَتَسَنَّ) على وزن (يَتَفَعَّل) بثلاث نونات، فأبدل من الثالثة ألفاً لتكرار الأمثال...، ويحتمل أن يكون معناه لم تغيره السنون ، فتكون الهاء فيه أصلية لام الفعل؛ لأن أصل سنة سَنَهَة))^(١) .

قال الباقولي : ((قيل: أصله لم يتسنن والفعل منه تسننت من قوله: ﴿مِنْ صَاصِلٍ مِّنْ حَمَلٍ مَّسْنُونٍ﴾ [الحجر: ٢٦] ، فأبدلت من النون الثالثة ياءً، فقلبت تسنيت كما تقول (تظنيت) وأصله تظننت، فحذفت الياء؛ للجزم فجاء (لم يتسنه)، فمن قال ((لم يتسن)) فالهاء للوقف، وقيل: بل هو من تسنه ، وسأنته فتكون الهاء لام الفعل، وكلاهما وجه))^(٢) .

قال أبو البركات الأنباري : ((فيه وجهان : أحدهما أن يكون أصله (يَتَسَنَّ) من قوله: ((حما مسنون))، أي: متغير، فقلبت النون الثالثة ياءً كراهية اجتماع ثلاث نونات،... ثم قلبت الياء ألفاً؛ لتحركها وانفتاح فصار (يتسنى)، ثم حذفت الألف للجزم فصار يتسن، وأدخلت عليه هاء السكت؛ لبيان حركة النون في الوقف. والثاني من (تسنه ، وسأنته)، وهو يَتَفَعَّل من السنه، فيكون المعنى: لم يتغير بمر السنين))^(٣) .

إن توهم الأصل الاشتقاقي للفعل مدعاة للوقوع في اللبس^(٤)، إذ إنه يؤدي إلى غموض المعنى لتعددده في التوجيه بتعدد الأصل، وما ذكر له من أصول فهي احتمالية لا قطعية .

وأصل الفعل (يَتَسَنَّه) محلّ اختلاف بين النحويين، ويمكن إجماله في ثلاثة آراء بحسب نصوص التوجيه الأول: أن يكون من تسنى الطعام: إذا تغير ريحه، أو طعمه

١- مشكل إعراب القرآن: ١٧٧/١.

٢- كشف المشكلات: ١/ ١٨٤-١٨٥.

٣- البيان في غريب إعراب القرآن: ١٧١/١.

٤- ينظر: ظاهرة اللبس في العربية: ٢٧٠.

وأصله يتسنن بثلاث نونات، فأبدل من الثالثة ألفاً لتوالي الأمثال، أو لهرب من التضعيف لنقله، ثم حذفت الألف للجزم ، وجيء بالهاء ؛ لبيان حركة النون في الوقف، وذلك لكراهية حذف اللام مع الإسكان، فدلالة الفعل بحسب هذا التوجيه على التغيير، فيكون معنى (لم يتسنه) لم يتغير^(١)، والوجه الثاني أن يكون أصله (لم يتسنن)، والفعل منه (تسننت) من قوله تعالى: ﴿وَلَقَدْ خَلَقْنَا الْإِنْسَانَ مِنْ صَلْصَلٍ مِنْ حَمَإٍ مَسْنُونٍ﴾ [الحجر: ٢٦] ، والحماء المسنون: الطين الأسود المنتن، إذ أبدلت من النون الأخيرة ياءً كما يقال (تظننت) ، وأصله تظننت من الظن، ثم حذفت الياء للجزم، فأصبح (لم يتسنه)، والهاء ليست أصلية للوقف^(٢)، ورفض الزجاج هذا الرأي معللاً فـ((هذا ليس من ذاك ؛ لأن (مسنون) إنما هو مصبوب على سنة الطريق))^(٣)، وأما قلب النون ياءً، فأشبهت بـ (تظننت) ، والأخيرة من الإبدال الشاذ عند سيبويه من باب ((ما شد فأبدل مكان اللام الياء لكراهية التضعيف، وليس بمطرد))^(٤) .

ومآل الخلاف إلى المعنى المعجمي للمسنون ، فهو بمعنى: المصور، أو المصبوب في صورة معينة، وبمعنى: المتغير^(٥)، فاشترك الوجه الثاني مع الأول بتغير من نوع ما، وربما كان التوجيه الثاني أساس الأول لموافقته في التغيير اللفظي، ولشراكته في الدلالة على التغيير وقيل: إنه من أسن الماء إذا نتن قال تعالى ﴿مِنْ مَّاءٍ غَيْرِ آسِنٍ﴾ [محمد: ١٥]، وهو مخالف لاشتقاق (يتسنه) ، فعند بناء (تفعل) منه يقال (تأسن) ، وليس (تسنن)^(٦) هذا إن كان صحيحاً معنى فقد ردّه النحويون؛ لأنه فاسد اشتقاقاً^(٧) .

والوجه الثالث أن يكون أصل الفعل من (يتسنه) زنة (يتفعل) من السنة ، وفي هاء الفعل وجهان: الأول أن تكون أصلية، وهي لام الفعل؛ وقد سقطت من السنة لقولهم في

١- ينظر: كتاب سيبويه : ١٥٩/٤ ، وسر صناعة الإعراب : ٧٥٨ ، ومشكل إعراب القرآن : ١٧٧/١ .
٢- ينظر: سر صناعة الإعراب : ٧٥٨ ، وكشف المشكلات : ١٨٤/١ ، والتبيان في إعراب القرآن : ١ / ١٥٦ ، وشرح المفصل : ٢٥/١٠ ، والدر المصون : ٥٦٣/٢ .
٣- معاني القرآن وإعرابه : ٣٤٤/١ .
٤- كتاب سيبويه : ٤ / ٤٢٤ .
٥- ينظر: مقاييس اللغة (سن) : ٦٠/٣ والمفردات في غريب القرآن : ٣٢٣/١ .
٦- ينظر: مجاز القرآن : ٨٠/١ ، ومعاني القرآن للنحاس : ٢٨٠/١ .
٧- ينظر: الدر المصون : ٥٦٣ / ٢ .

التصغير: سُنِّيْهَة ويقال سَنَهِت النخلة إذا أُنْتُ عليها الأعوام^(١) وسَنَهِت النخلة إذا حملت سنة، ولم تحمل سنة، فلا يجوز حذفها في وصل، أو وقف وهو المختار في نصوص التوجيه^(٢)، والثاني أن يكون أصل الهاء واواً؛ لقولهم في الجمع سنوات، فتثبت في الوقف دون الوصل^(٣).

قال الزمخشري: ((والهاء أصلية، أو هاء سكت، واشتقاقه من السَّنة على الوجهين؛ لأنَّ لامها هاء أو واو، وذلك أنَّ الشيء يتغير بمرور الزمان))^(٤)، فيكون المعنى: لم تغيَّر السنون؛ لأنَّه مأخوذ من السَّنة، وهو المختار عند الفراء^(٥)، وأبي عبيدة^(٦)، والزجاج^(٧) والنحاس^(٨)، ويجوز أن يكون المعنى: ((لم تمرَّ عليه السنون التي مرَّت عليه، يعني: هو بحاله كما كان كأنَّه لم يلبث مائة سنة))^(٩).

يظهر ممَّا سبق أنَّ هناك ثلاثة أصول للفعل (يتسنَّه) هي أسنَّ، ورفضه النحويون؛ لأنَّه لا يوافق الاشتقاق، و(تسنَّى) وقبله بعضهم؛ لارتباط التغير فيه بالمسنون، وهو عند مكي بن أبي طالب مرتبط بتغير رائحة الطعام، أو لونه، والأخير تسنَّه من السَّنة، وهو المرجَّح عند أغلبهم؛ لأنَّ التغير فيه مرتبط بمرور السنوات، وهو ما يوافق سياق القصة المعجزة المذكورة في القرآن الكريم؛ فالترجيح له.

١- ينظر: مقاييس اللغة (سنه) ١٠٣/ ٣.

٢- ينظر: مشكل إعراب القرآن ١٧٧/١ وكشف المشكلات : ٢٨٤/١ والبيان في غريب إعراب القرآن: ١٧١/١.

٣- ينظر: التبيان في إعراب القرآن: ١٥٦/١، وشرح المفصل : ٢٥/١٠، والدر المصون : ٥٦٢/ ٢، ٥٦٣.

٤- الكشف : ٤٩١/ ١.

٥- ينظر: معاني القرآن للفراء : ١٧٢/١.

٦- ينظر: مجاز القرآن : ٨٠/١.

٧- ينظر: معاني القرآن وإعرابه : ٣٤٣/١.

٨- ينظر: معاني القرآن للنحاس : ٢٨٠/١.

٩- الكشف : ٤٩١/١.

قَالَ تَعَالَى: ﴿وَقَرْنَ فِي بُيُوتِكُنَّ وَلَا تَبَرَّجْنَ تَبَرُّجَ الْجَاهِلِيَّةِ الْأُولَى﴾ [الأحزاب: ٣٣]

قال مكي بن أبي طالب في (قَرْن): ((قوله: (وَقَرْنَ فِي بُيُوتِكُنَّ) من كسر القاف جعله من الوقار والتوقر في البيوت، فيكون مثل: عَدْن، وَزْنٌ؛ لأنه محذوف الفاء، وهو الواو، ويجوز أن يكون من القَرار، فيكون مضعفاً، يُقال: قَرَّ في المكان يَقَرُّ، هذه اللغة المشهورة))^(١).

قال الباقرلي: ((فمن كسر كان من (وَقَرَّ يَقَرُّ) أي أسكن...، ويجوز فيمن كسر القاف أن يكون على لغة من قال: قَرَّ يَقَرُّ؛ لأنَّ أصله (اقررن)، فنقل الكسرة إلى القاف بعد حذف الراء.))^(٢).

قال أبو البركات الأنباري: ((قريء قَرْن بكسر القاف، وقَرْن بفتحها، فمن كسر القاف ففيه وجهان: أحدهما أن يكون من (وَقَرَّ يَقَرُّ) أي اسكن، والثاني: أن يكون على لغة من قال: (قَرَّ يَقَرُّ)؛ لأنَّ الأصل فيه (اقررن)، فنقلت الكسرة إلى القاف بعد حذف الراء))^(٣).

تعدّد التوجيه في أصل الفعل (قَرْن) على قراءة الكسر^(٤)، إذ أجازت نصوص التوجيه وجهين: الأول فعل أمر من الفعل (وَقَرَّ) مضارعه (يوقِر)، ثُمَّ حذفت الواو لوقوعها بين ياء وكسرة، فأصبح (يَقَرُّ)، والآخر: فعل أمر من الفعل المضعّف (قَرَّ) وأصله (قَرَر)، والمضارع منه (يَقَرُّ)، وأصله يَقَرُّرُ، وهو لغة مشهورة^(٥)، هذا التعدد في الأصل محلّ إشكال.

إنَّ سبب خفاء الأصل هو حدوث تغيير في أصل الفعل بسبب حذف فاء الفعل في الأول؛ لأنه فعل أمر من الوقار أو التوقر، وهما مشتقان من المثال الواوي (وَقَرَّ)^(٦)، فيقال: ((وَقَرَّ يَقَرُّ وَقَاراً في المكان: إذا ثبت فيه))^(٧)، والأمر قَرَّ، فحذفت الفاء، وعند اتصال نون النسوة يصبح (قَرْنَ) زنة (عَلْنَ)، وهذا ما بقي من الكلمة^(٨)، وهو المختار عند أبي عبيدة، إذ

١-مشكل إعراب القرآن: ١٢٦/٢.

٢-كشف المشكلات: ١٠٧٨ - ١٠٧٩.

٣-البيان في غريب إعراب القرآن: ٢٦٨/٢.

٤ - ينظر: الحجة للقرء السبعة: ٤٧٥/٥، ومشكل إعراب القرآن: ١٤٧/٢، وكشف المشكلات: ١٠٧٨ - ١٠٧٩.

و البيان في غريب إعراب القرآن: ٢٦٨/٢.

٥- ينظر: مشكل إعراب القرآن: ١٤٧/٢، وكشف المشكلات: ١٠٧٨ - ١٠٧٩، و البيان في غريب إعراب القرآن

: ٢٦٨/٢.

٦- ينظر: مشكل إعراب القرآن: ١٢٦/٢.

٧- معاني القرآن للنحاس: ٣٤٦/٥.

٨- ينظر: الحجة للقرء السبعة: ٤٧٥/٥.

قال: ((القاف مكسورة؛ لأنها من وقرت تقرر، تقديره وزنت تزن، ومعناه من الوقار))^(١)، فيقال وَقَرَّ يَقَرُّ في المكان، وذهب إليه الزجاج^(٢)، وأبو علي الفارسي في أحد الوجوه^(٣)، ووافقته نصوص التوجيه^(٤)؛ لأنه القياس في المثال الواوي، فلا إشكال فيه .

وأما الفعل الآخر، فهو المضعف (قَرَّ) بالمكان (يَقَرُّ) بكسر القاف بمعنى: سَكَنَ وثبت^(٥) وفلان قَارٌّ، أي: ساكن، ((وأصله من القَرُّ وهو البرد، و يقتضي السكون، والحرّ يقتضي الحركة))^(٦)، فيكون أصله أَقَرَّرَنَ، فحذفت ((إحدى الراعين كراهية كما حذفت إحدى اللامين في ظَلَلْتُ فراراً من التكرار))^(٧)، وألقيت حركة الراء على الفاء، واستغني عن همزة الوصل؛ لأنها تجتلب للنطق بالساكن^(٨)، والمرجح أنَّ المحذوفة هي الراء الأولى؛ لأنَّ حركتها هي الملقاة فيكون وزن الفعل بعد الحذف (فِلَنَ) .

إنَّ هذا الفارق في المحذوف لم يكن ظاهراً في بنية الفعل (قَرَنَ) مما أدى إلى غموض أصل الفعل، وأما الحذف في ظللت، ومثلها، فهو شاذ عند سيبويه؛ لأنَّ ((الأصل في هذا عربيٌّ كثير وذلك قولك :أحسستُ، ومسستُ، وظللتُ))^(٩).

ويرى الفراء أنَّ (قَرَنَ) بكسر القاف وجه في العربية مُجاز؛ لسكون لام الفعل، فقال: ((ومن العرب من يقول: وأقِرَّرَنَ في بيوتكنَّ، فلو قال قائل: وقِرَنَ بكسر القاف يريد، وأقِرَّرَنَ بكسر الراء فيحوّل كسرة الراء إذ اسقطت إلى القاف كان وجهاً. ولم نجد ذلك في الوجهين جميعاً مستعملاً في كلام العرب إلّا في فعلتُ، وفعلتُم، وفعلنَ، فأما في الأمر والنهي المستقبل فلا، إلّا أنا جوّزنا

-
- ١- ينظر: مجاز القرآن: ١٣٧/٢.
 - ٢- ينظر: معاني القرآن وإعرابه ٢٢٥/٤.
 - ٣- ينظر: الحجة للقرّاء السبعة: ٣٧٥/٥ .
 - ٤- ينظر: مشكل إعراب القرآن: ١٤٧/٢، وكشف المشكلات: ١٠٧٨ - ١٠٧٩، والبيان في غريب إعراب القرآن: ٢٦٨/٢.
 - ٥- ينظر: العين (قر): ٢٢، ٢١/٥، و المفردات في غريب القرآن (قر): ٥١٤/٢.
 - ٦- المفردات في غريب القرآن (قر): ٥١٤/٢ .
 - ٧- التبيان في إعراب القرآن: ٦٥٧/٢.
 - ٨- ينظر: سر صناعة الإعراب: ١١٢/١.
 - ٩- كتاب سيبويه: ٤٢٢/٤.

ذلك؛ لأنَّ اللام في النسوة ساكنة في فعلن، ويفعلن، فجاز ذلك^(١)، والمشهور في (قَرَّ) ونحوها إثبات الحرفين بلا إدغام^(٢).

مما سبق يتضح تقارب الفعلين في الدلالة على السكون ، وهو ما يلائم الأمر بالتوقر في البيت، والسكون في البيت بحسب معنى الآية الكريمة، واختلاف الفعلين في القياس فالقول: إِنَّ قَرْنَ من (وقر يقر) مقيس في كلِّ مثال واوي، وأمَّا القول: إِنَّ (قَرْنَ) من (قَرَّ يقرُّ) فغير مقيس في المضعف، بل أجازه اللغويين لعله المشابهة ولكونه لغة معروفة، إذ إِنَّ هناك لغة أخرى عُدَّت أصلاً، وهي فكّ التضعيف بلا حذف؛ لذا فالترجيح للتوجيه الأول.

إنَّ اعتماد موافقة الاشتقاق للقياس، والمعنى أمر يوجبه تحديد أصل الفعل إذا احتمل أكثر من وجه، فإذا انتفت المخالفة في المعنى، فما ((توجيه الصنعة فلا بُدَّ إذاً منه))^(٣) على نحو: ما وجد في ترجيح أصل (يتسنَّه) من (تسنَّه)، و(قَرْنَ) من (وَقَرَّ)، وما خالفها فهو المستبعد .

١- معاني القرآن للفراء : ٣٤٢/٢ .
٢- ينظر: شرح شافية ابن الحاجب ١٦٧/٢ .
٣- الخصائص : ٦٨٨ .

٢- في الفعل المضارع المضعف :-

قَالَ تَعَالَى: ﴿وَلَا يُضَارَّرُ كَاتِبٌ وَلَا شَهِيدٌ وَإِنْ تَفْعَلُوا فَإِنَّهُ فُسُوقٌ بِكُمْ﴾ [البقرة: ٢٨٢]

قال مكي بن أبي طالب في (يُضَارَرُ): ((يُضَارَرُ يكون يُفَاعِلُ، والأحسن أن يكون يُفَاعِلُ لأنَّ بعده ((وإن تفعلوا فإنه فسوق بكم)) يخاطب الشهود))^(١).

قال الباقولي: ((يجوز أن يكون التقدير (ولا يُضَارَرُ) كاتب، بفتح الراء مما لم يُسمَّ فاعله أي : لا يُضَارَرُ بأن يشغل عن عمله ،وتصرفه ، ويجوز أن يكون التقدير: (ولا يُضَارَرُ) أي : لا يُضَارَرُ الكاتب فيكتب أقل مما له أو أزيد))^(٢).

احتملت بنية (يُضَارَرُ) معنيين، وغاب المعنى المراد في العارض التصريفي الذي أدى إلى إدغام الرائين معاً، فاتحدت بنية المبني للمعلوم (يُضَارَرُ) مع بنية المبني للمجهول (يُضَارَرُ) مخلفةً وراءها لبساً^(٣)، فاستشكله المتلقي؛ لأنَّ معنى المبني للمعلوم غير المبني للمجهول.

إنَّ غياب الحركة بسبب الجزم بحرف النهي (لا) أدى إلى خفاء المائز بين صوغ الفعل المضارع المبني للمعلوم، والفعل المضارع المبني للمجهول، وهو ضمَّ الحرف الأول مع كسر الراء الأولى في الأول، وفتحها في الثاني، فأدغم الراء في الراء، ثُمَّ فتحت لالتقاء ساكنين، لأنَّ الفتحة أقرب الحركات إلى الألف^(٤)، إذ حدث تحول في الكلمة تمثل بإدغام الراءين فغمض الأصل ويظهر أنَّ ما قوي مذهب من أجاز الوجهين قراءة (يُضَارَرُ) بفكَّ الإدغام بوجهين بالكسر والفتح للراء الأولى^(٥)، ورجَّح الزجاج البناء للفاعل؛ لأنَّه الأبين في الخطاب^(٦)، وأجاز أبو علي الفارسي الوجهين، والمقدَّم عنده البناء للفاعل، فكأنَّه لا يُضَارَرُ كاتب ولا شهيد بتقاعده عن الكتاب والشهادة^(٧).

١-مشكل إعراب القرآن: ١٣٨/١ .

٢ -كشف المشكلات: ٢٠٠/١ .

٣-ينظر: ظاهرة اللبس في العربية: ٢٦٩ .

٤- ينظر: الحجّة للقراء السبعة: ٢٣٤/٢، والحجّة في القراءات السبعة: ٩٧، وشرح الشافية: ١٦٨ / ٢، والبحر المحيط: ٣٧٠/٢ .

٥- ينظر:الكشاف: ٥١٤، ٥١٥، والدرّ المصون: ٧٦ / ٢، ومعجم القراءات القرآنية: ٢٢٦/١ .

٦- ينظر:معاني القرآن وإعرابه: ٣٦٦/١ .

٧- ينظر: الحجّة للقراء السبعة: ٢٣٤/٢ .

ولم يجز النحّاس القراءتين بفك الإدغام، فهما قُرأتا على التفسير، ولا يجوز مخالفة التلاوة في المصحف وهي بالإدغام^(١)، والأحسن عند مكي بن أبي طالب البناء للمعلوم بالإدغام معتمداً على من وجّه إليه الخطاب، وهم الشّهداء^(٢) وأجاز الباقرلي الوجهين مقدماً بناء الفعل للمجهول على أن يكون الخطاب للمّدين^(٣)، واحتمل الزمخشري الوجهين مستندلاً بجواز قراءتين في حالة فكّ الإدغام، فقال: ((يحتمل البناء للفاعل، والمفعول والدليل عليه قراءة عمر رضي الله عنه: ولا يضارر بالإظهار والكسر وقراءة ابن عباس رضي الله عنه: ولا يضارر بالإظهار والفتح))^(٤)، ووافقه أبو حيان ففكّ الإدغام لغة تميم، والإدغام لغة أهل الحجاز^(٥) .

وعلى البناء للمجهول يكون المعنى: ((لا يُدعَ كاتبٌ وهو مشغول، ولا شهيدٌ))^(٦) فالخطاب للمدائنين وهم المنهيون عن الضرر؛ ((لأنّ الخطاب من أوّل الآيات إنّما هو للمكتوب له وللمشهود له، وليس للشاهد والكاتب خطاب تقدم، إنّما رده على أهل الكتابة والشهادة فالنهي لهم أبين ألا يضاروا الكاتب والشهيد فيشغلونهما عن شغلها، وهم يجدون غيرهما، ورجّح هذا القول بأنّه لو كان خطاباً للكاتب والشهيد، لقليل وإن تفعلّا فإنّه فسوق بكما))^(٧) ويرى الزجاج أنّ الفاسق ((أشبه بغير العدل وبمن حرّف الكتاب منه بالذي دعا شاهداً ليشهد ودعا كاتباً ليكتب وهو مشغول فليس يسمّى هذا فاسقاً، ولكن يسمّى من كذّب في الشهادة، ومن حرّف الكتاب فاسقاً))^(٨)، فالفاسق عنده غير عادل وهو من كذّب بالشهادة، وحرّف بالكتابة .

ويرى الراغب أنّ ((الفسق يقع بالقليل من الذنوب وبالكثير لكن تُعورف فيما كان كثيراً

-
- ١- ينظر: إعراب القرآن للنحاس: ٣٤٨/١ .
 - ٢- ينظر: مشكل إعراب القرآن: ١٣٨/١ .
 - ٣- ينظر: كشف المشكلات: ٢٠٠/١ .
 - ٤- الكشف: ٥١٤-٥١٥ ، و ينظر معجم القراءات القرآنية: ٢٢٦/١ .
 - ٥- ينظر: البحر المحيط: ٣٧٠/٢ .
 - ٦- معاني القرآن للقرّاء: ١٨٧/١ .
 - ٧- البحر المحيط: ٣٧٠/٢ .
 - ٨- معاني القرآن وإعرابه: ٣٦٦/١ .

وأكثر ما يقال: الفاسق لمن التزم حكم الشرع وأقرّ به ثمّ أخلّ بجميع أحكامه أو ببعضه^(١)، وإلحاق الضرر بالمتعاقدين أو الشاهدين ذنب، وعلى هذا فالفسق متعلق بكليهما، وإن كان في الكاتب والشاهد أبين؛ لأنّ أثمهما أعظم، ولذا يمكن القول: إنّ ((اختيار هذه المادة هنا مقصود؛ لاحتمالها حكيمين؛ ليكون الكلام موجّه، فيحمل على كلا معنييه لعدم تنافيهما، وهذا من وجه الإعجاز))^(٢)، فهذه الآية اشتملت على أكثر من حكم فاشتمال البنية على النهي عن الضرر لجميع الأطراف، وهذا يتطابق مع العدل الإلهي، فحمل البنية على كلا المعنيين أولى.

وورد جواز الوجهين في الفعل (تُضَارُّ) ^(٣) في قوله تعالى: ﴿لَا تُضَارُّ وَالِدَهُ بِوَلَدِهَا وَلَا مَوْلُودٌ لَهُ بِوَلَدِهِ﴾ [البقرة: ٢٣٣]، إذ يجوز أن يكون الأصل (تُضَارُّ)، ويجوز أن يكون (تُضَارِر) فيمكن حمل البنية على المعنيين فعلى البناء للفاعل فلا تضارُّ والدّة زوجها بأن تطالبه بما لا يقدر عليه من رزق وترك رضاع الطفل، وغير ذلك من وجوه الضرر وعلى البناء للمفعول لا تُضَارُّ والدّة من زوجها فيقصر في حقها أو يأخذ الطفل منها ونحو ذلك، فجميع الإضرار منهى عنه أيّ كان فاعله^(٤)، فالمعنيان ((مرادان والنهي موجه للوالد والوالدة معاً في آن واحد لا يضارُّ أحدهما الآخر، ولو فكّ الإدغام، لتعين أحد المعنيين، وصار النهي لأحدهما))^(٥).

إنّ ما يلحظ في هذا النوع من المشكل هو ظهور السياق كمرجّح، وغياب للقاعدة الصرفية إذ ليس ثمة خروج عن القياس، وإنّما قدّم وجه على آخر بتأول المعنى، فإذا احتمل السياق البنية بمعانيها، فهو المختار بلا ترجيح على نحو: ما وُجد في يُضَارُّ، وتُضَارُّ فهو توسع في المعنى مقصود؛ لإرادتهما، إذ يتوجه اللفظ الواحد إلى معنيين اثنين، وهو من خصائص العربية^(٦).

١- المفردات في غريب القرآن: ٤٩١/٢.

٢- التحرير والتنوير: ١١٧/٣.

٣- ينظر: مشكل إعراب القرآن: ٢٣٣/١، والبيان في غريب إعراب القرآن: ١٥٩/١.

٤- ينظر: الكشف: ٤٥٥/١ والبحر المحيط: ٢٢٥/٢، والدرّ المصون: ٢٦٨، والتحرير والتنوير: ٤٣٥/٢.

٥- الجملة العربية والمعنى: ١٧٤.

٦- ينظر: الخصائص: ٧٤٣، والجملة العربية والمعنى: ١٦٣.

٣- في بناء (استفعل):-

قَالَ تَعَالَى: ﴿مَثَلُهُمْ كَمَثَلِ الَّذِي اسْتَوْقَدَ نَارًا فَلَمَّا أَضَاءَتْ مَا حَوْلَهُ ذَهَبَ اللَّهُ بِنُورِهِمْ وَتَرَكَهُمْ فِي ظُلُمَةٍ لَا يُبْصِرُونَ﴾ [البقرة: ١٧].

قال الباقولي في (استَوْقَدَ): ((ومعنى (استَوْقَدَ): أوقد، كقولهم: استجاب، وأجاب، وقيل: بل (السين) في (استَوْقَدَ) للطلب، أي: استوقد صاحبه ناراً، أي: طلب من صاحبه إيقاد النار))^(١).

قال أبو البركات الأنباري: ((و(استَوْقَدَ) فيه وجهان: أحدهما أن يكون (استَوْقَدَ) بمعنى (أوقد) كاستجاب بمعنى أجباب...، والثاني أن تكون السين فيه للطلب))^(٢).

(استَوْقَدَ) فعل مزيد زنة (استَفْعَلَ) أفادت أحرف الزيادة فيه معنى زائداً على المعنى المعجمي للمجرد منه، ولم يحدد هذا المعنى، فتعدد الاحتمال بين معنيين في صيغة واحدة أحدهما أن يكون استَوْقَدَ زنة (استَفْعَلَ) بمعنى أوقد زنة (أَفْعَلَ)، وهذا ممّا يشكل إذ لكلّ مبنى معنى، فأصل الفعل قبل الزيادة (وَقَدَ)، ثمّ زيد عليه الهمزة والسين والتاء، فعلى الوجه الأول استوقد بمعنى أوقد زنة (أَفْعَلَ)^(٣)، والمعنى الغالب فيها التعدية أي الجعل والتصيير، ومنه أعظمته، أي: جعلته عظيماً باعتقادي^(٤)، فأوقد النار جعلها موقدة فأضاءت ما حوله، فلا معنى للطلب هنا، والفعل متعدٍ إلى مفعول واحد، وهذا المعنى هو المختار عند الأخفش، إذ قال في (استَوْقَدَ): ((فهو في معنى: (أوقد)، مثل قوله: (فلم يستجبه): أي: فلم يُجبه))^(٥)، وهو مذهب أغلب النحويين منهم النحاس^(٦)، والعكبري^(٧)، وأبو حيان^(٨).

١- كشف المشكلات: ٢٥/١.

٢- البيان في غريب إعراب القرآن: ٥٩/١.

٣- ينظر: كشف المشكلات: ٢٥/١، والبيان في غريب إعراب القرآن: ٥٩/١.

٤- ينظر: شرح شافية ابن الحاجب: ٦٣/١.

٥- معاني القرآن للأخفش: ٥٣/١.

٦- ينظر: معاني القرآن للنحاس: ١٠١/١.

٧- ينظر: التبيان في إعراب القرآن: ٣٠/١.

٨- ينظر: البحر المحيط: ٢٠٨/١.

وأما الوجه الآخر، فدلالة (اسْتَوْقَدَ) على طلب الإيقاد، والطلب هو المعنى الغالب على (اسْتَفْعَلَ)^(١)، وهو ((السؤال إمّا صريحاً نحو: استكتبته أو تقديرًا نحو: استخرجته))^(٢)، فاستخرج يدلُّ على مزاوله الإخراج والاجتهاد في طلبه، واستوقد ناراً معناه طلب من صاحبه ناراً، أو طلب الضياء بإيقاد النار في الظلام، أو طلب الإيقاد، والفعل هنا متعدٍ إلى مفعولين^(٣)، ولعلَّ هذه المعاني مقصودة كلها، وهو ماتفيده صيغة الطلب استفعل.

ووافق السمين الحلبي الباقولي، فالطلب يستدعي تقدير جملة، فيكون المعنى: استدعوا ناراً فأوقدوها، فلما أضاءت ذهب الله بنورهم؛ لأنَّ الإضاءة لا تسبب عن الطلب إنَّما تُسبَّب عن الإيقاد^(٤)، والمتأمل في سياق الآية الكريمة يجد أنَّ في استوقد نوعاً من المزاوله والتدرج، وبذل الجهد، فالنور يحتاج إلى مصدر له وهي النار، والنار تستلزم الإيقاد، وهو ما يتطلب بذل الجهد، فاستعمال هذا البناء لا يخلو من نكتة بلاغية.

قَالَ تَعَالَى: ﴿إِذْ قَالَ الْحَوَارِيُّونَ يَٰعِيسَى ابْنَ مَرْيَمَ هَلْ يَسْتَطِيعُ رَبُّكَ أَنْ يُنْزِلَ عَلَيْنَا مَائِدَةً مِّنَ السَّمَاءِ﴾ [المائدة: ١١٢]

قال الباقولي في (يَسْتَطِيعُ): ((أي: هل يطيع ربُّك، فـ(اسْتَطَاعَ) و(أَطَاعَ) بمعنى واحد مثل (اسْتَجَابَ) و(أَجَابَ)، و(اسْتَحَبَّ)، و(أَحَبَّ)))^(٥).

(اسْتَطَاعَ) فعل زنة (اسْتَفْعَلَ)، والمعنى الغالب على هذا الوزن: الطلب، ويرى الباقولي أنَّها جاءت بمعنى (أَفْعَلَ)، فهي ليس لطلب الاستطاعة، بل بمعنى: أطاع، ووافقه العكبري فهما ((بمعنى واحد مثل اسْتَجَابَ وَأَجَابَ، واستحبَّ وأحبَّ))^(٦)، والفعلان كلاهما يؤولان إلى جذر لغوي واحد هو: الطاء، والواو، والعين ((يدلُّ على الإصحاب، والإنقياد يقال: طاعه يطوعه إذا

١- ينظر: كتاب سيبويه: ٧٠/٤، وشرح شافعية ابن الحاجب: ٧٩/١ .

٢- شرح شافعية ابن الحاجب: ٧٩/١ .

٣- ينظر: كشف المشكلات: ٢٥، والبيان في غريب إعراب القرآن: ٥٩/١، ومجمع البيان: ٧١/١.

٤- ينظر: كشف المشكلات: ٣٧٩/١، والدر المصون: ١٥٩/١ .

٥- كشف المشكلات: ٣٧٨/١ .

٦- التبيان في إعراب القرآن: ٣١٩/١ .

انقاد معه، ومضى لأمره، وأطاعه بمعنى: طاع له، ويقال لمن وافق غيره: قد طاعه، والاستطاعة مشتقة من الطوع^(١)، فعلى هذا يكون المعنى: هل يطيعك ربك إن سألته ما طلبنا^(٢) .

ويرى العكبري أن المعنى: ((هل يقدر ربك ،أو يفعل))^(٣) ؛ لأن ثمة فارقاً بين الاستطاعة والقدرة، فالاستطاعة: ((انطباق الجوارح للفعل، والقدرة: هي ما أوجب كون القادر عليه قادراً وكذلك لا يوصف تعالى بأنه مستطيع ، ويوصف بأنه قادراً))^(٤)، وربما كان السؤال عن القدرة في ابتداء أمرهم قبل أن يستكمل إيمانهم ، ولذلك أنكر عليهم عيسى(عليه السلام) فقال : قَالَ تَعَالَى: ﴿قَالَ اتَّقُوا اللَّهَ إِنَّ كُنْتُمْ مُؤْمِنِينَ﴾ [المائدة: من الآية-١١٢] ^(٥) .

ويبدو أن تنزيه الباري عز وجل عما لا يليق به هو السبب الأول في تأول معنى (يستطيع)، والسبب الآخر تنزيه الطالبين، وهم حواريو عيسى (عليه السلام) المؤمنون عن مثل هذا الطلب لمشككين غير مؤمنين .

وأما الفراء فيرى أنه يمكن القول إنَّ (يستطيع) على معناها؛ لأنَّ لها وجه في العربية، فهي كقول القائل: هل يستطيع فلان القيام معنا ، وأنت تعلم أنه يستطيع^(٦)، ووافقه الأخفش، فليس طلبهم إنزال المائدة؛ لأنَّهم ظنُّوا أنه لا يطيق ذلك، ولكن ليحتجوا عليه^(٧)، وتابعهما الزجاج^(٨)، والنحاس^(٩)، فهذا الاستعمال معروف في كلام العرب، و((وجه السؤال هل ترينا أنت أن ربك يُرينا ما سألنا من أجلك من آياتك التي تدلّ على نبوتك))^(١٠)، فالظاهر أنَّهم طلبوا آية أخرى تدلّ على نبوة عيسى(عليه السلام) غير إحياء الموتى وإبراء الأكمه والأبرص .

١- مقاييس اللغة (طوع): ٤٣١/٣ .

٢- ينظر: كشف المشكلات : ٣٧٨/١ .

٣- التبيان في إعراب القرآن : ٣١٩/١ .

٤- مجمع البيان: ٣٦٩/٣ .

٥- ينظر: نفسه : ٣٧٠/٣ .

٦- ينظر :معاني القرآن للفراء : ٣٢٥/١ .

٧- ينظر:معاني القرآن للأخفش : ٢٩١ / ١ .

٨- ينظر :معاني القرآن وإعرابه : ٢٢٠/٢ .

٩- ينظر: معاني القرآن للنحاس : ٣٨٥/٢ .

١٠- معاني القرآن وإعرابه: ٢٢٠/٢ .

إنَّ قول الحواريين المحكي بهذا اللفظ في القرآن ((ليس شكاً في قدرة الله ولكنهم سألوا آية لزيادة اطمئنان قلوبهم بالإيمان بأن ينتقلوا من الدليل العقلي إلى الدليل المحسوس؛ فإنَّ النفوس بالمحسوس آنس ، كما لم يكن سؤال إبراهيم (ع) بقوله : شكاً في الحال))^(١)، ولكن ليطمئن قلبه فيزداد إيمانه، ولذا فإنَّ حمل (يستطيع) على معناه في الطلب أولى من تأويلها معنى (أفعل) كونها ملائمة لمعنى الآية، ولسياق الحال .

لقد بدا واضحاً أنَّ معاني أحرف الزيادة ليست بقياس، وظهر اختلاف النحويين في نسبة المعنى إلى الصيغة كاملة على نحو: ما وُجد عند الرضي في الشافية مرة^(٢)، وإلى الأحرف الزائدة مرة أخرى على نحو: ما وُجد عند الباقر^(٣)، وأبي البركات^(٤)، فقالوا: (استَفْعَل) تفيد الطلب مرة، والسين تفيد الطلب مرة أخرى، وإنَّها بمعنى (أَفْعَل) مرة ثالثة، فهو مشكل في معاني الأبنية، وأمّا تحديد المعنى للمبنى، فظهر السياق المحدد الأقوى من القاعدة الصرفية، وذلك في (استَوْقَدَ)، و(يَسْتَطِيع)، ونظيرهما (استَجَاب)^(٥).

١- التحرير والتنوير: ١٠٥/٧.

٢- ينظر: شرح شافية ابن الحاجب: ٦٢/١، ٦٣، ٧٠، ٧٩.

٣- ينظر: كشف المشكلات: ٣٧٨/١.

٤- ينظر: البيان في غريب إعراب القرآن: ٥٩/١.

٥- ينظر: كشف المشكلات: ٦٤٠/٢.

الفصل الثاني:-

وسائل التوجيه، وطرائقه

المبحث الأول :-

التحول عن الأصل :

اعتمد اللغويون على فكرة الأصل في دراسة الكثير من الظواهر الصرفية، فالأصل ما جُرد ((بالاستقراء الناقص الذي أجروه على الكلام الفصيح سواء أكان ذلك أصل وضع أم أصل قاعدة))^(١)، والتحول عن الأصل ما هو إلا خروج منضبط عن النمط المعياري يتحدد بكل خروج مسوّغ عن معيار محدّد للصيغ جميعها سواء أكانت أفعالاً أم أسماء، وهذه الضوابط تتعلق بالأصل اللغوي الذي وضعت له الصيغة، أو القياس، أو القاعدة المطردة التي شاعت وكثُر استعمالها حتى أصبحت معياراً، فما خرج عنها يُعدّ تحوُّلاً عن الأصل^(٢)، ولهذا يمكن تقسيمه على قسمين، يتمثل الأوّل في الخروج عن أصل وضع، ويتمثل الآخر بالخروج عن أصل القاعدة.

وأصل الوضع عند اللغويين هو أولى حالات الحرف، أو الكلمة قبل أن يطرأ عليهما أي تغيير^(٣)، فلأبنية أصول مجردة بنيت على علاقة التقاطع بين أصل الاشتقاق الذي هو حروف الكلمة الأصلية، وأصل الصيغة، وهو وزن الكلمة بأصولها، وزوائدها، والأصول المتحوّل عنها إمّا أن تكون أصول مفترضة، وهو ما يفترض أن تكون عليه الكلمة قبل أن تتغير قياساً على غيرها، ولكنّه لم يستعمل، فلم تنطق بها العرب^(٤)، نحو: قام وباع فلو ((نطق به على ما يوجبه القياس بالحمل على أمثاله لقليل: قَوْمَ وَبَيْعَ، ونحوهما ممّا هو مغير))^(٥).

إنّ طرق التحول ترتبط بسببه إن كان تعذراً، أو استثنائاً، أو مجانسة، فاختلاف الأسباب يؤدي إلى اختلاف مظاهر التحول، وهو مرتبط ببنية الكلمة، ومكوناتها الصوتية التي قد تؤدي إلى اختلاف مظاهر التحول، وتفرض نوعاً معيناً من طرق التحول تتحقق

١-الأصول دراسة إستيمولوجية للفكر اللغوي عند العرب : ١٨٤.

٢-ينظر :نفسه: ١٢٢، والعدول الصرفي : ١٢-١٣ .

٣- معجم المصطلحات النحوية والصرفية: ١٣ .

٤- ينظر: المنصف: ٩٠/١ .

٥- نفسه: ٩٠/١ .

معها الخفة، وينتفي ثقله، وتتباين مظاهر التحول عن الأصل كماً، ونوعاً، فتتمثل بتغيير حركة أو صوت، أو حذف، وقد تستلزم عدة خطوات مجتمعة للوصول إلى الصورة الأخيرة للكلمة نحو: اجتماع الإسكان، والنقل أو القلب أو الحذف، فالتحوّل مرتبط بالبنية المتحوّل إليها في كلّ خطوة^(١).

وأما أصل القاعدة، أو القاعدة الأصل فهي تلك القاعدة السابقة على القيود، والتفريعات وأهم القواعد قاعدة أمن اللبس التي تقول: الأصل في الكلام أن يوضع لفائدة؛ لأنّها مقصد هام من مقاصد اللغة، فاللغة الملبسة لا تصلح أن تكون وسيلة للتفاهم، والتخاطب ثمّ يليها القواعد التي تدور حول ما تتحق به الإفادة من القرائن^(٢)، وعلى الرغم من أن أصل القاعدة أصل معياري عام اتّخذ النحويون مقياساً للصواب النحوي إلّا أنّه أصل مرّن يتلاءم مع الظاهرة النحوية، فحالات الجواز في أصول القواعد دليل على سعة التصرف في أصل القاعدة، إذ قد يجوز الخروج عليه بقيود خاصّة، ولذلك كان من صلب العمل اللغوي بما فيه الصرفي تقييد كبريات القواعد باستثناء هنا، واستدراك هناك، وشرط في موقع ثالث، وأن تصاغ قاعدة أخرى، أو تعيد للتحوّل عن الأصل، وذلك بتقبل أسلوب فصيح تحوّل به عن القاعدة ثمّ يحلّ، ويسوّغ تجاوز القاعدتين المختلفتين بأنّ أحدهما أصلية، والأخرى فرعية، أو أنّ أحدهما مطلقة، والأخرى قيد على هذا الإطلاق واستعملوا لذلك مقولات منها كذا إلّا في حالة كذا، أو قد يجوز كذا، أو يمتنع كذا إلّا إذا أفاد كذا^(٣)، واشترطوا في القاعدة الأصيلة أن تكون مطلقة مطرّدة في السماع؛ لأنّها منه أخذت، والقياس؛ لأنّها هي المقيس عليها ابتداء^(٤).

لقد اشتملت كتب المشكل على عدد كبير من توجيهات الأبنية اعتمد فيها على تحديد التحوّل بنوعيه كونه طريقة من طرق التوجيه التي عولج فيها مشكل الأبنية.

١- ينظر: دور البنية الصرفية في وصف الظاهرة النحوية: ١١٨.

٢- الأصول دراسة إستيمولوجية للفكر اللغوي عند العرب: ١٢٣، والتحويل في النحو العربي: ٥٨.

٣- ينظر: نفسه: ١٣٤، ونظرية الأصل والفرع في النحو العربي: ١٩١.

٤- ينظر: الخصائص: ١٠٩.

أولاً :- التحول عن أصل وضع:

قَالَ تَعَالَى: ﴿ أَفَمَنْ أَتَسَسَ بُنْيَانُهُ عَلَى تَقْوَىٰ مِنْ اللَّهِ وَرِضْوَانٍ خَيْرٌ أَمْ مَنْ أَتَسَسَ بُنْيَانُهُ عَلَىٰ شَفَا جُرُفٍ هَارٍ فَاتَّهَارَ بِهِ فِي نَارٍ ﴾ [التوبة: ١٠٩] .

قال مكي بن أبي طالب في (هَارٍ): ((هَارٍ أصله هَائِر، وقال أبو حاتم: أصله (هَاورٍ)، ثُمَّ قلب في القولين جميعاً، فصارت الواو والياء آخرًا، فحذفها التتوين، كما حذفت الواو، والياء من غَاوٍ وِرامٍ وذلك في الرفع والخفض، وحكى الكسائي: تهوّر وتهيّر، وحكى الأخفش: هَرت تَهَار كَحَفَت تَخَاف، وأجاز النحويون أن يجري هَارٍ على الحذف، ولا يقدر المحذوف؛ لكثرة استعماله مقلوباً فيصير كالصحيح))^(١).

قال الباقرلي: ((هَارٍ أي: هَائِر، فُقلِبَ كما تقول (شاكٍ السلاح)، وشَائِك، ولَاثٌ))^(٢) .

قال أبو البركات الأنباري: ((أصل هَارٍ هَائِر، فُقلِبَ كما قالوا: لَاثٌ في لَاثٌ، وشاكٍ في شَائِك، ووزنه فَالِع، فحذفت الياء كما حذفت في نحو: قاضٍ وِرامٍ، في الرفع والجر، وقد يجوز ألا نقدر المحذوف؛ لكثرة الاستعمال، ويجري مجرى الصحيح كقولهم: يوم رَاحٍ))^(٣) .

تعرض أصل بنية (هَارٍ) لعدة تحولات أدى إلى غموض أصل الفعل الأجوف، فاحتمل التعدد في البناء المتحول عنه، ونوع التحول، والمقدّم في نصوص التوجيه هو القلب المكاني، وهو ليس بأصل في مثل بنية (هَارٍ)، فهو مشكل أيضاً؛ إذ يلجأ للقلب عند توالي همزتين^(٤)، ولا وجود لهذا التوالي في (هَارٍ)، ولتوضيح هذا القلب حدّد الأصل بهَائِر، وهو الوجه الأوّل، وفيه

١- مشكل إعراب القرآن: ٣٧٢/١، وينظر: معاني القرآن للأخفش: ٣٦٤/١ .

٢- كشف المشكلات: ٥٢٦/١ .

٣- البيان في غريب إعراب القرآن: ٤٠٦/١ .

٤- ينظر: المنصف: ٥٢/٢ .

٥- ينظر: مشكل إعراب القرآن: ٣٧٢/١، والبيان في غريب إعراب القرآن: ٤٠٦/١، والتبيان في إعراب

القرآن: ٤٣٠/٢، والدرّ المصون: ١٢٥/٦ .

احتمالان أن يكون الأصل (هاير) بالياء أو (هاور) بالواو؛ لأنَّ الهمزة منقلبة عنهما، فتقدمت اللام على العين، ثُمَّ حذفت الياء المنقلبة عن واو أو الأصلية؛ لسكونها وسكون التتوين، فصار كغازٍ ورامٍ، فوزنه بعد القلب (قَالع)، وبعد الحذف (قَالَ)^(١)، وغازٍ، ورامٍ، وهايرٍ نكرة منقوص، وتحذف الياء في النكرة المنقوص في الرفع، والجر فوجه الشبه بينهما هو حذف الحرف الرابع، وهو نوع من التحول معروف في العربية، قال عنه ابن المؤدّب: ((واعلم أنَّ العرب قد حَوَّلَت من ذوات الثلاث أحرفاً إلى ذوات الأربع ومن ذوات الأربع أحرفاً إلى ذوات الثلاث فقالوا: جُرْفٌ هارٍ، وأصله: هائر، ولائٍ به، وأصله: لائث به))^(٢)، والراجح أنَّه واوي ذكره الأخفش^(٣)، واختاره أبو علي الفارسي^(٤)؛ وربما يكون السبب في جذر الكلمة ف((الهاء والواو والراء: أصل يدلُّ على تساقط شيءٍ منه تهوُّر البناء: انْهَدَمَ))^(٥)، والمختار عند الزجاج أنَّ ((معنى هارٍ هائر، وهذا من المقلوب))^(٦)، وتشبيه هارٍ بلائٍ، وشاكٍ، وذلك؛ لأنَّ أصلهما (لَائِث) من لَآث يُلُوْث إذا جمع، ولفَّ، وشائكٍ من الشوكة يُرَاد به السلاح، ثُمَّ حدث قلب مكاني خلافاً للأصل في اجتماع همزتين، فهو شاذ، ثُمَّ حذفت لامه فوزنه (قَالَ)^(٧).

والوجه الآخر: معاملته معاملة الصحيح؛ لكثرة استعماله مقلوباً، فلا يُقَدَّر المحذوف كقولهم: يوم راحٍ، فالحذف هنا لغير موجب، فيتحرك بوجوه الإعراب، ووزنه أيضاً (قَالَ)^(٨).

وثمة وجه آخر للتحول لم تذكره نصوص التوجيه الأصل هو ك(رُوح)، فتحرّكت الواو وفتح ما قبلها، فقلبت ألفاً، وهذا الوجه هو المقدم عند العكبري^(٩)، وعدّه السمين الحلبي أعدل

١- ينظر: مشكل إعراب القرآن ٣٧٢/١، والبيان في غريب إعراب القرآن: ٤٠٦/١، والتبيان في إعراب القرآن: ٤٣٠/٢، والدرّ المصون: ١٢٥/٦.

٢- دقائق التصريف: ٢٦٩.

٣- ينظر: معاني القرآن للأخفش: ٣٦٤/١.

٤- ينظر الحجة للقراء السبعة: ٢٢٥/٤.

٥- مقاييس اللغة (هور): ١٨/٦.

٦- معاني القرآن وإعرابه: ٤٧٠/٢.

٧- ينظر: المنصف: ٥٤/٢، وشرح شافية ابن الحاجب: ٨٨/٢.

٨- ينظر: البيان في غريب إعراب القرآن: ٤٠٦/١، والدرّ المصون: ١٢٥/٦.

٩- ينظر: التبيان في إعراب القرآن: ٤٣٠/٢.

الوجه؛ لخلوه من القلب المكاني، والحذف^(١)، ولذلك أجز (في قولهم: يومٌ راحٌ، أن يكون فاعلاً على الحذف وفَعِلاً على غير الحذف)^(٢) .

ويرى ابن جني أنّ سبب التحول ثقل بنية فاعل ممّا اعتلت عينه، وأجاز الوجهين؛ للتخلص من ثقل البنية، فقال: ((ألا تراك لمّا جمعت بين العين، وألف فاعل، ولم تجد إلى النطق بهما على ذلك سبيلاً حرّكت العين، فانقلبت همزة ، ومنهم من يحذف))^(٣) .

يظهر ممّا سبق أنّ المشهور في (هارٍ) القلب المكاني طلباً للخفة خلافاً للأصل، وهو من الظواهر الصرفية التي يعدل فيها عن بنية مستقلة إلى بنية خفيفة؛ لأنّ ما يحصل في القلب ((تقديم بعض أصوات الكلمة على بعض لصعوبة تتابعها الأصلي على الذوق اللغوي وهو ظاهرة يمكن تعليلها بنظرية السهولة والتيسير))^(٤) في النطق، ولأنّّه ليس بمطرد في هارٍ ونحوها^(٥)، فهو ممّا يحفظ، ولا يقاس عليه، وأجازت نصوص التوجيه هذا التحول مع المخالفة لوجود نظائره في الاستعمال العربي، وهما (لاثٍ)، و(شاكٍ)، وأمّا حذف اللام في المنقوص، فهو حذف مطرد ترى الدراسة الصوتية الحديثة أنّ التقاء الساكنين لم يحدث، بل سببه هو وجود مقطع مستكره في العربية، وهو "المقطع المديد" يفترض أن يكون التخلص منه بتحويله إلى مقطع شائع هو "المقطع الطويل"^(٦)، ونظير (هارٍ) (صالٍ) في قوله تعالى: ﴿إِلَّا مَنْ هُوَ صَالٍ الْجَحِيمِ﴾ [الصافات: ١٦٣] ، فقد أجز فيها الحذف، والقلب^(٧).

١- ينظر: الدرّ المصون: ١٢٦/٦.

٢- الحجّة للقراء السبعة: ٢٢٥/٤ .

٣- الخصائص: ٦٣٣ .

٤ - التطور اللغوي مظاهره وعمله وقوانينه: ٥٧ .

٥- ينظر: المنصف: ٥٢/ ٢ ، وشرح شافية ابن الحاجب: ٨٨/٢ .

٦- ينظر: المزدوج في العربية: ١١١ والتقطيع هارين = هـ / رٍ - ن / ، هارٍ = هـ / رٍ - ن .

٧- ينظر: مشكل إعراب القرآن: ١٦٦/١ ، ١٦٧ ، والبيان في غريب إعراب القرآن: ٣١٠ / ٢ .

قَالَ تَعَالَى: ﴿الْكُمُ الذَّكْرُ وَلَهُ الْأُنْثَى﴾ (٢١) تِلْكَ إِذَا قَسَمَهُ ضِيْرَى ﴿٢٢﴾ [النجم: ١٩ - ٢٢]

قال الباقولي في (ضِيْرَى): ((ضِيْرَى) أصله (ضِيْرَى): (فُعْلَى) نقلت إلى (فُعْلَى)؛ لأنَّ حَمَلَهُ عَلَى (فُعْلَى) كما هو في اللفظ يوجب خروجاً عن كلامهم، إذ ليس (فُعْلَى) من أبنية الصفات عندهم)) (١) .

قال أبو البركات الأنباري: ((ضِيْرَى أصلها ضُوْرَى على وزن (فُعْلَى) بضم الفاء وإنَّما قلنا إنَّ أصلها فُعْلَى بضم الفاء، وذلك؛ لأنَّ حَمَلَهُ عَلَى ظاهر اللفظ يوجب خروجه عن أبنية كلامهم؛ لأنَّه ليس فُعْلَى بكسر الفاء من أبنية الصفات، وفُعْلَى بضم الفاء من أبنيتها نحو: حُبْلَى)) (٢) .

إنَّ حَمَلَ (ضِيْرَى) عَلَى ظاهر اللفظ يوجب القول إنَّها زنة (فُعْلَى)، و((لا يكون فُعْلَى صفة)) (٣)، إنَّما تكون على فُعْلَى نحو: حُبْلَى، فلم يرد هذا الوزن في أبنية الصفات في العربية، ولذلك قيل أنَّ حِكْمَى فُعْلَى لا فُعْلَى، ومثلها ضِيْرَى (٤)، فخولف الظاهر، وقيل: إنَّ أصلها (فُعْلَى)، ولهذا تَقَرَّر في نصي التوجيه أنَّ هناك تحولاً من بناء مقبول في العربية غير ظاهر إلى آخر مرفوض ظاهر (٥)، وما يشكل أيضاً أنَّ مخالفة الظاهر إنَّما تكون في غير المعلوم اشتقاقه، وأمَّا مع المعلوم اشتقاقه فيحمل على الظاهر، ولذلك قال ابن جني: ((فأمَّا والظاهر معك، فلا معدل عنه بك لكن -لعمري- إن لم يكن معك ظاهر احتجت إلى تعديل الأمر، فتحمل على الأكثر)) (٦)، فتتزل عن الظاهر لمطابقة الأكثر في أوزان الصفات .

وأمَّا اشتقاق (ضِيْرَى)، فهو من ضَارَهُ حَقَّه يَضِيْرُهُ إذا بخسه، وجار عليه، والصفة منه

١- كشف المشكلات: ١٢٩٢-١٢٩٣ / ٢ .

٢- البيان في غريب إعراب القرآن: ٣٩٨/٢ .

٣- كتاب سيبويه: ٣٦٤/٤ .

٤- ينظر: كتاب سيبويه: ٣٦٤/٤، وليس في كلام العرب: ٢٥٦ .

٥- ينظر: كشف المشكلات: ١٢٩٢-١٢٩٣، والبيان في غريب إعراب القرآن: ٣٩٨/٢ .

٤- الخصائص: ٢١٠ .

(ضِيْرَى)، فقسمة (ضِيْرَى)، و(ضُوْرَى) أي: جائزة^(١)، ثُمَّ أبدلوا من الضمة كسرة فيه؛ لتصح الياء، فلا تقلب على حدّ فعلهم في (بِيْض)، وأصله (بِيْض)، ولم يقلبوا الياء واوًا؛ للفرق بين الاسم، والصفة؛ لأنّ الاسم أخفّ من الصفة، فلم يقلبوا في الصفة لئلاّ تزداد ثقلاً^(٢).

ويرى الفرّاء أنّ السبب في تصحيح الياء، لئلاّ يلتبس فيظن أنّ الأصل واوي لا يائي، إذ ((كرهوا أن يقولوا: ضُوْرَى فتصير واوًا، وهي من الياء))^(٣)، واستدلّ أنّ أصل البناء على زنة (فُعْلى)؛ لأنّ فعلى لا تكون صفة وهو مذهب سيبويه^(٤)، وكُسرت الفاء؛ لتصحّ الياء، فلا تقلب واوًا؛ لسكونها، وضمّ ما قبلها وهي العلة نفسها في (حِيكى)، ووافقه الفرّاء معللاً ((لأنّ النعوت للمؤنث تأتي إمّا: بفتح وإمّا بضمّ فالمفتوح: سَكْرَى، عَطَشَى، والمضموم: الأُنْثَى، والحُبْلَى؛ فإذا كان اسماً ليس بنعت كُسِرَ أوّله))^(٥).

إنّ القول بالتحوّل جاء لأمرين: الأوّل وجود بناء لم تألفه العربية في صفات المؤنث لأنّ مؤنث الأفعال فُعْلى، فوؤل أصل اللفظ موافقاً لأبنية الصفات، والآخر تحوّل عن هذا الأصل جرياً على المألوف في العربية من تصحيح الياء بكسر ما قبلها؛ لصعوبة الخروج من الضمّ إلى الياء، فكُسِر الفاء تحقيقاً للتوافق بينهما، وما يقوّي هذا التحوّل وجود نظائره في العربية من نحو بِيْض، وعَيْن .

١- ينظر: المفردات في غريب القرآن (ضيز): ٣٩١/٢، ولسان العرب (ضيز): ٢٦٢٤/٤ .

٢- ينظر: شرح المفصل: ٩٨/١٠، والدرّ المصون: ٩٥/١٠ .

٣- معاني القرآن للفرّاء: ٩٨/٣ .

٤- ينظر: كتاب سيبويه: ٣٦٤/٤ .

٥- معاني القرآن للفرّاء: ٩٨/٣ .

قَالَ تَعَالَى: ﴿وَلَقَدْ أَخَذْنَاهُمْ بِالْعَذَابِ فَمَا اسْتَكَانُوا لِرَبِّهِمْ وَمَا يَضُرُّعُونَ﴾ [المؤمنون: ٧٦]

قال مكي بن أبي طالب في (استكانوا): ((هو استقعلوا من الكون، وأصله: استكونوا، ثم أُعِلَّ، وقيل: هو افتعلوا، من السكون لكن أشبعت فتحة الكاف، فصارت الفاء، والقول الأول أصح في الاشتقاق، والثاني أصح في المعنى))^(١) .

قال الباقولي: ((واستكانَ استقعلَ من (كان)، والمعنى ما كانوا لطاعة ربهم، وقال الفراء: (استكان) افتعل من السكون، والألف لإشباع الفتحة، والصحيح ما بدأنا به))^(٢) .

قال أبو البركات الأنباري: ((أصله استكونوا على وزن استقعلوا من الكون، فنقلت فتحة الواو إلى الكاف فتحركت في الأصل وانفتح ما قبلها الآن، فقلبت الفاء، وقيل: هو افتعلوا من السكون، فاشبعت الفتحة فنشأت الألف، وهذا ضعيف جداً؛ لأنَّ الإشباع لا يقع في اختيار الكلام، والأول أصح في اللفظ والاشتقاق، وهذا التصريف أوضح في المعنى))^(٣) .

إنَّ القول بتعدد أصل اشتقاق الفعل المزيد (استكان) أدى إلى القول باختلاف التحوّل ومن ثمَّ اختلاف المعنى في كلمة واحدة على الرغم أنَّ المبنى واحد .

والمقدّم في نصوص التوجيه أنّه مشتق من (الكون)، أو من (كان)، فيكون أصل الكلمة (استكونوا)، فنقلت حركة الواو إلى الكاف، ثمَّ قلبت الواو الفاء لتحركها في الأصل، وفتح ما قبلها^(٤)، وهذا التحوّل اللفظي شائع في العربية طلباً للتخفيف، وليس له أي تأثير في المعنى فالواو والياء، ((وإنَّ كانتا أخفُّ من سائر الحروف الصحيحة لكن كثرة دوران حروف العلة وهما أثقلهما، جوّزت قلبهما إلى ما هو أخفُّ منهما من حروف العلة أي: الألف، ولاسيّما مع تناقلهما

١-مشكل إعراب القرآن: ٥٩/٢.

٢- كشف المشكلات: ٩٣٢/٢نسب الرأي الثاني للفراء وحكاه العكبري ولم نجده في كتاب الفراء معاني القرآن .

٣- البيان في غريب إعراب القرآن: ١٨٧/٢.

٤- ينظر: المنصف: ٢٨٩/١ ، ومشكل إعراب القرآن: ٥٩/٢ ، والبيان في غريب إعراب القرآن: ١٨٧/٢ .

بالحركة، وتهيؤ سبب تخفيفهما بقلبهما ألفاً، وذلك بانفتاح ما قبلهما؛ لكون الفتحة مناسبة للألف ((^(١)، وهذا الوجه مذهب أكثر النحويين منهم النحاس^(٢)، والعكبري^(٣)، وأبو حيّان^(٤)؛ لأنّه أصحُّ في الاشتقاق، إذ إنّ مصدره استكانة، وما كان على (استَفْعَل) معتل العين فالمصدر منه (استَفَالَة)، وهو قياس هذا الباب، فيكون المعنى: ولو امتحنوا بكلّ محنة من القتل والجوع، فما طلبوا الكون على صفة الخضوع^(٥) .

والوجه الآخر: أنّ (استَكَانَ) مشتق من السكون، وهو ما يقابل الحركة^(٦)، ((واستكان فلان تضرّع، وكأنَّ سَكَنَ وترك الدّعة لضراعه))^(٧)، فالتحوّل من بنية إلى أخرى تمثّل في إشباع الفتحة، فتكوّن الألف، ووزنه (افْتَعَلَ)، والإشباع هو إنشاء عن الحركة حرف من جنسها فتنشأ بعد الفتحة الف، وبعد الكسرة ياء، وبعد الضمة واو^(٨)، فاختلف التحوّل لاختلاف الأصل وخطأه الباقولي^(٩)، وضعّفه أبو البركات^(١٠)، ولعلّ العلة في ذلك: إنّ إشباع الألف بابه الشعر، ولا يكون في تصاريف الكلمة، ومجيء المصدر استكانة يدلُّ على أنّ الفعل وزنه (استَفْعَل) كاستَفَام استِفَامَة ، وهو القياس^(١١) .

واعترض السمين الحلبي على دليل الضعف، إذ أنّه ليس بلازم، فأما الإشباع فواقع في القراءات السبع، وأما ثبوت الألف في تصاريف الكلمة، فلا يدلُّ على أنّه أصل؛ لأنّ الزائد قد يلزم نحو: الميم في تَمَنُّدٌ فهي زائدة، ومع ذلك فهي ثابتة في تصاريف الكلمة جميعها؛ فيقال:

- ١- ينظر: شرح شافية ابن الحاجب: ٦٧/٢ .
- ٢- ينظر: معاني القرآن للنحاس: ٤٨٠/٤ .
- ٣- ينظر: التبيان في إعراب القرآن: ٢١٤/١ .
- ٤- ينظر: البحر المحيط: ٣٨٣/٦ .
- ٥- ينظر: شرح شافية ابن الحاجب: ٧٩/١، والبحر المحيط: ٣٨٣/ ٦، والميزان في تفسير القرآن: ٥١/١٥ .
- كشف المشكلات: ٩٣٢/٢، والإنصاف في مسائل الخلاف: ٢٣٥/١ .
- ٦- ينظر: مقاييس اللغة (سكن): ٨٨/٣، ومشكل إعراب القرآن: ٥٩/٢، وكشف المشكلات: ٩٣٢/٢ .
- ٧- المفردات في غريب القرآن: ٥٧٢/٢ .
- ٨- ينظر: الخصائص: ٧١٣، ومشكل إعراب القرآن: ٥٩/٢، وكشف المشكلات: ٩٣٢/٢ .
- ٩- ينظر: كشف المشكلات: ٩٣٢/٢ .
- ١٠- ينظر: البيان في غريب إعراب القرآن: ١٨٧/٢ .
- ١١- ينظر: شرح شافية ابن الحاجب: ٧٩/١، والبحر المحيط: ٣٨٣/٦ .

تَمَنْدَلُ يَمَنْدَلُ تَمَنْدَلًا، فهو مُتَمَنْدَلٌ ومُتَمَنْدَلٌ به، وهو من النَّدَل، والمستحسن عنده مذهب العكبري^(١) في حدّ الإشباع، إذ قال: ((وهذا خطأ؛ لأنّ الكلمة في جميع تصاريدها ثبتت عينها تقول: استكان يستكين، فهو مستكين، ومستكان له، والإشباع لا يكون على هذا الحدّ))^(٢) .

إنّ الإعلال بالقلب هو أحد ظواهر التحوّل عن أصل وضع طلباً للتخفيف، وإجازة التحوّل تمثلت في أمرين: الأوّل تهيؤ السبب المتمثل بتحريك الواو، وانفتاح ما قبلها، والألف يلائم الفتحة؛ لتحصل المجانسة الصوتية .

والآخر: كثرة الاستعمال الذي سمح لها بالتحوّل إشارة إلى ما سُمّي عند المحدثين بقانون "التردد النسبي"^(٣) الذي ينصّ على أنّ ((الكلمات الكثيرة التردد في كل يوم تتحمل تأثيرات صوتية أكثر من كلمة نادرة))^(٤)، ويلزم تعدّد الأصل تعدّد صور التحوّل في الألفاظ وقد لا يوافق بعض هذه الصور ما اتفق عليه من قواعد عند أغلب النحويين من نحو إشباع الفتحة في (اسْتَكُونُوا)، فتحديد التغيير الذي طرأ على البنية ارتبط ارتباطاً وثيقاً بتحديد الأصل وكان لأبْد من تعدّد التحوّل؛ لتعدد الأصل المتحوّل عنه، ولاسيّما أنّ لكلّ أصلٍ معنى .

١- ينظر: الدرّ المصون : ٣٦١/٨ .
٢- التبيان في إعراب القرآن : ٢١٤/١ .
٣- ينظر: المزدوج في العربية : ٨٩ .
٤- دراسة الصوت اللغوي : ٣٧٥ .

قال تعالى: ﴿وَمَا كَانَ صَلَاتُهُمْ عِنْدَ الْبَيْتِ إِلَّا مُكَاءً وَتَصْدِيَةً﴾ [الأنفال: ٣٥]

قال مكي بن أبي طالب في (تصديّة): ((من صدَّ يصدُّ إذا ضجَّ، وأصله تصدّده، فأبدلوا من إحدى الدالين ياءً، ومعنى تصديّة: ضجًا بالتصفيق، وقيل: هو من صدَّ يصدُّ إذا منع وقيل: هو من الصدى المعارض لصوتك من جبل أو هواء، فكأنَّ المصفق يعارض بتصفيقه من يريد في صلاته فالياء أصلية على هذا))^(١)

قال أبو البركات الأنباري: ((وفي أصل تصديّة وجهان: أحدهما: أن يكون أصله تصدّده وهو من صدَّ إذا امتنع، فأبدلوا من الدال الثانية ياءً، ومعنى التصديّة: التصفيق، والثاني أن يكون من الصدى، وهو الصوت الذي يعارض الصوت، فعلى هذا تكون الياء أصلية لا منقلبة))^(٢)

في أصل التصديّة ثلاثة وجوه الأول، والثاني منهما حدث فيهما تحوّل بالإبدال، والثالث لالتحوّل فيه، هذا التحوّل تمثل بإبدال الدال ياءً، وهو تحول شاذ ليس بقياس^(٣)، و بحسب أبواب الفعل الثلاثي، فإنَّ الأول من صدَّ يصدُّ إذا ضجَّ من الباب الثاني وأصله تصدّده، فأبدل من أحد الدالين ياءً تخفيفاً؛ لنقل التضعيف يدلُّ على ذلك قوله تعالى ﴿إِذَا قَوْمُكَ مِنْهُ يَصِدُّونَ﴾ [الزخرف: ٥٧]^(٤)، فأصبحت تصديّة بمعنى: تصفيق بالأكفّ؛ ولذا عُدتَّ التصديّة، والتصفيق شيئاً واحداً^(٥).

والأصل الثاني من صدَّ يصدُّ إذا منع^(٦) من الباب الأول، ((والأصل: تصدّده بدالين أيضا فأبدلت ثانيتهما ياءً، ويؤيد هذا قراءة مَنْ قرأ ((يَصِدُّونَ)) [الزخرف: ٥٧] بالضم، أي: يمنعون))^(٧) ويرى ابن فارس أنَّ ((الصاد، والدال معظم بابيه يؤول إلى إعراضٍ وعدول))^(٨).

١-مشكل إعراب القرآن: ٣٥٠/١، ٣٥١.

٢-البيان في غريب إعراب القرآن: ٣٨٧/١.

٣- ينظر: شرح المفصل: ٢٤/١٠.

٤- ينظر: إعراب القرآن للنحاس: ١٨٧/٢ ومشكل إعراب القرآن: ٣٥٠/١ والبيان في إعراب القرآن: ٤٠٨/١.

٥- ينظر: مجاز القرآن: ٢٤٦.

٦- ينظر: مشكل إعراب القرآن: ٣٥٠/١، والبيان في غريب إعراب القرآن: ٣٨٧/١، والدرّ المصون: ٦٠١/٥.

٧- الدرّ المصون: ٦٠١/٥، وينظر الحجة للقراءات السبعة: ٣٢٢.

٨- مقاييس اللغة (صد): ٢٨٢/٣.

أما الراغب فيرى أنَّ مادة صدَدَ تحتل معنيين: الانصراف، والامتناع نحو: قوله تعالى: ﴿يَصُدُّونَ عَنْكَ صُدُودًا﴾ [النساء: ٦١]، والصرف، والمنع نحو: قوله تعالى: ﴿وَزَيْنَ لَهُمُ الشَّيْطَانُ أَعْمَلَهُمْ فَصَدَّهُمْ عَنِ السَّبِيلِ فَهُمْ لَا يَهْتَدُونَ﴾ [النمل: ٢٤] ^(١)، فعلى الأوَّل المنع للنفس من النفس وصرفها وعلى الآخر المنع، والصرف لهم من الشيطان .

والأصل الثالث من الصدى يقال: صَدَى يُصَدِّي تَصْدِيَةً، و(تَفْعَلَة) مصدر قياسي في (فَعَّل) المعتلة اللام، فالياء أصلية والمعنى: ما يُسمع من صوت التصفيق ^(٢) قال الخليل: ((والتَصْدِيَّة: ضربك يداً على يدٍ لتسمع بذلك إنساناً، يقال: صَدَى تَصْدِيَةً، وهو من قوله: ﴿مُكَاةً وَتَصْدِيَةً﴾ [الأنفال: ٣٥]) ^(٣)، فكأنَّ المصَفَّق يعارض من يريد في تصفيقه، و(فَعَّل) في الغالب تفيد الكثرة فوصف ما يقوم به الكفار بالتَصْدِيَّة مبالغة في الكفر، وضياح المسعى، فصلاتهم لا جدوى لها ولا ثواب كأنَّها أصوات الصدى، إذ لها حقيقة في نظرهم، والمقصود بالصلاة هنا الطواف حول البيت ^(٤)، ((وقيل أراد ليس لهم لا صلاة ولا عبادة، وإنَّما يحصل منهم ما هو ضربٌ من اللهو واللعب)) ^(٥)؛ لأنَّه مُكَاة: وهو الصغير، وتَصْدِيَّة: وهي التصفيق ^(٦) .

إنَّ تعدد الأصل أجاز ثلاثة معانٍ في مبنى (تَصْدِيَّة): الأوَّل من صدَّ بمعنى: الضجَّ بالتصفيق، وهو المختار عند مكِّي بن أبي طالب ^(٧)، وأبدلت فيه الدال ياءً، والثاني من صدَّ بمعنى: المنع، وأبدلت فيه الدال كما في الأوَّل، والثالث من الصدى بمعنى: صوت التصفيق

١- ينظر: المفردات في غريب القرآن (صدد): ٣٦٢/٢.
٢- ينظر: مشكل إعراب القرآن: ٣٥٠/١، والبيان في غريب إعراب القرآن: ٣٨٧/١، وشرح شافية ابن الحاجب: ١١٤/١ والبحر المحيط: ٤٦٩/٤ .
٣- العين (صدد): ١٤١/٧ .
٤- ينظر: البحر المحيط: ٤٨٦/٤، وشرح شافية ابن الحاجب: ٦٧/١، والجدول في إعراب القرآن: ٢١٥/١٠.
٥- مجمع البيان في تفسير القرآن: ٣٤٢/٤ .
٦- ينظر: لسان العرب (صدد): ٢٤١٠/٦، والبحر المحيط: ٢٨٥/٤ .
٧- ينظر: مشكل إعراب القرآن: ٣٥٠/١ .

ولا إبدال فيه، والمعتمد في نصوص التوجيه للردّ إلى أصل كلمة تصدية هو الاشتقاق اللغوي، وعلى الرغم من تعدد الأصول لم تكن هناك إلا صورة واحدة للتحوّل في الأصل المضعف الثلاثي، وهو تحوّل لفظي طلباً للتخفيف، ويرى ابن يعيش أنّ ((الوجه الأوّل غير ممتنع لوقوع يصدّون على الصوت أو ضرب منه، وإذا كان كذلك لم يمتنع أن تكون تصديّة منه))^(١)، واستدلّ على جواز الإبدال وجود ألفاظ في العربية حدث فيها إبدال، فامتنع الإدغام فتصديّة ك(التعلّة) من (تلعيت)، وأصلها (تلعت)، فأبدلت العين ياء كراهة اجتماع العينات^(٢).

ولعلّ ما أفاده معنى السياق أجاز اختيار الوجه الأوّل، وإن خالف القياس في الإبدال فالسياق ليس سياق منع، ولا سياق تقييم ما يصدر عنهم من أصوات، فهي صفيّر وتصفيق وهم يطوفون حول البيت، فلا جدوى من عبادتهم، ولو كان هذا المعنى لاكتفى بوصفه بالتصدية من غير المكاء، وإنّما هو سياق ذكر لحقيقة طواف الكفار^(٣)، فهو عمل أقرب إلى اللهو منه إلى العبادة، إذ لا تشريع فيه بدليل: استعمال أسلوب الاستثناء المفرغ في الآية الكريمة، فصلاتهم تساوي صفيّرهم، وتصفيقهم .

لقد استدلّ على تعدّد الأصول بالاشتقاق، فتحوّل التوجيه من توجيه تأويلي إلى توجيه استدلالي، وتحديد التغيير الذي طرأ على البنية ارتبط ارتباطاً وثيقاً بتحديد الأصل، فكان لا بدّ من تعدد التحوّل؛ لتعدد الأصل المتحوّل عنه، ويبدو أنّ إرادة المعنى مع وجود النظم هي التي أجازت لنصي التوجيه تقديم الأصل المتحوّل عنه (صدّ) على غيره من الأصول .

١-شرح المفصل : ٢٥/ ١٠ .

٢- ينظر : نفسه : ٢٥/ ١٠ .

٣-ينظر : مجمع البيان في تفسير القرآن: ٣٤٢/٤ .

قَالَ تَعَالَى: ﴿وَالْحَبُّ ذُو الْعَصْفِ وَالرَّيْحَانُ﴾ [الرحمن: ١٢]

قال مكي بن أبي طالب في (رَيَّحَان) : ((أصله (رَيُّوحَان)، ثمَّ أبدلوا من الواو ياءً وأدغمت الياء في الياء كميَّت وهَيِّن، ثمَّ خففت الياء، كما تقول : مَيَّت وهَيِّن وَلَيِّن، ولزم التخفيف في رَيَّحَان لطوله، وللحاق الزيادتين في آخره وهما الألف والنون، فوزنه فَيَعْلَان ولو كان وزنه فَعْلَان لقلت: رَوَّحَان؛ لأنَّه من الروح، ولم يتمكن بدل الواو ياء، إذ لا علة توجب ذلك، فلما أُجمع على لفظ الياء فيه عُلِم أنَّ له أصلاً خفف منه، وهو ما ذكرنا، وقد أجاز بعضهم أن يكون فَعْلَان، والياء بدل من واو، كما أبدلوا من الياء واوا: في: أشاوى أصلها أشايا))^(١) .

قال أبو البركات الأنباري: ((ورَيَّحَان أصله رَيَّحَان بتشديد الياء، وأصل (رَيَّحَان) رَيُّوحَان على فَيَعْلَان، إلَّا أنَّه لمَّا اجتمعت الواو والياء والسابق منهما ساكن، قلبوا الواو ياءً وجعلوهما ياءً مشددةً، ثمَّ خففوا الياء كما خففوا نحو : سَيِّدٌ وجَيِّدٌ وهَيِّنٌ ومَيِّتٌ، فقالوا سَيِّدٌ ومَيِّتٌ، وهَيِّنٌ إلَّا أنَّه ألزم (الرَّيَّحَان) التخفيف؛ لطول الكلمة كما ألزم (كَيِّنونة، وقيدودة، وهيعوعة، وديمومة)، وأصلها (كَيِّنونة، وقيدودة، وهيعوعة، وديمومة) بالتشديد ...، وقيل (رَيَّحَان) فَعْلَان وأبدلوا من الواو ياءً كما أبدلوا في أشاوى))^(٢) .

إنَّ وجود وزنين لكلمة (رَيَّحَان) يستلزم أمرين الأول اختلاف في أصل الكلمة والآخر اختلاف فيما حدث من تحوّل داخلي للكلمة، إذ لا بُدَّ للتحوّل من علة، فالوزن الأول (فَيَعْلَان)، فيكون أصل (رَيَّحَان) بتشديد الياء، (رَيُّوحَان) قبل الإدغام ، فاجتمعت الواو والياء، والسابق منهما ساكن ، فقلبوا الواو ياءً، وأدغمت الياء بالياء، ثمَّ خففت كما خففت الياء في سَيِّدٌ ومَيِّتٌ^(٣)، و بحسب نصي التوجيه، فإنَّ علة التخفيف طول كلمة (رَيَّحَان)، وللحاق الزيادتين في آخره وهما الألف والنون^(٤).

١- مشكل إعراب القرآن: ٢٤٥/٢ .

٢- البيان في غريب إعراب القرآن: ٤٠٩/٢ .

٣- ينظر الحجة للقرء السبعة : ٢٤٦/٦ ، ومشكل إعراب القرآن : ٢٤٥/٢، والبيان في غريب إعراب القرآن : ٤٠٩/٢، وشرح شافية ابن الحاجب : ١٠٦/٢، والبحر المحيط : ١٨٩/٨ .

٤- ينظر: مشكل إعراب القرآن: ٢٤٥/٢ ، و البيان في غريب إعراب القرآن: ٤٠٩/٢ .

وهي مشابهة لعلّة تخفيف (كَيْتُونَة، وقِيدَوْدَة، وهِيَعَوَة)، إذ لزم تخفيفها لطولها، وهو كثير، ويقل في نحو: (فَيْعَلَان) ^(١)، واعتُرِضَ على هذا الوجه، فقيل: ((كيف يكون الرِّيحَان مصدرًا وهو في الأصل فَيْعَلَان، والعين محذوفة، وليس في أبنية المصادر شيء على هذا الوزن)) ^(٢)، ورُدَّ الاعتراض بإجازة أبي علي الفارسي لوجهين على هذا الوزن، واحتمل وجهًا ثالثًا لوزن آخر الأول: أن يكون اسم مصدر فلا إشكال في حذف العين، والآخر: أن يكون (فَيْعَلَان) وزنًا لمصدر اختصَّ به المعتل ^(٣)؛ ((لأنَّهم قد يخصَّون المعتل بالبناء لا يخصَّون به غيره من غير المعتل)) ^(٤)، ومثله (كَيْتُونَة) مصدرًا زنة (فَيْعُولَة)، وهذا الوزن غير موجود في مصدر غير المعتل ^(٥).

وأما الوجه الثالث المحتمل، فهو أن يكون وزن الكلمة (فَعْلَان)، واستبعده نصا التوجيه؛ لأنَّ أصل الكلمة (رَوْحَان) من (الروح)، وليس من علة لقلب الواو ياءً، وهذا ما يرجَّح الوجه الأول في زنة (رِيحَان) ^(٦)، ولكن أجازه بعض اللغويين ^(٧)؛ لعلّة المشابهة ((فأبدلوا الواو ياءً كما أبدلوا الياء واوًا في أشاوى، وأصل أشاوى أشايا، فأبدلوا مكان الياء واوًا)) ^(٨)، وربما يعود السبب في احتمال هذا الوزن أنَّ أصل (الريح) في مختلف اشتقاقها هو الواو، والرِّيحَان منها، ولهذا أجاز هذا الأصل أبو علي الفارسي في الحجة ^(٩)؛ لأنَّ ((الراء والواو والحاء أصلٌ كبير مطرّد يدلّ على سَعَة وفُسْحَة واطّراد ذلك كلّ من

-
- ١- ينظر: الحجة للقراء السبعة: ٢٤٦/٦، مشكل إعراب القرآن: ٢٤٥/٢، و البيان في غريب إعراب القرآن: ٤٠٩/ ٢ وشرح شافية ابن الحاجب: ١٠٦/٢ .
 - ٢- الحجة للقراء السبعة: ٢٤٦ / ٦ .
 - ٣- ينظر: نفسه: ٢٤٦ / ٦ .
 - ٤- كتاب سيبويه: ٣٦٥ / ٤ .
 - ٥- ينظر: نفسه: ٣٦٥ / ٤ ، والحجة: ٢٤٦ / ٦ ، وشرح شافية ابن الحاجب: ١٠٦ / ٢ .
 - ٦- ينظر: الحجة للقراء السبعة: ٢٤٦/ ٦ ، ومشكل إعراب القرآن: ٢٤٥ / ٢ ، والبيان في غريب إعراب القرآن: ٤٠٩/٢، وشرح شافية ابن الحاجب: ١٠٦/ ٢ .
 - ٧- ينظر: الحجة: ٢٤٦/٦ ، و البحر المحيط: ١٨٩/٨ .
 - ٨- كتاب سيبويه: ٣٨٠ - ٣٨١ .
 - ٩- ينظر: الحجة للقراء السبعة: ٢٤٦ / ٦ .

الريح، وأصل الياء في الريح الواو، وإثماً قلبت لكسرة ما قبلها ((^(١))، ولكن لا علّة لقلب الواو ياءً في رَوْحان، ولهذا فالترجيح للوجه الأوّل؛ لأنّه جارٍ على سنن العربية في القلب، والإدغام والتخفيف، ولا شذوذ فيه .

الظاهر ممّا سبق أنّ تحديد طريقة التحوّل ارتبطت بوزن الكلمة لسببين: الأوّل أنّه يحدّد الأصول من الزوائد، ومن ثمّ معرفة الأصل الذي اشتقت منه الكلمة، فتعدد الوزن استوجب تعدد الأصل، والآخر أنّه يوضح ما حدث في الكلمة من حذف، وإبدال، وتخفيف لأنّ الكلمة إذا حذف منها حرف أو أكثر يحذف ما يقابلها في الميزان، وإذا حدث إبدال فإنّها توزن بحسب أصلها، وبما يوافق القواعد الصوتية مع ورود النظير، وهذا يُظهر أثر الميزان الصرفي في تحديد التحوّل كونه مقياساً تعرف فيه أحوال أبنية الكلمات، وما فيها من أحرف أصيلة، أو زائدة ^(٢) .

إنّ التحوّل عن أصل الوضع في الغالب إنّما يكون طلباً للتخفيف ، فالغرض منه لفظي فلا تغيّر في المعنى، وإنّما هو من باب الاقتصاد في جهد المتكلم طلباً للخفة، وهو ما يسمى بالاقتصاد اللغوي، إذ ((يبلغ المتكلم أكبر عدد ممكن من الفوائد بأقلّ كمية من الجهود الذهنية والعلاجية لآلة الخطاب))^(٣)، وممّا يلحظ أنّ اعتماد هذه الوسيلة سببه خفاء الأصل؛ لاحتمال تعدده على نحو: ما وجد في استكأنوا، وهذا في الأعم الأغلب، وكان الترجيح فيه لما وافق القياس، وقد يعتمد التحوّل عند مخالفة ظاهر اللفظ بناء من أبنية العربية على نحو: ما وجد في (ضِيْرَى)، وقد يكون التحوّل نفسه مشكلاً، وذلك عند مخالفته القياس على نحو ما وجد في (هَارٍ)، (وَنَصْدِيَّة) وظهر أثر الميزان في تحديد التحوّل في (رِيحَان)، ولهذا كان لوسيلة التحوّل عن الأصل، والرد إليه المكان الأكبر في التوجيه؛ لما لهذه الوسيلة من أثر في إزالة اللبس، ومن ثمّ تحديد المعنى المرتبط بالأصل المرجّح .

١- مقاييس اللغة (روح): ٢ / ٤٥٦.

٢- ينظر: المنصف : ٨/١ ، وشرح شافية ابن الحاجب : ٢٧، ٢٠، ١٤، ١ .

٣- الاقتصاد اللغوي : ٣١ .

ثانياً: التحول عن أصل القاعدة :-

قال تعالى: ﴿وَالَّذِي خَلَقَ الْأَزْوَاجَ كُلَّهَا وَجَعَلَ لَكُم مِّنَ الْفُلْكِ وَالْأَنْعَامِ مَا تَرْكَبُونَ﴾ [الزخرف: ١٢]

قال مكي بن أبي طالب في (أزواج): ((هو جمع زَوْج، وكان حقّه أن يجمع على أَفْعُل إِلَّا أَنَّ الواو تستثقل فيها الضمة، فَرُدُّ إلى جمع فَعَلَ، كما رُدَّ فَعَلَ إلى جمع أَفْعُل في قولهم: زَمَنَ وَأَزْمَنَ))^(١) .

حُدِّدَ المشكل في نص التوجيه بالتحول عن جمع (زَوْج) على (أَزْوَاج) إلى جمعه على (أزواج)، وهو تحول عن قاعدة ما كان على زنة (فَعَلَ) فَأَنَّهُ يجمع على (أَفْعُل) في القلة^(٢) المعبر عنها في نصّ التوجيه بحقّ المفرد في الجمع ، فحق (زَوْج) أن يجمع على (أَزْوَاج)^(٣) وبحسب نص التوجيه، فَإِنَّ استثقال الضمة على الواو هو السبب في التحول، فقد وردت الواو مضمومة في الجمع المقيس، فاستثقلت البنية، وللتخلص من هذا الثقل جُمِعَ على (أَفْعَال) فأصبح أزْوَاج، إذ إِنَّ الواو فيه مفتوحة، فتحقق الانتقال من بنية مستثقلة إلى بنية أخفّ عُدَّتْ علّةً للتحول عنه، وهو جمع مقيس في (فَعَلَ) نحو: (جَمَلَ) و(أَجْمَالَ)، والقول بالقياس في هذا الجمع مذهب سيبويه، وجاء نص التوجيه موافقاً لمذهبه^(٤) .

إنَّ لهذا التحول نظيراً في صيغ الجموع، وهو التحول من جمع (فَعَلَ) على (أَفْعَال) إلى (أَفْعُل)، وهو ما تضمّنه نص التوجيه نقلاً عن سيبويه، إذ قال: ((وربما كسروا فَعَلًا على (أَفْعُل) كما كسروا فَعَلَ على أَفْعَال، وذلك قولك: زَمَنَ وَأَزْمَنَ))^(٥)، ولكن ما ذكر من تبادل أوزان الجموع قليل في العربية، وذلك نحو أَفْرَاح، وَأَفْرَاد مفرداها فَرَح، وفَرْد، وذلك ليس بالباب في كلام العرب^(٦)، إذ ليست ثَمّة واو في المفرد حتى تستثقل الضمة في صيغة الجمع (أَفْعُل)، وإنّما يعتمد

١ -مشكل إعراب القرآن: ١٩٤/٢ .

٢ -ينظر: كتاب سيبويه: ٥٦٧/٣ .

٣ -ينظر: مشكل إعراب القرآن: ١٩٤/٢ .

٤ - ينظر: كتاب سيبويه: ٥٧٦/٣ ، و مشكل إعراب القرآن: ١٩٤/٢ .

٥ - كتاب سيبويه: ٥٧١/٣ .

٦ - ينظر: نفسه: ٥٦٨/٣ .

القول بتبادل الصيغ على أمرين: السماع، ووجود نظائر حدث فيها تبادل في أوزان الجموع^(١) ويرى النحاس أن سبب التحويل إلى (أَفْعَال) هو تساوي عدد الحروف للمفرد من الجمعين كليهما، فقال موجهاً الجمع (أَزْوَاج): ((زَوْجُ جُمِعَ عَلَى أَفْعَالٍ، وسبيل فَعَلَ من غير هذا الجنس أن يجمع على أَفْعَلَ فكرهوا أن يقولوا: أَرْوُج؛ لأنَّ الحركة في الواو ثقيلة فَحَوَّلَ إِلَى جَمْعِ فَعَلَ؛ لأنَّ عدد الحروف واحد، فَشَبَّهُوا فَعَلًا بِفَعَلٍ كما شَبَّهُوا فَعَلًا بِفَعَلَ فقالوا: زَمَنْ وَأَرْمَنْ))^(٢).

إنَّ استثناء الأجوف من قاعدة الجمع سوَّغ لابن الحاجب اعتماداً على الغالب الأكثر في الاستعمال العربي أن يفرَّع قاعدة خاصة، فيعدّه الباب مخالفاً لسيبويه^(٣) فقال: ((الغالب في نحو فُلَس على أَفْلَس، وفُلُوس، وباب ثَوَّب على أَثَوَّب))^(٤)، فالأكثر في جمع المفرد الأجوف الواوي واليائي زنة (فَعَلَ) على (أَفْعَال) نحو: سَوَّط، وأسَوَّط، وَبَيْت، وأَبْيَات، وعَلَّ الرضي استتقال الضم على حرفي العلة قائلاً: ((لأنَّ الجمع ثقيل لفظاً ومعنى، فيستتقل فيه أدنى ثقل))^(٥).

إنَّ ممَّا يلحظ في توجيه (أَزْوَاج) أنه مرَّ بمرحلتين الأولى تمثلت في توجيه قياس القاعدة باستعمال (وحقه)، وهو مساوٍ للباب، وللقياس، إذ لا بدُّ من هذا التوجيه؛ لتحديد القاعدة الأصل، ثُمَّ المرحلة الثانية التي يحدّد فيها التحوّل، باستعمال أداة الإستثناء (إِلَّا) وغالباً ما يرافقها التعليل؛ لبيان مسوغ التحوّل، فيظهر ههنا توجيهه بالتعليل لينقسم على قسمين: الأوّل اشتمل على سبب التحوّل متمثلاً بعلة الاستتقال، والآخر تمثل في سبب اختيار الجمع (أَفْعَال) دون غيره، وتمثل بعلة المشابهة، فالخروج عن القاعدة بالتحوّل من بناء إلى آخر من الظواهر الشائعة في الجمع، ولعلَّ السبب في ذلك هو ثقل بناء الجمع مضافاً إليه ثقل بنية المفرد الأجوف بسبب وجود حرف العلة، ونظير (أَزْوَاج) (أَفْوَاج) جمع (فَوْج)^(٦)، وأمّا النظير في التحوّل عن القاعدة الأصل فقول مكي بن أبي طالب: ((وَفَعِيلٌ إِذَا كَانَ صِفَةً جُمِعَ عَلَى فُعْلَاءَ إِلَّا أَنْ يَكُونَ فِيهِ وَאוْ فَيُجْمَعُ عَلَى فِعَالٍ، نحو: طَوِيلٌ وَطَوَالٌ))^(٧).

١- ينظر: كتاب سيبويه: ٥٦٨/٣.

٢- إعراب القرآن للنحاس: ١٠/٤.

٣- ينظر: كتاب سيبويه: ٥٧١/٣.

٤- شرح شافية ابن الحاجب: ٢٦٢/١.

٥- نفسه: ٢٦٢/١.

٦- ينظر: مشكل إعراب القرآن: ٣٨٥/٢.

٧- مشكل إعراب القرآن: ١٧١/٢.

قَالَ تَعَالَى: ﴿لَقَدْ كَانَ لِسَبَإٍ فِي مَسْكِنِهِمْ آيَةٌ جَنَّتَانِ عَنْ يَمِينٍ وَشِمَالٍ﴾ [سبأ: ١٥]

قال مكي بن أبي طالب في (مَسْكِنِهِمْ): ((...ومن كسر الكاف جعله اسماً للمكان كالمَسْجِد، وقيل: هو أيضا مصدر خرج عن الأصل كالمَطْلَع))^(١).

قال الباقولي: ((بكسر الكاف، وهو خارج عن القياس؛ لأنَّ مضارعه (يَسْكُن) ، فهو مثل (مَطْلَع) الفجر، و (مَغْرِب) ، و (مَسْجِد) ، و (مَجْزِر) ، و (مَنْبِت) ، و (مَسْقُط)))^(٢).

قال أبو البركات الأنباري: ((ومن قرأ بالكسر أتى به على خلاف القياس نحو: مَطْلَع وَمَغْرِب، وَمَسْجِد، وَمَسْقُط ، وَمَنْبِت، وَمَجْزِر، والقياس فيها الفتح؛ لأنَّ ما كان مضارعه بضم العين، فقياسه الفتح في المكان ، والزمان ، والمصدر، وما كان مضارعه على يَفْعَل بالكسر، فقياسه في المكان، والزمان على مَفْعَل بكسر العين، والمصدر على مَفْعَل بفتح العين))^(٣).

والمشكل في (المَسْكِن)، وهو اسم مكان كُسِّرَتْ فيه الكاف، وليس بقياس، والقياس فيه الفتح؛ لأنه من سَكَن يَسْكُن مضموم العين في المضارع، و ((ما كان مضارعه بضم العين، فقياسه الفتح في المكان والزمان والمصدر))^(٤)، وأجمعت نصوص التوجيه أنَّ (المَسْكِن) ك(المَسْجِد)، ووجه الشبه أنَّ المسجِد اسم للمكان ورد مكسور العين، وقياسه الفتح؛ لأنه من سَجَد يسجُد، والكسر مختصّ فيما كان مضارعه على يَفْعَل بكسر العين^(٥) فدخل الكسر على (مَفْعَل) من (يَفْعَل) كدخل الفتح عليها، وهو ما ذهب إليه سيبويه، إذ قال: ((كسّروا الأماكن في هذا أيضاً، كأنَّهم أدخلوا الكسر أيضاً كما أدخلوا الفتح، وذلك المنبت

١-مشكل إعراب القرآن: ١٣٥/٢ ، وينظر: الحجة للقرآن السبعة: ١٢/٦ قرأها الكسائي بالإفراد مع كسر الكاف.

٢- كشف المشكلات: ١٠٩٦/٢ .

٣-البيان في غريب إعراب القرآن: ٢٧٨/٢.

٤- المصدر نفسه: ٢٧٨/٢.

٥- ينظر: مشكل إعراب القرآن: ١٣٥/٢ ، و كشف المشكلات: ١٠٩٦/٢، و البيان في غريب إعراب

القرآن: ٢٧٨/٢.

والمَطْلَع لمكان الطلوع))^(١)، ومسوّج التحوّل عن القاعدة وجود ألفاظ مشابهة في الاستعمال العربي عموماً، والاستعمال القرآني خصوصاً ذكرتها نصوص التوجيه^(٢)، وقد ينحو التحوّل منحى دلاليّاً في بعض الألفاظ، وهو تمييز الاسم الدالّ على المكان الخاص من الموضع الذي يقع فيه الفعل عامة، فالمَسْجِد بالكسر اسم للبيت الذي يقام للعبادة ، وأمّا موضع السجود، وهو الجبهة، فيقال له: مَسْجَدٌ ^(٣) جاء في الكتاب: ((وقالوا البصرة مَسْقُطٌ رأسي للموضع والسقُوط المَسْقُط، وأمّا المَسْجِد فإنّه اسم للبيت، ولست تريد به موضع السجود وموضع جبهتك، ولو أردت ذلك لقلت مَسْجَدٌ))^(٤)، فأعطاهما سيبويه معتمداً الاستعمال منحى دلاليّاً جعله المائز لتحوّل الصيغة عن قياسها ^(٥).

وهناك رأي آخر في الألفاظ الخارجة عن قاعدة الصوغ ظاهره يوحي أنّه مراعاة لأصل فعلٍ متروك، فلا تحوّلًا عن القاعدة نسبه ابن المؤدّب إلى سيبويه، إذ قال: ((لا نرى ذلك، إلّا إنّ قوماً من العرب تكلموا في (يَفْعُل) منها بالكسر فقالوا: يَنْسِكُ وَيَطْلُعُ، وَيَغْرِبُ. ثم قالوا في (المَفْعِل) على ذلك القياس وكسّروه حين جعلوه اسماً ثمّ ماتت لغتهم في (يَفْعِل)، وبقيت الكسرة في (مَفْعِل) في أفواههم من تلك اللغة))^(٦)، ولذلك وجّه تعدد الصيغ بأنّه لغات، وبها قُرئت ^(٧).

ويرى النحاس أنّ الكسر في (مَسْكِن) ((خارج عن القياس لا يوجد مثله إلّا سماعاً))^(٨) وهو ما ذهب إليه نصوص التوجيه ووافقها الرضي^(٩) مقيداً التحوّل في كلمات معدودة .

-
- ١- كتاب سيبويه: ٩٠/٤ .
 - ٢- ينظر: مشكل إعراب القرآن: ١٣٥/٢، وكشف المشكلات: ١٠٩٦/٢، والبيان في غريب إعراب القرآن: ٧٨/٢ .
 - ٣- ينظر: كتاب سيبويه: ٩٠/٤، والمشكل في العربية: ١٠٠ .
 - ٤- كتاب سيبويه: ٩٠/٤ .
 - ٥- ينظر: نفسه: ٩٠/٤، والمشكل في العربية: ١٠٠ .
 - ٦- ينظر: دقائق التصريف: ١٢٥، وهذا القول لم يُعثر عليه في كتاب سيبويه.
 - ٧- ينظر: نفسه: ١٢٤ .
 - ٨- إعراب القرآن للنحاس: ٧٤٦/٢ .
 - ٩- ينظر: مشكل إعراب القرآن: ١٣٥/٢، وكشف المشكلات: ١٠٩٦/٢، والبيان في غريب إعراب القرآن: ٧٨/٢، و شرح شافية ابن الحاجب: ١٢٦/١.

وإذا ما تأملنا الآية الكريمة فالحديث عن جنتين تحيطان بسبأ على وجه العموم كونها مسكن لأهلها، فلا تخصيص فيها بالإحاطة لكل مسكن منفرد عن غيره، فيكون لمذهب سيبويه وجه في العربية، فالكسر يلائم العموم، ومن ثمّ، فهو ملائم للسياق، والفتح يلائم التخصيص، ويظهر أنّه مستبعد .

وما ذكر من مخالفة ليس في اسم المكان فحسب، بل شمل صوغ المصدر الميمي الذي وصفه مكي بن أبي طالب بالخروج عن الأصل، والأصل هنا القاعدة، فالفتح هو الأصل في ما كان على فَعَلَ يَفْعُل^(١)، فقالوا أُنْتِنَكَ عند مَطْلَعِ الشمس أي: عند طلوع الشمس، ونُسِبَ الكسر إلى بني تميم، وأمّا أهل الحجاز فيفتحون^(٢)، ف(مَطْلَع) نظير (مَسْكِن)^(٣) في التحول عن أصل قاعدة صوغ المصدر الميمي، واسم المكان.

إنّ ممّا يلحظ في نصوص التوجيه أنّها بدأت بتحديد التحول عن القاعدة، وهو ما يستلزم ذكر توجيه قياس القاعدة، وإجازة التحول لم تعلّل، وإنّما اكتفي بإيراد النظائر لها، وإن كانت قليلة، إذ اتفق أغلب اللغويين عليها مع اختلاف تأويلاتهم في سبب التحول، فقد يكون السبب التخصيص الدلالي في المتحول عنه في مقابل الإطلاق في القاعدة الأصل وربما كان السبب تداخل في لغات الأفعال التي اشتقت منها الأسماء، فيرد الفعل من بابين فيكون الكسر أصل في الفعل، ثمّ تُرك، وهذا مؤداه أن يكون اسم المكان موافقاً للقاعدة الصرفية، فلا تحول عن القاعدة الأصل، والظاهر من نصوص التوجيه استبعاد هذا الرأي لاعتمادهم القاعدة وإجماعهم على المخالفة إلّا في ألفاظ ورد السماع بها .

١- ينظر: مشكل إعراب القرآن: ١٣٥/٢ .

٢- ينظر : دقائق التصريف: ١٢٤.

٣- ينظر: مشكل إعراب القرآن: ١٣٥/٢، و كشف المشكلات: ١٠٩٦/٢، و البيان في غريب إعراب القرآن: ٧٨/٢ .

لقد تعددت أسباب التحول عن القاعدة الأصل ومسوغاته، وجاء هذا التحول محصن بالعلل التي تدعمه^(١)، وكلّ هذه المسوغات تنصب في شروط لا يجوز الخروج عنها بأي حال، وإنّما في حالات محدّدة مع أمن اللبس، إذ ((ليس من شيء يضطرون إليه إلا وهم يحاولون به وجهاً))^(٢)، وظهرت عناية اللغويين بالتقعيد للتحول بدليل توجيهاتهم المشتملة على القاعدة الكلية، وبجانبها قاعدة فرعية مستثناة منها أو مستدركة^(٣) .

إنّ التحول من سنن العربية في الكلام ، فلم يظهر ابتداء في القرآن الكريم، ولهذا دأب أصحاب المشكل على تأصيله في الكلام العربي بذكر النظائر له من نحو أفراخ وأجداد، إذ ماثلت أزواج وأفواج في الخروج عن قاعدة الصوغ في الجمع والمنحرف والمنبث إذ ماثلت المسجّد والمطلّع في الخروج عن قاعدة صوغ المكان من فَعَلَ يَفْعُل، والراجح أنّ هذا الخروج إنّما كان لعلّة لفظية أو معنوية، فهو تحوّل مقصود .

١- ينظر: الأصول دراسة إبستمولوجية في الفكر اللغوي عند العرب : ١٣٤ .

٢- كتاب سيبويه : ٣٢/١ .

٣- ينظر: الأصول دراسة إبستمولوجية في الفكر اللغوي عند العرب : ١٩٠، ونظرية الأصل والفرع في النحو العربي : ٩٣، ١٩١ .

المبحث الثاني :

الردّ إلى الأصل :-

لما كانت هناك أصول متحول عنها إلى فروع، فلا بد من ردّ الأخيرة إلى أصولها، ولذلك كانت وسيلة الردّ إلى الأصل قائمة على تحديد الأصل سواءً أكان أصل وضع كان أم أصل قاعدة: فالأوّل يتمثل بقول اللغوي: ((كذا أصله كذا))^(١)، والثاني يدخل مفهوم القياس على الأصل ويتمثل بذكر القاعدة الأصلية، وتحديد ما خرج عنها، ثمّ الردّ بأحد أساليب التأويل، مع إيراد النظر في العربية، فمعرفة الأصل هو الأساس في عملية الردّ، ولا بدّ للفرع من أصل يؤوّل إليه، وهو بهذا المعنى يتسع في الدراسة الصرفية؛ ليشتمل على كلّ ما اتفق على أصالته في الكلمة من جهة وضعها، أو من جهة جنسها، أو نوعها، أو عددها، بل وحتى على أصل القياس^(٢)، ولعلّ هذا السبب في استعمال كلمة الأصل، ومشتقاتها أكثر من أي كلمة أخرى في التوجيه الصرفي، وفي هذا إشارة إلى سعة دلالة الأصل في هذه الكتب من جانب، وما لتحديده من أثر في توجيه المشكل من جانب آخر، ولاسيما في المفردات التي تعرضت بنيتها للتحوّل الداخلي، إذ يكون للإبدال، والحذف، والقلب، والإدغام أثر في خفاء الأصل وهو مدعاة لوقوع ملبس في الحروف الأصول، ومن ثمّ يؤذن بتداخل المعاني على اللفظ الواحد فيغمض المعنى المقصود .

إنّ خفاء الأصل واحد من الأسباب التي أدت إلى غلبة أسلوب التأويل في الدراسة الصرفية، فحاول الصرفيون ((ربط الصيغ المتّقة في شيء المختلفة في شيء آخر بأصل صرفي واحد، وإرجاعها إليه ثم محاولة تفسير أوجه الخلاف كلّما وجدت بطريق التأويل أو افتراض الصور، والنماذج التي تشير إلى هذا الأصل، أو تحتوي على مكونات، أو عناصره الأساسية))^(٣) .

١-الأصول :دراسة إبستمولوجية للفكر اللغوي عند العرب :١٤١ .

٢- ينظر: القياس في اللغة :٣٤ .

٣- دراسات في علم اللغة :٤٨ .

لقد استند النحويون في الردّ إلى أصل الوضع إلى أساس واحد يتمثل بنقل الكلمة من بنائها إلى بناء آخر بحيث يكفل هذا النقل إزالة العلة التي تحوّل لأجلها عن الأصل^(١) والقاعدة في ذلك ((ما كان منقلباً لعلّة، ففارقته العلة فارقته ما أحدثته))^(٢)، والمفارقة تكون بالانتقال من بنية إلى بنية أخرى، اعتمدها الصرفيون وسيلة من وسائل الردّ إلى الأصل، ومن ثمّ الردّ إليه، ومن هذه الأبنية بناء التصغير، والتثنية، والجمع في الأسماء، وصوغ المصدر والإسناد إلى الضمائر في الأفعال^(٣).

وأما الردّ إلى أصل القاعدة، فلا بدّ فيه من اللجوء إلى التأويل؛ لتوجيه ما خرج عنها إليها وحلّ إشكال التعارض في النصوص المخالفة ظاهراً، ومن أساليبه الحذف، والتقدير، والتضمين إذ جوّز اللغويون استعمالها في مواضع جاء صوغ الأبنية فيها مخالفاً للقاعدة الأصل منها أبنية المصادر، والأفعال، والجمع، والتصغير، واسم المكان^(٤)، فأساليب الردّ إلى القاعدة هي أساليب التأويل نفسها؛ لأنّ متعلقها ما يخالف الظاهر، وبواحد منها يُردّ إلى الأصل، فإذا تعددت الأصول الصالحة للردّ اختلف النحويون في الاختيار، وهو سبب آخر يضاف إلى تنوع الأساليب لتعدد الوجوه، وأوجه الردّ جميعها تخضع لقواعد توجيهية تضبطها من أهمها أنّه لا يجوز ردّ الشيء إلى غير أصل^(٥)، إذ ((ليس من ضرورة أن يجوز الردّ إلى أصل أنّه يجوز الردّ إلى غير أصل، وهذا لا إشكال فيه))^(٦).

١- ينظر: دور البنية الصرفية في وصف الظاهرة النحوية وتعييدها: ١٢٧، ١٢٨.

٢-المقتضب: ٢٨٠/٢.

٣- ينظر: كتاب سيبويه: ٤٢١/٣، ومشكل إعراب القرآن: ٢٤٧/٢، والإنصاف في مسائل الخلاف: ٥٣٨، والبيان في غريب إعراب القرآن: ١٨١٤/١.

٤- ينظر: المقتضب: ١٨٠/٤، والخصائص: ٥٤٤، ومشكل إعراب القرآن: ٤٤٥/١، وكشف المشكلات: ٦٦٢/١. والبيان في غريب إعراب القرآن: ٤٦٥/٢.

٥- ينظر: الإنصاف في مسائل الخلاف: ٦٠٨، والأصول دراسة إبستمولوجية للفكر اللغوي عند العرب: ١٤٨.

٦- الإنصاف في مسائل الخلاف: ٦٠٨.

أولاً: الردّ إلى أصل الوضع :-

قال تعالى :- ﴿ قَالَ أَتَسْتَبْدِلُونَ الَّذِي هُوَ أَدْنَىٰ بِالَّذِي هُوَ خَيْرٌ ﴾ [البقرة: ٦١]

قال مكي بن أبي طالب في (أدنى): ((قيل: الألف بدل من همزة، وهو من الدناءة، فالألف على هذا في أدنى بدل من همزة، وقيل هو من الدُّون، وأصله أدُون، ثُمَّ قَلْبِت، وقيل: هو من الدُّنو أي أقرب، فيكون من دَنَا يَدْنُو))^(١) .

قال الباقولي: ((معنى (أدنى): أقرب، أي أقرب في القيمة كما يقال: هذا ثوب قريب إذا أردت تقليل قيمته...، وفيه قول ثانٍ: وهو أن يكون (أدنى) مقلوباً من (أدُون) كما تقول: هذا دُون ذلك ولا يجوز؛ لأنّه لم يهمله أحد السبعة ولم يقرؤه (أدناً)، واشتقاقه من الدَّناءة يوجب همزه))^(٢) .

قال أبو البركات الأنباري: ((أدنى فيه وجهان، أحدهما أن يكون (أدنى) أَفْعَل من الدُّنو، وهو القرب أي أقرب في القيمة كقولك هذا ثوب قريب، إذا أردت تقليل قيمته، والثاني: أن يكون من الدُّون، كما تقول: هذا دون ذاك وأصله (أدُون)، فقدمت اللام إلى موضع العين، فصار (أدْنُو)، فتحركت الواو، وانفتح ما قبلها فقلبت ألفاً، فصار (أدنى)، ووزنه (أَفْلَع)؛ لتقدم اللام على العين، ولا يجوز أن يكون أدنى أَفْعَل من الدَّناءة؛ لأنّ ذلك يوجب أن يكون مهموزاً، ولم يهمله أحد من القراء، وقلب الهمزة الفاء، إنّما يجوز إذا سكنت، وانفتح ما قبلها، ولم يوجد هاهنا ما يقتضي جواز القلب، فكيف يُدعى وجود ما يقتضي وجوبه))^(٣) .

احتملت (أدنى) أكثر من أصل، وتعدد الأصل مؤداه تعدد المعنى، واختلاف التحوّل لاختلاف البناء، فالوجه الأوّل أنّ (أدنى) أَفْعَل مشتقة من (الدنو) بمعنى: القرب، أي: أقرب في القيمة كقولك: هذا ثوب قريب إذا أردت تقليل قيمته، واختاره الفراء^(٤)، وابن جني^(٥) ووافقه العكبري مجيزاً معنيين فقال: (((أدنى) ألفه منقلبة عن واو؛ لأنّه من دَنَا يَدْنُو إذا قَرَبَ، وله معنيان: أحدهما أن يكون المعنى ما تقرب قيمته بخساسته، ويسهل تحصيله، والثاني أن يكون

١- مشكل إعراب القرآن: ١٣٥/١ .

٢- كشف المشكلات: ٤٦/١ .

٣- البيان في غريب إعراب القرآن: ٨٧/١ .

٤- ينظر: معاني القرآن للفراء: ٤٢/١ .

٥- ينظر: المحتسب: ٨٨/١ .

بمعنى القريب منكم؛ لكونه في الدنيا))^(١)، فما يلحظ في النص أنَّ متعلق القرب جاء بمعنيين: الأول متعلقه قيمة الشيء، فهو قليل القدر سهل، وقريب المنال ^(٢)، والآخر متعلقه القرب المكاني، أو الزماني في الدنيا مقارنة بعطاء الأخرى البعيد، وكلا المعنيين يؤولان إلى أصل واحد، وأجاز السياق هذا التعدد، ويرى النحّاس أنَّ القرب في الدنيا هو الأجود في المعنى^(٣)، فيظهر أنَّ المعنى هو المعتمد في تحديد الأصل، ثمَّ الردّ إليه .

والثاني: أن يكون من الشيء الدّون، كما تقول: هذا دون ذاك، وأصله (أدّون)، فقدّمت اللام إلى موضع العين، فصار أدنو، فتحركت الواو، وانفتح ما قبلها، فقلبت الفاء، وصار، أدنى ووزنه (أَفْلَع)؛ لتقدم اللام على العين، والمعنى هنا: أخطّ في المنزلة ^(٤)، فالمعتمد في الردّ القلب المكاني .

والوجه الثالث أن يكون مشتقاً من الدناءة، ورفضه الباقلوي؛ لأنّه لم يهمله أحد القراء السبعة^(٥)، ووافقه أبو البركات مضيفاً سبباً آخرأ هو غياب الموجب لقلب الهمزة الفاء^(٦)، فأصله ((دَنُو يَدْنُو فهو دَنِيء، والمصدر الدَّناءة، وهو من الشيء الخسيس))^(٧)، فالمعتمد في الردّ الاشتقاق.

لقد وردت للآية الكريمة قراءة شاذة بهمز الأدنى^(٨)، ((الذي هو أدنأ)) وللقرّاء نصّ يرى فيه أنَّ نَمّة فارقاً في المعنى بين المهموز، وغيره معتمداً على الاستعمال العربي، إذ قال: ((ولم نر العرب تهمز أدنى إذا كان من الخسة، وهم في ذلك يقولون: إنّه لدانيء خبيث إذا كان ماجناً فيهمزون))^(٩)، ولهذا فالمختار عنده من الدنو، وذكر الراغب أنّه ((خصّ الدنيء بالحقير القدر، ويقابل به السيء، يُقال: دنيء بين الدناءة))^(١٠) .

١- التبيين في إعراب القرآن : ٥٧/١ .
٢- ينظر: الكشاف : ٧٤٣ /١
٣- ينظر إعراب القرآن للنحّاس : ٢٣٠/١ .
٤- ينظر: معاني القرآن للقرّاء : ٤٢/١، و مشكل إعراب القرآن : ١٣٥/١، وكشف المشكلات : ٤٦ /١، و البيان في غريب إعراب القرآن : ٨٧/١ ، والبحر المحيط : ٣٨١/١ .
٥- ينظر: كشف المشكلات : ٤٦ /١ .
٦- البيان في غريب إعراب القرآن : ٨٧/١ .
٧- التبيين في إعراب القرآن : ٥٧/١ .
٨- ينظر: المحتسب : ٨٨/١ .
٩- معاني القرآن للقرّاء : ٤٢/١ .
١٠- المفردات في غريب القرآن(دنا): ٢٣٠ /١ .

من نصوص التوجيه نجد أنّ ثمة ما اشترك به أصحاب المشكل في التوجيه، وهو إجازة وجهين لأصل (أدنى) باعتماد الاشتقاق، فأدنى مشتق أمّا من الدنو، أو من الأدنى^(١)، وأجاز مكي اشتقاقه من الدناءة^(٢)، والمشتق لأبْد أن يشتمل على معنى المشتق منه، وفي الوجوه جميعها كان هناك تحوّل عن الأصل خضع الوجهان الأولان منهما لقواعد صوتية منها قواعد الإبدال، وقد اشتمل بعض التحوّل على مرحلتين تمثلتا بالقلب المكاني، والإبدال، وانفرد مكي بإجازة وجه ثالث^(٣) عُدَّ خروجاً عن قواعد قلب الهمزة مع ورود قراءة شاذة له، وأمّا الردّ إلى الأصل، فقد تمثل بذكر أصل كل وجه قبل التحويل، وألفاظه هي كلّ ما تعلّق بلفظة أصل.

وما يلحظ على توجيه (أدنى) التعدّد في أصل المشتق لا في صيغته، فهو اسم تفضيل على صيغة (أفعل) في الوجوه جميعاً ممّا أدّى إلى تعدّد صور الردّ، وإن كان المعتمد وسيلة الاشتقاق في الصور جميعها، والمرجّح أنّ الأدنى أصلها (د ن و)، والأدنىء أصلها (د ن ء)، ولكل أصل معناه يعتمد عليه المعنى الخاص لكل كلمة.

إنّ في علاقة المشتقات مع بعضها، وإيالتها إلى أصل واحد يظهر قاعدة توجيهية مهمة تلك التي تنصّ على أنّ الفرع لأبْد أن يكون فيه الأصل^(٤)، فمعظم الاشتقاق يدخل تحت ((ما حدّه النحويون من أنّه إنشاء فرع من أصل يدلّ عليه، وأمّا المشتق فيقال للفرع الذي صيغ من الأصل؛ لأنّك تطلب معنى الأصل في الفرع، فكأنك تشتقّ الفرع لتخرج منه الأصل، وكأنّ الأصل مدفون فيه، والمشتق منه هو الأصل))^(٥)، ولهذا فإنّ الردّ إلى أصل واحد عند تعدّد الأصول لا يرتبط بطرق التحوّل لبنية اللفظ فحسب، بل يرتبط بالمعنى الملائم للسياق، ولم تكن وسائل تحديد الأصل، ثمّ الردّ إليه بمعزل عن الاشتقاق للمفردة بمعناها المتعارف، فما وافقه فهو الوجه عند الترجيح، وظهرت الفروق اللغوية بين المفردات في أصل الوضع محدداً للأصل المتحوّل عنه على نحو: ما وجد في (الأدنى) .

١- ينظر: مشكل إعراب القرآن: ١٣٥/١ ، وكشف المشكلات : ٤٦ /١ ، والبيان في غريب إعراب القرآن : ٨٧/١ .

٢- ينظر: مشكل إعراب القرآن: ١٣٥/١ .

٣- ينظر: نفسه : ١٣٥/١ .

٤- ينظر: قواعد التوجيه الصرفي : ٢٠٥/١ .

٥- الممتع في التصريف : ٤٢/١ .

قال تعالى: ﴿وَكَانَ يَأْمُرُ أَهْلَهُ بِالصَّلَاةِ وَالزَّكَاةِ وَكَانَ عِنْدَ رَبِّهِ مَرْضِيًّا﴾ [مريم: ٥٥]

قال مكي بن أبي طالب في (مَرْضِيٍّ): ((أصله: مَرْضُوٌّ على وزن: مَفْعُول، وهو من ذوات الواو لقولهم: الرِّضْوَان، ثُمَّ أبدلوا من الواو ياءً، وكسروا ما قبلها؛ لتصح الياء الساكنة، ولأنَّه أخَفَّ من الواو))^(١) .

قال أبو البركات الأنباري: ((مَرْضِيًّا أصله: (مَرْضُويًّا) إِلَّا أَنَّهُمْ أبدلوا من الضمة كسرة ومن الواو ياءً هذا على لغة من قال في تثنية الرضا: (الرِّضْوَان)، ومن قال: (رِضْيَان) كان من ذوات الياء، وأصله (مَرْضُوي) فاجتمعت الواو والياء والسابق منهما ساكن، فقلبوا الواو ياءً، وأدغموا الياء في الياء، وكسروا ما قبل الياء توطيداً لها ولأنَّه أخَفَّ))^(٢) .

احتملت بنية مَرْضِيٍّ أصليْن: الأوَّل واوي، والآخر يائي فتعدد التوجيه فيها فالوجه الأوَّل يذهب إلى أَنَّ أصله واوي، وإنَّ هناك تحوُّلاً عن البنية الأصل وذلك بقلب الواو ياءً، وإدغامها بالياء، واستند في تحديد الأصل بنية المثني، وهي (الرِّضْوَان)، ((فإذا كان المنقوص من بنات الواو أظهرت الواو في التثنية؛ لأنَّك إذا حركت فلا بُدَّ من ياء أو واو، فالذي من الأصل أولى))^(٣) ، ولذلك عدت التثنية من الوسائل التي تردُّ الألفاظ إلى أصولها^(٤)، وهذه القاعدة اعتمدها أبو البركات^(٥) في إجازة أن يكون للام أصلان، فوافق مكي^(٦) في الأوَّل، وأمَّا الوجه الآخر فهو الأصل اليائي لقولهم في التثنية (رِضْيَان)^(٧)، فتثنية الرِّضَا رِضْوَان، ورِضْيَان، ((فمن قال رِضْيَان لم يكن من قوله إلا مَرْضِيٍّ))^(٨) .

ويرى الفراء أنَّ من قال: مَرْضِيٍّ بناه على رَضِيْتُ، فيكون أصل اللام ياءً ، ولو أتت

١-مشكل إعراب القرآن: ١٢/٢.

٢-البيان في غريب إعراب القرآن: ١٢٧/٢-١٢٨.

٣- كتاب سيبويه: ٣٨٦/٣.

٤- ينظر: كتاب سيبويه: ٣٨٦/٣، و البيان في غريب إعراب القرآن: ١٢٧/٢-١٢٨.

٥- ينظر:البيان في غريب إعراب القرآن: ١٢٧/٢-١٢٨.

٦-ينظر: مشكل إعراب القرآن: ١٢/٢.

٧- ينظر:البيان في غريب إعراب القرآن: ١٢٧/٢-١٢٨.

٨- معاني القرآن وإعرابه: ٣٣٣/٣.

(مرضوًا) كان صواباً ؛ لأن أصلها الواو ؛ لمجيء الرضوان بالواو^(١)، وهذا يعني أنه لم يُعَلَّ، وهو جائز في اللغة غير جائز في القرآن الكريم؛ لأنه مخالف للمصحف^(٢)؛ ولهذا، فالإعلال أرجح من التصحيح؛ لأنه أعلّ في (رَضِيَّ)، وفي المثنى (رِضَيَّان)، ف(مرضوًا) تعلُّ بقلب الواو ياءً لأنها طرف بعد واو ساكنة، والساكن ليس بحاجز حصين، ثم أبدلت الضمة كسرة والواو ياءً وأدغمت الياء بالياء^(٣) فتصبح مَرَضِيٌّ.

ولسماع المثنى بالوجهين، فقد عُذَّ (مرضِيّ) من باب: ما يقال بالياء، والواو من ذوات الأربعة، فيقال: فلان مَرَضُوٌّ، ومَرَضِيٌّ، وأرض مَسْنُوَّةٌ، ومسنوَّةٌ إذا سقيت بالسواني، أو بالمطر فيجوز أن تكون الواو أصلاً، ويجوز أن تكون الياء أصلاً^(٤).

ويبدو أنَّ إجازة الأصلين؛ لأنه ليس مما يلبس في المعنى، إذ إنَّ ((الراء، والضاد، والحرف المعتل أصل واحد يدلّ على خلاف السخط))^(٥)، فتفضيل أحدهما على الآخر في الاستعمال إنّما هو مسألة ذوقية تتعلق بالخفة، والثقل في النطق، فهي اختلاف لهجي بدليل أنّ (مرضوًا) لغة معروفة عند أهل الحجاز^(٦).

أمّا الاستعمال القرآني، فجاء بالفعل (رَضِيَّ) منه قوله تعالى: ﴿لَقَدْ رَضِيَ اللَّهُ عَنِ الْمُؤْمِنِينَ﴾ [الفتح: ١٨]، وسبب مجيء الفعل بالياء؛ لأنه مُعَلّ لمكان الكسر قبل الواو، فأصله قبل الإعلال رَضِوٌ ؛ من الرضوان^(٧)، فالمصدر بالواو، وهو الرضا الكثير خُصَّ في القرآن

١- ينظر: معاني القرآن للفراء: ١٦٩/٢-١٧٠.

٢- ينظر معاني القرآن وإعرابه: ٣٣٣/٣.

٣- ينظر: معاني القرآن وإعرابه: ٣٣٣/٣ والبحر المحيط: ٦/ ١٨٨.

٤- ينظر: إصلاح المنطق: ١٣٩/٢، ومعاني القرآن وإعرابه: ٣/ ٣٣٤، ودقائق التصريف: ٣١٨.

٥- مقاييس اللغة (رضي): ٤٠٢/٢.

٦- ينظر: معاني القرآن للفراء: ١٧٠/٢.

٧- ينظر: مشكل إعراب القرآن: ٢٨٣/١، والبيان في غريب إعراب القرآن: ٣١٢/١، إذ اعتمد مكي وأبو البركات

على المصدر في تحديد أصل (رضي).

الكريم بما كان من الله تعالى؛ لأنه أعظم الرضا^(١) قَالَ تَعَالَى: ﴿يُبَشِّرُهُمْ رَبُّهُمْ بِرَحْمَةٍ مِّنْهُ وَرِضْوَانٍ﴾ [التوبة: ٢١] ، فاستُدلَّ على الأصل بالمصدر، وبه ورد الاستعمال القرآني، ويبدو أنَّ هذه الأسباب مجتمعة أجازت الترجيح للأصل الواوي، والياء لغة، ونظيره الربا ف((لام الربا واو، لأنه من ربا يربو، ولقولهم في التنثية: (رَبَوَان)))^(٢)، فكان إظهار الواو أولى في التنثية؛ لأنَّ الناقص واوي، ولو كان يائياً لأظهرت الياء^(٣)، وتستعمل التنثية أيضاً؛ لمعرفة الأصل المحذوف من الأسماء الثنائية نحو: (ذات) تُثْنَى (ذواتا)، فالحرف المحذوف هو الواو^(٤).

إنَّ التحوّل بالإبدال في الغالب يؤدي إلى خفاء أصل المبدل منه، وتحديد الأصل يرتبط ارتباطاً وثيقاً بالتحوّل، فقد تحتل البنية أصليين، فتعتمد وسائل الرد لتحديد الأصل، واستندت في (مرضي) إلى قاعدتين من قواعد الردّ إلى الأصل، وهما: التنثية تردّ الأشياء إلى أصولها والمصدر يعتلّ لاعتلال الفعل، ويصحّ لصحته، إذ يستعمل الصرفيون المصدر لمعرفة أصل عين الفعل إذا كان قد أُعِلَّ أم لا عند صوغه، فالغالب عند الصرفيين أنَّ الإعلال أصل في الأفعال؛ لنقلها، ثُمَّ تبعه المصدر الذي هو أصل في الاشتقاق عند البصريين فرع عند الكوفيين^(٥) نحو: المصدر (لواذا) (الوارد في قوله تعالى: ﴿قَدْ يَعْلَمُ اللَّهُ الَّذِينَ يَتَسَلَّلُونَ مِنْكُمْ لِوَاذًا﴾ [النور: ٦٣]، إذ تقرّر أنّه من الفعل (لاوِذ) (لاوِذ) قال مكي ابن أبي طالب: ((وصحّ لواذا بالواو لصحته في لاوِذ ومصدر فاعل لا يُعِلُّ))^(٦)، فلو كان مصدر الفعل (لاوِذ) لكان (لياذاً) معتلاً لاعتلال الفعل نظير قَامَ قِيَاماً^(٧)، فباعتماد قاعدة تتعلق بأصل الإعلال حددت بنية الفعل الأصلية، إذ إنَّ من شروط قلب الواو ياءً أن تكون في مصدرٍ لفعلٍ مُعَلٍّ^(٨)، فاستعملت بنية المصدر في الردّ إلى أصل البنية .

١- ينظر: المفردات في غريب القرآن (رضي): ٢٦١/١ .

٢- البيان في غريب إعراب القرآن: ١٨٠/١ .

٣- ينظر: كتاب سيبويه: ٣٨٦/٣ .

٤- ينظر: مشكل إعراب القرآن: ٢٤٧/٢ .

٥- ينظر: البيان في غريب إعراب القرآن: ٢٠١/٢، و شرح شافية ابن الحاجب: ٦٣/٢ .

٦- مشكل إعراب القرآن: ٧١/ ٢ .

٧- ينظر: البيان في غريب إعراب القرآن: ٢٠١/٢ .

٨- ينظر: شرح شافية ابن الحاجب: ٩٥/٢ .

قال تعالى ﴿وَإِذْ نَجَّيْنَاكُمْ مِنْ آلِ فِرْعَوْنَ يَسُومُونَكُمْ سُوءَ الْعَذَابِ يُذَبِّحُونَ أَبْنَاءَكُمْ وَيَسْتَحْيُونَ نِسَاءَكُمْ﴾ [البقرة: ٤٩]

قال مكي بن أبي طالب في (ءال): ((وآل أصله أهل، ثم أبدل من الهاء همزة فصارت أأل، ثم أبدل من الهمزة ألف لانفتاح ما قبلها وسكونها، فإذا صغرت رددته إلى أصله فقلت: أهيل، وحكى الكسائي: أويل، فإذا جمعته قلت: ألون))^(١).

قال أبو البركات الأنباري: ((وآل أصله أهل، فأبدلوا من الهاء همزة، فصار (أأل) فاستقلوا اجتماع همزتين، فقلبوا الثانية ألفاً؛ لسكونها، وانفتاح ما قبلها، ولهذا لو صغرت لردته إلى أصله فقلت: أهيل؛ لأن التصغير يرد الأشياء إلى أصولها، وقد قيل في تصغيره أويل، وهذا يدل على أن الألف فيه منقلبة عن واو))^(٢).

المشكل في (آل) أن هناك تحولاً قد حصل عن البنية الأصل، فغمض أصل الحرف الثاني وهو الألف، وبحسب نصي التوجيه، ففي أصله وجهان: الأول أتفق أن تحوله مرّ بمرحلتين الأولى: إبدال الهاء همزة؛ ((لأنها من مخرج الهاء، وهي أقوى منها في الصوت))^(٣)، والأخرى: قلب الهمزة الفاء؛ لسكونها، وانفتاح قبلها^(٤)، ((فإذا التقت الهمزتان في كلمة واحدة فلا بد من إبدال الثانية))^(٥) للنقل، وجاء هذا التحول مساوفاً لقواعد الإبدال، فارتبط ارتباطاً وثيقاً بالأصل المحدد استناداً إلى قاعدة التصغير يرد الأشياء إلى أصولها^(٦)، فاستدل بها أن أصل الهمزة هاء؛ لأن الثقل الناتج عن اجتماع الهمزتين قد ذهب في بنية التصغير، وهذا الأصل هو المختار في نصي التوجيه^(٧)، ووافقهم العكبري^(٨)، والوجه الآخر نُسب إلى الكسائي، فأصل آل: أول، فالأصل هنا واوي، ثم أبدل الفاء، واستدل على الأصل بالتصغير والجمع، فتصغيره

-
- ١-مشكل إعراب القرآن: ١٣٣/١.
 - ٢-البيان في غريب إعراب القرآن: ٨١/١.
 - ٣-التبصرة والتنذرة: ٨١٥/٢.
 - ٤- ينظر: التبيان في إعراب القرآن: ٥٢/١.
 - ٥- المنصف: ٥٢/٢.
 - ٦- ينظر: البيان في غريب إعراب القرآن: ٨١/١.
 - ٧- ينظر: مشكل إعراب القرآن: ١٣٣/١ و البيان في غريب إعراب القرآن: ٨١/١.
 - ٨- ينظر: التبيان في إعراب القرآن: ٥٢/١.

أويل، وجمعه آلون^(١)، ووجه ذلك أنَّهم يؤولون إلى أصل واحد^(٢)، ويرى السمين الحلبي أنَّ من ((اعتقد كونه من آل يؤول أي: رجع صغره على أويل))^(٣) .

وهناك من يرى ثمة فرق بين الأهل والآل، فكلمة أهل تستعمل لقراءة الرجل وتستعمل من جهة الاختصاص فيقال : أهل العلم، وأهل البصرة، وآل الرجل خاصته من جهة القرابة أو الصحبة، ولعلَّ ما يؤيد ذلك أنَّ ثمة فارق بين الكلمتين في الاستعمال القرآني^(٤)، إذ استعملت كلمة آل للاختصاص بمجموعة ذات صفات مشتركة كالكفر في آل فرعون ، أمَّا أهل فأوسع دلالة وهذا مؤداه أنَّ لا تحولاً في الكلمة، وإن كل واحدة منهما أصل له معنى خاص به.

إنَّ بناء الكلمة إذا كان مصوغاً على هيئة يتعذر فيها اجتماع حروفها الأصلية، أو يستقل، فإنَّ صوغ الكلمة على أحد أوزان التصغير يؤدي إلى عودة حروف الكلمة الأصلية للظهور^(٥)، ولهذا يستعمل في معرفة مادة الكلمة، ويصبح من اليسير الردُّ إلى الأصل المتحوَّل عنه، ولذلك فالمسوّغ للقول بوجود أصليين أُعتمد فيه على أبنية التصغير، ولأنَّ أدنى التصغير يقع على الاسم المكون من ثلاثة أحرف، فقد استعمل وسيلة لردِّ الحرف المحذوف؛ ((لأنَّ كلَّ ما كان على حرفين فصغرت رددته إلى أصله حتى يصير على مثال فعيل، فتحقير ما كان على حرفين كتحقيقه لو لم يذهب منه شيء، وكان على ثلاثة ، فلو لم يذهب منه شيء، وكان على ثلاثة فلو لم ترده ؛لخرج عن مثال التحقير، وصار على أقل من مثال فُعِيل))^(٦)، فمن ذلك ما قيل في المحذوف من كلمة (سنة)، ((وأصل سنة سنة لقولهم في التصغير سُنِيْهَة))^(٧)، وشارك الجمع التثنية، والتصغير في الردِّ إلى الأصل؛ لأنَّ أوزانه المختلفة تتكون في أبنية جديدة تُنقل إليها الكلمة، فيؤدي ذلك إلى مفارقتها للهيئة التي حدث فيها الاستئصال، والتغيير^(٨)، فاشترك مع التصغير في هذه، ولهذا يستدلُّ بهما معاً على الأصل، ويصبح من اليسير ردُّ الكلمة إلى أصلها، على نحو: ما وجد في (أهل) ونظيرها ردُّ

١- ينظر: معاني القرآن المنسوب للكسائي : ٧٠ .

٢- ينظر: شرح شافية ابن الحاجب : ١٤٢/٢ .

٣- الدر المصون : ٣٤١/١ .

٤- ينظر : الفروق اللغوية : ٢٨١ لقد استعمل القرآن الكريم كلمة (أهل) ٥٦ مرة ، واستعملت كلمة (آل) ٢٢ مرة .

٥- ينظر : كتاب سيبويه : ٣٨٦/٣ ، والبيان في غريب إعراب القرآن : ١٧١/١ .

٦- كتاب سيبويه : ٤٤٩/٣ .

٧- البيان في غريب إعراب القرآن : ١٨٠/١ .

٨- ينظر: دور البنية الصرفية في وصف الظاهرة النحوية وتقعيدها : ١٢٨، ١٢٧ .

الألف إلى أصلها في (ماء)، إذ تحدد أن ((الأصل في) الماء) موه لقولهم في تكسيره (أمواه) وفي تصغيره (مويه)؛ لأن التصغير، والتكسير يردان الأشياء إلى أصولها فتحركت الواو وانفتح ما قبلها، فقلبت الواو ألفاً؛ لتحركها، وانفتاح ما قبلها))^(١) .

أما جمع التصحيح، فقد اشترك مع التنثية في معرفة أصل اللام واواً أم ياء ((فالجمع بالألف، والتاء بمنزلة التنثية فيما كان مقصوراً على ثلاثة أحرف))^(٢) نحو: تحديد أصل الواو في (الصلاة) في قوله تعالى: ﴿الَّذِينَ يُؤْمِنُونَ بِالْغَيْبِ وَيُقِيمُونَ الصَّلَاةَ وَمِمَّا رَزَقْنَاهُمْ يُنْفِقُونَ﴾ [البقرة: ٣]، ف((الصلاة أصلها صَلَوَةٌ دلّ على ذلك قولهم صلوات، فوزنها فعلة))^(٣).

إن الردّ إلى الأصل من ظواهر اللغة التي تقوم على فكريتي الأصل والفرع، فقد يقع في الكلمة إبدالان أو قلب مكاني، أو إدغام، فتكون الكلمة قبل وقوع الإبدال فيها أصلاً وتكون بعد وقوعه فرعاً له، وتُعدّ ((قاعدة الفرع أحط رتبة من الأصل))^(٤) من أهم الدلائل لمعرفة المبدّل منه من المبدّل^(٥) .

لقد استند الصرفيون إلى معيار التصرف؛ لمعرفة الأصل الذي يختصّ به الأصل من دون الفرع، ولتعدد صور التحوّل عن الأصل، فقد تعددت آليات الردّ إليه، وهي التصغير والجمع والمثنى والمصدر، وظهر أثر القواعد الصوتية محدداً للأصل في أبنية فارق فيها الفرع ما يستثقل، فظهر الحرف الأصل وعولج الإشكال .

١- البيان في غريب إعراب القرآن: ٤٠٤/٢ .
٢- شرح كتاب سيبويه للسيرافي: ٤/ ١٣٧ .
٣- مشكل إعراب القرآن: ١١٥/١ .
٤- الأشباه والنظائر: ٣١٣/١ .
٥- ينظر: قواعد التوجيه الصرفي: ٢٢٤/١ .

ثانياً: الردّ إلى أصل القاعدة :-

قَالَ تَعَالَى: ﴿وَأَرْسَلْنَا الرِّيحَ لَوَاقِحَ﴾ [الحجر: ٢٢]

قال مكي بن أبي طالب في (لَوَاقِح): ((أصل الكلام مَلَّاح؛ لَأَنَّهُ من أَلْقَحَتِ الرِّيحَ الشَّجَرَ فهي مُلْقَح، والجمع مَلَّاح، لكن أتى على تقدير حذف الزائد كأنه جاء على لَقَحَت فهي لَاقِح، والجمع لَوَاقِح باللفظ أتى على هذا التقدير، والمعنى على الآخر؛ لَأَنَّهُ لا يتعدى إلَّا بالزيادة))^(١).

قال الباقولي: ((قيل: مُلْقَحَات على حذف الزوائد، وقيل: لَوَاقِح أي: حوامل بالسحاب؛ لَأَنَّهُا تسوقه))^(٢).

قال أبو البركات الأنباري : ((لَوَاقِح، فيه وجهان أحدهما: أن تكون لَوَاقِح، جمع لَاقِحَة أي: حوامل بالسحاب؛ لَأَنَّهُا تسوقه، والثاني: أن تكون لَوَاقِح أصله مَلَّاح؛ لَأَنَّهُ من أَلْقَحَتِ الرِّيحَ الشَّجَرَ، إلَّا أَنَّهُ أتى به على حذف الزوائد))^(٣).

(لَوَاقِح) جمعٌ خالف القاعدة في صوغه، إذ إنَّ مفردَه (مُلْقِحَة) فالقياس أن يجمع على (ملّاح)، واستدلَّ على مفردَه من الاشتقاق، فمُلْقِح اسم فاعل من أَلْقَحَ^(٤)، وأمَّا (لَوَاقِح) زنة (فَوَاعِل) جمع مقيس في (لَاقِحَة) زنة (فاعِلَة) قال سيبويه: ((إذا لحقت الهاء فاعِلاً للتأنيث كسَّر على(فواعِل)، وذلك قولك ضاربة وضَوَّارِب))^(٥)، وبالاستناد إلى نصوص التوجيه نستطيع أن نقسم التوجيه على قسمين الأوّل: معتمده المعنى، إذ أُجيز أن يأتي اسم الفاعل على وجهين : أحدهما أن تجعل الرِّيح هي التي تلقح بمرورها على التراب والماء، فيكون فيها

١-مشكل إعراب القرآن: ٤٤٥/١ .

٢ -كشف المشكلات: ٦٦٢/١ .

٣-البيان في غريب إعراب القرآن: ٦٧/٢ .

٤ - ينظر: مشكل إعراب القرآن: ٤٤٥/١ ، و البيان في غريب إعراب القرآن: ٦٧/٢ .

٥ - كتاب سيبويه: ٦٣٢/٣ .

اللقاح فيقال: ريح لاقح من (لَفَحَتْ) إذا أتت بالخير، ويقال لريح العذاب: (عقيم) إذا لم تأت بخير قال تعالى: ﴿وَفِي عَادٍ إِذْ أَرْسَلْنَا عَلَيْهِمُ الرِّيحَ الْعَقِيمَ﴾ [الذاريات: ٤١] ^(١)، وقال الأخفش: ((الرياح تُلَقِّحُ السحاب، فقد يدلّ على ذلك المعنى؛ لأنّها إذا أنشأته وفيها خير وصل ذلك إليه)) ^(٢)، فيكون هذا ممّا اكتُفِيَ فيه بالسبب من المسبب ^(٣).

والآخر: إنّها جمع (لاقح) على النسب كلابن، وتأمّر أي: ذات لاقح فيكون ((وصفها باللقح وإن كانت تُلَقِّح كما قيل: ليل نائم والنوم فيه وسر كاتم)) ^(٤)، فيقال لها ((الواقح، وإن لقت غيرها لأنّ معناها النسب)) ^(٥)، وهو ما استبعدته نصوص التوجيه ^(٦).

والتوجيه الآخر متعلقه اللفظ، إذ إنّ حذف لفظي لهزمة التعديّة من (أَلَقَحَ) فيصبح (لَقَحَ) ويقدر فيه معنى التعديّة؛ لأنّه لازم لا يتعدى إلا بالزيادة، وهو ما أجازته نصوص التوجيه ^(٧) وفي هذا تحديد الفاعلية بالريح.

وللحذف وجه آخر، إذ إنّ الحذف للزائد من الجمع المقيس (ملاقح) مفردة (مُلَقِّحَة) فحذفت الميم عودة إلى الأصل قال أبو عبيدة: ((والعرب تفعل هذا، فتلقى الميم؛ لأنّها تعيده إلى أصل الكلام)) ^(٨)، واستدلّ على ذلك بالنظير من الشعر العربي وهي الطوائح، وذلك في قول الشاعر [من الطويل] ^(٩):

لِيُبِكَ يَزِيدُ ضَارِعٌ لَخُصُومَةٍ وَمُخْتَبِطٌ مِمَّا تُطِيحُ الطَّوَائِحُ

فمثل اللواقح الطوائح، وأصله المطاوح جمع مَطِيحَة من أطاح يُطِيح ^(١٠)، واختار المبرّد

١- ينظر: معاني القرآن للفراء: ٨٧/٣، ومعاني القرآن وإعرابه: ٧٧/٢، والدر المصون: ١٥٣/٧.

٢- معاني القرآن للأخفش: ٤١١.

٣- ينظر: الخصائص: ٤٥٢.

٤- معاني القرآن للفراء: ٨٧/٣.

٥- معاني القرآن وإعرابه: ٧٧/٣.

٦- ينظر: مشكل إعراب القرآن: ٤٤٥/١، و البيان في غريب إعراب القرآن: ٦٧/٢.

٧- ينظر: نفسهما: ٤٤٥/١، ٦٢/٢.

٨- مجاز القرآن: ٣٤٨/١.

٩- البيت للحارث ابن نهيك في كتاب سيبويه: ٢٨٨/١، وينظر: المعجم المفصل في شواهد العربية: ٧٥/٢.

١٠- ينظر: مجاز القرآن: ٣٤٨/١، والدر المصون: ١٥٣/٧.

الحذف، فقال في (لَوَاقِح): ((ولو كان على لفظه لكان ملاقح؛ لأنه يقال: أَلْقَحْتُ فهي مُلْقِحَةٌ ولكنّه على حذف الزوائد))^(١).

واللَوَاقِح اسم غلب على الرياح المحمّلة بالخير، وهذا ما تفيدّه صيغة فواعل في الغالب كالنازلة الشديدة، وجمعها النوازل، ((ولذا يقول العرب: الزواجر، والنواصب، والصواعق... لأنّهم بذلك يريدون الإسمية، أو القرب من الإسمية))^(٢).

إنّ الغالب على ما ذكر من وجوه في لَوَاقِح هو الحذف، فهو وسيلة من وسائل التأويل لردّ البناء إلى القاعدة الأصل في صوغه، ومما قوى هذا المذهب توافر النظائر في العربية ليس في أبنية الجمع فحسب، بل في أبنية أخرى، ولذلك يرى المبرّد أنّ حذف الزوائد من لَوَاقِح مثل: ((حذفك الزوائد إذا احتجت إلى حذفها في تصغير، أو جمع، أو اضطر إليه شاعر))^(٣).

وأما الوجه الآخر، فهو تضمين الفعل المتعدي بالهمزة معنى الفعل الثلاثي اللازم ليستقيم مع قاعدة صوغ اسم الفاعل على زنة فاعِل، ومن ثمّ يردّ إلى القاعدة الأصل، فما كان على فاعل يجمع على فواعِل؛ وهو من الوسائل المستعملة لحلّ إشكال الأصل^(٤)، والحذف من سنن العربية^(٥)، ونظير (لَوَاقِح) (أَصْحَاب) في قوله تعالى: ﴿وَمَا جَعَلْنَا أَصْحَابَ النَّارِ إِلَّا مَلَائِكَةً﴾^(٦) المدثر: ٣١ جمع (صاحب) على حذف الزائد، وكأنّه جمع لَصَحْب^(٦).

١-المقتضب: ١٧٩/٤.

٢-معاني الأبنية: ١٣٦٢، ١٣٧.

٣-المقتضب: ١٨٠ / ٤.

٤-ينظر: الأصول دراسة إبستمولوجية في الفكر اللغوي عند العرب: ١٤٥.

٥- ينظر: الخصائص: ٥٤٤.

٦-ينظر: مشكل إعراب القرآن: ٣١١/٢.

قَالَ تَعَالَى: ﴿وَاللَّهُ أَنْبَتَكُمْ مِنَ الْأَرْضِ نَبَاتًا﴾ [نوح: ١٧]

قال مكي بن أبي طالب في (نَبَات): ((نَبَات مصدر لفعل دلّ عليه أنبتكم أي: فنبتم نباتاً، وقيل: هو مصدر أنبتكم على حذف الزيادة))^(١) .

قال أبو البركات الأنباري: ((... وتقديره، والله أنبتكم من الأرض فنبتم نباتاً، فقدّر له فعل ثلاثي يكون جارياً عليه، والثاني: أن يكون مصدر (أنبتكم) على حذف الزائد))^(٢) .

في النصين السابقين توجيه لصوغ المصدر (نَبَات) من الفعل (أَنْبَتَ)، فهو تحوّل عن القاعدة الأصل التي تنصّ: إنّ ما كان على أَفْعَلَ، فمصدره على إِفْعَال^(٣)، وما يلحظ في النصين أنّهما عمداً إلى استعمال وسيلتين من وسائل الرّدّ إلى الأصل: الأولى التقدير وهو المقدم، فالمصدر (نَبَات) لفعل تقديره (نَبَتَ)، وهو ما يوافق القاعدة في صوغه، فما كان على فعل فمصدره يبنى على فَعَال كما يبنى على فَعُول^(٤)، ويرى سيبويه أنّه من ((باب ما جاء المصدر فيه على غير الفعل؛ لأنّ المعنى واحد))^(٥) أي: إنّ أَفْعَلَ وفَعَلَ بمعنى واحد، فأُنْبِت ونَبَت بمعنى واحد .

ويرى الزجاج أنّ نباتاً محمول في المصدر على المعنى ؛لأنّ معنى: (أنبتكم) جعلكم تنبتون ونبات أبلغ في المعنى^(٦)، ووافقه النحاس، فقال: ((ومصدر أنبت إنبات إلّا أنّ التقدير، فنبتم نباتاً))^(٧)، ويبدو التقدير كأنّه نوع من تضمين للفعل؛ ليساوق قاعدة صوغ المصدر من الفعل الثلاثي (فَعَلَ)، ويرى الزمخشري أنّ ثمة فارق في المعنى، فدلالة المصدر (نَبَات) على الحدوث^(٨)، إذ إنّ من معاني الهمزة وجود الشيء على صفة، والإنبات ليس صفتهم، وإنّما هو حادث عليهم، فهو واحد من مصاديق القدرة الإلهية .

١-مشكل إعراب القرآن: ٢٩٩/٢ .

٢-البيان في غريب إعراب القرآن: ٤٦٥/٢ .

٣- ينظر: كتاب سيبويه: ٧٨/٤، وشرح شافية ابن الحاجب: ١١٣/١ .

٤- ينظر: كتاب سيبويه: ٩/٤، و مشكل إعراب القرآن: ٢٩٩/٢، و البيان في غريب إعراب القرآن: ٤٦٥/٢ .

٥- كتاب سيبويه: ٨١/٤ .

٦- ينظر: معاني القرآن للزجاج: ٢٢٩/٥ .

٧- إعراب القرآن للنحاس: ٤٠/٥ .

٨- ينظر: الكشف: ٢١٧/٦ .

والوسيلة الأخرى في الردّ إلى الأصل: الحذف فنَبَات مصدر لَأَنْبَتَ على حذف الزوائد^(١)، والزائد هنا الهمزة، ولهذا حددت بنية (نَبَات) باسم مصدر؛ لأنّها لم تشتمل على حرف من أحرف الفعل، وهو مذهب العكبري^(٢)، ووافقه أبو حيان^(٣)، وتابعه السمين الحلبي^(٤)، وتفيد المخالفة بين المصدر، وفعله الإفادة بكلا المعنيين اللذين اشتمل عليهما الفعل، والمصدر^(٥)، ولعلّ المخالفة مقصودة؛ لتحقيق هذه الإفادة بدليل أنّ التعبير القرآني لم يستعمل إلّا المصدر (نَبَات) مع الفعل (أَنْبَتَ) .

وعلى الرغم من إجازة وسيلتين للردّ إلى القاعدة الأصل، فالمقدّم في نصي التوجيه التقدير^(٦)، ولعلّ السبب في ذلك إرادة معنى الإنبات في المصدر، وهو ما أكّده الأخفش بقوله: ((فجعل النبات المصدر، والمصدر (الإنبات)؛ لأنّ هذا يدلّ على المعنى))^(٦) .

ونظير (نباتاً) (قرضاً) في قوله تعالى: ﴿مَنْ ذَا الَّذِي يُقْرِضُ اللَّهَ قَرْضًا حَسَنًا فُضِّلَهُ لَهُ﴾ [الحديد: ١١]، فهو ((مصدر أتى على غير المصدر))^(٧) .

لقد أجاز التوسع في المعنى تعدّد وسائل الردّ إلى أصل القاعدة، ويضاف إليه الاستعمال العربي للنظائر، والاستعمال القرآني منه على وجه الخصوص هذا من جهة، ومن جهة أخرى، فإنّ الصرفيون جوّز الخروج على القاعدة بشرط توافر قيود خاصة تُردّ إليها حال الخروج^(٨) ولهذا كان اختلاف العلماء في اختيار الوسيلة بحسب تأوّل المعنى على نحو: ما وجد في الجمع (لوايح)، والمصدر (نَبَات)، وفي هذا دليل على أنّ التأويل من أهم الوسائل المستعملة لردّ النصوص المخالفة إلى أصل القاعدة في صوغ الأبنية الصرفية.

١- ينظر: مشكل إعراب القرآن: ٢/٢٩٩، والبيان في غريب إعراب القرآن: ٢/ ٤٦٥ .

٢- ينظر: التبيان في إعراب القرآن: ٢/ ٧٥٨ .

٣- ينظر: البحر المحيط: ٨/ ٣٣٤ .

٤- ينظر: الدرّ المصون: ١٠/ ٤٧٢ .

٥- ينظر: الإعجاز الصرفي في القرآن الكريم: ١٦٦ .

٦- معاني القرآن للأخفش: ٢/ ٥٥٠ .

٧- مشكل إعراب القرآن: ٢٥٦ .

٨- ينظر: الأصول دراسة إيبستمولوجية للفكر اللغوي عند العرب: ١٣٤ .

إنّ ما يلحظ في التحوّل عن أصل القاعدة أنّه تحوّل مقصود يتطلبه التنوع في المعنى مع الاختصار في الكلام غير المخلّ، ولهذا كانت جُلّ توجيهات اللغويين، ومنهم أصحاب المشكل تتركز حول المعنى، والردّ إلى القاعدة بتأوّل المعنى، وأمّا وسائل الردّ إلى الأصل في التوجيه الصرفي في كتب المشكل، فقد جاءت موافقة لوسائل المتقدمين من علماء العربية، وهي على نحو الإجمال: الاشتقاق، والتصغير، والتنثية، والجمع في الردّ إلى أصل وضع، والحذف، والتقدير، والتضمين في الردّ إلى أصل القاعدة .

المبحث الثالث :-

الحمل اللفظي والحمل المعنوي:

الحمل بمفهومه العام من الظواهر الوثيقة الصلة بالقياس، لأنّ القياس: ((هو حمل فرع على أصل بعلّة، وإجراء حكم الأصل على الفرع))^(١)، وليس هذا محلّ البحث، إذ لا مشكل فيه، وإنّما سنقف على الحمل بمفهوم المخالفة على وجه الخصوص، فهو وسيلة استعملت في تأويل المسائل الخارجة عن القياس، وتطبيق صورة من صورها في محاولة لخلق نظام يشتمل على قوانين عامة تنضبط تحتها كلّ مفردات الظواهر اللغوية، ولهذا فهو إحدى الوسائل التي تسوّغ خروج صيغة أو نمط لغوي عن القاعدة أو الأصل، ومن ثمّ إرجاعها إليه^(٢)، ويمكن تقسيمه على قسمين هما: الحمل على اللفظ، والحمل على المعنى .

أولاً/الحمل على اللفظ : هو حمل اللفظ على اللفظ لمناسبة بينهما^(٣)، إذ يشتمل على سلسلة من التحوّلات التي يتوصل بها إلى معرفة الأصل الذي كان ينبغي أن تكون عليه الألفاظ وصولاً إلى الصورة النهائية للبنية الصرفية المستعملة المخالفة لقواعد الصوغ^(٤).

ثانياً/الحمل على المعنى: هو حمل لفظ على معنى آخر، لشبه بين اللفظين، فيأخذ الحكم النحوي، فهو يبدأ من الأحكام المأخوذة عن القاعدة ويحاول إسباغها على النصوص المخالفة لقواعد التطابق؛ لتنتج أثرها في التطبيق^(٥)، فقد لحظ النحويون أنّ من أهم الخصائص في التطابق الجزئي هي الناحية الكمية، ففرّقوا بين المفرد والمثنى والجمع، وفرّقوا من الناحية النوعية بين المذكر والمؤنث، ولكنّهم وجدوا في الوقت نفسه أنّ نصوصاً كثيرة لم تلتزم بقواعد التطابق، فلجأوا إلى تأويل هذه النصوص^(٦)؛ لتحقيق المطابقة.

١ - الإعراب في جمل الإعراب، ولمع الأدلة: ٩٣ .

٢ - ينظر : أصول التفكير النحوي : ٢٥١، والمعنى في تفسير الكشاف (أطروحة دكتوراه) : ١٥٦ .

٣ - ينظر: شرح المفصل: ٨١/٥ .

٤ - ينظر: التحويل في النحو العربي : ٥٠ .

٥ - ينظر : أصول التفكير النحوي : ٢٥١ .

٦ - ينظر : نفسه : ٣٠٢ .

أولاً: الحمل على اللفظ :

قال تعالى : ﴿وَأَمَّا الَّذِينَ سَعِدُوا فَنِي الْجَنَّةِ خَالِدِينَ فِيهَا مَا دَامَتِ السَّمَوَاتُ وَالْأَرْضُ إِلَّا مَا شَاءَ رَبُّكَ عَطَاءٌ غَيْرٌ مَجْدُوزٍ﴾ [هود: ١٠٨] .

قال الباقولي في (سعدوا): ((ومن ضمَّ السين فلأنَّه على حذف الزوائد، وحسن ذلك قولهم : فلان مسعود، وحمله أيضاً على مُسعد، بحذف الزوائد))^(١) .

قال أبو البركات الأنباري : ((قُريء: سَعِدُوا بضم السين حملاً على قولهم: مَسْعُود إِنَّمَا جاء مَسْعُود على حذف الزائد من أَسْعَدَه ، كما قالوا : أَجَنَّهُ الله، فهو مَجْنُون))^(٢) .

واستشكل في نصي التوجيه بناء الفعل للمجهول من الفعل اللازم سَعَدَ، فهذا البناء خارج عن القياس، إذ يلزم تعدية ما بني منه للمجهول؛ ولهذا يرى أبو علي الفارسي في الحجة أنَّ ((ضم السين من (سَعِدُوا) مستثقل إلا أن يكون سمع فيه لغة خارجة عن القياس، أو يكون من باب فعل، وفعلته، نحو غاض الماء وغضته، وحزنته))^(٣)، وأمَّا الحمل على مَسْعُود كونه اسم مفعول يشق من الفعل المتعدي، فيرى أنَّ لا دلالة قاطعة على هذا؛ لأنَّه لا يجوز أن يكون أَجَنَّهُ الله فهو مَجْنُون^(٤) ولكنه مستعمل بحسب نص أبي البركات^(٥)، والأصل أن يصاغ على مُجَنٍّ ، وأجاز ابن فارس أن يكون الفعل المبني للمعلوم، والمبني للمجهول بمعنى واحد، من غير زيادة، فلا استثقال، وهذه الإجازة مؤداها، انتفاء شرط التعدية عند البناء للمجهول، فأفرد لها باباً في الصاحبي سمَّاه ((باب الشيء يأتي مرة بلفظ المفعول، ومرة بلفظ الفاعل ، والمعنى واحد))^(٦) .

١- كشف المشكلات: ١١٠/١ - ١١١ .

٢- البيان في غريب إعراب القرآن: ٢٨/٢ هذه القراءة لحمزة والكسائي وحفص عن عاصم ينظر: الحجة للقراء السبعة: ٣٧٧/٤، وحجة القراءات: ٣٤٩ .

٣- الحجة للقراء السبعة: ٣٧٧/٤ .

٤- ينظر : نفسه: ٣٧٧/٤ .

٥- ينظر: البيان في غريب إعراب القرآن: ٢٨/٢ .

٦- الصاحبي: ٤٥٨ .

ومنها سُعدوا وسَعَدُوا، واستبعد العكبري أن يكون اللازم، والمتعدي بلفظ واحد((مثل شجا فاه وشجا فوه، وكذلك سَعَدُوا وسَعَدَتْه، وهو غير معروف في اللغة، ولا مقيس))^(١) .

ويقتضي الأصل أن يكون اسم المفعول من الفعل المتعدي، ولكن خولف الأصل، فوجه على حذف الزائد، وهو همزة التعدية من الفعل المتعدي (أَسْعَدَه)، فتشابه اللفظان في صوغهما من الفعل بعد حذف الزائد خلافاً للأصل ممّا سوَّغ حمل (سُعْدُوا) على (مَسْعُود) والأخير مستعمل، وهو ما اختاره نصا التوجيه^(٢)، إذ إنّ الحمل اللفظي جائز عند وجود مشابهة بين اللفظين^(٣)، ولهذا يرى السمين الحلبي أنّ ضمّ السين في سَعَدُوا((بعيد عند أكثر النحويين إلا على حذف الزوائد))^(٤) حملاً على حذف الزائد عند صوغ اسم المفعول مَسْعُود .

لقد أصبح بالإمكان أن تُجمل الآراء في توجيهين: الأوّل أنّ البناء للمجهول كان بعد حذف الزائد حتى يستقيم مع قاعدة الصوغ من الفعل الثلاثي حملاً على صوغ اسم المفعول على زنة مفعول بعد حذف الزوائد، وهو المختار في نصي التوجيه، والآخر أنّ الفعل المبني للمعلوم، والمبني للمجهول بمعنى واحد، ولذلك يستعمل منه مرة اسم فاعل، وأخرى اسم مفعول.

إنّ السبب الرئيس للقول بالحمل اللفظي هو لتحقيق تطابق بين القاعدة، والنص المسموع، وهو الذي دفع أغلب النحويين للقول بهذا الرأي، إذ ظهرت الحاجة إلى التأويل فاستعمل واحد من أساليبه، وهو الحمل، وأمّا التوجيه الآخر فلا تأويل فيه؛ لأنّه لم يحتكم إلى القياس، بل إلى الاستعمال العربي في الكلام .

١- التبيان في إعراب القرآن: ٤٦١/٢ .

٢- ينظر: كشف المشكلات: ١١٠/١، ١١١، والبيان في غريب إعراب القرآن: ٢٨/٢، وشرح المفصل: ٨١/٥ .

٣- ينظر: حجة القراءات: ٣٤٩ .

٤- الدرّ المصون: ٣٨٩/٦ .

قَالَ تَعَالَى: ﴿وَإِنْ يَأْتُوكُمْ أُسْرَىٰ تَفْدُوهُمْ وَهُوَ مُحَرَّمٌ عَلَيْكُمْ إِخْرَاجُهُمْ﴾ [البقرة: ٨٥]

قال الباقولي في (أَسَارَى): ((وَأَمَّا أَسَارَى فهو (فُعَالَى) وفُعَالَى يجئ في جمع فَعْلَان كَكَسْلَان كُسَالَى وَسَكْرَان وَسُكَارَى، فشَبَّهوا أَسِيرَ بِكَسْلَان؛ لأنه لما كان الأسير محبوساً أجرى مجرى كسلان؛ لأنَّ كسلان استوى عليه كسله، فصار كالمحبوس التصرف عن الأمور))^(١)

قال أبو البركات الأنباري: ((وَأَمَّا ((أَسَارَى))، فهو على وزن (فُعَالَى)، وأكثر ما يجيء (فُعَالَى) في جمع فَعْلَان نحو: سَكْرَان وَسُكَارَى، وَكَسْلَان وَكُسَالَى، وإِنَّمَا شبه أسير بِسَكْرَان وَكَسْلَان؛ لأنه لما كان الأسير محبوساً عن التصرف في الأمور أشبه السَكْرَان، وَالْكَسْلَان لَأَنَّهُمَا كَالْمَحْبُوسِينَ عَنِ التَّصْرِفِ؛ لاسْتِيْلَاءِ السَّكْرِ، وَالْكَسَلِ عَلَيْهِمَا))^(٢)

و(أَسَارَى)^(٣) جمع على زنة (فُعَالَى)، ومفردة (أَسِير)، زنة (فَعِيل)، وما كان على (فَعِيل) فالأكثر في جمعه على زنة (فَعْلَى)، فالأصل أن يجمع على أَسْرَى مثل: جَرَحَى وَمَرَضَى جمع جَرِيح وَمَرِيض^(٤)، وبحسب نصي التوجيه، فَإِنَّ هناك مخالفة للأكثر، والغالب في جمع (فَعِيل).

وجاءت إجازة الجمع عند سيبويه تشبيها لـ(أَسَارَى) بقولهم (كُسَالَى) جمع (كَسْلَان)^(٥) ووضح نصا التوجيه هذه المشابهة المعنوية بين مفردى أَسَارَى، وَكُسَالَى بالحبس عن التصرف^(٦)، وهو مذهب مكي ابن أبي طالب في الكشف، إذ قال: ((وَحِجَّةٌ مِنْ قَرَأَ (أَسَارَى)، وَذَلِكَ أَنَّ الْأَسِيرَ، لَمَّا كَانَ مُحْبُوساً عَنْ كَثِيرٍ مِنْ تَصْرِفِهِ صَارَ كَالْكَسْلَانِ الَّذِي حَبَسَهُ الْكَسَلُ عَنْ كَثِيرٍ مِنْ تَصْرِفِهِ، فَلَمَّا اشْتَبَهَا فِي هَذَا الْمَعْنَى حُمِلَا فِي الْجَمْعِ عَلَى بِنَاءِ

١-كشف المشكلات: ٦٧/١.

٢-البيان في غريب إعراب القرآن: ١٠٤/١، ١٠٥.

٣-ينظر: التيسير في القراءات السبع: ٢٢٩ قرأها حمزة (أَسْرَى) والباقون (أَسَارَى).

٤-ينظر كشف المشكلات: ٦٧/١، والبيان في غريب إعراب القرآن: ١٠٤/١.

٥-ينظر: كتاب سيبويه: ٦٥٠/٣.

٦-ينظر: كشف المشكلات: ٦٧/١.

واحد، فجمع (كسَلان) على كَسَلَى، وهو باب أسير، وجمع (أسير) على (أسارى) وهو باب (كَسَلان). فكل واحد محمول على الآخر^(١). إنَّ ما يفهم من هذا النص أن هناك حملاً لبناء الجمع بين بابين مختلفين؛ بسبب وجود نوع من المناسبة المعنوية بين المفرد، إذ((يشارك جمع فعَلان جمع (فَعِيل) إذا كان به علّة))^(٢).

وَقُرِئَتْ (أَسْرَى)^(٣)، وعلى الرغم من أنَّ هذه القراءة توافق القياس، ولا حاجة للتأويل فيها إلاَّ إنَّ الأكثر قرأوا (أُسَارَى)^(٤)، إذ إنَّ في صيغة (فُعَالَى) حرف مدّ زائد يجسد شدة الأسر وعنفه، كما أن زيادة المد في (كُسَالَى) تعكس إغراقاً في الكسل، فالأُسَارَى إذا كانوا تحت اليد عند الأسر، والأسرى ما لم يؤسروا بعد^(٥)، فهناك فرق بين معاني أوزان الجموع للمفرد الواحد، وبهذا الفرق ورد الاستعمال القرآني قال تعالى: ﴿مَا كَانَتْ لِيَنْبِيَّ أَنْ يَكُونَ لَهُ أُسْرَى حَتَّى يُشْخِزَ فِي الْأَرْضِ﴾ [الأنفال: ٦٧] .

واستعمل في نصي التوجيه (أجرى مجرى)، و(يشبه) إشارة لآلية الحمل فيما خالف الغالب من غير التصريح بها، ودليل ذلك قول مكي المذكور سابقاً^(٦)، وللرضي نص يؤكد استعمال هذه الوسيلة في تأويل الحمل على فعَلان للردِّ إلى أصل قاعدة صوغ الجمع، إذ قال: ((أصل فعَالَى في جمع المذكر أن يكون جمع فعَلان، وقد يضم فاء فعَالَى الذي هو جمع فعَلان فعَلَى خاصة كما يجيء، نحو سُكَارَى وكُسَالَى، دون المحمول عليه إلاَّ أُسَارَى وذلك؛ لأنَّه لما حُمِلَ أسير على حَرَان، و لَهْفَان لا يخلو من حرارة الجوف ضمَّوا أوله كما يُضم أول فعَالَى جمع فعَلان، والتزموا الضمَّ في هذا المحمول))^(٧) .

١-الكشف: ٢٥١/١-٢٥٢.

٢-معاني القرآن للأخفش: ١٢٩/١.

٣-ينظر: التيسير في القراءات السبع: ٢٢٩ قرأها حمزة (أسرى) والباقون (أسارى).

٤-ينظر: نفسه.

٥-ينظر: حجة القراءات: ١٠٤ وينظر: الإعجاز البياني في صيغ الالفاظ: ١٨٤-١٨٥.

٦-ينظر الكشف: ٢٥١/١-٢٥٢.

٧-شرح شافية ابن الحاجب: ٢٩٩/١ .

إن اشتراك المفردين في معنى الحبس سوَّغ تبادل صيغ الجمع، فحُمِلَ على جمع واحد وهو (فُعَالَى) جمعاً لـ (فَعِيل)، أو (فَعْلَان). وهذا يدلُّ على أثر المعنى في تحديد صيغة الجمع وإن خُولف الغالب.

قَالَ تَعَالَى: ﴿الَّذِينَ يُؤْمِنُونَ بِالْغَيْبِ وَيُقِيمُونَ الصَّلَاةَ وَمِمَّا رَزَقْنَاهُمْ يُنْفِقُونَ﴾ [البقرة: ٣]

قال مكي بن أبي طالب في (يُقيمون): ((قوله: (يُقيمون الصَّلَاةَ) أصله يُؤفُومون، فحذفت الهمزة ثم لقبت حركة الواو على القاف، وانكسرت وانقلبت الواو ياء؛ لسكونها، ولانكسار ما قبلها، ووزنه: يُفَعْلُون، مثل يُؤمنون))^(١).

قال أبو البركات الأنباري: ((يُقيمون أصله يُؤقيمُون على وزن (يُؤفَعْلُون)، فحذفوا الهمزة منه، وإن لم يجتمع فيه همزتان حملاً على ما اجتمع فيه همزتان...، فبقي (يُؤفَعْلُون) على وزن (يُفَعْلُون)، ثُمَّ نقلت الكسرة من الواو إلى ما قبلها، فقلبت ياءً فصار (يُؤفَعْلُون) على وزن (يُفَعْلُون))^(٢).

لقد حدث في بنية (يُقيمون) تحولٌ عن الأصل مرَّ بمرحلتين: الأولى بحذف حرف، وهو الهمزة لم يخضع لقواعد الحذف في الأبنية فأصل البناء (يؤقيمون)، ثُمَّ حذفت الهمزة والأصل أن تحذف لاجتماع همزتين^(٣)، ولذلك فهي محلّ إشكال، والأخرى بالنقل والقلب فنقلت حركة الواو إلى القاف، فقلبت الواو ياءً؛ لسكونها، وكسر ما قبلها^(٤)، ولا إشكال فيه .

وإجازة الحذف عند الزجّاج لسببين: الأوّل أنّ هناك ما يدلُّ على أصل الفعل، وهو الضمّ إذ يضمّ حرف المضارعة في غير الثلاثي، والآخر: النقل؛ لاجتماع همزتين، وذلك

١-مشكل إعراب القرآن : ١١٤/١ .

٢-البيان في غريب إعراب القرآن : ٤٨، ٤٧/١ .

٣- ينظر :معاني القرآن وإعرابه : ٧٣/١ ، والبيان في غريب إعراب القرآن : ٤٨، ٤٧/١ .

٤- ينظر:مشكل إعراب القرآن : ١١٤/١ .

في قوله: ((والأصل في يقيم (يُؤَقيم)، والأصل في يُكرم (يؤَكرم)، ولكن الهمزة حذفت؛ لأنّ الضم دليل على ذوات الأربعة ، ولو ثبت لوجب أن تقول إذا أنبأت عن نفسك أنا أو قوم، وأنا أو كرم فكانت تجتمع همزتان، فاستثقلتا، فحذفت الهمزة ...، وتبع سائر الفعل باب الهمزة فقلت أنت تُكرم، ونحن نُكرم، وهي تُكرم))^(١)، فإجازة الحذف هنا مع مخالفة القياس لأمن اللبس .

ومذهب مكي أنّ (يُقيمون) مثل (يؤمنون) ^(٢)، وأراد بالمثل هنا حذف الهمزة من (يؤقيمون) كما حذفت من يؤمنون، وهي حرف زيادة ، إذ إنّ مضارع الفعل الماضي (أقام) فأصبح وزنها (يفعلون)، وأصله (يؤمنون)، بهمزتين الأولى همزة أفعل، والثانية: فاء الكلمة وحذفت الهمزة الأولى؛ لوقوعها بعد حرف المضارعة المزيد^(٣)، أمّا يقيمون فلم تجتمع همزتان فوجّهها أبو البركات بحمل ما فيه همزة بعد حرف المضارعة على ما فيه همزتان، وكذلك جميع ما فيه حرف المضارعة^(٤)؛ لئلاّ يختلف باب أفعال المضارعة، فهو حمل لفظي سوغ المخالفة طرداً للباب على وتيرة واحدة^(٥)، فالتثقل هو سبب الحذف في الأصل لاجتماع الهمزتين، ولا وجود لهذا الثقل مع الهمزة الواحدة .

ويرى الرضي أنّ الحمل اللفظي في يكرم، ونحوها مثل: أقام إنّما هو حمل للمضارع (يكرم) و(نكرم) على المضارع (أكرم)، و((القياس فيه قلب الثانية واواً كما في أويدهم، لكنّه خففت الكلمة بحذف الثانية؛ لكثرة الاستعمال، كما خففت في خذ وكُل بالحذف، والقياس قلبها واواً ، ثمّ حُمِل أخواته من تؤكرم، ويؤكرم عليه ، وإن لم يجتمع الهمزتان))^(٦) .

-
- ١-معاني القرآن وإعرابه : ٧٣/١ .
 - ٢- ينظر: مشكل إعراب القرآن : ١١٤/١ .
 - ٣- ينظر: التبيان في إعراب القرآن : ١٩/١، والدرّ المصون : ٩٢/١ .
 - ٤- ينظر: البيان في غريب إعراب القرآن : ٤٧/١- ٤٨ .
 - ٥- ينظر: التبيان في إعراب القرآن : ١٩/١، والدرّ المصون : ٩٢/١ .
 - ٦- شرح شافية ابن الحاجب : ٤٤/ ٢ .

لقد أجاز النحويون الحمل على اللفظ بالحذف في أفعال أخرى في العربية منها ما خضع لحذف الهمزة تخفيفاً مخالفة لقاعدة الحذف المشروطة بالتقاء همزتين، وهما حُذُ وكُل، وهو حذف غير قياسي، والأصل أن يقال: أُوخذ، وأُوكل، بقلب الهمزة الثانية واوا لكتّ غير مستعمل، فهو يسمع ولا يقاس عليه^(١)، ومنها ما حذف الواو فيها، نحو: (يَعِد)، وأصلها يُوْعِد، فحذفوا الواو؛ لوقوعها بين ياءٍ، وكسرة، ثُمَّ حذفوها في نحو: أَعِد، ونَعِد، وتَعِد، وإن لم تقع بين ياءٍ، وكسرة حملاً على يَعِد؛ لئلا تختلف طرق تصاريف الكلمة^(٢).

وجاء الحمل اللفظي في ألفاظ اشتملت على مخالفة للقاعدة الأصل بشرط أمن اللبس وتوافر النظير، وما يلحظ على نصي التوجيه أن الأول لم يستعمل مصطلح الحمل، وإنما اكتفى باستعمال لفظة (مثل)^(٣)، والمماثلة في حذف الحرف المزيد، ومن ثم تكون هناك مماثلة في الوزن، وأما في نص التوجيه الثاني فاستعمل لفظ الحمل، وحدّده أبو البركات بحذف ما فيه همزة حملاً على ما اجتمعت همزتان^(٤)، ولذلك يمكن القول: إن المثلية عند مكي مساوية للحمل اللفظي عند أبي البركات؛ لأنّ (أقام) بهمزة، و(أمن) بهمزتين.

إنّ ما يلحظ أنّ مشكل مخالفة القياس ومعالجته بطريقة الحمل اللفظي لم ترد ابتداءً في النص الكريم، وإنما هو مشكل لغوي صرفي قائم في اللغة، ولا علاقة له بالمعنى، وفي هذا إشارة إلى أنّ اللفظ القرآني استعمل استعمال النظير للفظ المستعمل في الكلام العربي .

١- ينظر: دقائق التصريف: ٤٠٦، وشرح المفصل: ١١٤/٩، ١١٥ .

٢- ينظر: معاني القرآن وإعرابه: ١٧٣/١، والبيان في غريب إعراب القرآن: ٤٨/١ .

٣- ينظر: مشكل إعراب القرآن: ١١٤/١ .

٤- ينظر: البيان في غريب إعراب القرآن: ٤٨/١ .

قَالَ تَعَالَى: ﴿ فَذَرَهُمْ حَتَّىٰ يُلَاقُوا يَوْمَهُمُ الَّذِي فِيهِ يُصْعَقُونَ ﴾ [الطور: ٤٥]

قال مكي بن أبي طالب: ((قوله (فَذَرَهُمْ) أصله فاوَذَرَهُمْ ، ولكن حذفت الواو ؛لأنَّه بمعنى فدَعَهُمْ، فحمل على نظيره في المعنى، وعلى ما يقوم مقامه، لأنَّهم استغنوا عن استعمال وَدَعَ بقولهم: ترك، وكذلك (ذَرَهُم) لم يستعمل كما لم يستعمل ودع، وإنَّما حذفت الواو من يَدَعُ ؛ لأنَّه بمنزلة يَزِنُ))^(١) .

قال أبو البركات الأنباري: ((ذَرَهُمْ أصله أُوذَرَهُمْ إلَّا أنَّه حذفت الواو حملاً على (يَذَرُ) ؛ لوقوعها بين ياء، وكسرة في الأصل؛ لأن الأصل أن يقال: وَذَر يُوذَر، على فَعْل يَفْعَل بفتح العين من الماضي، وكسرها من المضارع حملاً لِيَذَرُ على يَدَعُ؛ لأنَّه في معناه))^(٢) .

استشكل حذف الواو من بناء فعل الأمر (ذَرَهُم) ، إذ وقعت الواو بين فتحة وكسرة ومع هذا حذفت مخالفة لقاعدة الحذف، فالواو تحذف إذا كانت بين ياء، وكسرة في الأصل^(٣) ولتوافق الفعل المضارع (يُوذَرُ) مع فعل الأمر في المخالفة في حذف الواو مع وقوعها بين ياء وفتحة حُمِلَ الأخير على الأول لسببين: الأول اعتمده مكي ابن أبي طالب، وهو الاستغناء عن الماضي منهما بما يقوم معناها، وهو الفعل (ترك)^(٤)، إذ لم يستعمل الماضي منهما في الكلام العربي على الرغم من اطراده في القياس، إذ إنَّ الشيء إذا كان ((شاذاً في السماع مطرداً في القياس تحاميت ما تحامت العرب من ذلك، وجريت في نظيره على الواجب من أمثاله، من ذلك امتناعك من وذر، وودع؛ لأنَّهم لم يقولوها، ولاغرو عليك أن تستعمل نظيرهما؛ نحو: وَزَنَ ووَعَدَ لو لم تسمعها))^(٥) .

١-مشكل إعراب القرآن: ٢٣٢/٢ .

٢-البيان في غريب إعراب القرآن: ٦٤/٢ في قوله تعالى: ﴿ ذَرَهُمْ يَأْكُلُوا وَيَتَمَتَّعُوا وَيُلْهِمُ الْأَمَلُ ﴾ [الحجر: ٣]

٣-ينظر:كتاب سيبويه: ٥٣/٤ .

٤-ينظر:مشكل إعراب القرآن: ٢٣٢/٢ .

٥-الخصائص: ١١٠ .

والآخر: اختاره أبو البركات الأنباري، وهو المناسبة بينهما بالحذف المخالف، وعُلِّل الحذف في المضارع مراعاة للأصل بوقوع الواو بين كسرة وياء؛ لأنَّه من باب فَعَلَ يَفْعُلُ بفتح العين في الماضي، وكسرها في المضارع، ولكن عينه فتحت في المضارع حملاً لِيَذَرَ الخالي من حرف الحلق على الفعل المضارع(يَدَع) الحلقى اللام^(١)، ويناسب حرف الحلق عيناً كان، أو لَماً أن تكون عين المضارع معها مفتوحة^(٢)، فالفتحة عارضة، والعارض لا يعتد به، فالكسرة في حكم المنطوق، وكأنَّهم حذفوها من يَفْعُل لا من يَفْعُل^(٣)؛ ولهذا نجد في النص الأوَّل أوَّل حذف الواو من (يَدَع) حملاً على يزن، فحُمِلَ ما لا علة فيه، وهو(يَذَر) على ما فيه علة، وهو(يَدَع)، وهو مذهب في كلام العرب طرداً للباب^(٤)، ((وليس في كلام العرب واو وقعت بين ياء، وفتحة وليس فيه حرف من حروف الحلق فسقطت إلّا حرفاً واحداً، وهو يَذَر، والأصل يُوذَر))^(٥).

إنَّ ما يلحظ في نصي التوجيه أن ثَمَّة مخالفة في تحديد الحمل، فأجاز مكي أن يكون التحوُّل في يَذَر حملاً على نظيره في المعنى يَدَع^(٦)، وأمَّا أبو البركات، فعَدَّ التحوُّل في الأمر للفعل حملاً لفظياً على المضارع منه، وحمل الحذف في المضارع على النظر في المعنى، وهو يَدَع^(٧).

لقد اشترك توجيه (دَرَّهم) مع (يُقيمون) في أنه حمل لفظي عُدَّ مذهباً من مذاهب العربية، فكانت هناك إشارات من علماء العربية أنَّ الغاية من هذا الحمل طرداً للباب على وتيرة واحدة^(٨)، فلا تختلف الأفعال المضارعة فيما بينها لاختلاف الأبنية في مثل (يُقيمون)، ولأفعال الأمر في مثل (دَرَّهم).

١- ينظر: البيان في غريب إعراب القرآن: ٦٤/٢.

٢- ينظر شرح شافيه ابن الحاجب: ٨٥/١.

٣- ينظر: كتاب سيبويه: ٥٣/٤، وشرح المفصل: ٦١/١٠.

٤- ينظر: الاقتراح في علم أصول النحو: ٢٢٠.

٥- ليس في كلام العرب: ٤١.

٦- ينظر: مشكل إعراب القرآن: ٢٣٢/٢.

٧- ينظر: البيان في غريب إعراب القرآن: ٦٤/٢.

٨- ينظر: التبيان في إعراب القرآن: ١٩/١، والدرّ المصون: ٩٢/١، و الاقتراح في علم أصول النحو: ٢٢٠.

لقد ظهر من نصوص التوجيه سعة مفهوم الحمل اللفظي كونه من أهم الوسائل لحلّ مشكل مخالفة القاعدة، ف((الشيء يحمل على الشيء لمناسبة بينهما أمّا من جهة اللفظ، وأمّا من جهة المعنى))^(١) ، وأمّا من جهة اللفظ، وجهة المعنى معاً فكلّ هذا جائز مع الأخذ بلحاظ أنّ هذا اللفظ مستعمل عند العرب .

إنّ استعمال الحمل اللفظي مسوّغ عند الخروج عن القاعدة الصرفية أو الأبنية العربية لذلك عدّ تحويلاً تفسر به هذه التغيرات الموصلة إلى الصورة النهائية للبنية الصرفية المستعملة^(٢)، و ظهر التعليل ضمناً؛ لبيان علة التجويز، ولهذا يمكن القول: إنّ الحمل في (سعدوا) هو الحمل على النظير اللفظي، والحمل في (أسارى) هو الحمل على النظير في المعنى، والحمل في (ذرهم) هو حمل على النظير اللفظي، والمعنوي، وما يلحظ أن هذا الحمل يتعلق بما خرج من الألفاظ عن القاعدة، ومنها الخروج عن قاعدة صوغ الفعل المبني للمجهول من الفعل المتعدي، والخروج عن قاعدة جمع "فَعِيل" على "فَعَالِي" ، والخروج عن قاعدة حذف الواو إذا، وقعت بين ياء، وكسرة، وذلك بحذفها إذا وقعت بين ياء، وفتحة ولهذا، فإنّ الحمل اللفظي يعد من أهم الوسائل المعتمدة في توجيه الخروج عن القاعدة.

١- شرح المفصل: ٨١ / ٥ .

٢- ينظر: التحويل في النحو العربي: ٥٠.

ثانيا:الحمل على المعنى :

قَالَ تَعَالَى: ﴿ فَاتِيَا فِرْعَوْنَ فَقُولَا إِنَّا رَسُولُ رَبِّ الْعَالَمِينَ ﴾ [الشعراء: ١٦]

قال الباقولي في (رسول): ((وفي الأخرى قَالَ تَعَالَى: ﴿ فَاتِيَاهُ فَقُولَا إِنَّا رَسُولَا رَبِّكَ ﴾ إبطه: [٤٧]؛ لأنَّ الرسول مصدر، فإذا أُريد به الجنس وُحِّد، وإذا أُريد به العدد ثني، ويجوز أن يكون هنا على حذف المضاف، أي: إِنَّا صاحبَا رسالة ربِّ العالمين أو نوا رسالته))^(١) .

قال أبو البركات الأنباري: ((إِنَّمَا قَالَ:(رَسُول) بالإفراد لوجهين: أحدهما إِنَّ الرسول أراد به الجنس، فلمَّا أراد به الجنس وُحِّد، ولو أراد به العدد لثني، والثاني أن يكون (رَسُول) بمعنى رسالة))^(٢) .

المشكل الوارد في نصي التوجيه هو ورود (رسول) بالإفراد، والحديث عن المثني فالظاهر ثَمَّة مخالفة كمية في العدد، ولأبْدَّ من المطابقة في الإفراد، والتنثية، والجمع^(٣)، ولهذا كان للنحويين مذاهب في توجيه ما تحتمله بنية (رَسُول) من دلالات ذكرت نصوص التوجيه اثنين منها المقدم: أنَّ الرسول مصدر، فيحتمل الجنسية، فلا يثنى ولا يجمع؛ لأنه مفرد، والمصدر ((موحد لا يثنى، ولا يجمع؛ لأنَّه جنس يدلُّ بلفظه على القليل و الكثير، فاستغني عن تنثيته ، وجمعه))^(٤)، فوجه إلى الحمل على معنى الجنسية، فيكون التقدير إِنَّا رسالة ربِّ العالمين:أي ذوو رسالة^(٥)، وهو المقدم في نصي التوجيه^(٦)، وما يقوي هذا الوجه أَنَّ الرسول أُريد به العدد فثني في الآية المباركة المذكورة من سورة طه في نص الباقولي فيكون الرسول بمعنى المرسل^(٧)، فتحققت المطابقة بين ظاهر اللفظ ومعناه في العدية

١-كشف المشكلات: ٩٨٣/١ .

٢- البيان في غريب إعراب القرآن : ٢١٢/٢ .

٣-ينظر: أصول التفكير النحوي: ٣٠٢ .

٤- شرح المفصل: ٥٠/٣ .

٥- ينظر: مجاز القرآن : ٨٤/٢ ، ومعاني القرآن وإعرابه: ٨٥/٤ .

٦- ينظر :كشف المشكلات: ٩٨٤/١ ،و البيان في غريب إعراب القرآن :٢١٢/٢ .

٧- ينظر: الكشف: ٣٨٢/٤ ، و كشف المشكلات: ٩٨٤/١ .

وفي المعنى دون اللفظ في الجنسية والوجه الثاني أن يكون رسول بمعنى رسالة على تقدير حذف المضاف^(١)، وحمل ابن قتيبة لفظة الرسول معنى الجمع مستدلاً بألفاظ مشابهة في الاستعمال القرآني، فالرسول ((يكون بمعنى الجميع كما يكون الضيف . قَالَ تَعَالَى: ﴿قَالَ إِنَّ هَؤُلَاءِ ضِيفِي فَلَا تَفْضَحُون﴾ [الحجر: ٦٨] ، وكذلك الطفل؛ قال تعالى ﴿ثُمَّ نُخْرِجُكُمْ طِفْلاً ثُمَّ لِتَبْلُغُوا أَشُدَّكُمْ﴾ [الحج: ٥])^(٢)، وأجاز العكبري ثلاثة أوجه مقدماً المصدرية فقال: ((في إفراده أوجه: أحدهما هو مصدر كالرسالة: أي ذوا رسالة، وأنا رسالة على المبالغة، والثاني أنه اكتفى بأحدهما إذا كانا على أمر واحد، والثالث أن موسى عليه السلام كان هو الأصل وهارون تبع، فذكر الأصل))^(٣) .

واعتمد الدكتور فاضل السامرائي السياق الكلي في توجيه اختلاف الأبنية بين المفرد والمثنى، ففي سورة الشعراء بني الكلام على الإفراد، والنقاش مع موسى (عليه السلام) مع إشارات إلى هارون (عليه السلام)، فأفردت الرسالة، وثني الضمير، و أمّا في سورة طه فبني الكلام على التثنية، فثني الرسول، فوضع كلّ تعبير في مكانه الأليق به^(٤) .

من مجمل ما قيل في توجيه المخالفة الكمية في الآية الكريمة، ومنها نصي التوجيه إنَّ التوجيه كان باعتماد آلية الحمل على ما تحتمله بنية الرسول من أوجه، ونظيرها في توجيه المصدر الشفاعة في قوله تعالى: ﴿قُلْ لِلَّهِ الشَّفَعَةُ جَمِيعًا لَهُ مُلْكُ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ﴾ [الزمر: ٤٤] ، فالشفاعة مفرد، وجاء بعدها جميع؛ لأنَّ الشفاعة مصدر، والمصدر يدلُّ على الجمع، كما يدلُّ على الواحد، فحمل جميع على معنى المصدر، والحمل على المعنى كثير في كلام العرب^(٥).

١- ينظر: كشف المشكلات: ٩٨٤/١، و البيان في غريب إعراب القرآن: ٢١٢/٢.

٢- تفسير غريب القرآن: ٣١٦ .

٣- التبيان في إعراب القرآن: ٦٢٤/٢ .

٤- ينظر: بلاغة الكلمة في التعبير القرآني: ٨٨-٨٩ .

٥- ينظر: مشكل إعراب القرآن: ١٧٧/٢، والبيان في غريب إعراب القرآن: ٣٢٤/٢ .

قَالَ تَعَالَى: ﴿فَكَيْفَ تَتَّقُونَ إِنْ كَفَرْتُمْ يَوْمًا يَجْعَلُ الْوِلْدَانَ شِيبًا ۚ﴾ (١٧) السَّمَاءُ مُنْفَطِرٌ

بِهَاءٍ كَانَ وَعَدُهُ مَفْعُولًا ﴿[المزمل: ١٧ - ١٨]

قال مكي بن أبي طالب: ((إنما أتى بمنْفَطِرٍ بغير هاء ، والسماء مؤنثة ؛لأنه بمعنى النسب، أي السماء ذات انفطار به، وقيل: إنما ذُكِرَ؛لأنَّ السماء بمعنى السقف، والسقف مذكر. وقال الفراء: السماء تذكر وتؤنث، فأتى مُنْفَطِرٍ على التذكير))^(١) .

قال الباقولي: ((ولم يقل (مُنْفَطِرَة) قال الخليل: لأنه أراد معنى النسبة أي: ذات انفطار. وحمله غيره على المعنى، وهو السقف؛ لقوله ﴿وَجَعَلْنَا السَّمَاءَ سَقْفًا مَحْفُوظًا وَهُمْ عَنْ آيَاتِهَا مُعْرِضُونَ﴾ [الأنبياء: ٣٢])) (٢) .

قال أبو البركات الأنباري: ((وإنما قال مُنْفَطِرٍ من غير تاء لثلاثة أوجه الأول: أن يكون جملة على معنى النسب أي: ذات انفطار، والثاني: أن يكون جملة على المعنى بأن جعل السماء في معنى السقف، كما قال تعالى: ﴿وَجَعَلْنَا السَّمَاءَ سَقْفًا مَحْفُوظًا﴾ [الأنبياء: ٣٢] والثالث: أن السماء يجوز فيها التذكير والتأنيث))^(٣) .

حُدِّدَ المشكل في نصوص التوجيه بمجيء منفطر مذكراً، والسماء ظاهراً مؤنثاً^(٤) فظهر نوع من المخالفة التركيبية التي تستند في الأصل إلى التباس في تحديد جنس السماء وما يلحظ في نصوص التوجيه شموله للفظتي مُنْفَطِرٍ والسَّمَاءَ، والمقدّم توجيه مُنْفَطِرٍ على النسب ، فالسماء ذات انفطار، وهو اسم فاعل من انفطر، ويجيء على النسب ((اسم

١-مشكل إعراب القرآن: ٣٠٧/٢ ، وينظر: معاني القرآن للفراء: ١٩٩/٣ .

٢- كشف المشكلات: ١٣٩٥/١ ، وينظر: كتاب سيبويه ٤٧/٢ .

٣- البيان في غريب إعراب القرآن: ٤٧٢، ٤٧١/٢ .

٤- ينظر: مشكل إعراب القرآن: ٣٠٧/٢ ، و كشف المشكلات: ١٣٩٥/١، والبيان في غريب إعراب القرآن: ٤٧٢، ٤٧١/٢ .

لفاعل من الثلاثي وغيره نحو: مُنْفِطِرٌ، ومرضِعٌ))^(١)، فلم يأتوا فيه بالتاء، و إن كان وصفاً للمؤنث؛ لثبوته لأنه لم يجرِ على الفعل في التجدد والحدوث، وإنما يلزم الفرق بالتاء فيما كان جارياً على الفعل^(٢)، قال سيبويه: ((وزعم الخليل رحمه الله أنَّ (السماء منفطر به) كقولك: معضِّل للقطاة، وكقولك (مُرضِع) للتي بها الرضاع، وأمَّا المُنْفِطِرَةُ فيجيء على العمل كقولك منشقةً، وكقولك مرضعة للتي تُرضِع))^(٣)، وهو الأقوى عند العكبري^(٤).

وأمَّا السماء فقد احتملت توجهين: الأول جعل السماء بمعنى السقف، فحمل (مُنْفِطِرٌ) على السقف معنًى لا على السماء لفظاً، فتحققت المطابقة بتذكير المؤنث حملاً على المعنى، وهو من باب ردّ أصل إلى فرع عند اللغويين، ومنهم ابن جني الذي قال عنه: ((وتذكير المؤنث واسع جداً؛ لأنه ردّ فرع إلى أصل))^(٥)، وعلى هذا الرأي يكون المعنى: السقف منفطر به بدليل الاستعمال القرآني، إذ قال تعالى: ﴿وَجَعَلْنَا السَّمَاءَ سَقْفًا مَحْفُوظًا وَهُمْ عَنْ آيَاتِهَا مُعْرِضُونَ﴾ [الأنبياء: ٣٢]، وقال جل ثناؤه قال تعالى: ﴿مَنْ كَانَتْ يَدُهُ عُقًا أَوْ بَصِيرَتُهُ أَظْلَمَ لَمْ تَحْطُبْ يَدَايَاكَ فِي الْفُجَاءِ﴾ [الحج: ١٥] فسماء البيت سقفه^(٦)، ويبدو أنَّ للأصل المعجمي أثراً في هذا التوجيه، ويظهر هذا جلياً في قول الزجاج: ((والسما في اللغة السقف، ويقال: لكل ما ارتفع، وعلا قد سما يسمو وكلُّ سقف، فهو سماء))^(٧)، وعلى هذا التوجيه تكون الغلبة لتأنيث السماء.

والتوجيه الآخر: أنَّ السماء ممّا يذكر ويؤنث، وهو مذهب الفراء، إذ قال: ((والسما تذكر

١- شرح شافية ابن الحاجب: ٢٦١/١ .
٢- ينظر: شرح المفصل: ١٠٠/٥، وحاشية الصبان: ٢٩٥/٢ .
٣- كتاب سيبويه: ٤٧/٢ .
٤- ينظر التبيان في إعراب القرآن: ٧٦١/٢ .
٥- الخصائص: ٥٨٠ .
٦- ينظر: المذكر والمؤنث للأنباري: ١/ ٤٩٤، وينظر الكشاف: ١٨١/٤ .
٧- معاني القرآن وإعرابه: ١٠٨/١، وينظر: في معنى سماء اللغوي: مقاييس اللغة (سمو): ٩٨/٣.

وتؤنث، فهي ها هنا في وجه التذكير))^(١)، وعلة جواز الوجهين؛ لأنها غير مختومة بالتاء وهذا يعني لا مخالفة بينها وبين منفطر، ووافقه أبو بكر ابن الأنباري، إذ عدّها من ((باب ما يذكر ويؤنث من سائر الأشياء))^(٢)، ولعلّ السبب في مجيء هذا التوجيه متأخراً استعمال السماء مؤنثة أكثر منها مذكراً في الكلام العربي، وثمة وجه آخر لم تذكره نصوص التوجيه أنّ السماء اسم جنس مفردة سماوة، فالفرق بينهما بالتاء، واسم الجنس يذكر ويؤنث^(٣).

إنّ مجمل الآراء في توجيه منفطر على النسب، وهو مسموع عن العرب، والثاني تأويل السماء بالسقف، وهو واحد من معانيها المستعملة، والثالث أنّ السماء مما يذكر ويؤنث، وهو ما أيده الاستعمال العربي أيضاً، وأمّا الترجيح فهو للمقدم في نصوص التوجيه إذ لا تأويل فيه يعضد ذلك سياق الآية الكريمة المشتمل على وصف لشدة يوم القيامة، ((وأنّ السماء على عظمها، وإحكامها تنفطر فيه، فما ظنك بغيرها من الخلائق))^(٤)، ولتحقق هذا الوصف، ولتمكنه فهو أقرب للثبوت، وهو ما تفيده دلالة منفطر على النسب، فوافقت الاستعمال العربي والسياق.

يظهر ممّا سبق أنّ لوسيلة الحمل أثراً في مراعاة المعنى؛ لأنه أوّل ما يتبادر إلى ذهن المتكلم، فالمطابقة متحققة عنده، وهو ممّا لا ينبىء في ظاهر اللفظ عند المتلقي، فهي وجه في العربية راجح عند التأويل إذا انفردت مع السماع، ولهذا اعتمد على هذه الوسيلة لتحقيق المطابقة الكمية والنوعية استناداً إلى ما تحمله البنية الصرفية من معانٍ محتملة.

لقد بلغ من أثر هذه الوسيلة في التوجيه الصرفي أنّها كانت المعتمد في توجيه كثير من مواضع المخالفة التركيبية، ومن ثمّ الرّدّ إلى الأصل حتى ذهب الدكتور أبو المكارم إلى أنّ ((ردّ الفرع إلى الأصل في جوهره نوع من الحمل على المعنى))^(٥)، والظاهر أنّ الحمل على المعنى هو وجه من وجوه الرّدّ إلى الأصل لسعة الأخير وتعدده.

١-معاني القرآن للفراء: ١٩٩/٣.

٢- المذكر والمؤنث: ٤١٠.

٣-ينظر: معاني القرآن وإعرابه: ١٠٧/١.

٤- الكشف: ٢٤٧/٦.

٥- أصول التفكير النحوي: ٣٠٢.

الفصل الثالث : –

أدلة التوجيه الصرفي في كتب المشكل

الفصل الثالث: أدلة التوجيه

المبحث الأول:- القياس

القياس أصل من أصول النحو، واللغة، ودليل من أدلتها التي هي: السماع، والقياس واستصحاب الحال، والإجماع، وهو المعوّل عليه في أغلب مسائل النحو^(١)، ومما يرد به ((تقدير الفرع بحكم الأصل، وقيل: هو حمل فرع على أصل بعلّة واجراء حكم الأصل على الفرع))^(٢).

فالقياس بهذا المعنى هو حمل مجهول على معلوم، وحمل غير المنقول على المنقول وحمل مالم يسمع على المسموع في حكم من الأحكام، وبعلّة جامعة بينهم^(٣)، وتبلغ أهمية هذا الدليل حتى تقرّر عند اللغويين أنّ: ((ماقيس على كلام العرب، فهو من كلام العرب، ألا ترى أنّك لم تسمع أنت، ولا غيرك اسم كلّ فاعل، ولا مفعول، وإنّما سمعت البعض فقست عليه غيره))^(٤)، فالنصوص المسموعة محدودة، والتعبيرات غير محدودة، فيحمل بعضها على بعض ولذا ظهر القياس منذ عهود النحو الأولى، ولذلك قال فيه أبو البركات الأنباري: ((إنّ النحو كلّه قياس، فمن أنكر القياس، فقد أنكر النحو))^(٥).

فالقياس انتحاء كلام العرب^(٦)، وفي هذا المعنى قيل: إنّه ((حمل غير المنقول على المنقول إذا كان في معناه))^(٧)، فغير المنقول هو الكلام المستحدث الذي يُحاكى به كلام العرب والمنقول الكلام العربي الفصيح، فيمكن القول: إنّ القياس الصرفي هو محاكاة العرب في صوغ الكلمة، وما يعرض لها من تغيير من نحو: الإبدال، والإعلال، والحذف، والزيادة

١- ينظر : الاقتراح: ٢٠٣، وقواعد التوجيه الصرفي: ٤٥٥/٢ .

٢- الإغراب في جدل الإعراب ولمع الأدلة: ٩٣ .

٣- ينظر الشاهد وأصول النحو : ٢٢١ .

٤- الخصائص : ٢٨٢ .

٥- الإغراب في جدل الإعراب ولمع الأدلة : ٩٥ .

٦- ينظر : الأصول دراسة إستيمولوجية للفكر اللغوي عند العرب : ١٥١ .

٧- الإغراب في جدل الإعراب ولمع الأدلة: ٤٥ .

فيقال: صحافة، وطباعة على مثال تجارة، وزراعة^(١)، وبهذا المعنى لا يكون القياس نحواً بل تطبيقاً، واستعمالاً، فهو وسيلة لكسب اللغة^(٢)، وأقرب ما يكون إلى قياس الأنماط، وهناك قياس آخر هو قياس الأحكام، وهو القياس النظري الذي يتسم بقياس حكم غير المسموع على حكم المسموع الذي في معناه تنبيهاً على علة الحكم الثابت عن العرب بالنقل الصحيح^(٣).

ويقوم القياس على أربعة أركان، هي: (الأصل) وهو المقيس عليه، و(الفرع) وهو المقيس، و(العلة الجامعة)، و(الحكم)^(٤)، ولكل ركن من هذه الأركان شروط يمكن بيانها على نحو الإجمال، فالمقيس عليه: هو النصوص اللغوية المنقولة عن العرب، ويشترط فيه ألا يكون شاذاً خارجاً عن سنن القياس، فما كان كذلك لا يجوز القياس عليه، ولا يشترط فيه أن يكون كثيراً، فقد يقاس على القليل؛ لموافقته القياس، ولا يقاس على الكثير؛ لمخالفته له^(٥) وهو ما عقد له ابن جني باباً في الخصائص أجاز فيه القياس على القليل، ورفضه فيما هو أكثر منه نحو: النسب إلى ركوبة وحلوبة، فيقال: ركبني وحلبني قياساً على شئني في النسبة إلى شئونة، فإجازة القياس جاءت ترخساً في المسموع^(٦)، والأصل فيه أن يكون كثيراً مطرداً سواء أ كان نصاً أم قاعدة، فإذا كان نصاً ورد ما يوافقه من النصوص، وإذا كان قاعدة لم يكن ما يناقضها في القواعد^(٧).

والمقيس: هو ما حمل من الكلام على الكلام العربي الفصيح، فمع هذا الحمل يكون من كلام العرب؛ لأن ما قيس على كلامهم فهو من كلامهم^(٨) ويرى الدكتور أبو المكارم أنه

١- ينظر: القياس في اللغة: ١٩.

٢- ينظر: الأصول دراسة إبستمولوجية للفكر اللغوي عند العرب: ١٥١.

٣- ينظر: نفسه: ١٥٤.

٤- ينظر: الإقتراح في أصول النحو: ٢٠٨.

٥- ينظر: نفسه: ٦١-٦٢.

٦- ينظر: الخصائص: ١٢١، الأصول دراسة إبستمولوجية للفكر اللغوي عند العرب: ١٥٦.

٧- ينظر: الأصول دراسة إبستمولوجية للفكر اللغوي عند العرب: ١٥٦، و أصول التفكير النحوي: ٩٥.

٨- ينظر: الخصائص: ٢٨٢.

يمكن أن نقسم المقيس على قسمين رئيسيين تندرج تحتها أنواع المقيس: الأول نصوص تحمل على نصوص، والآخر أحكام تحمل على أحكام^(١)، فالأول أقرب ما يكون إلى القياس الاستعمالي، والآخر أقرب ما يكون إلى قياس الأحكام .

الجامع: فلا يلحق المقيس بالمقيس عليه إلا إذا كانت بينهما صلة أي : أن تتوافر فيهما مجموعة من الصفات تكوّن ما يمكن أن يعد جامعاً بين طرفي القياس^(٢).

الحكم: إنّ إلحاق المقيس بالمقيس عليه يتضمن إعطائه حكم الوجوب، أو الامتناع، أو الضعف أو غيرها، ومن ثم تعددت الأحكام لتعدد صور الإلحاق، ولا خلاف بين النحويين في أنّ الحكم إذا ثبت بوساطة الاستعمال عن الفصحاء العرب صحّ القياس على قاعدته^(٣).

من أركان القياس يظهر أنّ هناك ثمة تلازم بين أمرين يستدعي أحدهما الآخر على وجه الضرورة، وهذا التلازم يمثل الصلة بين الأصول، والفروع ، والتعليل في اختلاف صور القياس، ومسالكه، فمن ضروب القياس حكمهم على الشيء بأنّه أذهب في القياس أو أقوى ، أو الحكم عليه بالضعف ، ومن ثمّ الترجيح إذا ما تعددت الوجوه^(٤).

إنّ المادة اللغوية المعتمد عليها في القياس لم تكن مبنية على استقراء تام ، وهو الأمر الذي يجعل القياس، وقواعده، وتطبيقاته قابلة للمناقشة، فالمعايير التي وضعت في توجيه الأبنية غير مطردة في الغالب، ولذلك فهي محل خلاف بين الصرفيين، فما يراه بعضهم مقيساً يراه الآخر مسموعاً، وهكذا؛ لذا من الصعب جداً القول: إن هناك معايير ذات علة مستمرة، لا تتخلف أي لا يمكن أن توجد ولا يوجد الحكم معها^(٥)، وهذا مؤداه تعدد الوجوه في المفردة الواحدة، وهو ما استشكله أصحاب المشكل، وحاولوا إيجاد الحلول له باختيار وجه، وتقديم آخر، وترجيح ثالث .

١- ينظر: أصول التفكير النحوي: ٨٥ .

٢- ينظر: نفسه: ١٠٨ .

٣- ينظر: الأصول دراسة إبستمولوجية للفكر اللغوي عند العرب: ١٧٨-١٧٩، وأصول التفكير النحوي : ١١٤، ١٠٨ .

٤- ينظر : القياس في النحو: ٧٧، ١٠٦ .

٥- ينظر: شواذ جمع التفسير في ضوء القاعدة النظرية والأصول القياسية (رسالة ماجستير): ٥٤.

قَالَ تَعَالَى: ﴿وَإِنْ كُنْتُمْ عَلَى سَفَرٍ وَلَمْ تَجِدُوا كَاتِبًا فَرِهَٰنٌ مَّقْبُوضَةٌ ۚ﴾ [البقرة: ٢٨٣]

قال مكي بن أبي طالب في (رهان): ((ورِهَان جمع رَهْن كَبَغْل وَبَغَال))^(١).

قال الباقرلي: ((رهان جمع رُهْن لاجمع رَهْن. وهذا خلاف قول سيبويه؛ لأنه لا يرى جمع الجمع قياساً بته، فإن قلت: فقد قالوا: طريق وطُرُق وطُرُقَات، فمثل هذا يُسمع سماعاً، ولا يقاس عليه، فـ(رهان) جمع (رَهْن) كـ(كَغَب) و(كِعَاب)، وليس بجمع (رُهْن) لما ذكرنا))^(٢).

قال أبو البركات الأنباري: ((ورِهَان في جمع رَهْن كـ(كَلَام) في جمع كَلَم، وكِعَاب في جمع كَغَب، وهو كثير في كلامهم))^(٣).

(رهَان) جمع على صيغة (فِعَال) اختلف في بابه على وجهين: الأول أنه جمع للمفرد (رَهْن) قياساً على (كِعَاب) جمع (كَغَب)، والآخر أنه جمع لجمع التكسير (رُهْن)، فهو جمع للجمع، وليس بقياس، والقول بسماعه مذهب سيبويه ((ليس كل جمع يجمع، كما أنه ليس كل مصدر يُجمع))^(٤).

والمقدّم في نصوص التوجيه الوجه الأول، فما كان على وزن (فَعَل)، فإنه يجمع على (فِعَال) اسماً كان أو صفة، وهذا القياس مطرد في الاستعمال^(٥)، ولهذا استبعد جمع الجمع لفقدانه شرط الاطراد، فلم يجز القياس عليه، وهو ما نصّ عليه أبو علي الفارسي في الحجة، إذ قال: ((فإن قلت: أيجوز أن يكون رِهَان جمع رُهْن، ولا يكون جمع رَهْن، فالقول: إن سيبويه لا يرى جمع الجمع، مطرداً، فينبغي أن لا يُقدم عليه حتى يُعلم، فإذا كان (رَهْن) قد صار مثل (كَغَب)، و(كَلْب)، قلنا: إن (رهَان) مثل (كَغَب) و(كِعَاب)، ولم يجعله جمع الجمع إلا بثبت))^(٦).

١- مشكل إعراب القرآن: ١٨٤/١، وينظر: كتاب سيبويه: ٥٦٧/٣.

٢- كشف المشكلات: ٢٠٢/١.

٣- البيان في غريب إعراب القرآن: ١٨٤/١.

٤- كتاب سيبويه: ٦١٩/٣.

٥- ينظر: كتاب سيبويه: ٥٦٧/٣، و شرح شافية ابن الحاجب: ٢٦٣/١.

٦- الحجة للقراء السبعة: ٤٤٨/٢.

وأما مذهب الفارسي في ما ورد من ألفاظ حدّدت بأنّها جمع الجمع على صورة جمع تصحيح نحو: طرقات جمع (طُرُق) فهي غير كافية؛ لإجازة الجمع؛ ((لاجتماع البابين في التفسير، والتصحيح، فهذا قياس، التوقف عنه نراه أولى، وقد ذهب إليه ناس))^(١)، وهو ما اختاره الباقر^(٢) موافقاً لأبي علي الفارسي، فمثل طرقات يسمع سماعاً، ولا يجوز القياس، فالجموع عند جمعها ليست كالأحاد^(٣).

إنّ تحديد نصوص التوجيه مفرد (رِهَان) بـ(رَهْن) يستدلّ به على إجازة القياس على جمع التكسير؛ لتوافر شرط الإطراد في المقيس عليه، ومنعه على جمع الجمع، وقصره على السماع لانتفاء شرط الإطراد فيه، وهو مذهب أغلب النحويين موافقين لسيبويه^(٤)، فاختره الأخفش^(٥)، والنحاس^(٦)، والعكبري^(٧)، إذ جاءت الموافقة إمّا بالتصريح بمذهبهم على نحو: ما وجد عند أبي علي الفارسي^(٨)، والباقر^(٩)، أو باختيار الوجه الأوّل فـ(رِهَان) جمع (لرهن) مثل (بَحْر) و(بَحَار)، و(بَغْل) و(بِغَال)^(١٠).

وقرئت الآية الكريمة ((فَرُهْنٌ مَّقْبُوضَةٌ))^(١١) [البقرة ٢٨٣]، ووجهت على وجهين الأوّل: أنّه جمع للمفرد (رَهْن) كسَقَف وسُقُف، والوجه الآخر أن يكون (رَهْن) جمعاً للمفرد (رِهَان)^(١٢).

-
- ١- الحجة للقراء السبعة: ٤٤٩/٢ .
 - ٢- ينظر: كشف المشكلات: ٢٠٢/١ .
 - ٣- ينظر: الحجة للقراء السبعة: ٤٤٩/٢، وكشف المشكلات: ٢٠٢/١، وشرح شافية ابن الحاجب: ٣٣٨/١ .
 - ٤- ينظر: كتاب سيبويه: ٦١٩/٣ .
 - ٥- ينظر: معاني القرآن للأخفش: ٢٠٦/١ .
 - ٦- ينظر: إعراب القرآن للنحاس: ٣٤٩/١ .
 - ٧- التبيان في إعراب القرآن: ١٧٠/١ .
 - ٨- ينظر: الحجة للقراء السبعة: ٤٤٩/٢ .
 - ٩- ينظر: كشف المشكلات: ٢٠٢/١ .
 - ١٠- ينظر: إعراب القرآن للنحاس: ٣٤٩/١، ومشكل إعراب القرآن: ١٨٤/١، والبيان في غريب إعراب القرآن: ١٨٤/١ .
 - ١١- ينظر: التيسير في القراءات السبع: ٢٤٦ قرأها ابن كثير وأبو عمرو بضم الراء والهاء من غير ألف والباقرن بكسر الراء والهاء، وألف بعدها .
 - ١٢- ينظر: مشکل إعراب القرآن: ١٨٤/١، وكشف المشكلات: ٢٠٢/١، والبيان في غريب إعراب القرآن: ١٨٤/١ .

والوجه الآخر أنه جمع للجمع (رِهَان) كَثَمَر جمع لثَمَار، وهو مذهب الفراء^(١)، ((والأكثر على الأول؛ لأنَّ جمع الجمع إنما يسمع سماعاً))^(٢)، فالتعليل نفسه في القراءتين، وهذا مؤداه ترجيح القياس في جمع التكسير على السماع في جمع الجمع، وما يلحظ على مذهب مكي أنَّ الترجيح فيه للقياس على السماع، فالقياس في (فِعَال) أن تجمع على (فُعُل) في جمع الكثرة^(٣)، أمَّا جمع (فُعُل) على (فِعَال)، فهو قليل نادر، ((وليس في كلام العرب جمع لاسم على هذا الوزن غير (رُهْن) و (سَقْف)))^(٤)، فاختار الباقولي^(٥)، وأبو البركات^(٦) القليل النادر على الغالب المقيس، ولعلَّ السبب في ذلك هو اعتماد المائز الدلالي بين (رُهْن) و (رِهَان) فالرُهْن في الأصل مصدر، ثمَّ أصبح اسماً لما دفع الدائن؛ لاستيثاق دينه، ويكسر على (رُهْن)، وهو نادر، وأمَّا (رِهَان)، فيكون في الخيل، فيقال راهنته رِهَان، ويكسر على رُهْن أيضاً^(٧)، ونظير توجيه قراءة (رُهْن) بضمّتين توجيه قراءة (ثَمَر) بضمّتين^(٨) في قوله تعالى: ﴿انظروا إلى ثمره إذا أثمر﴾ [الأنعام: ٩٩] ففيها وجهان: الأول: أنَّها جمع للمفرد ثَمرة، والآخر: أنَّها جمع للجمع ثَمَار^(٩).

يظهر ممَّا سبق أنَّ أغلب اللغويين ذهبوا إلى قصر جمع الجمع على السماع، فلم يختلفوا فيه، ولذلك حدده الرضي في شافيته فقال: ((اعلم أنَّ جمع الجمع ليس بقياس مطرد كما قال سيبويه، وغيره سواء كسّرت، أو صحّحته، كأكالب، وبيوتات، بل يقال فيما قالوا ولايتجاوز))^(١٠)، فإذا جمع شيء من هذه لم يجز القياس عليها حتى يسمع، فالجموع ليست

١- ينظر: معاني القرآن للفراء: ١٨٨/١.

٢- التبصرة والتذكرة: ٦٥٧.

٣- مشكل إعراب القرآن: ١٨٤/١.

٤- الحجة في القراءات السبع: ١٠٤.

٥- ينظر: كشف المشكلات: ٢٠٢/١.

٦- ينظر: البيان في غريب إعراب القرآن: ١٨٤/١.

٧- ينظر: الحجة في القراءات السبع: ١٠٤.

٨- ينظر: التيسير في القراءات السبع: ٢٤٦ قرأها ابن كثير وأبو عمرو بضم الراء والهاء من غير ألف والباقون بكسر الراء والهاء، وألف بعدها.

٩- ينظر: مشكل إعراب القرآن: ٣٠١/١.

١٠- شرح شافية ابن الحاجب: ٣٣٨/١.

كالآحاد^(١)؛ لأنَّ الإطراد معيار يكاد يكون محلّ اتفاق بين الصرفيين، فإذا توافر في بناء جمع ما يجعله مقيساً^(٢)، وبالعكس، فإنَّ فقدانه لا يجعله مقيساً .

قَالَ تَعَالَى: ﴿لِنُجِىَ بِهِ بَلَدَهُ مَيِّتًا وَشُقَيْهٖ، وَمِمَّا خَلَقْنَا أَنْعَمًا وَأُنَاسِيَّ كَثِيرًا﴾ [الفرقان: ٤٩]

قال مكي بن أبي طالب في (أناسي): ((واحد أناسي إنسي، وأجاز الفراء أن يكون واحدها إنساناً، وأصله عنده أناسين، ثُمَّ أُبدل من النون ياء، ولا قياس يُسَعده في ذلك، ولو جاز هذا لأجاز في جمع سرحان سَراحِيّ، وذلك لا يقال))^(٣).
قال الباقرلي: ((جمع (إنسان)، وأصله (أناسين)، فأبدلت من النون ياءً، وأدغمت الياء في الياء، وقال قوم بل هو جمع (إنسي))^(٤).

قال أبو البركات الأنباري: ((أناسي في واحده وجهان احدهما: أن يكون واحده (إنسيًا) والثاني أن يكون واحده (إنساناً) وأصل (أناسي) على هذا الوجه (أناسين)، فأبدلوا من النون ياء، وهذا قول الفراء، وهو ضعيف في القياس؛ لأنَّه لو كان ذلك قياساً لكان يقال: في جمع سرحان سراحِيّ، وذلك لا يجوز))^(٥).

و(أناسي) جمع تعدد مفرده، واستلزم هذا التعدد الخروج عن القياس الصرفي في الجمع لإحدى صور المفرد، وتضعيف القياس في الصورة الأخرى، فلم يحدّد المفرد؛ لأنَّ صيغة (فَعَالِيّ) جمع مقيس في مفرد ومسموع في مفرد آخر، والظاهر من نصوص التوجيه المخالفة، فالمقدّم عند مكي بن أبي طالب، وأبو البركات أنَّ المفرد (إنسي)، وهو مذهب أغلب البصريين^(٦)، ورَجَّح الباقرلي أن يكون مفرده إنساناً، ونُسِب هذا القول للفراء من الكوفيين^(٧).

١- ينظر: الحجة للفراء السبعة: ٤٤٩/٢ .

٢- ينظر: شواذ جمع التفسير في ضوء القاعدة النظرية والأصول القياسية (رسالة ماجستير): ٥٤.

٣- مشكل إعراب القرآن: ٧٦/٢، وينظر: معاني القرآن للفراء: ٢٦٩/٢ .

٤- كشف المشكلات: ٩٧٢/٢ .

٥- البيان في غريب إعراب القرآن: ٢٠٦/٢ .

٦- ينظر: مشكل إعراب القرآن: ٧٦/٢، والبيان في غريب إعراب القرآن: ٢٠٦/٢، والإنصاف في مسائل الخلاف: ٦٥٢.

٧- ينظر: معاني القرآن للفراء: ٢٦٩/٢، وكشف المشكلات: ٩٧٢/٢ مشكل إعراب القرآن: ٧٦/٢، والبيان في غريب إعراب القرآن: ٢٠٦/٢ .

ونصّ الفراء يجيز الوجهين، والمقدم عنده المفرد (أنسي)، وأما جواز أن يكون المفرد (إنساناً)، فاستدلّ على أصله بالتصغير؛ لأنّه يرد الألفاظ إلى أصولها، فقال ((واحد هم إنسيّ وإن شئت جعلته إنساناً ثم جمعته أناسيّ فتكون الياء عوضاً من النون، والإنسان في الأصل (إنسيان)؛ لأنّ العرب تصغره أنيسيّان، وإذا قالوا: أناسين، فهو بيّن مثل: بُستان وبساتين^(١))) وإذا كان الأصل (إنسيان)، فهو على (إفعلان) من النسيان ((إلا أنّه لمّا كثر في كلامهم، وجرى على ألسنتهم حذفوا منه الياء، والحذف لكثرة الاستعمال كثير في كلامهم^(٢)))، وهذا المفرد عندما كُسّر للجمع تغيرت صورته بالإبدال، ثمّ الإدغام، إذ أبدلت النون ياء وأدغمت الياء بالياء، فأصبح الجمع (أناسين) (أناسيّ) بعد الإبدال، و(أناسيّ) بعد الإدغام^(٣).

وأجاز الزجاج الوجهين في مفرد (أنسيّ)، فقال: ((أناسيّ جمع إنسي مثل كُرسِي وكُراسِي، ويجوز أن يكون جمع إنسان، وتكون الياء بدلا من النون، والأصل أناسين بالنون مثل سَراحين^(٤)))، وتشبيهه إنسي بكُرسِي مؤداه أنّ الياء لغير النسب، وأنّ الجمع على القياس ولعلّه السبب في ترجيح مكي^(٥)، وأبي البركات للمفرد إنسي، وعدّه الأقوى في القياس في مقابل المفرد إنسان، إذ استبعد ووصف بأنّه الأضعف^(٦)، فالقياس أن يكون الجمع فعّالين لـ ((كلّ اسم على فعّال ساكن العين، أو متحرّكه مثلث الفاء))^(٧) نحو: سَراحان وسَراحين، ونقل ابن جني أنّهم ((قد قالوا في جمع ظَربان ظَربِي، فشبهوه بصَحاري، وقياسه ضَرايبين كما تقول سَراحين، ولكنّهم قلبوا النون من ظَربان ياءً في الجمع؛ ليكون ذلك تنبيهاً على أنّ النون في

١- معاني القرآن للفراء: ٢٦٩، ٢٧٠.
٢- الإنصاف في مسائل الخلاف: ٦٥٣.
٣- ينظر: معاني القرآن للفراء: ٢٦٩/٢ وكشف المشكلات: ٩٧٢/٢، والبيان في غريب إعراب القرآن: ٢٠٦/٢.
٤- معاني القرآن وإعرابه: ٧١/٤.
٥- ينظر: مشكل إعراب القرآن: ٧٦/٢.
٦- ينظر: البيان في غريب إعراب القرآن: ٢٠٦/٢.
٧- شرح شافية ابن الحاجب: ٣١٥/١، ومثلث الفاء: هو ماكانت الفاء تحتل ثلاث حركات الفتحة والضمة والكسرة.

سَكَرَانَ وبابه مشبَّهة بهمزة التأنيث في (صَحْرَاءَ) ((^(١))، فمجيء الجمع فَعَالِي لَفَعْلَان، و فَعَلَاءَ تنبيهاً على أَنَّ النون تشبه الهمزة فيهما، فالمسوّغ لقلب النون، والانتقال من الجمع فَعَالَيْن إلى الجمع فَعَالِي هو علة المشابهة في المفرد لهما^(٢).

وأما الاستدلال على الأصل في التصغير فقد اعترض عليه أبو البركات الأنباري في كتابه الإنصاف مستبعداً الاحتجاج به؛ لمخالفته القياس، فقال: ((إنما زِيدت هذه الياء في (أُنَيْسِيَّان) على خلاف القياس كما زِيدت في قول (لُيْلِيَّة) في تصغير ليلة إلى غير ذلك لما جاء على خلاف القياس، فلا يكون فيه حُجَّة))^(٣).

واختار الباقر المبرّد (إنسان)، فاستبعد المفرد (إنسي)^(٤)، وهو المقدم عند العكبري^(٥)، وقد يكون السبب في ذلك هو مخالفة القياس، وذلك عندما تكون الياء للنسب، ووجه ذلك أَنَّ الجمع (فَعَالِي) مقيس في المفرد الصحيح على وزن (فَعَلَاءَ)، وفي كل ثلاثي ساكن العين في آخره ياء مشددة في أصلها لغير النسب ككرسي، وما كانت في أصلها مزيدة لغرض النسب، وصار متروكاً، وهو النسب غير المتجدد في مقابل النسب المتجدد عند النحويين^(٦) والذي ذكره ابن مالك^(٧)، فقال في قياس جمع فَعَالِي :

واجعل "فَعَالِي" لغير ذي نَسَب جُدَدَ ، كالكُرْسِيِّ ، تَتَّبِعِ الْعَرَبُ

وإنسيّ منسوب إلى الإنسان، فالياء المشددة للنسب، وجمعه (أناسي) مخالف للقياس، قال السمين الحلبي : ((ويبعد أن يقال: إن الياء في أنسي ليست للنسب وكان حقّه أن يجمع على اناسيه نحو : مهالبة في المهلبى (...))^(٨)، فالقياس في جمع (إنسي) أناسية كما قيل في مهلبى: مهالبة^(٩).

١-المنصف : ١٥٧/١.

٢- ينظر: نفسه : ١٥٧/١ .

٣-الإنصاف في مسائل الخلاف : ٦٥٢ .

٤-ينظر :كشف المشكلات : ٩٧٢/١ .

٥- ينظر :التبيان في إعراب القرآن: ٦١٩/٢ .

٦- ينظر : والدرّ المصون : ٤٨٩/٨ ، وجموع التصحيح والتكسير : ٦١ .

٧- شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك : ١٣٢/٤ .

٨- الدرّ المصون : ٤٨٩/٨ .

٩- ينظر : البحر المحيط : ٤٦٣/٦ ، و الدرّ المصون : ٤٨٩/٨ .

واختلف في وزن المفرد (إنسان)، فذهب الكوفيون إلى أنَّ وزنه (إفْعَان) مشتق من النسيان وذهب أغلب البصريون إلى أنَّ وزنه (فَعْلَان) مشتق من الإنس^(١)، فهناك إنس بما يضاد الوحشة، وهناك إنسان أصلها إنس بالمعنى نفسه، إذ لا بُدَّ للمشتق من أن يتضمن معنى المشتق منه، واستعملت لفظة أنس جمعاً: أي البشر وقيل: سُمي بذلك؛ لأنَّه يأنس بكل ما يألفه، والإنس خلاف الجن^(٢)، وبه جاء الاستعمال القرآني الكريم قال تعالى: ﴿وَمَا خَلَقْتُ الْجِنَّ وَالْإِنْسَ إِلَّا لِيَعْبُدُونِ﴾ [الذاريات: ٥٦]، ومن ثَمَّ فَإِنَّ الاختلاف في الوزن يؤدي إلى اختلاف في دلالة الأصل، واستبعد المذهب البصري دلالة النسيان في المفرد إنسان، ((وأصله إنسان سُمي بذلك؛ لأنَّه عهد إليه فنسي))^(٣)، ولو تأملنا السياق الكلي الذي ورد فيه الجمع (أَنَاسِي) لوجدنا فيه عدَّ بعض من نعم الخالق جلَّ وعلا، ومنها إرسال الرياح المحملة بالمطر؛ لتحيي الأرض البعيدة عن الماء، وتسقي الأنعام؛ لأن حياة الأناسي بحياة أرضهم، وحياة أنعامهم^(٤)، ثُمَّ تعطف بعد هذا بقوله تعالى: ﴿وَلَقَدْ صَرَّفْنَاهُ بَيْنَهُمْ لِيَذَّكَّرُوا فَأَبَى أَكْثَرُ النَّاسِ إِلَّا كُفُورًا﴾ [الفرقان: ٥٠]، فالمقام مقام تفكر واعتبار، وعرفان حق النعمة، وشكرها؛ لذلك فالملائم له المفرد إنسان، إذ إنَّه من النسيان^(٥)، فليس المقصود الإنس مقابل الجن، ولا الإنس في مقابل النفور والوحشة، بل المقصود من ينسى النعم، فيكفر بها، ويجحد، وكأنَّه ناسٍ والجمع أناسي للمفرد إنسي مخالف للقياس، فالأولى أن يكون المفرد إنسان .

إنَّ القول بقياسية بناء جمع دون آخر يستلزم تحديد صورة المفرد، وبما يوافق القاعدة في صوغه، فإذا خالف بناء المفرد القاعدة قيل عنه: شاذ أو ضعيف في القياس، وهذه المخالفة كثيرة، ويمكن ردها إلى سببين رئيسيين الأوَّل ذكره الرضي، إذ قال: ((إعلم أنَّ جموع التكسير أكثرها محتاج إلى السماع، وقد يغلب بعضها في بعض أوزان المفرد))^(٦)، والآخر ارتباط معنى الجمع بمعنى المفرد، فالمخالفة بين البنائين كمية، فإذا وافق القياس السماع فتلك الغاية المرجوة.

١- ينظر : الإنصاف في مسائل الخلاف : ٦٥٢ .

٢- ينظر: البحر المحيط : ٤٦٣/٦، و الدرر المصون : ٤٨٩/٨ .

٣- المفردات في غريب القرآن (إنس) : ٣٥ / ١ .

٤- ينظر: الكشف : ٣٦١ / ٤ .

٥- ينظر: المفردات في غريب القرآن (إنس) : ٣٥ / ١ .

٦- شرح شافية ابن الحاجب : ٣٦٢/١ .

قَالَ تَعَالَى: ﴿ ثُمَّ بَعَثْنَاهُمْ لِنَعْلَمَ أَيُّ الْحِزْبَيْنِ أَحْصَى لِمَا لَبِثُوا أَمَدًا ﴾ [الكهف: ١٢]

قال مكي بن أبي طالب في (أَحْصَى): ((وَأَحْصَى أصله مثال الماضي من أَحْصَى يُحْصِي، وقد قال الله عز وجل: ﴿ أَحْصِنَاهُ اللَّهُ وَكُتُوبُهُ ﴾ [المجادلة: ٦] ﴿ وَأَحْصَى كُلَّ شَيْءٍ عَدَدًا ﴾ [الجن: ٢٨] ، فإذا صحَّ أنه يقع فعلاً ماضياً لم يمكن أن يستعمل منه أفعل من كذا إنما يأتي أفعل من كذا، أبداً من الثلاثي، ولا يأتي من الرباعي البتة إلا في شذوذ، نحو قولهم: ما أولاه للخير، وما أعطاه للدرهم، فهو شاذ لا يقاس عليه))^(١) .

قال الباقر في ((وَأَحْصَى فعل ماض ... قال [يقصد الفارسي] :وكان أحد شيوخي [يريد الزجاج] يجعل (أَحْصَى) بناء المبالغة، قال: وهو عندي خطأ، لأنك لا تقول: ما أَحْصَاهُ، وإنما تقول: ما أَشَدَّ إحصاءه وكان ينبغي أن يقول: لنعلم أيَّ الحزبين أَشَدَّ إحصاء))^(٢) .

قال أبو البركات الأنباري: ((وزعم بعض النحويين أَنَّ (أَحْصَى)، اسم على وزن أفعل للمبالغة، ولو كان كذلك لكان ينبغي أن يكون (لنعلم أيَّ الحزبين أَشَدَّ إحصاءً)، لأنك لا تقول: ما أَحْصَاهُ، ولهذا تقول: ما أَشَدَّ إحصاءه فلماً قال: أَحْصَى دلَّ على أنه فعل ماض، وأما قولهم ما أولاه للمعروف، وما أعطاه للمال، فهو من الشاذ الذي لا يقاس عليه))^(٣) .

و (أَحْصَى) بناء على زنة (أَفْعَل)، وهذه الصيغة تحتل دالتين الأولى: دلالة الفعل الماضي، والأخرى دلالة الاسمية لأفعل التفضيل، وباعتماد الصوغ القياسي لأفعل التفضيل استبعدت نصوص التوجيه اسمية البناء^(٤)، إذ يشترط لصوغه موافقاً للقياس أن يكون فعله ثلاثياً مجرداً، فلا يبنى من غير الثلاثي مباشرة^(٥)، ولذلك ذهب نصوص التوجيه إلى أنه من

١-مشكل إعراب القرآن: ٤٧٠/١ .

٢- كشف المشكلات: ٧٤٤ / ٢ ، ذكر محقق الكتاب أنَّ القائل أبو علي وقوله: أحد شيوخي يعني الزجاج .

٣- البيان في غريب إعراب القرآن: ١٠١/٢ .

٤- ينظر: مشكل إعراب القرآن: ٤٧٠/١ ، و كشف المشكلات: ٧٤٤ / ٢ ، و البيان في غريب إعراب القرآن: ١٠١/٢ .

٥- ينظر: شرح المفصل: ٧٢/٦ ، وشرح الكافية: ٤٤٨/٣ .

الشاذ الذي لا يقاس عليه، واستدلّ من الاستعمال القرآني على أنّ الفعل ليس بمجرد ، فلمّا صحّ استعماله مزيداً حُدّد بناؤه على الفعلية ^(١) .

لم يتفق اللغويون على تحديد بناء أحصى، فاختار النحاس الاسمى بترجيح إعرابه خبراً^(٢)، وخالفه أصحاب المشكل، فاختاروا الفعلية، ووافقهم الزمخشري^(٣) واصفاً القول بالاسمية ليس بالوجه السديد؛ لأنّه ليس بقياس، وما ورد من صوغ من الفعل الرباعي شاذ، ((والقياس في غير القرآن ممتنع فكيف به))^(٤)، وجوّز العكبري الوجهين معتمداً وسيلة الحذف للردّ إلى القاعدة الأصل في صوغ أفعال التفضيل من غير الثلاثي، فلم يشذّ ما جاء من الرباعي فقال: ((وفي أحصى وجهان: أحدهما هو فعل ماضٍ، وأمداً مفعوله ..، والوجه الثاني هو اسم، وأمداً منصوب بفعل دلّ عليه الاسم، وجاء أحصى على حذف الزيادة، كما جاء هو أعطى المال وأولى بالخير))^(٥)، والخلاف في بناء (أحصى) على وجه الخصوص ممتدّ من الخلاف في قياسية صوغ (أفعل) التفضيل من الفعل المزيد (أفعل) على وجه العموم فالظاهر عند النحويين إجازة صوغه في ما كان على (أفعل)^(٦) عند سيبويه، ووافقه المبرد فقال: ((فإن قيل: فقد قلت: ما أعطاه للدرهم، وأولاهم بالمعروف، وإنّما هو من أعطى، وأولى فهذا وإن كان قد خرج إلى الأربعة، فإنّما أصله الثلاثة، والهمزة في أوّله زائدة))^(٧)، واعترض ابن يعيش على إجازة الصوغ القياسي من غير الثلاثي معللاً استحالة بناء (أفعل) التفضيل من غير الثلاثي؛ لأنّ ذلك إنّما يكون بهمزة زائدة أولاً ، وثلاثة حروف أصول بعدها، فالقول بحذف الهمزة هدم لا بناء^(٨)، وذكر أبو حيان أنّ في بناء أفعل للتفضيل ثلاثة مذاهب: الأوّل

١- ينظر: مشكل إعراب القرآن: ٤٧٠/١، وكشف المشكلات: ٧٤٤ / ٢، والبيان في غريب إعراب القرآن: ١٠١/٢ .

٢- ينظر: إعراب القرآن للنحاس: ٤٤٩/٢ .

٣- ينظر: الكشف: ٥٦٨ / ٣ .

٤ - نفسه: ٥٦٨/٣ .

٥ - التبيان في إعراب القرآن: ٥٣٣/٢ .

٦ - ينظر: كتاب سيبويه: ٧٢/١ .

٧ - المقتضب: ١٧٨/٤ .

٨- ينظر: شرح المفصل: ٩٢/٦ .

البناء مطلقاً، وهو ظاهر كلام سيبويه^(١) في باب: ((ما يعمل عمل الفعل ولم يجز مجرى الفعل ولم يتمكن منه))^(٢)، ووجه ذلك عند ابن يعيش إنّ ما أوله همزة يجوز استعماله بغير همزة، ثمّ تدخل الهمزة للنقل وغيره، فهو شاذ من جهة الاستعمال لا القياس^(٣)، والثاني : تحديد الصوغ القياسي بشروط منها أن يكون فعله ثلاثياً، وما ورد مخالفاً حُمِلَ على الشذوذ^(٤)، والثالث التفصيل في الحكم، فالمزيد بالهمزة إذا كانت همزته للنقل، فلا يجوز أن يصاغ أفعال التفضيل منه، أو لغير النقل، فيجوز صوغه^(٥) .

واستشهدت نصوص التوجيه بصيغ التعجب؛ لاشتراكها مع اسم التفضيل لفظاً، ومعنى ومنها أن يكون الفعل ثلاثياً، فكل ما لا يجوز في (ما أفعله)، (وأفعل به) لا يجوز في (أفعل) وجوب موافقة القياس مطلقاً، فذهبت إلى شذوذ ما صيغ من غير الثلاثي مباشرة ، وإنّما يأتي بفعل مستوفٍ للشروط للتوصل إلى معنى المفاضلة، فيقال: أشدُّ إحصاء^(٦)، ولهذا السبب مضافاً إلى الاستعمال القرآني حُدِّد بناء (أحصى) على الفعلية لا الإسمية ، فلم تظهر الحاجة عندهم إلى التأويل بالحذف؛ لأنّ هناك وجهاً قوياً يوافق القاعدة بلا تأويل .

إنّ القول بفعلية (أحصى) دليل على التزام أصحاب المشكل بما اشترطه النحويون في المقيس عليه، فلا يكون شاذاً خارجاً عن سنن العربية، فما كان كذلك، فلا يجوز القياس عليه^(٧) .

١- ينظر: كتاب سيبويه : ٧٢/١ ، وشرح المفصل : ٩٢/٦ ، والبحر المحيط : ١٠١/٦ .

٢- كتاب سيبويه : ٧٢/١ .

٣- ينظر: شرح المفصل : ٩٢/٦ - ٩٣ .

٤- ينظر: كشف المشكلات : ٧٤٤/٢ ، والبحر المحيط : ١٠١/٦ .

٥- ينظر: البحر المحيط : ١٠١/٦ .

٦- ينظر: مشكل إعراب القرآن : ٤٧٠/١ ، وكشف المشكلات : ٧٤٤ / ٢ ، و البيان في غريب إعراب القرآن :

١٠١/٢ ، وشرح المفصل : ٩٢/٦ .

٧- ينظر: الاقتراح في أصول النحو : ٢٠٩ .

الفصل الثالث: أدلة التوجيه

المبحث الأول:- القياس

القياس أصل من أصول النحو، واللغة، ودليل من أدلتها التي هي: السماع، والقياس واستصحاب الحال، والإجماع، وهو المعوّل عليه في أغلب مسائل النحو^(١)، ومما يرد به ((تقدير الفرع بحكم الأصل، وقيل: هو حمل فرع على أصل بعلّة واجراء حكم الأصل على الفرع))^(٢).

فالقياس بهذا المعنى هو حمل مجهول على معلوم، وحمل غير المنقول على المنقول وحمل مالم يسمع على المسموع في حكم من الأحكام، وبعلّة جامعة بينهم^(٣)، وتبلغ أهمية هذا الدليل حتى تقرّر عند اللغويين أنّ: ((ماقيس على كلام العرب، فهو من كلام العرب، ألا ترى أنّك لم تسمع أنت، ولا غيرك اسم كلّ فاعل، ولا مفعول، وإنّما سمعت البعض فقست عليه غيره))^(٤)، فالنصوص المسموعة محدودة، والتعبيرات غير محدودة، فيحمل بعضها على بعض ولذا ظهر القياس منذ عهود النحو الأولى، ولذلك قال فيه أبو البركات الأنباري: ((إنّ النحو كلّه قياس، فمن أنكر القياس، فقد أنكر النحو))^(٥).

فالقياس انتحاء كلام العرب^(٦)، وفي هذا المعنى قيل: إنّه ((حمل غير المنقول على المنقول إذا كان في معناه))^(٧)، فغير المنقول هو الكلام المستحدث الذي يُحاكى به كلام العرب والمنقول الكلام العربي الفصيح، فيمكن القول: إنّ القياس الصرفي هو محاكاة العرب في صوغ الكلمة، وما يعرض لها من تغيير من نحو: الإبدال، والإعلال، والحذف، والزيادة

١- ينظر : الاقتراح: ٢٠٣، وقواعد التوجيه الصرفي: ٤٥٥/٢ .

٢- الإغراب في جدل الإعراب ولمع الأدلة: ٩٣ .

٣- ينظر الشاهد وأصول النحو : ٢٢١ .

٤- الخصائص : ٢٨٢ .

٥- الإغراب في جدل الإعراب ولمع الأدلة : ٩٥ .

٦- ينظر : الأصول دراسة إستيمولوجية للفكر اللغوي عند العرب : ١٥١ .

٧- الإغراب في جدل الإعراب ولمع الأدلة: ٤٥ .

فيقال: صحافة، وطباعة على مثال تجارة، وزراعة^(١)، وبهذا المعنى لا يكون القياس نحواً بل تطبيقاً، واستعمالاً، فهو وسيلة لكسب اللغة^(٢)، وأقرب ما يكون إلى قياس الأنماط، وهناك قياس آخر هو قياس الأحكام، وهو القياس النظري الذي يتسم بقياس حكم غير المسموع على حكم المسموع الذي في معناه تنبيهاً على علة الحكم الثابت عن العرب بالنقل الصحيح^(٣).

ويقوم القياس على أربعة أركان، هي: (الأصل) وهو المقيس عليه، و(الفرع) وهو المقيس، و(العلة الجامعة)، و(الحكم)^(٤)، ولكل ركن من هذه الأركان شروط يمكن بيانها على نحو الإجمال، فالمقيس عليه: هو النصوص اللغوية المنقولة عن العرب، ويشترط فيه ألا يكون شاذاً خارجاً عن سنن القياس، فما كان كذلك لا يجوز القياس عليه، ولا يشترط فيه أن يكون كثيراً، فقد يقاس على القليل؛ لموافقته القياس، ولا يقاس على الكثير؛ لمخالفته له^(٥) وهو ما عقد له ابن جني باباً في الخصائص أجاز فيه القياس على القليل، ورفضه فيما هو أكثر منه نحو: النسب إلى ركوبة وحلوبة، فيقال: ركبني وحلبني قياساً على شئني في النسبة إلى شئونة، فإجازة القياس جاءت ترخصاً في المسموع^(٦)، والأصل فيه أن يكون كثيراً مطرداً سواء أ كان نصاً أم قاعدة، فإذا كان نصاً ورد ما يوافقه من النصوص، وإذا كان قاعدة لم يكن ما يناقضها في القواعد^(٧).

والمقيس: هو ما حمل من الكلام على الكلام العربي الفصيح، فمع هذا الحمل يكون من كلام العرب؛ لأن ما قيس على كلامهم فهو من كلامهم^(٨) ويرى الدكتور أبو المكارم أنه

١- ينظر: القياس في اللغة: ١٩.

٢- ينظر: الأصول دراسة إبستمولوجية للفكر اللغوي عند العرب: ١٥١.

٣- ينظر: نفسه: ١٥٤.

٤- ينظر: الإقتراح في أصول النحو: ٢٠٨.

٥- ينظر: نفسه: ٦١-٦٢.

٦- ينظر: الخصائص: ١٢١، الأصول دراسة إبستمولوجية للفكر اللغوي عند العرب: ١٥٦.

٧- ينظر: الأصول دراسة إبستمولوجية للفكر اللغوي عند العرب: ١٥٦، و أصول التفكير النحوي: ٩٥.

٨- ينظر: الخصائص: ٢٨٢.

يمكن أن نقسم المقيس على قسمين رئيسيين تندرج تحتها أنواع المقيس: الأول نصوص تحمل على نصوص، والآخر أحكام تحمل على أحكام^(١)، فالأول أقرب ما يكون إلى القياس الاستعمالي، والآخر أقرب ما يكون إلى قياس الأحكام .

الجامع: فلا يلحق المقيس بالمقيس عليه إلا إذا كانت بينهما صلة أي : أن تتوافر فيهما مجموعة من الصفات تكوّن ما يمكن أن يعد جامعاً بين طرفي القياس^(٢).

الحكم: إنّ إلحاق المقيس بالمقيس عليه يتضمن إعطائه حكم الوجوب، أو الامتناع، أو الضعف أو غيرها، ومن ثم تعددت الأحكام لتعدد صور الإلحاق، ولا خلاف بين النحويين في أنّ الحكم إذا ثبت بوساطة الاستعمال عن الفصحاء العرب صحّ القياس على قاعدته^(٣).

من أركان القياس يظهر أنّ هناك ثمة تلازم بين أمرين يستدعي أحدهما الآخر على وجه الضرورة، وهذا التلازم يمثل الصلة بين الأصول، والفروع ، والتعليل في اختلاف صور القياس، ومساكنه، فمن ضروب القياس حكمهم على الشيء بأنّه أذهب في القياس أو أقوى ، أو الحكم عليه بالضعف ، ومن ثمّ الترجيح إذا ما تعددت الوجوه^(٤).

إنّ المادة اللغوية المعتمد عليها في القياس لم تكن مبنية على استقراء تام ، وهو الأمر الذي يجعل القياس، وقواعده، وتطبيقاته قابلة للمناقشة، فالمعايير التي وضعت في توجيه الأبنية غير مطردة في الغالب، ولذلك فهي محل خلاف بين الصرفيين، فما يراه بعضهم مقيساً يراه الآخر مسموعاً، وهكذا؛ لذا من الصعب جداً القول: إنّ هناك معايير ذات علة مستمرة، لا تتخلف أي لا يمكن أن توجد ولا يوجد الحكم معها^(٥)، وهذا مؤداه تعدد الوجوه في المفردة الواحدة، وهو ما استشكله أصحاب المشكل، وحاولوا إيجاد الحلول له باختيار وجه، وتقديم آخر، وترجيح ثالث .

١- ينظر: أصول التفكير النحوي: ٨٥ .

٢- ينظر: نفسه: ١٠٨ .

٣- ينظر: الأصول دراسة إبستمولوجية للفكر اللغوي عند العرب: ١٧٨-١٧٩، وأصول التفكير النحوي : ١١٤، ١٠٨ .

٤- ينظر : القياس في النحو: ٧٧، ١٠٦ .

٥- ينظر: شواذ جمع التفسير في ضوء القاعدة النظرية والأصول القياسية (رسالة ماجستير): ٥٤.

قَالَ تَعَالَى: ﴿وَإِنْ كُنْتُمْ عَلَى سَفَرٍ وَلَمْ تَجِدُوا كَاتِبًا فَرِهَٰنٌ مَّقْبُوضَةٌ ۖ﴾ [البقرة: ٢٨٣]

قال مكي بن أبي طالب في (رهان): ((ورِهَان جمع رَهْن كَبَغْل وَبَغَال))^(١).

قال الباقرولي: ((رهان جمع رُهْن لاجمع رَهْن. وهذا خلاف قول سيبويه؛ لأنه لا يرى جمع الجمع قياساً بته، فإن قلت: فقد قالوا: طريق وطُرُق وطُرُقَات، فمثل هذا يُسمع سماعاً، ولا يقاس عليه، فـ(رهان) جمع (رَهْن) كـ(كَغَب) و(كِعَاب)، وليس بجمع (رُهْن) لما ذكرنا))^(٢).

قال أبو البركات الأنباري: ((ورِهَان في جمع رَهْن كـ(كَلَام) في جمع كَلَم، وكِعَاب في جمع كَغَب، وهو كثير في كلامهم))^(٣).

(رهَان) جمع على صيغة (فِعَال) اختلف في بابه على وجهين: الأول أنه جمع للمفرد (رَهْن) قياساً على (كِعَاب) جمع (كَغَب)، والآخر أنه جمع لجمع التكرير (رُهْن)، فهو جمع للجمع، وليس بقياس، والقول بسماعه مذهب سيبويه فـ((ليس كل جمع يجمع، كما أنه ليس كل مصدر يُجمع))^(٤).

والمقدّم في نصوص التوجيه الوجه الأول، فما كان على وزن (فَعَل)، فإنه يجمع على (فِعَال) اسماً كان أوصفة، وهذا القياس مطرد في الاستعمال^(٥)، ولهذا استبعد جمع الجمع لفقدانه شرط الاطراد، فلم يجز القياس عليه، وهو ما نصّ عليه أبو علي الفارسي في الحجة، إذ قال: ((فإن قلت: أيجوز أن يكون رِهَان جمع رُهْن، ولا يكون جمع رَهْن، فالقول: إن سيبويه لا يرى جمع الجمع، مطرداً، فينبغي أن لا يُقدم عليه حتى يُعلم، فإذا كان (رَهْن) قد صار مثل (كَغَب)، و(كَلْب)، قلنا: إن (رهَان) مثل (كَغَب) و(كِعَاب)، ولم يجعله جمع الجمع إلا بثبت))^(٦).

١-مشكل إعراب القرآن: ١٨٤/١، وينظر: كتاب سيبويه: ٥٦٧/٣.

٢- كشف المشكلات: ٢٠٢/١.

٣- البيان في غريب إعراب القرآن: ١٨٤/١.

٤- كتاب سيبويه: ٦١٩/٣.

٥- ينظر: كتاب سيبويه: ٥٦٧/٣، و شرح شافية ابن الحاجب: ٢٦٣/١.

٦- الحجة للقراء السبعة: ٤٤٨/٢.

وأما مذهب الفارسي في ما ورد من ألفاظ حدّدت بأنّها جمع الجمع على صورة جمع تصحيح نحو: طرقات جمع (طُرُق) فهي غير كافية؛ لإجازة الجمع؛ ((لاجتماع البابين في التفسير، والتصحيح، فهذا قياس، التوقف عنه نراه أولى، وقد ذهب إليه ناس))^(١)، وهو ما اختاره الباقر^(٢) موافقاً لأبي علي الفارسي، فمثل طرقات يسمع سماعاً، ولا يجوز القياس، فالجموع عند جمعها ليست كالأحاد^(٣).

إنّ تحديد نصوص التوجيه مفرد (رِهَان) بـ(رَهْن) يستدلّ به على إجازة القياس على جمع التفسير؛ لتوافر شرط الإطراد في المقيس عليه، ومنعه على جمع الجمع، وقصره على السماع لانتفاء شرط الإطراد فيه، وهو مذهب أغلب النحويين موافقين لسيبويه^(٤)، فاختره الأخفش^(٥)، والنحاس^(٦)، والعكبري^(٧)، إذ جاءت الموافقة إمّا بالتصريح بمذهبهم على نحو: ما وجد عند أبي علي الفارسي^(٨)، والباقر^(٩)، أو باختيار الوجه الأوّل فـ(رِهَان) جمع (لرهن) مثل (بَحْر) و(بَحَار)، و(بَغْل) و(بِغَال)^(١٠).

وقرئت الآية الكريمة ((فَرُهْنٌ مَّقْبُوضَةٌ))^(١١) [البقرة ٢٨٣]، ووجهت على وجهين الأوّل: أنّه جمع للمفرد (رَهْن) كسَقَف وسُقُف، والوجه الآخر أن يكون (رَهْن) جمعاً للمفرد (رِهَان)^(١٢).

-
- ١- الحجة للقراء السبعة: ٤٤٩/٢ .
 - ٢- ينظر: كشف المشكلات: ٢٠٢/١ .
 - ٣- ينظر: الحجة للقراء السبعة: ٤٤٩/٢، وكشف المشكلات: ٢٠٢/١، وشرح شافية ابن الحاجب: ٣٣٨/١ .
 - ٤- ينظر: كتاب سيبويه: ٦١٩/٣ .
 - ٥- ينظر: معاني القرآن للأخفش: ٢٠٦/١ .
 - ٦- ينظر: إعراب القرآن للنحاس: ٣٤٩/١ .
 - ٧- التبيان في إعراب القرآن: ١٧٠/١ .
 - ٨- ينظر: الحجة للقراء السبعة: ٤٤٩/٢ .
 - ٩- ينظر: كشف المشكلات: ٢٠٢/١ .
 - ١٠- ينظر: إعراب القرآن للنحاس: ٣٤٩/١، ومشكل إعراب القرآن: ١٨٤/١، والبيان في غريب إعراب القرآن: ١٨٤/١ .
 - ١١- ينظر: التيسير في القراءات السبع: ٢٤٦ قرأها ابن كثير وأبو عمرو بضم الراء والهاء من غير ألف والباقر بـكسر الراء والهاء، وألف بعدها .
 - ١٢- ينظر: مشكل إعراب القرآن: ١٨٤/١، وكشف المشكلات: ٢٠٢/١، والبيان في غريب إعراب القرآن: ١٨٤/١ .

والوجه الآخر أنه جمع للجمع (رِهَان) كَثُمَر جمع لثَمَار، وهو مذهب الفراء^(١)، ((والأكثر على الأول؛ لأنَّ جمع الجمع إنما يسمع سماعاً))^(٢)، فالتعليل نفسه في القراءتين، وهذا مؤداه ترجيح القياس في جمع التكسير على السماع في جمع الجمع، وما يلحظ على مذهب مكي أنَّ الترجيح فيه للقياس على السماع، فالقياس في (فِعَال) أن تجمع على (فُعُل) في جمع الكثرة^(٣)، أمَّا جمع (فُعُل) على (فِعَال)، فهو قليل نادر، ((وليس في كلام العرب جمع لاسم على هذا الوزن غير (رُهْن) و (سَقْف)))^(٤)، فاختار الباقر^(٥)، وأبو البركات^(٦) القليل النادر على الغالب المقيس، ولعلَّ السبب في ذلك هو اعتماد المائز الدلالي بين (رُهْن) و (رِهَان) فالرُهْن في الأصل مصدر، ثمَّ أصبح اسماً لما دفع الدائن؛ لاستيثاق دينه، ويكسر على (رُهْن)، وهو نادر، وأمَّا (رِهَان)، فيكون في الخيل، فيقال راهنته رِهَان، ويكسر على رُهْن أيضاً^(٧)، ونظير توجيه قراءة (رُهْن) بضمّتين توجيه قراءة (ثُمَر) بضمّتين^(٨) في قوله تعالى: ﴿انظروا إلى ثمره إذا أثمر﴾ [الأنعام: ٩٩] ففيها وجهان: الأول: أنَّها جمع للمفرد ثَمرة، والآخر: أنَّها جمع للجمع ثَمَار^(٩).

يظهر ممَّا سبق أنَّ أغلب اللغويين ذهبوا إلى قصر جمع الجمع على السماع، فلم يختلفوا فيه، ولذلك حدده الرضي في شافيته فقال: ((اعلم أنَّ جمع الجمع ليس بقياس مطرد كما قال سيبويه، وغيره سواء كسّرت، أو صحّحته، كأكالب، وبيوتات، بل يقال فيما قالوا ولايتجاوز))^(١٠)، فإذا جمع شيء من هذه لم يجز القياس عليها حتى يسمع، فالجموع ليست

-
- ١- ينظر: معاني القرآن للفراء: ١٨٨/١.
 - ٢- التبصرة والتذكرة: ٦٥٧.
 - ٣- مشكل إعراب القرآن: ١٨٤/١.
 - ٤- الحجة في القراءات السبع: ١٠٤.
 - ٥- ينظر: كشف المشكلات: ٢٠٢/١.
 - ٦- ينظر: البيان في غريب إعراب القرآن: ١٨٤/١.
 - ٧- ينظر: الحجة في القراءات السبع: ١٠٤.
 - ٨- ينظر: التيسير في القراءات السبع: ٢٤٦ قرأها ابن كثير وأبو عمرو بضم الراء والهاء من غير ألف والباقرن بكسر الراء والهاء، وألف بعدها.
 - ٩- ينظر: مشكل إعراب القرآن: ٣٠١/١.
 - ١٠- شرح شافية ابن الحاجب: ٣٣٨/١.

كالآحاد^(١)؛ لأنَّ الإطراد معيار يكاد يكون محلّ اتفاق بين الصرفيين، فإذا توافر في بناء جمع ما يجعله مقيساً^(٢)، وبالعكس، فإنَّ فقدانه لا يجعله مقيساً .

قَالَ تَعَالَى: ﴿لِنُجِىَ بِهِ بَلَدَهُ مَيِّتًا وَشُقَيْهٖ، وَمِمَّا خَلَقْنَا أَنْعَمًا وَأُنَاسِيَّ كَثِيرًا﴾ [الفرقان: ٤٩]

قال مكي بن أبي طالب في (أناسي): ((واحد أناسي إنسي، وأجاز الفراء أن يكون واحدها إنساناً، وأصله عنده أناسين، ثُمَّ أُبدل من النون ياء، ولا قياس يُسَعِّده في ذلك، ولو جاز هذا لأجاز في جمع سرحان سَراحِيّ، وذلك لا يقال))^(٣).
قال الباقرلي: ((جمع (إنسان)، وأصله (أناسين)، فأبدلت من النون ياءً، وأدغمت الياء في الياء، وقال قوم بل هو جمع (إنسي))^(٤).

قال أبو البركات الأنباري: ((أناسي في واحده وجهان احدهما: أن يكون واحده (إنسيًا) والثاني أن يكون واحده (إنساناً) وأصل (أناسي) على هذا الوجه (أناسين)، فأبدلوا من النون ياء، وهذا قول الفراء، وهو ضعيف في القياس؛ لأنَّه لو كان ذلك قياساً لكان يقال: في جمع سرحان سراحِيّ، وذلك لا يجوز))^(٥).

و(أناسي) جمع تعدد مفرده، واستلزم هذا التعدد الخروج عن القياس الصرفي في الجمع لإحدى صور المفرد، وتضعيف القياس في الصورة الأخرى، فلم يحدّد المفرد؛ لأنَّ صيغة (فَعَالِيّ) جمع مقيس في مفرد ومسموع في مفرد آخر، والظاهر من نصوص التوجيه المخالفة، فالمقدّم عند مكي بن أبي طالب، وأبو البركات أنَّ المفرد (إنسي)، وهو مذهب أغلب البصريين^(٦)، ورَجَّح الباقرلي أن يكون مفرده إنساناً، ونُسِب هذا القول للفراء من الكوفيين^(٧).

١- ينظر: الحجة للفراء السبعة: ٤٤٩/٢ .
٢- ينظر: شواذ جمع التفسير في ضوء القاعدة النظرية والأصول القياسية (رسالة ماجستير): ٥٤.
٣- مشكل إعراب القرآن: ٧٦/٢، وينظر: معاني القرآن للفراء: ٢٦٩/٢ .
٤- كشف المشكلات: ٩٧٢/٢ .
٥- البيان في غريب إعراب القرآن: ٢٠٦/٢ .
٦- ينظر: مشكل إعراب القرآن: ٧٦/٢، والبيان في غريب إعراب القرآن: ٢٠٦/٢، والإنصاف في مسائل الخلاف: ٦٥٢.
٧- ينظر: معاني القرآن للفراء: ٢٦٩/٢، وكشف المشكلات: ٩٧٢/٢ مشكل إعراب القرآن: ٧٦/٢، والبيان في غريب إعراب القرآن: ٢٠٦/٢.

ونصّ الفراء يجيز الوجهين، والمقدم عنده المفرد (أنسي)، وأما جواز أن يكون المفرد (إنساناً)، فاستدلّ على أصله بالتصغير؛ لأنّه يرد الألفاظ إلى أصولها، فقال ((واحد هم إنسيّ وإن شئت جعلته إنساناً ثم جمعته أناسيّ فتكون الياء عوضاً من النون، والإنسان في الأصل (إنسيّان)؛ لأنّ العرب تصغره أنيسيّان، وإذا قالوا: أناسين، فهو بيّن مثل: بُستان وبساتين^(١))) وإذا كان الأصل (إنسيّان)، فهو على (إفعلان) من النسيان ((إلا أنّه لمّا كثر في كلامهم، وجرى على ألسنتهم حذفوا منه الياء، والحذف لكثرة الاستعمال كثير في كلامهم^(٢)))، وهذا المفرد عندما كُسّر للجمع تغيرت صورته بالإبدال، ثمّ الإدغام، إذ أبدلت النون ياء وأدغمت الياء بالياء، فأصبح الجمع (أناسين) (أناسيّ) بعد الإبدال، و(أناسيّ) بعد الإدغام^(٣).

وأجاز الزجاج الوجهين في مفرد (أنسيّ)، فقال: ((أناسيّ جمع إنسيّ مثل كُرسِيّ وكُراسِيّ، ويجوز أن يكون جمع إنسان، وتكون الياء بدلا من النون، والأصل أناسين بالنون مثل سَراحين))^(٤)، وتشبيهه إنسي بكُرسِيّ مؤداه أنّ الياء لغير النسب، وأنّ الجمع على القياس ولعلّه السبب في ترجيح مكي^(٥)، وأبي البركات للمفرد إنسي، وعدّه الأقوى في القياس في مقابل المفرد إنسان، إذ استبعد ووصف بأنّه الأضعف^(٦)، فالقياس أن يكون الجمع فعّالين لـ ((كلّ اسم على فعّال ساكن العين، أو متحرّكه مثلث الفاء))^(٧) نحو: سَراحان وسَراحين، ونقل ابن جني أنّهم ((قد قالوا في جمع ظَربان ظَربِيّ، فشبهوه بصَحاريّ، وقياسه ضَرابين كما تقول سَراحين، ولكنّهم قلبوا النون من ظَربان ياءً في الجمع؛ ليكون ذلك تنبيهاً على أنّ النون في

١- معاني القرآن للفراء: ٢٦٩، ٢٧٠.
٢- الإنصاف في مسائل الخلاف: ٦٥٣.
٣- ينظر: معاني القرآن للفراء: ٢٦٩/٢ وكشف المشكلات: ٩٧٢/٢، والبيان في غريب إعراب القرآن: ٢٠٦/٢.
٤- معاني القرآن وإعرابه: ٧١/٤.
٥- ينظر: مشكل إعراب القرآن: ٧٦/٢.
٦- ينظر: البيان في غريب إعراب القرآن: ٢٠٦/٢.
٧- شرح شافية ابن الحاجب: ٣١٥/١، ومثلث الفاء: هو ماكانت الفاء تحتل ثلاث حركات الفتحة والضمة والكسرة.

سَكَرَانَ وبابه مشبَّهة بهمزة التأنيث في (صَحْرَاءَ) ((^(١))، فمجيء الجمع فَعَالِي لَفَعْلَان، و فَعَلَاءَ تنبيهاً على أَنَّ النون تشبه الهمزة فيهما، فالمسوّغ لقلب النون، والانتقال من الجمع فَعَالَيْن إلى الجمع فَعَالِي هو علة المشابهة في المفرد لهما^(٢).

وأما الاستدلال على الأصل في التصغير فقد اعترض عليه أبو البركات الأنباري في كتابه الإنصاف مستبعداً الاحتجاج به؛ لمخالفته القياس، فقال: ((إنما زِيدت هذه الياء في (أُنَيْسِيَّان) على خلاف القياس كما زِيدت في قول (لُيْلِيَّة) في تصغير ليلة إلى غير ذلك لما جاء على خلاف القياس، فلا يكون فيه حُجَّة))^(٣).

واختار الباقر المبرد (إنسان)، فاستبعد المفرد (إنسي)^(٤)، وهو المقدم عند العكبري^(٥)، وقد يكون السبب في ذلك هو مخالفة القياس، وذلك عندما تكون الياء للنسب، ووجه ذلك أَنَّ الجمع (فَعَالِي) مقيس في المفرد الصحيح على وزن (فَعَلَاءَ)، وفي كل ثلاثي ساكن العين في آخره ياء مشددة في أصلها لغير النسب ككرسي، وما كانت في أصلها مزيدة لغرض النسب، وصار متروكاً، وهو النسب غير المتجدد في مقابل النسب المتجدد عند النحويين^(٦) والذي ذكره ابن مالك^(٧)، فقال في قياس جمع فَعَالِي :

واجعل "فَعَالِي" لغير ذي نَسَب جُدَدَ ، كالكُرسيِّ ، تَتَّبِعِ العَرَبُ

وإنسيّ منسوب إلى الإنسان، فالياء المشددة للنسب، وجمعه (أناسي) مخالف للقياس، قال السمين الحلبي : ((ويبعد أن يقال: إن الياء في أنسي ليست للنسب وكان حقّه أن يجمع على اناسيه نحو : مهالبة في المهلبى (...))^(٨)، فالقياس في جمع (إنسي) أناسية كما قيل في مهلبى: مهالبة^(٩).

١- المنصف : ١٥٧/١ .
٢- ينظر: نفسه : ١٥٧/١ .
٣- الإنصاف في مسائل الخلاف : ٦٥٢ .
٤- ينظر: كشف المشكلات : ٩٧٢/١ .
٥- ينظر: التبيان في إعراب القرآن : ٦١٩/٢ .
٦- ينظر : الدرر المصون : ٤٨٩/٨ ، وجموع التصحيح والتكسير : ٦١ .
٧- شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك : ١٣٢/٤ .
٨- الدرر المصون : ٤٨٩/٨ .
٩- ينظر : البحر المحيط : ٤٦٣/٦ ، و الدرر المصون : ٤٨٩/٨ .

واختلف في وزن المفرد (إنسان)، فذهب الكوفيون إلى أنَّ وزنه (إفْعَان) مشتق من النسيان وذهب أغلب البصريون إلى أنَّ وزنه (فَعْلَان) مشتق من الإنس^(١)، فهناك إنس بما يضاد الوحشة، وهناك إنسان أصلها إنس بالمعنى نفسه، إذ لا بُدَّ للمشتق من أن يتضمن معنى المشتق منه، واستعملت لفظة أنس جمعاً: أي البشر وقيل: سُمي بذلك؛ لأنَّه يأنس بكل ما يألفه، والإنس خلاف الجن^(٢)، وبه جاء الاستعمال القرآني الكريم قال تعالى: ﴿وَمَا خَلَقْتُ الْجِنَّ وَالْإِنْسَ إِلَّا لِيَعْبُدُونِ﴾ [الذاريات: ٥٦]، ومن ثَمَّ فَإِنَّ الاختلاف في الوزن يؤدي إلى اختلاف في دلالة الأصل، واستبعد المذهب البصري دلالة النسيان في المفرد إنسان، ((وأصله إنسان سُمي بذلك؛ لأنَّه عهد إليه فنسي))^(٣)، ولو تأملنا السياق الكلي الذي ورد فيه الجمع (أَنَاسِي) لوجدنا فيه عدَّ بعض من نعم الخالق جلَّ وعلا، ومنها إرسال الرياح المحملة بالمطر؛ لتحْيي الأرض البعيدة عن الماء، وتسقي الأنعام؛ لأنَّ حياة الأناسي بحياة أرضهم، وحياة أنعامهم^(٤)، ثُمَّ تعطف بعد هذا بقوله تعالى: ﴿وَلَقَدْ صَرَّفْنَاهُ بَيْنَهُمْ لِيَذَّكَّرُوا فَأَبَى أَكْثَرُ النَّاسِ إِلَّا كُفُورًا﴾ [الفرقان: ٥٠]، فالمقام مقام تفكر واعتبار، وعرفان حق النعمة، وشكرها؛ لذلك فالملائم له المفرد إنسان، إذ إنَّه من النسيان^(٥)، فليس المقصود الإنس مقابل الجن، ولا الإنس في مقابل النفور والوحشة، بل المقصود من ينسى النعم، فيكفر بها، ويجحد، وكأنَّه ناسٍ والجمع أناسي للمفرد إنسي مخالف للقياس، فالأولى أن يكون المفرد إنسان .

إنَّ القول بقياسية بناء جمع دون آخر يستلزم تحديد صورة المفرد، وبما يوافق القاعدة في صوغه، فإذا خالف بناء المفرد القاعدة قيل عنه: شاذ أو ضعيف في القياس، وهذه المخالفة كثيرة، ويمكن ردها إلى سببين رئيسيين الأوَّل ذكره الرضي، إذ قال: ((إعلم أنَّ جموع التكسير أكثرها محتاج إلى السماع، وقد يغلب بعضها في بعض أوزان المفرد))^(٦)، والآخر ارتباط معنى الجمع بمعنى المفرد، فالمخالفة بين البنائين كمية، فإذا وافق القياس السماع فتلك الغاية المرجوة.

١- ينظر : الإنصاف في مسائل الخلاف : ٦٥٢ .

٢- ينظر: البحر المحيط : ٤٦٣/٦، و الدرر المصون : ٤٨٩/٨ .

٣- المفردات في غريب القرآن (إنس) : ٣٥ / ١ .

٤- ينظر: الكشف : ٣٦١ / ٤ .

٥- ينظر: المفردات في غريب القرآن (إنس) : ٣٥ / ١ .

٦- شرح شافية ابن الحاجب : ٣٦٢/١ .

قَالَ تَعَالَى: ﴿ ثُمَّ بَعَثْنَاهُمْ لِنَعْلَمَ أَيُّ الْحِزْبَيْنِ أَحْصَى لِمَا لَبِثُوا أَمَدًا ﴾ [الكهف: ١٢]

قال مكي بن أبي طالب في (أَحْصَى): ((وَأَحْصَى أصله مثال الماضي من أَحْصَى يُحْصِي، وقد قال الله عز وجل: ﴿ أَحْصِنَاهُ اللَّهُ وَكُتُوبُهُ ﴾ [المجادلة: ٦] ﴿ وَأَحْصَى كُلَّ شَيْءٍ عَدَدًا ﴾ [الجن: ٢٨] ، فإذا صحَّ أنه يقع فعلاً ماضياً لم يمكن أن يستعمل منه أفعل من كذا إنما يأتي أفعل من كذا، أبداً من الثلاثي، ولا يأتي من الرباعي البتة إلا في شذوذ، نحو قولهم: ما أولاه للخير، وما أعطاه للدرهم، فهو شاذ لا يقاس عليه))^(١) .

قال الباقر في ((وَأَحْصَى فعل ماض ... قال [يقصد الفارسي] :وكان أحد شيوخي [يريد الزجاج] يجعل (أَحْصَى) بناء المبالغة، قال: وهو عندي خطأ، لأنك لا تقول: ما أَحْصَاهُ، وإنما تقول: ما أَشَدَّ إحصاءه وكان ينبغي أن يقول: لنعلم أيَّ الحزبين أَشَدَّ إحصاء))^(٢) .

قال أبو البركات الأنباري: ((وزعم بعض النحويين أَنَّ (أَحْصَى)، اسم على وزن أفعل للمبالغة، ولو كان كذلك لكان ينبغي أن يكون (لنعلم أيَّ الحزبين أَشَدَّ إحصاءً)، لأنك لا تقول: ما أَحْصَاهُ، ولهذا تقول: ما أَشَدَّ إحصاءه فلماً قال: أَحْصَى دلَّ على أنه فعل ماض، وأما قولهم ما أولاه للمعروف، وما أعطاه للمال، فهو من الشاذ الذي لا يقاس عليه))^(٣) .

و (أَحْصَى) بناء على زنة (أَفْعَل)، وهذه الصيغة تحتل دالتين الأولى: دلالة الفعل الماضي، والأخرى دلالة الاسمية لأفعل التفضيل، وباعتماد الصوغ القياسي لأفعل التفضيل استبعدت نصوص التوجيه اسمية البناء^(٤)، إذ يشترط لصوغه موافقاً للقياس أن يكون فعله ثلاثياً مجرداً، فلا يبنى من غير الثلاثي مباشرة^(٥)، ولذلك ذهب نصوص التوجيه إلى أنه من

١-مشكل إعراب القرآن: ٤٧٠/١ .

٢- كشف المشكلات: ٧٤٤ / ٢ ، ذكر محقق الكتاب أنَّ القائل أبو علي وقوله: أحد شيوخي يعني الزجاج .

٣- البيان في غريب إعراب القرآن: ١٠١/٢ .

٤- ينظر: مشكل إعراب القرآن: ٤٧٠/١ ، و كشف المشكلات: ٧٤٤ / ٢ ، و البيان في غريب إعراب القرآن: ١٠١/٢ .

٥- ينظر: شرح المفصل: ٧٢/٦ ، وشرح الكافية: ٤٤٨/٣ .

الشاذ الذي لا يقاس عليه، واستدلّ من الاستعمال القرآني على أنّ الفعل ليس بمجرد ، فلمّا صحّ استعماله مزيداً حُدّد بناؤه على الفعلية ^(١) .

لم يتفق اللغويون على تحديد بناء أحصى، فاختر النحاس الاسمى بترجيح إعرابه خبراً^(٢)، وخالفه أصحاب المشكل، فاختروا الفعلية، ووافقهم الزمخشري^(٣) واصفاً القول بالإسمية ليس بالوجه السديد؛ لأنّه ليس بقياس، وما ورد من صوغ من الفعل الرباعي شاذ، ((والقياس في غير القرآن ممتنع فكيف به))^(٤)، وجوّز العكبري الوجهين معتمداً وسيلة الحذف للردّ إلى القاعدة الأصل في صوغ أفعال التفضيل من غير الثلاثي، فلم يشذّ ما جاء من الرباعي فقال: ((وفي أحصى وجهان: أحدهما هو فعل ماضٍ، وأمداً مفعوله ..، والوجه الثاني هو اسم، وأمداً منصوب بفعل دلّ عليه الاسم، وجاء أحصى على حذف الزيادة، كما جاء هو أعطى المال وأولى بالخير))^(٥)، والخلاف في بناء (أحصى) على وجه الخصوص ممتدّ من الخلاف في قياسية صوغ (أفعل) التفضيل من الفعل المزيد (أفعل) على وجه العموم فالظاهر عند النحويين إجازة صوغه في ما كان على (أفعل)^(٦) عند سيبويه، ووافقه المبرد فقال: ((فإن قيل: فقد قلت: ما أعطاه للدرهم، وأولاهم بالمعروف، وإنّما هو من أعطى، وأولى فهذا وإن كان قد خرج إلى الأربعة، فإنّما أصله الثلاثة، والهمزة في أوّله زائدة))^(٧)، واعترض ابن يعيش على إجازة الصوغ القياسي من غير الثلاثي معللاً استحالة بناء (أفعل) التفضيل من غير الثلاثي؛ لأنّ ذلك إنّما يكون بهمزة زائدة أولاً ، وثلاثة حروف أصول بعدها، فالقول بحذف الهمزة هدم لا بناء^(٨)، وذكر أبو حيان أنّ في بناء أفعل للتفضيل ثلاثة مذاهب: الأوّل

١- ينظر: مشكل إعراب القرآن: ٤٧٠/١، وكشف المشكلات: ٧٤٤ / ٢، والبيان في غريب إعراب القرآن: ١٠١/٢ .

٢- ينظر: إعراب القرآن للنحاس: ٤٤٩/٢ .

٣- ينظر: الكشف: ٥٦٨ / ٣ .

٤ - نفسه: ٥٦٨/٣ .

٥ - التبيان في إعراب القرآن: ٥٣٣/٢ .

٦ - ينظر: كتاب سيبويه: ٧٢/١ .

٧ - المقتضب: ١٧٨/٤ .

٨- ينظر: شرح المفصل: ٩٢/٦ .

البناء مطلقاً، وهو ظاهر كلام سيبويه^(١) في باب: ((ما يعمل عمل الفعل ولم يجز مجرى الفعل ولم يتمكن منه))^(٢)، ووجه ذلك عند ابن يعيش إنَّ ما أوله همزة يجوز استعماله بغير همزة، ثم تدخل الهمزة للنقل وغيره، فهو شاذ من جهة الاستعمال لا القياس^(٣)، والثاني : تحديد الصوغ القياسي بشروط منها أن يكون فعله ثلاثياً، وما ورد مخالفاً حُمِلَ على الشذوذ^(٤)، والثالث التفصيل في الحكم، فالمزيد بالهمزة إذا كانت همزته للنقل، فلا يجوز أن يصاغ أفعال التفضيل منه، أو لغير النقل، فيجوز صوغه^(٥) .

واستشهدت نصوص التوجيه بصيغ التعجب؛ لاشتراكها مع اسم التفضيل لفظاً، ومعنى ومنها أن يكون الفعل ثلاثياً، فكل ما لا يجوز في (ما أفعله)، (وأفعل به) لا يجوز في (أفعل) وجوب موافقة القياس مطلقاً، فذهبت إلى شذوذ ما صيغ من غير الثلاثي مباشرة ، وإنما يأتي بفعل مستوفٍ للشروط للتوصل إلى معنى المفاضلة، فيقال: أشدُّ إحصاء^(٦)، ولهذا السبب مضافاً إلى الاستعمال القرآني حُدِّد بناء (أحصى) على الفعلية لا الإسمية ، فلم تظهر الحاجة عندهم إلى التأويل بالحذف؛ لأنَّ هناك وجهاً قوياً يوافق القاعدة بلا تأويل .

إنَّ القول بفعلية (أحصى) دليل على التزام أصحاب المشكل بما اشترطه النحويون في المقيس عليه، فلا يكون شاذاً خارجاً عن سنن العربية، فما كان كذلك، فلا يجوز القياس عليه^(٧) .

١- ينظر: كتاب سيبويه : ٧٢/١ ، وشرح المفصل : ٩٢/٦ ، والبحر المحيط : ١٠١/٦ .

٢- كتاب سيبويه : ٧٢/١ .

٣- ينظر: شرح المفصل : ٩٢/٦ - ٩٣ .

٤- ينظر: كشف المشكلات : ٧٤٤/٢ ، والبحر المحيط : ١٠١/٦ .

٥- ينظر: البحر المحيط : ١٠١/٦ .

٦- ينظر: مشكل إعراب القرآن : ٤٧٠/١ ، وكشف المشكلات : ٧٤٤ / ٢ ، و البيان في غريب إعراب القرآن :

١٠١/٢ ، وشرح المفصل : ٩٢/٦ .

٧- ينظر: الاقتراح في أصول النحو : ٢٠٩ .

المبحث الثاني: السماع:-

السماع من أدلة النحو الهامة، وهو في الأساس قائم على ((الأخذ المباشر للمادة اللغوية عن الناطقين بها))^(١)، ومن أكثر تعاريفه تداولاً هو تعريف السيوطي، إذ قال عنه: هو ((ما ثبت في كلام من يوثق بفصاحته، فشمل كلام الله تعالى، وهو القرآن، وكلام نبيه، وكلام العرب، قبل بعثته وفي زمنه، وبعده إلى أن فسدت الألسنة بكثرة المولدين، نظماً ونثراً))^(٢).
لقد حفلت مؤلفات العربية بكثير من المسائل الصرفية التي لم تخضع للقاعدة، وإنما جاءت إجازتها، لورود السماع فيها فجعل ما استمر وتتابع من الكلام من مواضع الصناعة مطّرداً فيصلح أن يقاس عليه، وجعلوا ما فارق عليه بقية الباب وانفرد عنها إلى غيرها شاذاً ولذلك يغدو الشاذ مسموعاً لا يمكن صياغة نظائره عليه أي: لا يمكن القياس عليه، فالذي يتحكم في فكرة الشذوذ هو مخالفة القياس^(٣)، وكتاب سيبويه يشتمل على كثير من المسائل التي أجازها لورود السماع بها عن العربي الفصيح، وكانت مشكلاً؛ لأنها غير موافقة للقياس منها ما درسه في: ((باب ما يحقر على غير بناء مكبره الذي يستعمل في الكلام))^(٤)، فالأصل في باب التصغير أن يعمد إلى بناء المكبر، ويجري عليه التغيير الذي يستلزمه إحداث معنى التصغير، أما أن يصغر على غيره فهو مشكل^(٥): ((فمن ذلك قول العرب في مغرب الشمس: مُغِيرَانِ الشمس، وفي العشي: آتَيْتُكَ عُشْيَانَا، وسمعنا من العرب من يقول في عشيّة: عُشْيَشِيّة، فكأنهم حَقَرُوا مَغِيرَانَ وَعُشْيَانَ وَعَشَاةً))^(٦)، ودرس ابن السراج جملة من المسائل خرجت عن القياس، واعتمدت على السماع تحت عنوان: ((ما تكلمت به العرب، وكان مشكلاً، فأحوج إلى بحث أصوله وتقديراته))^(٧)، فقله ما تكلمت إنما هو

١- أصول التفكير النحوي: ٣٣ .

٢- الاقتراح في أصول النحو: ٧٤ .

٣- ينظر: الأسس المعرفية والمنهجية للخطاب النحوي: ٢٩٤- ٢٩٥ .

٤- كتاب سيبويه: ٤٨٤/٣ .

٥- ينظر: المشكل في العربية (أطروحة دكتوراه): ١٢٤ .

٦- كتاب سيبويه: ٤٨٤ / ٣ .

٧- الأصول في النحو: ٣١٦/٣ .

المسموع من كلام العرب، وإشكاله يأتي من مخالفته للقياس، وبلغ من أهمية هذا الأصل
بمكان أنه كان المعتمد عند اللغويين؛ لتسوية بناء، وإن خرج عن القياس، وترجيح آخر في
توجيهاتهم، ولقد استطاع ابن جني أن يبين أهمية هذا الأصل في توجيه مسائل العربية في
أبواب في كتابه الخصائص منها: باب القول على الإطراد والشذوذ، و باب في تقاود السماع
وتقارع الانتزاع، و باب في تعارض السماع والقياس، و باب في الامتناع من تركيب ما يخرج
عن السماع ^(١) .

لقد وافق أصحاب المشكل من سبقهم في الاستدلال بالسماع على إجازة الوجوه المحتملة
في المسائل التي لم تخضع للقواعد الصرفية في صوغ الأبنية، ومعانيها، أمّا بالخروج عن
القاعدة من نحو: مخالفة القياس في صوغ أبنية التكسير أو المصادر أو المشتقات أو النسب
بغير ياء، أو أنها لا تخضع لقاعدة أصلاً من نحو: جمع الجمع، ومعاني أحرف الزيادة
ومطابقة الأبنية للجنس أو العدد ^(٢)، إذ إنّ المعتمد في المعنى سماعه؛ لأنّ ((العرب إذا حملت
على المعنى لم تكد تراجع اللفظ)) ^(٣)، واللفظ هو المعنى بالقياس.

فأهمية هذا الدليل عند النحويين تظهر في أنه كان يسوّغ استعمال، وإن خرج عن القاعدة
وترجيح آخر في توجيهاتهم، بل يصل الترجيح في بعض المسائل للسماع على القياس .

١- ينظر: الخصائص: ١٠٨، ١١١، ١٢٢.
٢- ينظر: كتاب سيبويه: ٦١٩/٣، ودقائق التصريف: ٤٤، وكشف المشكلات: ١٧٧/١، والبيان في غريب إعراب
القرآن: ١٥٦/١، وشرح شافية ابن الحاجب: ٣٣٨/١ .
٣- الخصائص: ٥٨٣ .
٤- ينظر: نفسه: ١٢٧ .

قَالَ تَعَالَى: ﴿وَاللَّهُ يُؤْتِي مُلْكَهُ مَنْ يَشَاءُ وَاللَّهُ وَاسِعٌ عَلِيمٌ﴾ [البقرة: ٢٤٧]

قال الباقولي في (واسع): ((قيل: واسع بمعنى ذو سعة، كما أن (لَابِن) بمعنى ذو لبن و(تَامِر) بمعنى ذو تمر، و(نَابِل) بمعنى ذو نبل، وامرأة (حَامِل) بمعنى ذات حمل، وأنشد للحطيئة [من الكامل] ^(١):

وغررتي وزعمت أنك لابن بالصيف تامر

وقيل: واسع بمعنى موسع على حذف الزوائد، كقوله: ﴿وَأَرْسَلْنَا الرِّيحَ لَوَّاحٍ﴾ [الحجر: ٢٢] يعني ملقحات ^(٢).

قال أبو البركات الأنباري: ((واسع، فيه وجهان: أحدهما: أن يكون (واسع) بمعنى ذو سعة، كـ(لَابِن) و(تَامِر) أي ذو لبن وتمر، والثاني: أن يكون (واسع) بمعنى موسع على حذف الزوائد، كقوله تعالى: ﴿وَأَرْسَلْنَا الرِّيحَ لَوَّاحٍ﴾ [الحجر: ٢٢] بمعنى مُلْقِحَات ^(٣).

جاءت بنية (واسع) على صيغة اسم فاعل، وأجازت نصوص التوجيه فيه وجهين: الأول مخالفة لدلالته الأصل، وهو مجيئه على النسب، والآخر دلالاته على الفاعلية، ولكن من الفعل المزيد على حذف الزوائد، وكلا الوجهين ليسا بقياس، لذلك يمكن القول إنَّ المشكل لفظي، وهو خلو اللفظ من ياء النسب، وصوغ اسم الفاعل من الفعل غير الثلاثي على زنة فاعل، والآخر معنوي، وهو التعدد الدلالي لبناء واسع، فالوجه المشكل الأول خلوه من ياء النسب، وهو شرط من شروط النسب القياسي ^(٤)، وعدّه سيبويه ((باباً من الإضافة تحذف فيه يائي الإضافة)) ^(٥)، وضمّنه نوعين، الأول: أن يكون صاحب شيء يعالجه ويأتي على صيغة (فعّال)، فيقال: لصاحب الجمال (جمّال)، ولصاحب الصّرف (صرّاف)، وهو أكثر من أن يحصى وفَعّال في

١- ديوان الحطيئة: ٣٣، والمعجم المفصل في شواهد العربية: ٤٤/٣.

٢- كشف المشكلات: ١٧٧/١-١٧٨.

٣- البيان في غريب إعراب القرآن: ١٦٥/١.

٤- ينظر: كتاب سيبويه: ٣/٣٣٥، والأصول في النحو: ٨٣/٣، وشرح شافية ابن الحاجب: ٢٠٧/١، والمشكل في العربية (أطروحة دكتوراه): ١٠٨.

٥- كتاب سيبويه: ٣/٣٨١.

في الأصل صيغة مبالغة تفيد الكثرة، فجاءت في النسب تفيد كثرة المزاول للحرفة غالباً؛ لأنَّ صاحب الصنعة مزاول لها باستمرار^(١).

والثاني: أن يكون صاحب شيء، وليس بصنعة يزاولها، ويأتي على زنة (فَاعِل)، فيقال لصاحب الدرع: (دَارِع)، ولصاحب النبل (نَابِل)، ولذي التمر (تَامِر)، ولذي اللبن: (لَابِن) وجاء الاستعمال العربي به في بيت الحُطَيْثَةِ^(٢) الذي ذكره الباقولي^(٣)، إذ إنَّ الشاهد فيه لَابِن وتَامِر في النسبة على غير قياس إلى اللبن، والتمر، والقياس فيهما أن تتصل ياء النسب المشددة، فيقال: لبني، وتمري^(٤)، ولكن لم تستعمله العرب على القياس.

ومذهب اللغويين في مجيء النسب على (فَاعِل) هو مخالفة القياس، فلقد جمع ابن السراج ما خالف القياس في ((باب ما غُيِّرَ في النسب وجاء على غير القياس))^(٥)، ولأنَّ معتمده السماع فهو يحفظ، ولا يقاس في كلِّ شيء^(٦)، ويرى ابن جني أنَّ عامة باب طَاهِر، وطَالِق الدلالة على النسب، ومعناها ذات طهر، وذات طلاق، فهي ألفاظ ليست جارية على أفعالها ولو جرت على أفعالها للزِمَ أن تلحقها تاء التأنيث كما تلحق أفعالها، ومنه قوله تعالى: ﴿قَالَ لَا عَاصِمَ الْيَوْمَ مِنْ أَمْرِ اللَّهِ﴾ [هود: ٤٣] أي لا ذا عصمة، وقيل: إنَّ معناه لا معصوم؛ لأنَّ ذا العصمة يكون مَفْعُولًا كما يكون فَاعِلًا^(٧).

ويرى الرضي أنَّ النسب بغير ياء شاذ^(٨)، وأنَّ ما جاء منه على صيغة اسم الفاعل من

١- ينظر: كتاب سيبويه: ٣٨١/٣، وشرح شافية ابن الحاجب: ٥٩/١، ومعاني الأبنية: ١٧٤.

٢- ينظر: كتاب سيبويه: ٣٨١/٣.

٣- ينظر: كشف المشكلات: ١٧٧/١-١٧٨.

٤- ينظر: كتاب سيبويه: ٣٣٥/٣، وشرح شافية ابن الحاجب: ٢٠٧/١.

٥- الأصول في النحو: ٨٠/٣.

٦- ينظر: نفسه: ٨٣/٣.

٧- ينظر: الخصائص: ١٤٥.

٨- ينظر: شرح شافية ابن الحاجب: ٢٥٨، ٢٥٦/١.

الثلاثي ومبالغته فهما ((مسموعان ليسا بمطردين، فلا يقال: لصاحب البر برّار، ولا لصاحب الفاكهة: فكّاه))^(١) .

إنّ ما يلحظ على أقوال النحويين في توجيه النسب اعتماد معنى البنية، فذو الشيء بمعنى منسوب إلى ذلك الشيء، ولحلّ مشكل تداخل المعاني في صيغة واحدة، إذ ليس من قاعدة لتخصيص المعنى المقصود وضع الرضي مجموعة شروط؛ لتحديد معنى النسب منها: أن لا يكون له فعل، ولا مصدر نحو: (نابل)، أو أن يكون له فعل، ومصدر لكنّه إمّا بمعنى المفعول نحو: ماء دافق، وإمّا مؤنث مجرد من التاء نحو: طالق، ومُرضع، أو أن يكون جارٍ على معناه على وجه المبالغة، نحو: عزّ عزيز، وهمّ ناصب، فهو ممّا أطلق عليه اسم صاحب ذلك المعنى مبالغة^(٢) .

وأما الوجه الثاني، فهو مجيء اسم الفاعل على معناه في الفاعلية، ولكن ليس من الفعل الثلاثي، بل من الفعل المزيد أوسع، وأصله مُوسِع^(٣)، وهذا مؤداه مخالفة القاعدة الصرفية في صوغ اسم الفاعل، فالقياس أن يصاغ من الفعل الثلاثي على زنة فاعل، ويصاغ من غير الثلاثي بإبدال حرف المضارعة ميماً مضمومة، وكسر ما قبل الآخر^(٤)، وعولجت المخالفة بالجوء إلى وسيلة من وسائل التأويل، وهي الحذف وأجازها النحويون لردّ ما خرج عن القواعد إليها، فيستقيم صوغ البناء مع القاعدة بتقدير المحذوف، ولهذا الوجه نظائر منها ما قيل: في (لواقح) من قوله تعالى: ﴿وَأَرْسَلْنَا الرِّيحَ لَوْفِحَ﴾ [الحجر: ٢٢]^(٥)، ويرى السمين الحلبي أنّ هذا الوجه ((عبارة إنّما يتداولها النحويون في المصادر، فيقولون: مصدر على حذف الزوائد))^(٦)، ولعلّ مقصده بقصر تداول الحذف على المصدر ما سُمّي باسم المصدر، والقول بالحذف

١- شرح شافية ابن الحاجب: ٢٥٩/١ .

٢- ينظر: نفسه: ٢٥٩/١-٢٦٠ .

٣- ينظر: كشف المشكلات: ١٧٧/١، ١٧٨، و البيان في غريب إعراب القرآن: ١٦٥/١، والدر المصون: ٥٢١/٢ .

٤- ينظر: شرح الكافية: ٤١٣/٣ .

٥ - ينظر توجيه لواقح في الفصل الثاني من البحث: ١٢٦-١٢٨ .

٦- الدر المصون: ٥٢١/٢ .

أجازه النحويون في غير اسم المصدر، ومنهم أصحاب المشكل^(١)، وعلى هذا الوجه يكون معناه أنه عزَّ اسمه مُوسِع على العباد؛ لتيسيره أحكام الدين^(٢).

وباعتماد المعنى أجاز العكبري ثلاثة أوجه، فوافق نصي التوجيه في الأوليين منهما وأضاف وجهاً ثالثاً، فيحتمل أن تكون وَاسِع من وَسِع، والتقدير واسع الحلم؛ وذلك لقول القائل: وَسِعنا حلمه^(٣)، ووافقه أبو حيان، فوَاسِع ((اسم فاعل من وَسِع يَسْعُ سَعَةً وَوُسْعاً، ومقابله ضاق إِلَّا أَنْ وَسِع يَأْتِي متعدياً قَالَ تَعَالَى: ﴿وَسِعَ كُرْسِيُّهُ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضَ﴾ [البقرة: ٢٥٥]).^(٤)

إنَّ ما قيل من أوجه في وَاسِع إنما هي بالاعتماد على تأويل المعنى، وإذا كانت ((السعة تقال في الأمكنة، وفي الحال وفي الفعل كالقدرة والجود ونحو ذلك))^(٥)، فهي في الغالب توصف بها الأماكن على نحو الحقيقة، فوَاسِع اسم فاعل من وَسِع المتعدي على القياس، ويبدو أنَّ نصوص التوجيه استبعدت هذا الوجه لما ذكر، فالوصف في الآية الكريمة لله جلَّ وعلا والغالب أن يصف به المكان .

إنَّ النسب ينقل الوصف من الفعلية إلى الاسمية التي تفيد الدوام، والثبات، فلا يحتاج إلى تقدير معمول، ولأنَّه تعالى صاحب القدرة، والجود، فهو يفيض بها على المخلوقات باستمرار وربما كان هذا المسوَّغ في تقديم معنى النسب، ولاسيما أنَّه مسموع عن العرب، و به جاء الاستعمال القرآني، في زنة فَاعِل، وفي صيغ أخرى منها فُعُول، وفَوَاعِل، واسم الفاعل من غير الثلاثي وقف عليها أصحاب المشكل^(٦)، فلم تخضع إرادة النسب في الصيغة لقاعدة محددة ولم تتصل بها ياء النسب فهي مقتصرة على ورود السماع في أمثالها، وإن لم تكن مطردة وهو الشرط في أن تُتخذ أصلاً يقاس عليه على نحو: ما وجد في (وَاسِع) .

١- ينظر: كشف المشكلات: ١٧٧/١ - ١٧٨، و البيان في غريب إعراب القرآن: ١٦٥/١، والتبيان في إعراب القرآن: ١٤٨/١ .

٢- ينظر: البحر المحيط: ٥٣١ / ١ .

٣- ينظر: التبيان في إعراب القرآن: ١٦٥ / ١ .

٤- البحر المحيط: ٥٢٥/١ .

٥- المفردات في غريب القرآن (وسع): ٦٧٧/٢ .

٦- ينظر: مشكل إعراب القرآن: ٣٠٧/٢، والبيان في غريب إعراب القرآن: ٤٤٩/٢، وكشف المشكلات: ١٣٦٢/٢ .

قال تعالى: ﴿أَسْتَحْذَرُ عَلَيْهِمُ الشَّيْطَانَ فَأَنسَهُمْ ذِكْرَ اللَّهِ أُولَئِكَ حِزْبُ الشَّيْطَانِ أَلَا إِنَّ حِزْبَ

الشَّيْطَانِ هُمُ الْخَاسِرُونَ﴾ [المجادلة: ١٩] .

قال مكي بن أبي طالب في (استحوذ): ((هذا مما جاء على أصله ، وشذ عن القياس وكان قياسه :استحاذ، كما تقول: استقام الأمر، واستجاب الداعي))^(١) .

حدّد المشكل في الفعل (استحوذ) بخروجه عن القياس على الرغم من مجيئه على أصله وقياسه (استحاذ) بقلب الواو الفاء بعد نقل السكون إلى الحرف السابق ^(٢) قياساً على نظائرها في الباب نفسه، نحو: استقام وأصلها استقوم.

وبدا نص التوجيه بتحديد الواو أصلاً في الكلمة، وهو ما سُمي بالأصل المفترض في الألفاظ المتحول عن أصولها، وهو ما يفترض أن تكون عليه الكلمة قياساً على غيرها، ولكن لم تستعمله العرب ، ولهذا قال عنه ابن جني: ((وينبغي أن يعلم أنه ليس معنى قولنا إنه كان الأصل في (قام وباع: قوم وبيع)، وفي (أخاف، وأقام: أخوف، وأقوم)، وفي (استعان، واستقام: استعون ،واستقوم) أننا نريدُ به أنهم قد كانوا نطقوا مدة من الزمان (بقوم،وبيع)، ونحوهما ممّا هو مُغَيَّرٌ، ثُمَّ إِنَّهُمْ أَضْرَبُوا عَنْ ذَلِكَ فِيمَا بَعْدَ، وَإِنَّمَا نَرِيدُ بِذَلِكَ أَنَّ هَذَا لَوْ نَطَقَ بِهِ عَلَى مَا يُوْجِبُهُ الْقِيَاسُ بِالْحَمَلِ عَلَى أَمثَالِهِ لَقِيلَ: (قَوْمٌ،وَبَيْعٌ) ونحوهما ممّا هو مُغَيَّرٌ، ثُمَّ أَضْرَبُوا عَنْ ذَلِكَ فِيمَا بَعْدُ))^(٣)، فعومل هذا الأصل معاملة الصحيح، فلم تعلّ الواو فيه، وله نظائر في العربية، نحو: استصوبت الشيء، وأغليت المرأة، واستنوق الجمل، ووجود النظير لا يجيز أن يُتخذ أصلاً يقاس عليه، وإن كان مطرداً في الاستعمال؛ لأنّه من الأصول التي تجوز مراجعتها عند الحاجة إليها؛ لاعتلال عينه^(٤)، فمجيؤه ((على أصله ممّا يؤخذ سماعاً من العرب لا ممّا يقاس عليه))^(٥) .

١-مشكل إعراب القرآن: ٢/ ٢٦١ .

٢- ينظر:معاني القرآن وإعرابه :١٤٠/٥ .

٣-المنصف : ١٩٠/١ .

٤- ينظر :معاني القرآن وإعرابه : ١٤٠/٥ ،والخصائص : ١٠٩ .

٥- إعراب القرآن للنحاس : ٣٨١/٤ .

وللنحويين في جواز مجيئه على الأصل أراء: الأول: ((إِنَّ اسْتَحْوَذَ جَاءَ عَلَى الْأَصْلِ لِأَنَّهُ لَمْ يُقْلَ عَلَى حَاذٍ؛ لِأَنَّهُ إِنَّمَا بَنِيَ عَلَى اسْتَفْعَلَ فِي أَوَّلِ وَهْلَةٍ كَمَا بَنِيَ افْتَقَرَ عَلَى افْتَعَلَ، وَهُوَ مِنَ الْفَقْرِ، وَلَمْ يُقْلَ مِنْهُ فَقْرٌ، وَلَا اسْتَعْمَلَ بِغَيْرِ زِيَادَةٍ، وَلَمْ يَقُلْ: حَاذَ عَلَيْهِمُ الشَّيْطَانُ، وَلَوْ جَاءَ اسْتَحَاذَ كَانَ صَوَاباً))^(١) .

والثاني: أَنَّ الفعل المزيد يعلّ اتباعاً لإعلال المجرد منه^(٢)، ولا فعل مجرد له، والسبب في ذلك اختلاف المعنى، فيقال: ((اسْتَحْوَذَ عَلَيْهِ إِذَا غَلِبَهُ وَلَا يَقَالُ: حَاذَ فِي هَذَا الْمَعْنَى، وَإِنَّمَا يَقَالُ: حَاذَ الْإِبِلَ إِذَا جَمَعَهَا، فَلَمَّا لَمْ يَكُنْ لَهُ ثَلَاثِي جَاءَ عَلَى أَصْلِهِ))^(٣) .

والثالث: أَنَّ له فعلاً مجرداً، وهو (حَاذَ)، وَلَكِنَّهُ مُعَلٌّ، وَهَذَا مُحَلٌّ إِشْكَالٌ؛ لِأَنَّهُ لَمَّا كَانَ خَارِجَ عَنْ مُعْتَلٍّ وَجِبَ إِعْلَالُهُ، وَذَلِكَ كإِعْلَالِ مَنْ كَانَ مِنْ بَابِهِ نَحْوُ: (اسْتَعَاذَ)، وَأَصْلُهُ (اسْتَعُوذَ) فَأَعْلٌ لِأَنَّهُ مَنْقُولٌ مِنْ مُعَلٍّ، وَهُوَ عَاذَ أَصْلُهُ عَوَذَ^(٤) .

والرابع: إِنَّ تصحيح اسْتَحْوَذَ، وأمثالها يؤكد عناية العرب بإخراج ضرب من المعتل على أصله تنبيهاً على أصل الباب، ومحافظة على الأصول المغيرة، وهو ضرب من الحكمة في العربية^(٥)، وَذَهَبَ إِلَى ذَلِكَ ابْنُ يَعِيشَ، إِذْ قَالَ: ((الْأَلْفَاظُ، وَإِنْ كَانَتْ مُتَعَدِّدَةً، فَهِيَ شَاذَةٌ فِي الْقِيَاسِ قَلِيلَةٌ بِالنِّسْبَةِ إِلَى مَا يَعْلَجُ جَاءَتْ تَنْبِيْهًا عَلَى أَصْلِ الْبَابِ))^(٦) .

ومذهب أغلب النحويين أَنَّ الفعل استحوذ خارج عن القياس في بابهِ، فهو مسموع مقبول وأما القول بأنَّ لافعل مجرد له، فقد ذكر ابن جني أَنَّ فعله حَاذَ^(٧)، وَلَكِنَّهُ غَيْرُ مُعَلٍّ، وَيُرَى الرَّائِبُ أَنَّ الْمَجْرَدَ فِيهِ مِنْ مَعْنَى الْمَزِيدِ، فَقَالَ نَاقِلًا: ((وَيَقَالُ: حَاذَ الْإِبِلَ يَحُوذُهَا أَيُّ سَاقِهَا سَوْقًا عَنِيفًا، وَقَوْلُهُ: ﴿اسْتَحْوَذَ عَلَيْهِمُ الشَّيْطَانُ﴾ [المجادلة: ١٩] اسْتَأْفَقَهُمْ مُسْتَوِلِيًّا عَلَيْهِمْ))^(٨)، ففِي الْاسْتَحْوَاذِ مَعْنَى الْغَلْبَةِ، وَالْإِسْتِيلَاءِ^(٩) .

١-معاني القرآن وإعرابه: ١٤٠/٥

٢- ينظر: كتاب سيبويه: ٣٤٥/٤

٣- إعراب القرآن للنحاس: ٣٨٢، ٣٨١/٤

٤- ينظر: الخصائص: ١٢٣

٥- ينظر: المنصف: ٢٧٧/١

٦- شرح المفصل: ٧٧/١٠

٧- ينظر: الخصائص: ١٢٣

٨- المفردات في غريب القرآن (حوذ): ١٧٧/١

٩- ينظر: معاني القرآن للفراء: ١٤٢/٣، وتفسير غريب القرآن لابن قتيبة: ٤٥٨

والأجود عند الزجّاج أن يكون الفعل غير معلّ، وهو المسموع مستنداً في حكمه إلى الاستعمال فقال: ((ولو جاء استَحَاذَ كان صواباً، ولكن استَحُوذَ ههنا أجود؛ لأنّ الفعل في هذا المعنى لم يستعمل إلّا بزيادة))^(١).

إنّ كلّ ما قيل من أراء يمكن جمعه في قاعدة العربية الأكبر، وهي قاعدة الإفادة مع أمن اللبس^(٢)، فمجيء الفعل غير معلّ تحديداً للمعنى، وتبنيهاً على الأصل في الفعل المجرد، وإن لم يستعمل، فلا لبس في المعنى، ولا لبس في الأصول، فتتحقق الفائدة المرجوة من استعماله غير معلّ بجانبها المعنوي، وهو المقدم، و تاليه اللفظي، ولكونه مطرّداً في الاستعمال، إذ لم يسمع من العرب إلّا وهو غير معلول، بطل معه القياس؛ لأنّ السماع، والقياس إذا تعارضا نطق بالمسموع على ما هو عليه، ولم يُقس في غيره^(٣) على نحو: ما وجد في (استَحُوذَ)، إذ تقرر عند الصرفيين شذوذه، والذي سوّغ استعماله ورود السماع العربي له عموماً، والقرآني على وجه الخصوص.

١-معاني القرآن واعرابه: ١٤٠/٥.
٢- ينظر: الأصول دراسة ابيستمولوجية للفكر اللغوي عند العرب: ١٢٣.
٣-ينظر: الخصائص: ١٢٢.

قَالَ تَعَالَى: ﴿إِنَّهُمْ كَانُوا لَا يَرْجُونَ حِسَابًا﴾ (٢٧) وَكَذَّبُوا بِآيَاتِنَا كِذَابًا ﴿[النبا: ٢٧ - ٢٨]

قال مكي ابن أبي طالب في (كذاباً): ((قوله (كذاباً) من شدد جعله مصدر كذب زيدت فيه الألف كما زيدت في إكراماً، وقولهم: تكذيباً، جعلوا التاء عوضاً من تشديد العين والياء بدلاً من الألف، غيروا أوله كما غيروا آخره ، وأصل مصدر الرباعي أن يأتي على عدد حروف الماضي (بزيادة ألف مع تغيير الحركات، وقد قالوا: تكلماً، فأتى المصدر على عدد حروف الماضي) بغير زيادة ألف، وذلك لكثرة حروفه)) (١) .

قال أبو البركات الأنباري: ((وزيدت الألف في (كذاباً)، كما زيدت الهمزة في (أحسن إحساناً وأجمل إجمالاً) وقولهم: تكذيباً، جعلوا التاء عوضاً عن تضعيف العين، والياء بدلاً من الألف، وغيروا أوله كما غيروا آخره)) (٢) .

(كذاب) مصدر على زنة (فَعَّال)، من الفعل (كَذَّب) زنة (فَعَّل)، وله مصدر آخر هو القياس المطرد فيه وهو تَكْذِيب زنة (تَفْعِيل) (٣)، وبحسب نصي التوجيه أن الألف زيدت في المصدر (كذاب) كما زيدت في المصدر (إِكْرَاماً) للفعل (أَكْرَم)، فلم يخضع لقاعدة صوغ (فَعَّل) على (التفعيل)، ثم حدث تبادل في أبنية المصادر، وهو ما أجازه اللغويون؛ لسماعه، فلقد أجازه الخليل فقال: ((كذاب أي تكذيب، وذلك أن العرب تقول كذَّبتَه تكذيباً ثمَّ تجعل بدل التكذيب كِذَاباً)) (٤)، فهو مسموع من العرب، ووافقه تلميذه سيبويه في قياس المصدر من فَعَّل على التفعيل (٥) معللاً إبداله بفَعَّال، فقال: ((وقد قال ناسٌ: كَلَّمْتَه كِلَاماً وحَمَلْتَه حِمَالاً أرادوا أن يجيئوا به على الإفعال، فكسروا أوَّله، وألحقوا الألف قبل آخر حرف فيه، ولم آخر حرف فيه، ولم

١-مشكل إعراب القرآن: ٣٣٤/٢ ، وينظر : الحجة للقراء السبعة: ٣٦٩/٦ قرأها الكسائي بالتخفيف والباقون بالتشديد .

٢- البيان في غريب إعراب القرآن: ٤٩١ / ٢ .

٣- ينظر: كتاب سيبويه: ٧٩/٤ .

٤- العين(كذب): ٣٢٧/٥ .

٥-ينظر :كتاب سيبويه : ٧٩/٤ .

يريدوا أن يُبدّلوا حرفاً مكان حرف، ولم يحذفوا، كما أن مصدر أفعلت، واستفعلت جاء فيه جميع ما جاء في استفعل، وأفعل من الحروف، ولم يحذف، ولم يبدّل منه شيء، وقد قال الله عز وجل: ﴿وَكَذَّبُوا بِآيَاتِنَا كِذَّابًا﴾ [النبا: ٢٨] ((^(١)، ويظهر من نصّ سيبويه أنّهم أرادوا صوغ المصدر من الفعل الرباعي من غير حذف أو تبديل حرف، فألحقوا (فعل) بباب (أفعل)، و(استفعل)، إذ قياس المصدر (إفعلاً) و(استفعلاً)، فلا حذف ولا تبديل، ولعلّ علة الإلحاق أنّ الفعلين مكونان من أكثر من ثلاثة أحرف، فيجوز النظر إلى الماضي، وهو (كذب) مع كسر الحرف الأوّل، وزيادة ألفا قبل الآخر^(٢)، وممن ذهب هذا المذهب الأخفش لأنّه ممّا تكلمت به العرب^(٣)، وتابعه النحاس ناقلاً رأي سيبويه في (كذاب) (^(٤)، ووافقه أبو علي في الحجة فقال: ((الكذاب : مصدر كَذَبَ كما الكلام مصدر كَلَّمَ، وكذا القياس فيما زاد على الثلاثة ، أي يأتي بلفظ الفعل ويزيد في آخره الألف ، كقولك: أكرمته إكراماً))^(٥)، وهو المختار عينه في نصي التوجيه^(٦).

و يرى الفراء أنّ كذاباً لغة يمانية فصيحة تكلم بها العرب، فهم يقولون : ((كَذَبْتُ به كذاباً، وخرقتُ القميص خرقاً، وكل فعلتُ فمصدره فعّال في لغتهم مشدّد))^(٧)، ووافقه الزمخشري^(٨)، فعَدَّ المصدر على صيغة (فعّال) فاشياً في كلام العرب الفصحاء، بل إنّ قصره عليهم

-
- ١-كتاب سيبويه : ٧٩/٤.
 - ٢- ينظر: شرح الكافية: ٤٠١/٣ .
 - ٣- ينظر :معاني القرآن للأخفش : ٥٦٤/٢ .
 - ٤- إعراب القرآن للنحاس : ١٣٤/٥ .
 - ٥- الحجة للقراء السبعة: ٣٦٩/٦ .
 - ٦- ينظر: مشكل إعراب القرآن : ٣٣٤/٢ ، وينظر البيان في غريب إعراب القرآن : ٤٩١/٢ .
 - ٧- معاني القرآن للفراء : ٢٢٩/٣ ، ذكر الفراء أنّ التخفيف للإمام علي (ع) والتشديد لعاصم والأعمش وأهل المدينة والحسن البصري.
 - ٨- ينظر: الكشف : ٣٠٠/٦ .

ونقل استعمالهم للمصدر على زنة فعَّال من فعَّل فقال: ((وسمعي بعضهم أفسر آية فقال: لقد فسرتها فساراً ماسعاً بمثله))^(١)، وخالفه أبو حيان، فكذاب عنده لغة يمانية استعمالها بعض العرب، وليست فاشية، وغيرهم يجعله على تفعيل، فيقول تكذيب^(٢)، وهذا يعني أن للفعل (كذب) مصدرين في الاستعمال العربي، ولكنَّ القياس المطرَّد فيه هو التفعيل^(٣) الذي عبَّر عنه السمين الحلبي فقال: ((حق مصدر فعَّل أن يأتي على التفعيل نحو: صرَّف تصريحاً))^(٤) وقد قال به أصحاب المشكل في غير هذا الموضع، فتكليم مصدر كَلَّمَ في قوله تعالى ﴿وَكَلَّمَ اللَّهُ مُوسَى تَكْلِيمًا﴾ [النساء: ١٦٤]، وترتيل مصدر رَتَّل في قوله تعالى: ﴿أَوْ زِدْ عَلَيْهِ وَرَتِّلِ الْقُرْآنَ تَرْتِيلًا﴾ [المزمل: ٤]، وفعل يجيء مصدره على التفعيل^(٥).

ول(كذاب) قراءة أخرى بالتخفيف^(٦)، وقد اختلف في توجيهها، فأجاز النحويون فيها أربعة أوجه الأول: مصدر للفعل (كذب) على حذف الزوائد، والثاني أن يكون مصدر لفعل مقدر فالمعنى: وكذبوا بآياتنا فكذبوا كذاباً، والثالث تضمين الفعل معنى (كذبوا)؛ لأنَّ كلَّ مُكذَّب بالحق كاذب، والرابع مصدر للفعل كاذب، وهو) الثلاثي (كذب)، وعلى المقدم عند مكي بن أبي طالب^(٧)، وعلى هذه القراءة أيضاً خرج المصدر عن القاعدة الأصل في صوغه، فعلى الوجه الأول، فقياس (فعَّل) الرباعي على التفعيل، وعلى الوجه الثاني والثالث، فمصدر (كذب الوجه الرابع، فمصدر (كَاذَب) (مكاذبةً) و(كذاباً)^(٨)، فالغالب فيها الخروج عن القياس؛ ولهذا

-
- ١- الكشاف: ٣٠٠/٦ .
 - ٢- ينظر: البحر المحيط: ٤٠٦/٨ .
 - ٣- ينظر: شرح شافية ابن الحاجب: ١١٣/١ .
 - ٤- الدر المصون: ٦٥٨/١٠ .
 - ٥- ينظر: البيان في غريب إعراب القرآن: ٢٧٦/١ .
 - ٦- ينظر: معاني القرآن للقرّاء: ٢٢٩/٣، إذ نسب القراءة للإمام علي (ع)، والحجّة للقرّاء السبعة: ٣٦٩/٦ .
 - ٧- ينظر: مشكل إعراب القرآن: ٣٣٤/٢، و الدر المصون: ٦٥٩/ ١٠ .
 - ٨- ينظر: كتاب سيبويه: ٧/٤، ٧٩، ٨٠، ٨١ .

ولهذا لجأ النحويون إلى ثلاث وسائل للردّ إلى القاعدة الأصل في الصوغ وهي الحذف، والتقدير، والتضمين .

إنّ مايلحظ على نصي التوجيه في (كذاباً) أنها جاءت موافقة لمذهب سيبويه، فإجازة أن يكون للفعل مصدران جاءت باعتماد السماع من العرب الفصحاء، وهو شرط لتسويغ هذا التعدد مع توافر السبب، وهو كون الفعل على أكثر من ثلاثة أحرف، فلم يختلف أصحاب المشكل عمّن سبقهم في إجازة الخروج عن الغالب في صوغ المصدر؛ لكونه مسموعاً ولا سيّما في مصادر الفعل الثلاثي المزيد، إذ إنّ أكثرها قياسية والسماعية فيها قليلة، منها صيغة فعّال^(١)، و أمّا في الفعل الثلاثي، فمصادره في الغالب لاتدرك إلّا بالسماع^(٢)، ويرى ابن الحاجب أنّ المصدر ((من الثلاثي سماع، ومن غيره قياس))^(٣) .

إنّ أبنية المصادر من الأبنية المختلف في صوغها، ومنشأ الاختلاف هو تعددها للفعل الواحد مما دفع باللغويين إلى القول بقياسية قسم منها، وهو المصدر من غير الثلاثي، فكلّ ما خالف القياس، فهو سماع عند النحويين، وأمّا القسم الآخر، فهو المصدر من الثلاثي المجرد، ففيه مذهبان: الأوّل يذهب إلى قياسيته، وماخرج عن هذا القياس، فهو سماع، وإن كثر على نحو ما نجد في كتاب سيبويه^(٤)، ووافقه ابن المؤدّب^(٥)، والمذهب الآخر يذهب إلى أنّها سماعية، ولهذا عدّ الشائع منها غالباً فأخضعه لقواعد تجمعه، فهو أقرب مايكون إلى القياس، والباقي أجازته على سماع على نحو: ما نجد عند الرضي^(٦)، والقسمان كلاهما مسموعان، وهو ما أجاز استعمالهما .

١- ينظر: كتاب سيبويه : وأبنية الصرف في كتاب سيبويه : ٢٣٧.

٢- ينظر: دقائق التصريف : ٤٤ .

٣- شرح كافية ابن الحاجب: ٤٠٠/٣ .

٤- ينظر: أبنية الصرف في كتاب سيبويه : ٢١١ .

٥- ينظر: دقائق التصريف : ٤٤ .

٦- ينظر: شرح شافية ابن الحاجب : ١٠٦/١ .

قَالَ تَعَالَى: ﴿وَلَمَّا بَلَغَ أَشُدَّهُ وَاسْتَوَىٰ ءَايَنَهُ حُكْمًا وَعِلْمًا وَكَذَٰلِكَ نَجْزِي الْمُحْسِنِينَ﴾ [القصص: ١٤]

قال مكي بن أبي طالب في (أشده): ((أشده عند سيبويه وزنه أفعل، وهو عنده جمع شدة كنيسة وأنعم وقال غيره: هو جمع شد مثل قد وأقد وقيل: هو واحد، وليس في الكلام اسم مفرد على أفعل بغير هاء إلا أصبعا في بعض لغاته))^(١) .

قال أبو البركات الأنباري: ((أشد فيه ثلاثة أوجه: الأول: أن يكون جمع شدة كنيسة وأنعم، وأصل أشد أشد على وزن أفعل، إلا أنه اجتمع حرفان متحركان من جنس واحد في كلمة واحدة فسكنوا الأول وأدغموه في الثاني، وقيل: أشد جمع شد نحو: قد وأقد. الثالث: أن يكون واحداً، وليس في الأسماء المفردة ما هو على وزن أفعل، إلا (أصبع) في بعض اللغات و(أجر) في بعض اللغات...))^(٢) .

تعدد التوجيه في (أشده)، فله وجهان: الأول الجمع، ولمفرده صورتان: الأولى مخالفة للقياس لكنّها مستعملة مسموعة، والأخرى موافقة له لكنّها غير مستعملة في العربية، والوجه الآخر: أنه مفرد، ووزن (أشده) أفعل، وليس في الأسماء المفردة ما هو على وزن (أفعل) إلا أصبُع، وأجر في بعض اللغات^(٣) .

وعلى توجيه (أشده) جمع تكسير مفردة (شدة) منقول عن سيبويه، إذ قال: ((وقد كسرت فعلة على أفعل، وذلك قليل عزيز، ليس بالأصل قالوا نعمة وأنعم، وشدة وأشد))^(٤)، ويبدو أن القليل النادر لم يتجاوز هاتين اللفظتين، ولكن يظهر أنه قدّم لاستعماله، وأما نفي الأصلية عن الجمع، فهو مخالفة القياس، إذ إنَّ قياس ما كان على (فعلة)، ((فأنك إذا كسرتة على بناء أدنى العدد أدخلت التاء، وحركت العين بكسرة، وذلك قولك: قربات، وسدرات، وكسرات))^(٥)

١-مشكل إعراب القرآن: ٩٥/٢، وينظر كتاب سيبويه: ٥٨١/٣.

٢-البيان في غريب إعراب القرآن: ٢٣٠/٢.

٣-ينظر مشكل إعراب القرآن: ٩٥/٢.

٤-كتاب سيبويه: ٥٨١/ ٣.

٥- نفسه: ٥٨٠/٣.

فالقياص جمعه بالألف والتاء، فيقال: شِدَّات، وأجاز ابن جني مذهب سيبويه ف((ما يجيء مخالفاً ومنتقضا أوسع من ذلك؛ إلا أن لكل شيء منه عذرا وطريقاً))^(١)، ووجهه على حذف التاء وعده من باب نقض العادة، وهو كثير جدا^(٢).

وأما المفرد (شَدَّ)، فهو موافق للقياص ((فما كان من الأسماء على ثلاثة أحرف، وكان فعلاً فإنك إذا ثلثته إلى أن تعشره فإن تكسيره أفعْل، وذلك قولك: كلب وأكلب، وكعب وأكعب))^(٣) واختار ابن قتيبة موافقة القياص في تحديد المفرد، فقال في أشدّه: ((وهو جمع يقال: لواحد أشدّ ويقال: شَدَّ وأشدّ ٠ مثل: قَدَّ وأقَدَّ))^(٤)، ولكن لم يسمع من العرب مفردة، ولهذا ذهب أبو عبيدة أن ((موضع أشده موضع جميع ولا واحد له من لفظه))^(٥)، ووافق الرضي إذ يرى أن (أشدّه) كأبائيل جمع لم يستعمل واحده^(٦)، وتعدد التوجيه في (أبائيل)، فالوجه الأول: إنّه جمع لا واحد له من لفظه، والوجه الآخر: إنّ له واحداً، ولكنّه قياس لم يسمع من العرب^(٧).

أما القول بأنّه اسم مفرد، فهو مخالف للعربية، إذ لا يوجد فيها اسم مفرد زنة (أفعل)، فهذا الوزن خاص بجمع القلة خلا لفظ، أو لفظين في بعض اللغات^(٨) لا يمكن أن يستند إليها فيحكم بإفراد اللفظ؛ لمخالفته أبنية العربية في المفرد، ولفقدانها شرط الكثرة تقبل، ولا يقاس عليها و مفرد (أشدّه) مسموع، وهناك جمع يشبهه وهو أنعم قال الصيّمي: ((وقد جُمِعَ فِعْلَةٌ على أفعُل في حرفين قالوا: نِعْمَةٌ وأنعم، وشِدَّةٌ وأشدّ))^(٩)، فهو وإن كان قليلاً لكنّ السماع هو الذي سوّغ تقديمه؛ لأنّ جموع التكسير أكثرها محتاج إلى السماع، وهو المعتمد في تغليب بعضها على بعض في أوزان المفرد^(١٠).

١- الخصائص : ٤٥٤.

٢- ينظر: نفسه .

٣- كتاب سيبويه : ٥٦٧/٣ .

٤- تفسير غريب القرآن : ٢١٥ .

٥- مجاز القرآن : ٩٩/٢ .

٦ - ينظر: شرح شافية ابن الحاجب : ١ / ٢٧١ .

٧- ينظر: البيان في غريب إعراب القرآن : ٥٦٣/٢ .

٨- ينظر: مشكل إعراب القرآن : ٢ / ٩٥، والبيان في غريب إعراب القرآن : ٢٣١/٢ .

٩- التبصرة والتذكرة : ٦٥٢ / ٢ .

١٠- ينظر: شرح شافية ابن الحاجب : ٢٦٢/١ .

ويرى الزجاج أن تأويل (بلغ أشده) ((إستكمل نهاية قوة الرجل))(واستوى)) بلغ الأربعين وجائز أن يكون استوى وصل حقيقة بلوغ الأشد))^(١) .

من مجمل ما قيل في (أشده) من أراء هي: جمع لمفرد مسموع غير مقيس، وهو المقدم وجمع لمفرد على القياس غير مسموع، ومفرد ليس من أبنية العربية، وجمع لا مفرد له، وله نظير في العربية، ورجح نصا التوجيه المفرد (شدة)؛ لورود السماع على المفرد(شد)، فهو مستعمل، وفي هذا دليل على قوة السماع، ولذلك قال ابن جني: ((إعلم إذا أداك القياس إلى شيء ما ثم سمعت العرب قد نطقت فيه بشيء آخر على قياس غيره، فدع ما كنت عليه إلى ما هم عليه))^(٢)، فإجازة الأبنية الخارجة عن الصوغ القياسي مشروطة بالسماع .

وإذا ما اعتمدنا ما ذهب إليه أبو عبيدة^(٣)، ووافقه الرضي^(٤) يكون لتوجيه هذه الألفاظ إلى أنها جمع لا مفرد لها من لفظها وجه راجح في العربية، وما يؤيد ذلك الاستعمال القرآني فلم تسعمل أشده إلا للدلالة على بلوغ الأشد بعد إكمال عمر معين فإذا كان هذا العمر أربعين سنة فلا مفرد له، ومثلها الأبابيل، إذ إنها أطلقت على مجموعة الطير التي ترمي الحجارة ونظيرهما ما نقله مكي بن أبي طالب في توجيه (حافين) في قوله تعالى ﴿ وَتَرَى الْمَلَائِكَةَ حَافِينَ مِنْ حَوْلِ الْعَرْشِ يُسَبِّحُونَ بِحَمْدِ رَبِّهِمْ ﴾ [الزمر: ٧٥]، إذ قال: ((وواحد حافين حاف، وقال الفراء: لا واحد له ، لأن هذا الاسم لا يقع لهم إلا مجتمعين))^(٥)، فهي ليست في الأصل مفرد ثم جمعت، ولكنها في أصل وضعها تدل على مجموع لا يمكن استعماله مفرداً، فلا يمكن القول إن (حاف) شخص مجتمع وحده؛ لأن الاجتماع يتطلب مجموعة، ومثله (الأشد)، فلا يقع إلا في مجموعة من السنوات، فيظهر أن القول: لكل جمع مفرد من أسباب تعدد الاحتمالات في مثل هذه المفردات، والراجح فيها هو المسموع .

١-معاني القرآن وإعرابه : ١٣٥ / ٤ .

٢- الخصائص : ١٢٧ .

٣- ينظر: مجاز القرآن : ٩٩/٢ .

٤- ينظر: شرح شافية ابن الحاجب : ٢٦٢/١ .

٥- مشكل إعراب القرآن : ١٧٩/٢، لم يعثر على هذا القول في كتاب: معاني القرآن للفراء .

قَالَ تَعَالَى: ﴿الشَّيْطَانُ يَعِدُكُمُ الْفَقْرَ وَيَأْمُرُكُمْ بِالْفَحْشَاءِ﴾ [البقرة: من الآية- ٢٦٨-]

قال مكي بن أبي طالب في (الشيطان): ((شَيْطَانٌ فَيَعَالٌ، من شَطَنَ إذا بَعُدَ، ولا يجوز أن يكون فَعْلَانٌ من تشييطٍ وشاطٍ؛ لأنَّ سيبويه حكى: شَيْطَنُته فتشيطن، فلو كان من شاطٍ لكان شيطنته على وزن فَعْلَنته، وليس هذا البناء في كلام العرب، فهو إذا فَيَعْلُته كبيطرتة، فالنون أصلية، والياء زائدة فلا بُدَّ أن يكون النون لاماً، وأن يكون شيطان فيعالاً من شطن إذا بَعُدَ))^(١).

قال أبو البركات الأنباري: ((الشيطان، فيها وجهان: أحدهما: أن يكون فَيَعَالاً من شَطَنَ أي بَعُدَ، فَسُمِّيَ شيطاناً؛ لأنَّه بَعُدَ عن رحمة الله، والثاني: أن يكون فَعْلَاناً من شاطٍ يَشِيْطُ إذا احترق، والوجه الأول هو الوجه لقولهم: شَيْطَنُته فتشيطن، ولو كان من شاطٍ يَشِيْطُ لقل شَيْطَنُته فتشيطن، و لكان شيطنته على وزن فَعْلَنته، وليس في كلامهم فَعْلَنُته، فيجب أن يكون فَيَعْلُته كبيطرتة))^(٢).

تعدد وزن الشيطان لتعدد التوجيه في الأصل الذي اشتقت منه الكلمة، أحد الوزنين موافقٌ لأوزان العربية وللمعنى، ولكن استشكل فيه تحديد الأصول من الزوائد، والآخر من أوزان العربية إلاَّ إنَّ فعله ورد على وزن غير مستعمل في العربية^(٣)، وهو مقبول معنى بحسب المعنى المعجمي لأصل الاشتقاق.

فالوجه الأول أنَّ الشيطان مشتق من شَطَنَ: إذا بعد يقال: شَطَنَتِ الدار شَطُوناً، إذا بَعُدَتْ وبئر شَطُون: إذا كانت بعيدة القعر^(٤)، و أمَّا سبب التسمية؛ فيقال: أنَّ الله تعالى قد أبعد عن رحمته^(٥)؛ لتمرده، و((كلَّ عاتٍ متمرد من الجن والإنس والدواب فهو شيطان))^(٦)، فالياء زائدة والنون فيه أصلية؛ لأنَّها موجودة في مختلف التصاريف، فيقال: تشيطنَ إذا صار كالشيطان و فرس مَشْطُون، وأرض شَطُون، وهذا كلُّه من البعد^(٧)، ((وإنَّما الشَّيْطَانُ فَيَعَالٌ من هذا))^(٨)، وهو

١- مشكل إعراب القرآن: ١٧٩/١ .

٢-البيان في غريب إعراب القرآن: ١٧٧/١ .

٣- ينظر: نفسه: ١٧٧/١ .

٤- ينظر العين(شطن): ٦ / ٢٣٧، ومقاييس اللغة (شطن): ٣/ ١٨٤ .

٥-ينظر المنصف: ١٠٩/١، ومشكل إعراب القرآن: ١٧٩/١، والبيان في غريب إعراب القرآن: ١٧٧/١ .

٦-مجاز القرآن: ٣٢/١ .

٧-ينظر العين(شطن): ٦/ ٢٣٧، وكتاب سيبويه: ٤/ ٣٢١، ومشكل إعراب القرآن: ١٧٩/١، وأبينية الصرف في

كتاب سيبويه: ١٦٤ .

٨- معاني القرآن وإعرابه: ١١٥/١ .

المختار عند الزجاج^(١)، وعدّه نص التوجيه (الوجه) لسببين: الأوّل لأنّه مستعمل في العربية ففعله تَشَيِّطَن لا تَشَيِّط، والآخر لو كان من تَشَيِّط لكانت النون زائدة، ووزن الفعل (فَعْلَنْتَه) وهذا الوزن غير مستعمل في العربية^(٢).

والظاهر أنّ سبب الإشكال كثرة زيادة النون أخيرة بعد ألف زائدة إذا حصل من دونها ثلاثة أحرف أصول أو أكثر والدليل على ذلك هو: الاشتقاق^(٣)، فلمّا احتمل وجود هذه الأصول قيل: أنّ النون زائدة وأنّ الشيطان من شَاطِط يشيط، وهو الوجه الثاني، فيقال: شَيِّطَت اللحم: إذا أحترق^(٤).

ووجه الاشتقاق فيه: ((أنّهم قد قالوا: غَضِبَ فاستشاط أي احتدّ والتهب في الغضب، وتشيّط بمعناه، وهذا المعنى موجود في الشيطان))^(٥)، وقبل هذا الوجه يؤدي إلى القول: بزيادة النون فيصبح وزنه (فُعْلَان) مأخوذ من الفعل شيطان زنة (فَعْلَنَ)، ((وليس هذا البناء في كلام العرب))^(٦)، والنون ليست بزائدة قال سيبويه: ((فَأَمَّا الدَّهْقَانُ وَالشَّيْطَانُ فَلَا تَجْعَلُهُمَا زَائِدَتَيْنِ فِيهِمَا، لِأَنَّهُمَا لَيْسَ عَلَيْهِمَا ثَبَتٌ. أَلَا تَرَى أَنَّكَ تَقُولُ: تَشَيِّطَنَ وَتَدَهَّقَنَ، وَتَصَرَّفُهُمَا))^(٧)، فالنون من أحرف الزيادة في هذا الموضع، ولكن قام الدليل بالاشتقاق على أنّها أصلاً، فعُدّت لأمّا في الميزان^(٨).

ويرى ابن القطّاع أنّ شَيِّطَان زنة (فُعْلَان) من شَاطِط شاذّ^(٩)، ولذا فالمختار عنده أنّه زنة (فَيَعَال) من الفعل شَطَنَ؛ لأنّه موافق للمعنى وللاشتقاق، وللاستعمال العربي، فلا شذوذ فيه. إنّ ما يلحظ في توجيه الشيطان اعتماد الكلام العربي لتحديد الأصل، ومن ثمّ تحديد وزن الكلمة، فلم يسمع ألفاظ على زنة فَعْلَنْتَه من العرب، ولذلك جاء ترجيح وزن الكلمة، لأنّه مسموع عند العرب.

١- ينظر: معاني القرآن وإعرابه: ١١٥/١.
٢- ينظر: كتاب سيبويه: ٣٢١/٤، والبيان في غريب إعراب القرآن: ١٧٧/١.
٣- ينظر: شرح شافية ابن الحاجب: ٤٤٩/١.
٤- ينظر: مقاييس اللغة (شطن): ١٨٤/٣، ومشكل إعراب القرآن: ١٧٩/١، والبيان في غريب إعراب القرآن: ١٧٧/١.
٥- المنصف: ١٠٩/١.
٦- مشكل إعراب القرآن: ١٧٩/١ لم يذكر ابن خالويه هذا الوزن في كتابه (ليس في كلام العرب).
٧- كتاب سيبويه: ٣٢١/٤.
٨- ينظر: شرح المفصل: ١٥٤/٩.
٩- ينظر: أبينية الأسماء والمصادر: ١٨٣.

قَالَ تَعَالَى: ﴿وَالْقَمَرَ قَدَرْنَاهُ مَنَازِلَ حَتَّىٰ عَادَ كَالْعُرْجُونِ الْقَدِيمِ﴾ [يس: ٣٩]

قال الباقولي في (العُرْجُون): ((عُرْجُون: (فُعْلُول)، وليس بـ(فُعْلُون)؛ لأنَّ فعلوناً ليس في كلامهم وقد ذهب إليه قوم، فزعموا أنَّه من (الأنعراج)، ولم يعتبروا قول رؤية [من الرجز]:

في خِذْرِ مَيَّاسِ الدُّمَى مُعْرَجِنِ ((^(١)).

قال أبو البركات الأنباري: ((والعُرْجُون ،وزنه فُعْلُول نحو: زنبور، وقُرْفُور. ولا يكون وزنه على فُعْلُون؛ لأنَّه ليس في كلامهم ما هو على فُعْلُون، وقد زعم بعضهم أنَّ وزنه على (فُعْلُون) من الإنعراج، والنون فيه زائدة))^(٢).

(عُرْجُون) كلمة لها وزنان: الأوَّل من أوزان العربية المستعملة، إذ تكلم العرب بألفاظ على هذا الوزن، والآخر ليس من أوزانها المستعملة، ولكنَّه صحيح في المعنى، ومعنى العُرْجُون: ((العذق عامة، وقيل: هو العذق إذا يبس، واعوجَّ))^(٣).

والوزن الأوَّل المقدم له (فُعْلُول)، والنون أصلية من عَرَجَنَ الرباعي زنة (فَعَّلَ)^(٤)، وهذا الوزن من أوزان الأسماء ، فوجَّه إلى أنَّه رباعي قريب من لفظ الثلاثي كسبطر من (سَبَطَ) وكأنَّ (عَرَجَنَ) فعل رباعي قريب من الفعل الثلاثي (عَرَجَ)، ومثَّل عرجون في العربية زنبور، وقرقرور^(٥)، ورجَّح هذا الوزن ابن جني^(٦)، والباقولي^(٧)، وأبو البركات^(٨)، والعكبري^(٩) والسمين الحلبي^(١٠).

-
- ١- كشف المشكلات: ١١١٨/٢ ،وينظر: مجموع أشعار العرب: ١٦١ .
 - ٢- البيان في غريب إعراب القرآن: ٢٩٥/٢- ٢٩٦ .
 - ٣- لسان العرب (عرجن): ٢٨٧١/٤ .
 - ٤- ينظر: الخصائص: ٢٨٤ ، وكشف المشكلات: ١١١٨/٢ ، والبيان في غريب إعراب القرآن: ٢٩٥/٢ ، ولسان العرب (عرجن): ٢٨٧٢/٤ .
 - ٥- ينظر: الخصائص: ٢٨٤، والبيان في غريب إعراب القرآن: ٢٩٥/٢ .
 - ٦- ينظر: الخصائص: ٢٨٤.
 - ٧- ينظر: كشف المشكلات: ١١١٨/٢ .
 - ٨- ينظر: البيان في غريب إعراب القرآن: ٢٩٥/٢ .
 - ٩- ينظر: التبيان في إعراب القرآن: ٦٧١/٢ .
 - ١٠- ينظر: الدرر المصون: ٢٧٠/٩ .

والوزن الآخر هو (فُعْلُون)، والنون زائدة من الإنعراج بمعنى : الإنعطاف، ونُسب هذا الرأي إلى الزجاج^(١)، ((وهذا صحيح المعنى، ولكن شاذ في الاستعمال))^(٢)، وأمّا نص الزجاج فهو ((وتقدير (عرجون) فُعْلُول من الإنعراج))^(٣)، فقله : من الانعراج يقتضي أن يكون الوزن (فعلون) لا (فعلول)؛ لأنّ النون زائدة، وهو يناقض مانسب إليه، وردّ الباقرلي هذا الرأي لسماع المُعَرِّجَن في شعر رؤية^(٤)، فعده دليلاً على أصول الكلمة، والنون من هذه الأصول، ومن ثمّ تحديد وزنها فوافق ابن جني في توجيهه لوزن (عُرْجُون)، إذ قال: ((فقالوا: هي الكباسة إذا قدمت فانحنت، فقد كان على هذا القياس يجب أن يكون نون (عرجون) زائدة كزيادتها في زيتون، غير أنّ بيت رؤية الذي يقول فيه المعرجن منع هذا))^(٥)، وما قوى هذا الاختيار ليس في كلام العرب ما هو زنة (فُعْلُون)^(٦) .

إنّ ترجيح وزن على آخر لأبَدٍّ، وأن يقترن بتحديد الأصول من الزوائد في الكلمات، وما يحدث لها من تغيير، شرط أن تكون هذه الأوزان مستعملة في الكلام العربي، وظهر أثر السماع في ترجيح وزن على آخر لورد السماع عن العرب، إذ لم يخضع اختيار الوزن للقياس وهو مبدأ معتمد في عموم الأبنية، إذ يقتصر تحديد الوزن على السماع نحو: ما وُجِدَ في ترجيح وزن (فَيْعَال) على (فَعْلَان) في زنة (شَيْطَان)، و ترجيح وزن (فُعْلُول) على (فُعْلُون) في زنة (عُرْجُون) .

١ - ينظر: الدرّ المصون: ٢٨٢/٩ .
 ٢ - التبيان في إعراب القرآن: ١١٨/٢ .
 ٣ - معاني القرآن وإعرابه: ٢٨٨/٤ .
 ٤ - ينظر: كشف المشكلات: ١١١٨/٢ .
 ٥ - الخصائص: ٢٨٤ .
 ٦ - ينظر: كشف المشكلات: ١١١٨/٢، والبيان في غريب إعراب القرآن: ٢٩٥/٢ لا يوجد هذا الوزن في ليس في كلام العرب لابن خالويه .

مما سبق ظهرت قوة السماع في التوجيه الصرفي، فهو من الأدلة المعتمدة في قبول صيغ الأبنية الصرفية لباب معيّن، والترجيح عند تعددها في الباب نفسه، بل إنّه المقدم عند أصحاب المشكل على القياس في بعض الأحوال ولا غرابة في ذلك؛ لأنّ الأخير إليه استند .

لقد ذهب الصرفيون إلى غلبة السماع في بعض الأبنية الصرفية، ولم يفتقد في الباقي منها على نحو: ما وجد في أبنية المصادر الثلاثية، وأبنية المفرد في جمع التكسير^(١)، وفي الجموع التي لامفرد لها، وفي جمع الجمع، وفي دلالة الأبنية على المذكر والمؤنث، وعلى المفرد والجمع وغيرها مما يتعلق بالمطابقة التركيبية^(٢)، ويظهر أنّ السبب الرئيس في ذلك هو كون الأبنية الصرفية أبنية دلالية لها ارتباط وثيق بالسياق، ولهذا أجاز النحويون استعمالها بشرط السماع، وسوّغ بعضهم على أنّه توسع في القاعدة الصرفية، فأجاز التعدد، ولذلك قرر أبو البركات الأنباري في الإنصاف أنّ ((الحمل على المعنى اتساع، يُقتصر فيه على السماع))^(٣).

لم يحدّ أصحاب المشكل عن طريق من تقدمهم في اعتمادهم السماع في التوجيه الصرفي بل كانت هناك مطابقة في الغالب حتى في استعمال ما يشير إلى السماع من تعابير، فنجدهم استعملوا لفظ القول، ومشتقاته نحو: قد قال ناس، والعرب تقول، ولفظ السمع، ومشتقاته، والكلام ومشتقاته، وما خرج عن القياس، وشذّ، ولكنّه مستعمل، وقد يكتفي في بعضها بتحديد البناء المخالف مع ذكر الشاهد على استعماله أو قبول معاني الأبنية؛ لأنّ السماع يسوّغ ذلك^(٤) وجملة القول أنّ وجوه القياس على كثرة ما قيل فيها لم تكن لتغني عن السماع، وكلّ ما تقرّر عند اللغويين من أنّ ما يؤدي إليه القياس يطرح، ويهمل إذا ما جاء السماع بخلافه^(٥) .

١- ينظر: مشكل إعراب القرآن: ١٧١/٢، ٢٥٦، ٢٨٣.
 ٢- ينظر: كتاب سيبويه: ٦١٨/٣، ومشكل إعراب القرآن: ١٧٧/٢، وكشف المشكلات: ١٣٩٥/٢، والبيان في غريب إعراب القرآن: ٤٧١/٢.
 ٣- الإنصاف في مسائل الخلاف: ٦٢٣.
 ٤- ينظر: مشكل إعراب القرآن: ٩٥ / ٢، ٢٦١، وكشف المشكلات: ١١١ / ٢، والبيان في غريب إعراب القرآن: ٢٣١/٢، ٢٩٥.
 ٥- ينظر: القياس في النحو: ١١٤ .

المبحث الثالث :-

استصحاب الحال :-

عُرِف استصحاب الحال بأنه ((إبقاء حال اللفظ على ما يستحقه في الأصل عند عدم دليل النقل عن الأصل))^(١)، فهو البقاء على أصل الوضع للحرف، أو للكلمة، أو للجملة الصورة المجردة من اللغويين، فالأصل في الحروف ألا تزداد حتى يقوم دليل عليها من الاشتقاق، ونحوه، والأصل في الأسماء التذكير، والأصل التصحيح، والإعلال فرع عليه^(٢) ولذلك يسميه اللغويون استصحاب الأصل، فهو مطابقة المقيس عليه لما جرّده من أصول، فإذا طابق المقيس عليه الأصل نشأت الحالة التي يسمونها الاستصحاب ،ففي (ضرب) استصحاب أصل، وفي (قال) تحوّل عن الأصل، وكلاهما مطّرد يصلح لأن يكون مقيس عليه^(٣)، فالعلاقة بين الأصل والفرع في الاستصحاب هي علاقة أصلية، وفرعية حقيقية، فحال الأصل هي في الفرع نفسها، فلا تقتصر على مجرد التشابه، أو الطرد، أو اشتغال الفرع على العلة التي استوجبت الحكم في الأصل فقط، بل كلّ ما تشتمله العلاقة بين الأصل والفرع في باب القياس بينهما^(٤).

لقد استدلّ المتقدمون من اللغويين بهذا الأصل، وإن لم يصرّحوا باسمه، فقد استدلّ سيبويه في مواضع كثيرة من كتابه، ولم يسمه استصحاب حال، فمنها ما يخصّ أبنية الكلم، ومنها ما يخصّ الأساليب، والعبارات، ومنها ما كان عاماً^(٥)، فمن ذلك الاستدلال

١- الإعراب في جدل الإعراب، ولمع الأدلة : ٤٦.

٢- ينظر :الأصول دراسة إبيستيمولوجية في الفكر اللغوي عند العرب : ٦٦ .

٣- ينظر : نفسه : ١٨٥ .

٤- ينظر :قواعد التوجيه الصرفي (أطروحة دكتوراه): ٤٧/٢ .

٥- ينظر: الشاهد وأصول النحو : ٤٥٣ .

بالأصل: أن الأفعال لا تحقر على أن قولهم (ما أميلحه) شاذ وليس بقياس^(١)، ((لأنَّ الفعل لا يحقر، وإنما تحقر الأسماء؛ لأنَّها توصف بما يعظم و بما يهون، والأفعال لا توصف))^(٢)، وهذا التوجيه أقرب ما يكون إلى استصحاب القاعدة الأصل في صوغ التصغير.

أمَّا أبو البركات الأنباري، فقد عدَّه من أدلَّة النحو بعد السماع والقياس فقال: ((أقسام أدلته ثلاثة: نقل وقياس، واستصحاب حال، ومراتبها كذلك، وكذلك استدلالها))^(٣)، ولقد ضمَّن كتابه الإنصاف قواعد متعلقة بهذا الأصل منها الصحيح هو الأصل، والمعتل فرع عليه والجمع فرع على الواحد، والتصغير يرد الأشياء إلى أصولها^(٤)، ف((من تمسك به خرج عن عهدة المطالبة بالدليل، ومن عدل عن الأصل افتقر إلى إقامة الدليل؛ لعدوله عن الأصل واستصحاب الحال أحد الأدلة المعتبرة))^(٥)، وقريب من قوله هذا كلامه في نعم وبئس فمنهم من تمسك بفعليتها فقال: ((الدليل على أنهما فعلا ماضيان أنهما مبنيان على الفتح، ولم يكن لبنائهما وجه))^(٦)، ومع هذا فإنَّ استصحاب الحال عنده من أضعف الأدلة، ولهذا لا يجوز التمسك به ما وجد هناك دليل^(٧) من سماع أو قياس ((وعلة ذلك أنَّ الأصل المستصحب إنَّما جرده النحاة، فأصبح من عملهم، ولم يكن من عمل العربي صاحب السليقة الفصيحة، فإذا ما تعارض السماع، والاستصحاب، فالسماع أرجح؛ لأنَّ ما يقوله العربي أولى ممَّا يجرده النحوي، وإذا عارضه القياس فالقياس أرجح؛ لأنَّ القياس إذا كان تجريداً فهو حمل على ما قاله العربي))^(٨).

١ - ينظر: الشاهد وأصول النحو: ٤٥٥ .

٢ - كتاب سيبويه: ٤٧٩/٣ .

٣ - الإعراب في جدل الإعراب ولمع الأدلة: ٨١ .

٤ - ينظر: الإنصاف في مسائل الخلاف: ٤٢٧، ٦٤٨ .

٥ - الإعراب في جدل الإعراب ولمع الأدلة: ١٤٢ .

٦ - ينظر: الإنصاف في مسائل الخلاف: ٩٥ .

٧ - ينظر: الإعراب في جدل الإعراب ولمع الأدلة: ١٤٢ .

٨ - الأصول دراسة إبستمولوجية في الفكر اللغوي عند العرب: ١٨٣ .

ويرى السيوطي أنّ: ((المسائل التي استدلّ فيها النحويون بالأصل كثيرة جداً لا تحصى كقولهم: الأصل في البناء السكون إلّا لموجب تحريك، والأصل في الحروف عدم الزيادة حتى يقوم دليل عليها من الاشتقاق ونحوه، والأصل في الأسماء الصرف، والتنكير والتذكير وقبول الإضافة، والإسناد))^(١).

لقد اعتمد اللغويون على هذا الأصل في بناء كثير من الاحكام، ووضع العديد من القواعد، والردّ على بعض الآراء أو تضعيفها^(٢)، ولعلّ السبب في ذلك استحالة تحقق الإستقراء الكامل، ولأبْدّ لتحديد البناء من دليل، وهو في الأصل السماع، لأنّ المقيس عليه يبتنى عليه ابتداءً، فلما لم يرد السماع فيه يصبح من الأولى استصحاب حال الأصل .

١- الاقتراح في أصول النحو: ١٧٣.

٢- ينظر: الشاهد وأصول النحو: ٤٦٤ .

قَالَ تَعَالَى: ﴿ وَأَوْفُوا بِعَهْدِ اللَّهِ إِذَا عَاهَدْتُمْ وَلَا تَنْقُضُوا الْأَيْمَانَ بَعْدَ تَوْكِيدِهَا وَقَدْ جَعَلْتُمُ اللَّهَ عَلَيْكُمْ كَفِيلًا ﴾ [النحل: ٩١]

قال مكي بن أبي طالب في (توكيدها): ((هذه الواو في التوكيد هي الأصل، ويجوز أن تبدل منها همزة، فنقول: تأكيد، ولا يحسن أن يقال: الواو بدل من الهمزة، كما لا يحسن ذلك في أحد، إذ أصله وحده فالهمزة بدل من الواو))^(١).

قال أبو البركات الأنباري: ((توكيدها مصدر وكَّد على فعل، وفعل يجيء مصدره على التفعيل نحو: قَتَلَ تَقْتِيلًا، رَتَلَ تَرْتِيلًا، ويقال: أَكَّدَ في وكَّد، والواو هي الأصل، والهمزة بدل منها كما كانت في أَحَدَ وأصلها (وَحَدَ)، ولا يجوز أن يقال: إِنَّ الواو بدل من الهمزة كما لا يجوز أن يقال: في (أَحَدَ))^(٢).

استشكل في المصدر (توكيد) أصالة الواو، إذ يظهر من نصي التوجيه أن هناك من يجيز أن تكون مبدلة من همزة، وهذا مؤداه أن لا استصحاب للأصل الواوي، واستبعد مكي هذا الإبدال مجوزاً إبدال الواو همزة^(٣) وفي هذا تأكيد على أصالتها.

وتُعدّ معرفة المصدر إحدى الوسائل المستعملة للوصول إلى معرفة أصل الكلمة وما يطرأ عليها^(٤)، ولهذا اعتمدها نص التوجيه الثاني لتحديد أصالة الواو، إذ إنَّ القياس في مصدر (فَعَلَ) على (التَفْعِيل) من غير الناقص^(٥)، فالتوكيد مصدر الفعل وكَّد، وبوافق القاعدة، ولا إبدال فيه، ولا في الفعل، وأجاز أبو البركات أن تبدل الواو همزة في الفعل لا

١-مشكل إعراب القرآن: ٤٥٦/١.

٢-البيان في غريب إعراب القرآن: ٨٢/٢.

٣- ينظر: مشكل إعراب القرآن: ٤٥٦/١.

٤- ينظر: دور البنية الصرفية في وصف الظاهرة النحوية: ١٣٢.

٥-ينظر: كتاب سيبويه: ٧٩/٤، وشرح شافية ابن الحاجب: ١١٤/١.

في المصدر؛ لأنه أصل في الأفعال؛ لنقلها^(١)، فنصا التوجيه متفقان على أصالة الواو، وإن اختلفا في إجازة القلب^(٢).

لقد تعددت توجيهات النحويين في تحديد الأصل في (التوكيد)، فذهب الزجاج إلى أنهما لغتان، والأصل الواو فقال: ((وكدت الأمر وأكدت الأمر لغتان جيدتان، والأصل الواو والهمزة بدل منهما))^(٣)، ووافقه ابن السكيت في أنهما لغتان، فعدهما من باب ما يقال: بالهمز مرة، وبالواو مرة أخرى، وذلك قولهم: ورخت الكتاب، وأرخته^(٤)، والقول بأصالة الواو يوافق الأصل المعجمي في ((الهمزة، والكاف، والدال ليست أصلاً؛ لأنَّ الهمزة مبدلة من واو يقال وكدت العقد، فالواو، والكاف، والدال تدلّ على شدّة، وإحكام))^(٥).

ويرى العكبري أنَّ (التوكيد) مصدر ((مضاف الى المفعول، والفعل منه (وكّد) ويقال: (أكّد تأكّيدا)^(٦)، ووافقه السمين الحلبي، فالتوكيد مصدر وكّد، وفيه لغة أخرى: أكّد بالهمز فليست الهمزة بدلاً من الواو؛ لأنَّ ((الاستعمالين في المادتين متساويان، فليس ادعاء كون أحدهما أصلاً أولى من الآخر))^(٧)، واستدلّ أبو حيان بالاشتقاق أنَّ الواو والهمزة أصلان مخالفان للزجاج في الإبدال^(٨)، وذلك في قوله: ((وزعم الزجاج أنَّ الهمزة بدل من الواو، وليس بجيد؛ لأنّ التصريف جاء في التركيب فدلّ على أنهما أصلان))^(٩).

-
- ١- ينظر: شرح شافية ابن الحاجب: ٦٢/٢.
 - ٢- ينظر: المشكل في إعراب القرآن: ٤٥٦/١، والبيان في غريب إعراب القرآن: ٨٢/٢.
 - ٣- معاني القرآن وإعرابه: ٢١٧/٣.
 - ٤- ينظر: إصلاح المنطق: ١٥٩-١٦٠.
 - ٥- ينظر: مقاييس اللغة (أكّد)، و(وكّد): ١٢٥/١، و١٣٨/٦.
 - ٦- التبيان في إعراب القرآن: ٥١٤/٢.
 - ٧- الدرّ المصون: ٢٨/٧.
 - ٨- ينظر: معاني القرآن وإعرابه: ٢١٧/٣.
 - ٩- البحر المحيط: ٥١٢/٥.

ويبدو أنّ ثمة فارقاً دلاليّاً، ولهذا قال الخليل: ((الهمزة في العقد أجود أكدت العقد واليمين وثقته))^(١)، ووافقه الراغب فقال: ((أكدت في عقد الأيمان أجود، ووكدت في القول أجود نقول: إذا عقدت أكدت، وإذا حلفت وكّدت))^(٢)، فتأكّد العقد إيثاقه، وتوكّيد العقد إحكامه وتقويتهم، ولم يستحسن نصا التوجيه مذهب من يرى أنّ الواو مبدلة من الهمزة^(٣)، وفي هذا التزام بالأصل، وله نظائر في العربية نحو (أحد)، إذ ذهب إلى أصالة الواو، فأصل أحد وَّحد، وإنّ الهمزة مبدلة من الواو^(٤)؛ ((لأنّ من الوحدة، إلا أنّه قلب من الواو المفتوحة همزة كما قالوا: امرأة أناة، وأصله وناة؛ لأنّه من الونى، وهو الفتور، وإبدال الواو المفتوحة ألفا قليل جداً))^(٥)، ويرى الرضي أنّ إبدالها ليس بالقياس اتفاقاً، بل جاء ذلك في أحرف منها أناة وأحد^(٦)، والقول بالإبدال يستلزم أن يكونا بمعنى واحد، وهناك من يرى أنّ في أحد فائدة ليست في واحد، فالأحد لا ثاني له أمّا الواحد، فله ثاني، وثالث^(٧).

يظهر من أقوال اللغويين، ومنهم أصحاب المشكل أنّهم اعتمدوا أصل الوضع للكلمة فذهبوا إلى أصالة الواو، واستصحبوا الواو حالها الأولى في الفعل، فلم يطرأ عليها أي تغيير في المصدر (توكّيد)، وما يقوي هذا المذهب أنّ هناك فارقاً في المعنى بين التوكيد، والتأكيد، فالواو أصل في الفعل وكّد، والهمزة أصل في الفعل أكّد، واستصحب الأصل في المصدر، والتمسك بالأصل تمسك باستصحاب الحال، فالأصل التصحيح والإعلال فرع عليه، ولم يقدّم الدليل على التحوّل عن الأصل، فالأولى الحكم بأصالة الحرف ما لم يقدّم الدليل^(٨)، ونظيرها في تعدد التوجيه أحد^(٩).

-
- ١- العين (أكد): ٣٩٥/٥ .
 - ٢- المفردات في غريب القرآن (أكد): ٦٨٩/٢ .
 - ٣- ينظر: مشكل إعراب القرآن: ٣٨٩/٢، و البيان في غريب إعراب القرآن: ٥٤٧/٢ .
 - ٤- ينظر: مشكل إعراب القرآن: ٣٨٩/٢ .
 - ٥- البيان في غريب إعراب القرآن: ٥٤٧/٢ .
 - ٦- ينظر: شرح شافية ابن الحاجب: ٥٦/٢-٥٧ .
 - ٧- ينظر: مشكل إعراب القرآن: ٣٨٩/٢ .
 - ٨- ينظر: الإعراب في جدل الإعراب ولمع الأدلة: ١٤٢ .
 - ٩- ينظر: مشكل إعراب القرآن: ٣٨٩/٢، والبيان في غريب إعراب القرآن: ٥٤٧/٢ .

قَالَ تَعَالَى: ﴿وَقَالُوا ءَامَنَّا بِهِءِ وَأَنَّى لَهُمُ التَّنَاطُشُ مِنْ مَّكَانٍ بَعِيدٍ﴾ [سبأ: ٥٢]

قال مكي بن أبي طالب في (التَّنَاطُشُ): ((قوله: (التَّنَاطُشُ) هو من نَاشَ يَنُوش إذا تناول، فمعناه: من أين لهم تناول التوبة بعد الموت، وقيل بعد البعث، ولا أصل له في الهمز، ومن همزه فلانّ الواو انضمت بعد ألف زائدة فهمزها، وقيل هو من (النَّيْش) وهي الحركة في إبطاء، وأصله الهمز على هذا لا غير))^(١).

قال الباقلوي: ((ومن قال: (التَّنَاطُشُ) فإنّه يكون على تليين الهمزة، وإبدالها واواً ويجوز أن يكون الأصل (التَّنَاطُشُ) بالواو))^(٢).

قال أبو البركات الأنباري: ((... ومن قرأ بترك الهمز، ففيه وجهان أحدهما: أن يكون على إبدال الهمزة واواً. والثاني: أن يكون (التَّنَاطُشُ) بمعنى التناول من نَاشَ يَنُوش إذا تناول، ...، فلا يكون أصله الهمز))^(٣).

اختلف في المصدر (التَّنَاطُشُ) بين أصالة الواو، فلا تحوّل أو لا أصالة لها، فهي متحوّلة عن الهمزة، والمقدّم عند مكي أنّ الواو موجودة في فعل المصدر، فقياس المصدر في الفعل تَنَاطُشَ المزيد بمعنى: تناول، وأصله نَاشَ يَنُوش المجرد، والتفاعل مصدر قياسي لـ(تَفَاعَلَ)، ومعتمده في ذلك المعنى فلا أصل له في الهمز^(٤)، وهو مذهب الزجاج^(٥)، ووافقه أبو علي الفارسي في الحجة^(٦)، وهذا مؤداه أنّ المصدر لم يُعل؛ لأنّ فعله لم يُعل^(٧)، فيكون المعنى: ((وكيف لهم أن يتناولوا ما كان مبدولاً لهم، وكان قريباً

١-مشكل إعراب القرآن: ١٤٠/٢.

٢- كشف المشكلات: ١١٠٢/٢.

٣- البيان في غريب إعراب القرآن: ٢٨٤/٢.

٤- ينظر: مشكل إعراب القرآن: ١٤٠/٢.

٥- ينظر: معاني القرآن وإعراجه: ٢٥٨-٢٥٩/٤.

٦- ينظر: الحجة للقراء السبعة: ٢٤/٦.

٧- ينظر: البحر المحيط: ٢٨٠/٧.

منهم، فكيف يتناولونه حين بَعْدَ عنهم ^(١)، وهذا هو الوجه الأول في التناؤش.

وأما الوجه الثاني، وهو المقدم عند الباقلوي ^(٢)، وأبي البركات ^(٣)، فهو إبدال الهمزة واواً فيكون أصله الهمز من النَّيْش، وهو الشيء البطيء، أو الحركة في إبطاء، فيكون المعنى: من أين لهم أن يتحركوا فيما لا حيلة لهم فيه ^(٤)، وهذا مؤداه أن هناك تحولاً عن أصل وضع، وهذا المذهب لم يقل به أحد قبل الباقلوي ^(٥)، فأغلب النحويين ذهبوا إلى استصحاب الأصل في المصدر، وهو الواو.

وللآية الكريمة قراءة أخرى: ((أنى لهم التناؤش)) بالهمز ^(٦) اشتركت مع الأولى في تعدد التوجيه، فالوجه الأول استصحاب الأصل في المصدر، وهو الهمز، فلا تحول عن الأصل وأجازه الزجاج ^(٧)، والنحاس ^(٨)، واختاره الباقلوي ^(٩)، ووافقه أبو البركات ^(١٠).

والوجه الآخر: إن أصل الهمزة واواً من تناؤش بمعنى: تناول، ثم تحول عن الأصل بإبدالها واواً، وهو من الإبدال الجائز ذكره الفراء ^(١١)، وقال عنه الزجاج: ((وكل واو مضمومة ضمتها لازمة، إن شئت أبدلت منها همزة، وإن شئت لم تبدل نحو قولك: أدور

-
- ١- معاني القرآن وإعرابه: ٢٥٩/٤ .
 - ٢- ينظر: كشف المشكلات: ١١٠٢/٢ .
 - ٣- ينظر: البيان في غريب إعراب القرآن: ٢٨٤/٢ .
 - ٤- معاني القرآن وإعرابه: ٢٥٩/٤، ومشكل إعراب القرآن: ١٤٠/٢ .
 - ٥- ينظر: كشف المشكلات: ١١٠٢/٢ .
 - ٦- ينظر: حجة القراءات: ٥٩٠، ٥٩١ قرأ نافع وابن عامر وابن كثير وحفص بالواو، وقرأ أبو عمرو وحمزة والكسائي بالهمز .
 - ٧- ينظر: معاني القرآن وإعرابه: ٢٥٩/٤ .
 - ٨- ينظر: إعراب القرآن للنحاس: ٣٥٦/٣ .
 - ٩- ينظر: كشف المشكلات: ١١٠٢/٢ .
 - ١٠- ينظر: البيان في غريب إعراب القرآن: ٢٨٤/٢ .
 - ١١- ينظر: معاني القرآن للفراء: ٣٦٥/٢ .

وتقاوم، وإن شئت قلت :أدور وتقاوم فهمزت ((^(١)، ووافقه أبو علي الفارسي ^(٢)، وأجازه الباقولي^(٣)، وأبو البركات^(٤).

ويرى أبو حيان أنَّ جواز إبدال الواو همزة ليس مطلقاً، بل إنّه مقيد بشروط منها أن يكون الإبدال في الفعل، فإذا صحّت، فلا يجوز إبدالها همزة في المصدر نحو: تَعَاوَن تَعَاوُنًا^(٥)، فبهذا القيد أبطل السمين الحلبي مذهب من يرى أنَّ الواو أبدلت همزة، فالأصل في الإعلال أن يكون في الأفعال؛ لثقلها، والمصدر فرع عليها^(٦)، وبحسب هذا الرأي أسقط الدليل على التحول، وتقرّر استصحاب الأصل في المصدر، وهو الهمز.

ويرى الفرّاء أنَّ التقارب في المعنى هو الذي أجاز تعدد صورة المصدر، فبالهمز من النّثيش، ((وقد ترك همزها أهل الحجاز وغيرهم، جعلوها من نُثِثته نَوْشاً، وهو التناول وهما متقاربان بمنزلة ذِمّت الشيء، وذأمته أي عِبته))^(٧)، وهذا مؤداه إجازة أن يكون لكلّ مصدر مادة في أصل الوضع ((أحدهما النون، والواو، والشين، والآخر بالنون والهمزة والشين))^(٨)، واحتمل السمين الحلبي ((أن تكون مادتين مستقلتين مع اتحاد معنهما))^(٩)، والقول باستقلال المادتين مذهب أكثر النحويين، وأمّا اتحاد المعنى، فلم يقل به أحد، والراجح رأي الفرّاء التقارب في المعنى، فالتناول لا يمكن مع المكان البعيد والحركة البطيئة .

١-معاني القرآن وإعرابه: ٢٥٩/٤.

٢- ينظر: الحجة للفرّاء السبعة: ٢٤/٦ .

٣- ينظر: كشف المشكلات : ١١٠٢/٢ .

٤- ينظر : البيان في غريب إعراب القرآن: ٢٨٤/٢ .

٥- ينظر: البحر المحيط: ٢٨٠/٧ .

٦- ينظر: الدرّ المصون: ٢٠٤/٩، وشرح شافية ابن الحاجب: ٦٣/ ٢ .

٧- معاني القرآن للفرّاء: ٣٦٥/٢ .

٨- البحر المحيط : ٢٨٠/٧ .

٩- الدرّ المصون: ٢٠٣/٩ .

إنَّ ما يلحظ في مجمل ما قيل من أراء في المصدر (التَّناوُش) إنَّ من اعتمد المعنى الموافق لسياق الآية الكريمة كان اختياره، وترجيحه للأصل الواوي، فلا تحوّل في المصدر وهو ما اختاره مكي بن أبي طالب^(١) موافقاً لما اتفقّ عليه الصرفيون في تحديد أصل الإعلال بالفعل لا بالمصدر، فإذا أُعلّ الفعل أُعلّ مصدره^(٢).

و إذا ما استبعدت قاعدة الأصل في الإعلال في (التَّناوُش) يكون سبب التحوّل وجود مقطع مكروه في العربية يعمد إلى التخلص منه بالهمز^(٣)، وأمّا (التَّناوُش)، فله ((صورة مقطعية مألوفة للسان العربي تتسق مع ما شاع من نطق لهذه الكلمات بصورتها غير المهموزة))^(٤)، ولذلك عللت إجازة الإبدال عند المتقدمين من اللغويين بوجود مادة لغوية قوامها اللهجات، ووجود الظواهر المتشابهة، والمتابعة فيها ولّد قرابة ذهنية بين صورتَي الأمثلة المهموزة وغير المهموزة استحالت بفعل التتابع إلى قرابة ذهنية صوتية أفضت إلى قولهم بالإبدال^(٥). ونظير التناوُش في استصحاب الأصل اسم الفاعل (سائل) في قوله تعالى: ﴿سَأَلَ سَائِلٌ بِعَذَابٍ وَاقِعٍ﴾ [المعارج: ١]، إذ إنّ المقدم عند مكي بن أبي طالب: أنّ الهمزة فيه أصلية، وإن احتملت وجهين آخرين، فقال: ((فأمّا الهمزة في سائل فتحتمل ثلاثة أوجه : أحدهما أن تكون أصلية من السؤال، والثاني أن تكون بدلاً من واو على لغة من قال: سِلْتُ تَسال، كخِفت تَخاف، والثالث أن تكون بدلاً من ياء على أن تجعل سَالَ من السيل))^(٦)، ويرى أبو البركات الأنباري أنّ من قرأ بالهمز أتى به على الأصل^(٧).

-
- ١- ينظر: مشكل إعراب القرآن: ١٤٠/٢ .
 - ٢- ينظر: البحر المحيط: ٢٨٠/٧ .
 - ٣- ينظر القراءات القرآنية في كتب معاني القرآن: ٥٧، ٥٩، والكتابة المقطعية (ت - ن / و - ش) .
 - ٤- القراءات القرآنية في كتب معاني القرآن: ٥٧ .
 - ٥- ينظر: نفسه: ٦٢ .
 - ٦- مشكل إعراب القرآن: ٢٩٤ / ٢ .
 - ٧- ينظر: البيان في غريب إعراب القرآن: ٤٦٠ / ٢ .

إنَّ قاعدة المصدر يعلّ لاعلال الفعل، وبصحّ لصحته^(١) كان لها من الأثر في تحديد حال الأصل، فتقرّر على نحو الغالب استصحاب الأصل في الوضع، إذ ليس هناك ما يقوي القول بالتحول مع احتمال وجود أصل لكلّ مصدر .

ممّا سبق يمكن القول : إنّ استصحاب الأصل في الأبنية الصرفية ممكن أن يكون استصحاب حال أصل الوضع، وذلك عندما يكون الحرف كما هو من غير تحوّل، وهذا يشتمل على أحرف العلة والهمزة؛ لأنّها أكثر الحروف عرضة للتغيير، ولهذا تعدد التوجيه فيها بين استصحاب حال الأصل، أو التحول عنه، وهو ما ظهر في التوجيه الصرفي في كتب المشكل، ويمكن القول :أنّه توجيه صوتي يتوقف عليه تحديد البناء بأصوله.

أمّا استصحاب أصل القاعدة، فيلاحظ أنّه اشتمل على كلّ ما شذّ عن القاعدة الأصل من كلام العرب ما خلا القرآن الكريم ، والحديث الشريف والشعر العربي نحو: قول العربي ما أميلحه، إذ إنّ استصحاب القاعدة الأصل حكم عليه بالشذوذ، أمّا في الدراسة القرآنية فلأنّه مستعمل في القرآن الكريم يجعله أقرب إلى السماع منه إلى استصحاب الحال، وما يتعلق بتخصيص الجنس، فقد اعتمد السياق في التحديد، وإن كانت الأصالة للمذكر ولذلك فمن الممكن القول: إنّ استصحاب الحال في الكلام عموماً يشمل استصحاب أصل الوضع، وأصل القاعدة، وأصل الجنس، وأصل المعرفة، أمّا في الدراسة القرآنية، فاشتمل على أصل الوضع ولاسيّما في الأبنية ذات الاحتمالات .

١- ينظر: البحر المحيط: ٢٨٠/٧ ، و شرح شافية ابن الحاجب : ٦٣/٢.

الخاتمة

الخاتمة:-

وفي ختام البحث نذكر جملة من النتائج التي توصل إليها في ضوء دراسة التوجيه الصرفي في الكتب الثلاثة وهي :

- إنَّ التوجيه الصرفي في كتب مشكل إعراب القرآن امتداد لتوجيه من سبقهم من علماء العربية يتقدمهم سيبويه، ومجيئه ضمناً في هذه الكتب؛ لأنَّ المشكل الصرفي شديد الصلة بالمشكل النحوي، وهو قائم عليه في كثير من المسائل.
- ظهر من البحث تقارب منهج أبي البركات في بيانه مع منهج مكي في مشكله، وثمة بعد عن الباقلوي، الذي هو أقرب إلى منهج كتب معاني القرآن؛ لاعتماده المعنى، في كثير من توجيهاته مع إيجاد النظير القرآني، وكان كتاب (البيان في غريب إعراب القرآن) الأكثر اشتمالاً على مصطلحات التوجيه، وتشترك هذه المؤلفات جميعها في أنَّها وضعت خدمة للقرآن الكريم خصوصاً بعد ظهور اللحن نتيجة الاختلاط بالأمم الأخرى .
- ثمة تعدد لتوجيهات علماء العربية الصرفية في أغلب المباحث الصرفية ولم تتفق في كثير، فكان بينها قاسم مشترك، وهو توجيه الاحتمالات جميعها مع العربية على جهة واحدة مع العربية .
- المعتمد في إجازة أغلب الوجوه: القاعدة الصرفية يرافقها أحياناً القاعدة الصوتية، ولم يغب السياق من دائرة التوجيه، إذ أُعتمد في الترجيح عند موافقة الوجوه جميعها للقاعدة الصرفية .
- _ ما يلحظ على نصوص التوجيه أنَّها تبدأ بدراسة المسألة المشكلة التي تبدو في ظاهرها مخالفة للعربية ثُمَّ تنتهي بإجازة أكثر من وجه مع تحديد الأرجح في الغالب، فلا مخالفة ولا مشكل، فمتعلق المشكل القاريء، وليس النص القرآني، لأنَّه جارٍ على سنن العربية .

- بيّن البحث أن هناك من الأبنية ما هو مشكل في أساس وضعها لا في استعمالها، وكان المشترك الصيغي من أهم أسباب المشكل في أبنية المصادر، والمشتقات، وجمع التكسير.

- كان لمفهوم الأصل بمعناه العام ظهور متميز في التوجيه الصرفي، إذ إنّ جُلّ المشكلات الصرفية تتعلق به، ولذلك يمكن عدّه ركيزة من الركائز التي يُعتمد عليها في ترجيح وجه على آخر.

- ولأهمية الأصل، فلقد استندت أغلب التوجيهات إلى وسيلتين؛ لتحديده: الأولى تتمثل في معرفة كيفية التحول، وأسبابه، ومن ثَمَّ اعتماد الوسيلة الأخرى، وهي الردّ إليه، ولهذا كُثِر استعمال لفظة أصل، وما يتصل بها .

- كان للتوجيه الصوتي أثرٌ في بيان ما حدث للبناء الأصل من تغير، ولذلك كان تحديد التغير مشفوعاً بالقواعد الصوتية المتعلقة بالإعلال، والإبدال، والهمز .

- إنّ السبب الرئيس للمخالفة الكمية، والتنوعية هو اتساع دلالة الكثير من الأبنية الصرفية مما أدى إلى مخالفة ظاهر اللفظ لبابه العام الكمي أو النوعي وهذا مؤداه مخالفة في التركيب، فأساس المشكل النحوي في المخالفة مشكل صرفي، والدليل على ذلك أنّ التوجيهات انصبت على معالجة المشكل في البنية بمحتملاتها، وكان لوسيلة الحمل على المعنى أثرٌ في تحديد المعنى تحقيقاً للمطابقة.

- لم يخضع الحمل على المعنى لقواعد محددة، ولكن جاء تسويغه بمرور الاستعمال العربي له مع تحقق أمرين: الأوّل تحقق المخالفة الكمية ، أو التنوعية في ظاهر الألفاظ، والآخر احتمال الأبنية عدة دلالات وصولاً إلى ردّ ما اعتُقد أنّه خارج عن قوانين اللغة .

- إنَّ الحمل على المعنى ما هو إلَّا وسيلة لردِّ ما خرج عن دائرة المطابقة إليها، فهو ليس تحولاً؛ لأنَّ الأخير متعلقه ظاهر اللفظ أمَّا الحمل على المعنى، فمتعلقه باطن اللفظ أي المعنى إذ يعتمد وسيلة؛ لمعالجة المخالفة في الظاهر؛ ولهذا يمكن وصف هذه المخالفة بالتحول عن الأصل، وسمِّي أيضاً بالعدول عن المطابقة، ولهذا عُدَّ الحمل من وسائل الرد إلى الأصل في بعض من أساليبه، وما يلحظ أنَّ ما ورد فيه من قضايا الفرع والأصل تتعلق ببعض ما اتفق عليه اغلب النحويين من أصول منها : المذكر أصل للمؤنث والمفرد أصل للمثنى والجمع.

- اشترك الحمل على المعنى مع الحمل على اللفظ في كونهما وسيلة لمعالجة مشكل ما خرج عن العربية ورده إليها، وذلك بالاستفادة مما توافر في العربية من مرونة في القاعدة وسعة في المعنى .

- ظهر من البحث أنَّ الاستدلال بالقياس من أهم الأدلَّة المعتمدة في ترجيح وجه ما للمسألة، وتاليه السماع عند مخالفة القياس أو تلك التي المسائل التي لا تحدها القاعدة الصرفية، وإذا فقد الدليل الأوَّل والثاني لُجئ إلى استصحاب حال الأصل، ولذلك عُدَّ من أضعف الأدلَّة .

المصادر والمراجع

المصادر والمراجع:-

- القرآن الكريم .
- أبنية الأسماء والمصادر: ابن القطّاع الصقلي ت ٥١٥هـ، تح: أحمد محمد عبد الدايم دار الكتب المصرية، القاهرة: ١٩٩٩م.
- أبنية الصرف في كتاب سيبويه: الدكتورة خديجة الحديثي، ط ١، منشورات مكتبة النهضة، بغداد: ١٩٦٥م.
- الأحكام التقويمية في النحو العربي: نزار بنيان شمكلي ضمد الحميداوي، ط ١، دار الكتب العلمية، بيروت: ٢٠١١م.
- الأسس المعرفية والمنهجية للخطاب النحوي: د. فؤاد بوعلي، عالم الكتب، ط ١، الأردن: ٢٠١١م.
- الأشباه والنظائر: جلال الدين السيوطي (ت ٩١١هـ)، تح: عبد العال سالم مكرم، ط ١، مؤسسة الرسالة، بيروت: ١٩٨٥م.
- إصلاح المنطق: يعقوب بن إسحاق السكيت ت ٢٤٤هـ تح: أحمد محمد شاكر وعبد السلام هارون، ط ٤، دار المعارف، مصر . (د.ت)
- أصول التفكير النحوي: د. علي أبو المكارم، ط ١، دار غريب، القاهرة: ٢٠٠٦م .
- الأصول دراسة إبستمولوجية في الفكر اللغوي عند العرب: د. تمام حسان، عالم الكتب، القاهرة: ١٤٢٥هـ - ٢٠٠٤م.
- الأصول في النحو: أبو بكر محمد بن سهل السراج (ت ٣١٦هـ)، تح: د. عبد الحسين الفتلي، ط ٣ مؤسسة الرسالة، بيروت: ١٤١٧هـ - ١٩٩٦م .

- الأضداد: محمد بن القاسم الأنباري ت^{٣٢٨هـ}، تح: محمد أبو الفضل إبراهيم، المكتبة
العصرية، بيروت، ١٩٩١م .
- الإعجاز البياني في صيغ الألفاظ: د. محمد أمين الحضري، ط١، مطبعة الحسين
الإسلامية، القاهرة: ١٩٩٣م.
- الإعجاز البياني للقرآن ومسائل ابن الأزرق: د. عائشة عبد الرحمن بنت الشاطيء
ط٣، دار المعارف، القاهرة، مصر .
- الإعجاز الصرفي: عبد الحميد أحمد يوسف هنداي، المكتبة العصرية: بيروت. (د.ت)
- إعراب القرآن: أبو جعفر أحمد بن محمد بن اسماعيل النحاس (ت^{٣٣٨هـ}) تح: د. زهير
غازي زاهد، ط٢، عالم الكتب، ١٤٠٥هـ - ١٩٨٥م.
- الإغراب في جدل الإعراب ولمع الأدلة: أبو البركات الانباري (ت^{٥٧٧هـ})، تح: سعيد
الأفغاني، مطبعة الجامعة السورية ١٣٧٧هـ - ١٩٥٧م .
- الاقتراح في علم أصول النحو: جلال الدين السيوطي (ت^{٩١١هـ})، تح: د. محمود
سليمان ياقوت، ط١، دار المعرفة الجامعية، ١٤٢٦هـ - ٢٠٠٦م.
- الاقتصاد اللغوي في صياغة المفرد: د. فخر الدين قباوة، مكتبة لبنان، ط١
٢٠٠١م.
- الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين والكوفيين: أبو البركات
الأنباري (ت^{٥٧٧هـ})، تح: د. جودة مبروك محمد مبروك، ط١، مكتبة الخانجي، القاهرة .
- باهر البرهان في معاني مشكلات القرآن: محمود بن أبي الحسن بن الحسين
النيسابوري الملقب بـ(بيان الحق) ت^{٥٥٣هـ}، تح: سعاد صالح بن سعيد، ١٤١٨هـ -
١٩٩٧م.
- البحر المحيط: أبو حيان الاندلسي ت^{٧٤٥هـ}، تح: علي محمد معوض، وعادل أحمد
عبد الموجود، ط١، دار الكتب العلمية، لبنان، ١٤١٣هـ - ١٩٩٣م .

- بداية المعرفة: حسن مكي العاملي، ط٢، مطبعة السرور، إيران.(د.ت)
- البرهان: بدر الدين محمد بن عبد الله الزركشي(ت٧٩٤)، تح:محمد أبو الفضل إبراهيم، ط٣، دار التراث، القاهرة: ١٤٠٤هـ - ١٩٨٤م .
- بلاغة الكلمة في التعبير القرآني: د. فاضل صالح السامرائي، ط٢، شركة العاتك للنشر، القاهرة - مصر: ١٤٢٧ هـ - ٢٠٠٦ م.
- البيان في غريب إعراب القرآن: أبو البركات الأنباري(ت٥٧٧هـ)، تح: د.عبد الحميد طه، مراجعة: مصطفى السقا، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٤٠٠هـ - ١٩٨٠م .
- تأويل مشكل القرآن، عبد الله بن مسلم بن قتيبة:(ت٢٧٦هـ)، تح: السيد أحمد صقر، ط٢ مكتبة دار التراث، القاهرة: ١٣٩٣هـ - ١٩٧٣م.
- التبصرة والتذكرة: أبي محمد عبدالله بن علي بن إسحاق الصيمري من نحويي القرن الرابع الهجري، تح: د. فتحي احمد مصطفى علي الدين، ط١، جامعة ام القرى، المملكة العربية السعودية: مركز البحث العلمي وإحياء التراث الإسلامي ١٤٠٢هـ - ١٩٨٢م.
- التبيان في إعراب القرآن: أبو البقاء العكبري(ت٦١٦هـ)، تح:سعد كُريم الفقي، ط١ دار اليقين، ١٤٢٢هـ - ٢٠٠١ م .
- التحرير والتنوير: محمد الطاهر ابن عاشور(ت١٢٨٧هـ)،الدار التونسية، ٢٠٠٨م.
- التحويل في النحو العربي: مفهومه،أنواعه، صورته،د. رابح أبو معزة، دار ومؤسسة رسلان، ٢٠٠٨م .
- التصريف الملوكي: أبو الفتح عثمان ابن جني (ت٣٩٢) تح: محمد سعيد النعسان ط٢، منشورات شيخ الطائفة الطوسي، ١٩١٣م.
- التطور اللغوي مظاهره علله وقوانينه: د. رمضان عبدالنواب، ط١، مكتبة الخانجي ، القاهرة : ١٤٠٤هـ - ١٩٨٣م.
- التعبير القرآني:د. فاضل صالح السامرائي،دار البشائر، الأردن .

- التعريفات، أبو الحسن علي بن محمد بن علي الجرجاني (ت^{٨١٦هـ}): تح: محمد باسل عيون السود، ط٣، دار الكتب العلمية، بيروت: ٢٠٠٩ م.
- التعريف بالتصريف: د. علي أبو المكارم، ط١، مؤسسة المختار، القاهرة: ٢٠٠٧.
- تفسير غريب القرآن: عبد الله بن مسلم بن قتيبة (ت^{٢٧٦هـ})، تح: السيد أحمد صقر المكتبة العلمية، بيروت- لبنان: ١٣٩٨هـ - ١٩٧٨م.
- التمهيد في علوم القرآن: محمد هادي معرفة، ط١، مؤسسة التمهيد، ١٣٨٦هـ - ٢٠٠ م.
- تهذيب اللغة: أبو منصور محمد بن أحمد الأزهرى ت^{٣٧٠هـ}، ط١، تح: عبد السلام محمد هارون، ١٩٧٦ م.
- التوجيه النحوي وأثره في دلالة الحديث الشريف دراسة في الصحيحين: د.نشأت علي محمود عبد الرحمن ، ط١، المكتبة العصرية صيدا -بيروت: ١٤٣٢هـ - ٢٠١١م.
- التيسير في القراءات السبع: أبو عمرو الداني(ت^{٤٤٤هـ})، تح: د.حاتم صالح، ط١، مكتبة الصحابة، الشارقة الإمارات العربية المتحدة: ١٤٢٩هـ - ٢٠٠٨م .
- الجدول في إعراب القرآن وصرفه وبيانه: تصنيف محمود صافي ط٣ دار الرشيد دمشق ١٤١٦هـ - ١٩٩٥م.
- جموع التصحيح والتكسير في اللغة العربية: د.عبد المنعم سيد عبد العال، مكتبة الخانجي ، القاهرة، ١٩٧٧م.
- حاشية الصبان شرح الأشموني على ألفية ابن مالك: أبو محمد بن علي الصبان الشافعي ت^{١٢٠٦هـ}، تح: طه عبد الرؤف سعد، ط١، دار الكتب العلمية، ١٤١٧هـ - ١٩٩٧م .
- الحجة في القراءات السبع: ابن خالويه(ت^{٣٧٠هـ})، تح:عبد العال سالم مكرم، ط٣، دار الشروق، بيروت: ١٣٩٩هـ - ١٩٧٩م.

- حجة القراءات: أبو زرعة عبد الرحمن بن محمد بن زنجلة(ت القرن الرابع الهجري)،تح: سعيد الأفغاني،ط٥، مؤسسة الرسالة، بيروت : ١٤١٨هـ - ١٩٩٧م .
- الحجّة للقراء السبعة: أبو علي الحسن بن عبد الغفار الفارسي(٣٧٧هـ)، تح:د.بدر الدين قهوجي، وبشير حويجاتي، ط١، دار المأمون للتراث، ١٤٠٤هـ - ١٩٨٤م .
- الخصائص: أبو الفتح عثمان بن جني(ت٣٩٢هـ)، تح:محمد علي النجار،ط٢،عالم الكتب، بيروت- لبنان:١٤٣١هـ - ٢٠١٠م .
- الدرّالمصون:أحمد بن يوسف المعروف بالسمين الحلبي(ت٧٥٦هـ)، تح:أحمد محمد الخراط، ط١، دار القلم، دمشق : ١٩٨٧م .
- دراسات في علم اللغة: د.كمال محمد بشر، ط ٩، دار المعارف،مصر، ١٩٨٦ م .
- الدراسات اللغوية عند العرب إلى نهاية القرن الثالث، د.محمد حسين آل ياسين،ط١، دار مكتبة الحياة، بيروت، ١٤٠٠هـ - ١٩٨٠م .
- دراسة الصوت اللغوي:أحمد مختار عمر،عالم الكتب،القاهرة:١٤١٨هـ - ١٩٩٧م
- دقائق التصريف، القاسم بن محمد بن سعيد المؤدّب (من علماء القرن الرابع الهجري)، تح:د.أحمد ناجي القيسي،و د.حاتم الضامن،ود. حسين تورال، مطبوعات المجمع العلمي العراقي،بغداد،١٤٠٧هـ - ١٩٨٧م .
- دور البنية الصرفية في وصف الظاهرة النحوية:لطيفة إبراهيم النجار،ط١،دار البشير،عمّان - الأردن: ١٤١٤هـ - ١٩٩٣م .
- ديوان الحطيئة: شرح أبي سعيد السكري ، دار صادر، بيروت، ١٩٧٩م .
- سر صناعة الإعراب،أبو الفتح عثمان بن جني ت ٣٩٢هـ ،ط١، دار الكتب العلمية، بيروت،٢٠٠٠م .
- سنن الترمذي الجامع الصحيح: أبو عيسى محمد بن عيسى بن سورة ت ٢٩٧هـ، تح:خليل مأمون ،ط١ ، دار المعرفة، بيروت: ١٤٢٣هـ - ٢٠٠٢م .
- الشاهد وأصول النحو في كتاب سيبويه: د. خديجة الحديثي، ١٩٧٤م .

- شذا العرف في فن الصرف: أحمد الحملوي، ط٢، دار القلم، بيروت.(د.ت)
- شرح ابن عقيل: بهاء الدين عبدالله بن عقيل(ت٧٦٩هـ)، ط٢٠، مكتبة دار التراث، ١٤٠٠هـ - ١٩٨٠م.
- شرح الرضي على الكافية: رضي الدين: محمد بن الحسن الأستريادي ت٦٨٨هـ تح: يوسف حسن عمر، ط٢، منشورات جامعة بنغازي، ١٩٩٦م.
- شرح شافية بن الحاجب: رضي الدين الاستريادي، تح: محمد نور الحسن، ومحمد الزفزاف، ومحمد محي الدين عبد الحميد، ط١، دار المجتبى، قم، إيران: ١٣٩٠هـ - ٢٠١٠ م .
- شرح كتاب سيبويه: أبو سعيد السيرافي ت٣٦٨هـ، تح: د. رمضان عبد التواب، د. محمود فهمي حجازي، ود. محمد هاشم عبد الدايم، الهيئة المصرية العامة للكتاب ١٩٨٦م.
- شرح المفصل: الشيخ موفق الدين يعيش(ت٦٤٣هـ)، إدارة الطباعة المنيرية، مصر.
- الصاحبى: أبو الحسين أحمد بن فارس بن زكريا ت٣٩٥هـ، تح: أحمد صقر، مؤسسة المختار للنشر والتوزيع، ١٤٢٥هـ - ٢٠٠٥م .
- صور الإعلال والإبدال في المشتقات الأحد عشر والمصادر: د. رابح بومعزة، دار ومؤسسة رسلان، ٢٠٠٨م.
- صيغ الجموع في القرآن: د. وسمية عبد المحسن محمد المنصور، ط١، مكتبة الرشد، ناشرون ،المملكة العربية السعودية : ٢٠٠٤م.
- ظاهرة اللبس في العربية جدل التواصل والتفاصل: د. أسعد مهدي عرار، ط١، دار وائل عمان: ٢٠٠٣م.
- علم الدلالة التطبيقي في التراث العربي: د. هادي نهر، ط١، دار الأمل للنشر والتوزيع إربد : ٢٠٠٧م.
- العمدة في غريب القرآن: أبو محمد مكي بن أبي طالب القيسي ت٤٣٧هـ، يوسف عبد الرحمن المرعشلي، ط١، مؤسسة الرسالة، بيروت: ١٤٠١هـ - ١٩٨١م.

- العين: الخليل بن أحمد الفراهيدي (ت ١٧٥هـ)، تح: د. مهدي المخزومي، د. إبراهيم السامرائي، ط ١ مؤسسة الأعلمي للمطبوعات، بيروت: ١٤٠٨هـ - ١٩٩٨ م .

- غريب القرآن تاريخاً، تصنيفاً، معايير: محمد علي محمد جرادات، ط ١، عالم الكتب الحديث، أريد - الأردن: ٢٠١٢ م.

- القراءة في الخطاب الأصولي: يحيى محمد رمضان، ط ١، عالم الكتب الحديث، أريد، الأردن: ٢٠٠٧ م.

- القياس في اللغة العربية: د. محمد حسن عبد العزيز، ط ١، دار الفكر العربي، ١٩٩٥ م.

- القياس في النحو مع تحقيق باب الشاذ من المسائل العسكرية: أبو علي الفارسي، د. منى الياس، ط ١، دار الفكر، دمشق، ١٩٨٥ م.

- كتاب سيوييه: أبو بشر عمرو بن عثمان بن قنبر ت ١٨٠هـ، تح: عبد السلام محمد هارون، ط ٤، مكتبة الخانجي، القاهرة: ١٤٢٩هـ - ٢٠٠٤ م.

- كشف اصطلاحات الفنون والعلوم: محمد علي التهانوي، تح: د. علي دحروج، ط ١، مكتبة لبنان - ناشرون، لبنان: ١٩٩٦ م.

- الكشف عن حقائق غوامض التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل: أبو القاسم محمود بن عمر الزمخشري، (ت ٥٣٨هـ)، تح: عادل أحمد عبد الموجود، وعلي محمد معوض، ود: فتحي عبد الرحمان أحمد حجازي، ط ١، مكتبة العبيكان، الرياض: ١٤١٨هـ - ١٩٩٨ م .

- الكشف عن وجوه القراءات السبع وعللها وحججها: مكي بن أبي طالب القيسي (ت ٤٣٧هـ)، د. محي الدين رمضان، مطبوعات المجمع العلمي، دمشق: ١٣٩٤هـ - ١٩٧٤ م.

-كشف المشكلات وإيضاح المعضلات :أبو الحسن علي بن الحسين الأصبهاني
الباقولي(ت٥٤٣هـ)، تح:د.محمد أحمد الدالي ،مطبعة الصباح ،دمشق:١٤١٥هـ-
١٩٩٤م .

-الكليات: أبو البقاء أيوب بن موسى الحسيني الكفوي،معجم في المصطلحات والفروق
اللغوية ت١٠٩٤هـ، ط٢، مؤسسة الرسالة، تح:د.عدنان درويش، ومحمد المصري ط٢،
مؤسسة الرسالة، بيروت - لبنان:١٤١٩هـ - ١٩٩٨م .

-كمال اللغة القرآنية بين حقائق الإعجاز وأوهام الخصوم: د. محمد محمد داود، دار
المنار، القاهرة:(د.ت) .

-لسان العرب:ابن منظور(ت٧١١هـ)،تح: عبد الله علي الكبير، ومحمد أحمد حسب
الله، وهاشم محمد الشاذلي،دار المعارف، القاهرة.(د.ت)

- ليس في كلام العرب الحسين بن أحمد ابن خالويه ت٣٧٠هـ ، تح أحمد عبد الغفور
عطار، ط٢، مكة المكرمة، ١٣٩٩هـ - ١٩٧٩م .

- مباحث في علوم القرآن: د. صبحي الصالح، دار العلم للملايين، ط١٠، بيروت:
١٩٧٧.

- مجاز القرآن: أبو عبيدة معمر بن المثنى التميمي ت^{٢١٠}، تح: د.محمد فؤاد سزكين،
مكتبة الخانجي، مصر .(د.ت)

-مجمع البيان:أبو علي الفضل بن الحسن الطبرسي(ت ٥١٠هـ)،ط١،دار المرتضى،
بيروت-لبنان :١٤٢٧هـ - ٢٠٠٦م .

- مجموع أشعار العرب : تح وليم بن الورد البروسي ، دار ابن قتيبة ،الكويت .

-المحتسب في تبين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها:أبو الفتح عثمان بن جني
ت٣٩٢،تح: علي النجدي ناصف، ود.عبد الحليم النجار،و د.عبد الفتاح إسماعيل
شلبي، القاهرة:١٤١٥هـ - ١٩٩٤م.

-المذكر والمؤنث:أبو بكر ابن الأنباري(ت٣٢٨هـ)،تح: محمد عبد الخالق عزيمة
القاهرة : ١٤٠١هـ - ١٩٨١م .

- المزوج في العربية: د. جواد كاظم عناد، ط ١، دار تموز، دمشق: ٢٠١١ م.
- المزهري في علوم اللغة وأنواعها: عبد الرحمن جلال الدين السيوطي (ت ٩٢٢ هـ)،
تح: محمد أحمد جاد المولى، ومحمد أبو الفضل إبراهيم، وعلي محمد البجاوي
ط ٣، مكتبة دار التراث، القاهرة .
- مشكل إعراب القرآن: مكي بن أبي طالب القيسي (ت ٤٣٧ هـ)، تح: حاتم صالح
الضامن ط ١، دار البشائر، ١٤٢٤ هـ - ٢٠٠٣ م.
- مشكل القرآن الكريم: عبد الله بن حمد المنصور، ط ١، دار ابن الجوزي، المملكة
العربية السعودية: ١٤٢٦ هـ.
- معاني الأبنية في العربية: د. فاضل صالح السامرائي، ط ٢، دار عمّار، الأردن:
٢٠٠٧ م.
- معاني القرآن: أبو الحسن سعيد بن مسعدة الأخفش (ت ٢١٥ هـ)، تح: د. هدى محمود
قراءة، ط ١، مكتبة الخانجي، القاهرة: ١٤١١ هـ - ١٩٩٠ م .
- معاني القرآن: أبو زكريا يحيى بن زياد الفراء (ت ٢٠٧ هـ)، تح: محمد علي النجار
وأحمد يوسف نجاتي، ط ٣، عالم الكتب، بيروت: ١٤٠٣ هـ - ١٩٨٣ م .
- معاني القرآن: علي بن حمزة الكسائي ت^{١٨٩}، تح: د. عيسى شحاتة عيسى، ط ١،
دار قباء، القاهرة: ١٩٩٨ م .
- معاني القرآن للنحاس: أبو جعفر النحاس (ت ٣٣٨ هـ)، تح: محمد علي الصابوني
ط ١، جامعة أم القرى، المملكة العربية السعودية: ١٩٨٨ م.
- معاني القرآن وإعرابه: أبو إسحاق إبراهيم بن الزجاج (ت ٣١١ هـ)، تح: د. عبد الجليل
عبد شلبي، ط ١، بيروت: ١٩٨٨ .
- معاني النحو: د. فاضل صالح السامرائي، ط ٢، شركة العاتك لصناعة الكتاب، القاهرة
٢٠٠٣ م

-المفردات في غريب القرآن:أبو القاسم الحسين بن محمد الأصفهاني(ت٤٢٥هـ)، مكتبة نزار مصطفى الباز.

- مقاييس اللغة:أبو الحسين أحمد بن فارس بن زكريا(٣٩٥هـ)، تح:عبد السلام محمد هارون، ط٢، دار الفكر، الكويت، ١٩٨٨م.

-المقتضب: أبو العباس محمد بن يزيد المبرد(ت٢٨٥هـ)،تح: د.محمد عبدالخالق عضيمة، ط٣، المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية ، لجنة إحياء التراث، ١٩٩٤م.

-معجم أصول الفقه: خالد رمضان حسن، ط١، دار الطرابيشي، ١٩٨٩م.

-معجم القراءات القرآنية:د. أحمد مختار عمر، ود.عبد العال سالم مكرم، ط٢، مطبوعات جامعة الكويت، ١٤٠٨ هـ -١٩٨٨م.

-معجم المصطلحات النحوية والصرفية: د. محمد سمير نجيب اللبدي، ط١، مؤسسة الرسالة ، بيروت، ١٩٨٥م.

- المعنى والتأويل: د. عواطف كنوش مصطفى التميمي، ط١، دار صفاء للنشر عمان، الأردن:١٤٣١هـ - ٢٠١٠م.

- المعنى وظلال المعنى:د. محمد محمد يونس علي، ط٢، دار المدار الإسلامي بيروت: ٢٠٠٧م.

- الممتع الكبير في التصريف: ابن عصفور الإشبيلي ت٦٦٩، تح: د.فخر الدين قباوة، ط١، مكتبة لبنان، بيروت: ١٩٩٦ .

- المنصف: شرح أبي الفتح عثمان ابن جني لكتاب التصريف لأبي عثمان النحوي البصري(ت٣٩٢هـ)، تح: ابراهيم مصطفى، وعبد الله أمين، ط١، دار إحياء التراث القديم ١٣٧٣هـ -١٩٥٤م.

-المنهج الصوتي للبنية العربية: د. عبد الصبور شاهين، مؤسسة الرسالة، بيروت : ١٤٠٠هـ - ١٩٨٠م .

- موسوعة النحو والصرف: د. أميل بديع يعقوب ، ط٧، بيروت - لبنان: ٢٠٠٩م.
- الميزان في تفسير القرآن:السيد محمد حسين الطباطبائي، ط ١، مؤسسة الأعلمي للمطبوعات،بيروت، لبنان: ١٤١٧هـ-١٩٩٧م.
- نزهة الطرف في علم الصرف:أحمد بن محمد الميداني(ت٥١٨هـ)،تح: د.محمد عبد المقصود درويش، ط٢، ٢٠٠٨م.
- النظام النحوي في القرآن دلائل الكلم: د. عبد الوهاب حسن حمد، ط١، دار صفاء، عمان-الأردن: ١٤٣١هـ- ٢٠١٠م .
- نظرية الأصل والفرع في النحو العربي: د.حسن خميس الملخ، دار الشروق عمان: ٢٠٠١م .
- النظرية اللغوية في التراث العربي: محمد عبد العزيز عبد الدايم، ط١، دار السلام مصر: ٢٠٠٦م .
- النهاية في غريب الحديث والأثر: أبو السعادات المبارك بن محمد الجزري ابن الأثير ت٦٠٦هـ ،تح طاهر أحمد الزاوي ، ومحمود محمد الطناحي، دار إحياء التراث العربي، بيروت-لبنان .

الرسائل والأطاريح

- الأبنية الصرفية في ديوان امريء القيس: أطروحة تقدّم بها الأستاذ صباح عباس سالم الخفاجي، إشراف د. محمود فهمي حجازي، القاهرة، ١٣٩٨هـ - ١٩٧٨م.
- تعدد التوجيه النحوي عند الطبري في تفسيره جامع البيان عن تأويل آي القرآن: رسالة ماجستير، عبد المحسن أحمد الطبطبائي، إشراف: د. محمد حماسة عبد اللطيف جامعة القاهرة، كلية دار العلوم، ٢٠٠١م.
- توجيه القراءات القرآنية في كتب معاني القرآن حتى نهاية القرن الثالث الهجري: أطروحة تقدم بها جواد كاظم عناد، إشراف د.حسام النعيمي، كلية الآداب، جامعة بغداد، ١٩٩٤م.

- شواذ جمع التكسير في ضوء القاعدة النظرية والأصول القياسية: رسالة ماجستير تقدم بها صالح نوري عبد الله، إشراف د.نهاد حسوبي صالح، كلية الآداب، جامعة بغداد، ٢٠٠٧م.

- قواعد التوجيه الصرفي: أطروحة تقدم بها عصام عبد الفتاح محمد ندا، إشراف د.محمود محمد الطناحي، ود.وفاء كامل فايد، ود.محمود أحمد إبراهيم كلية دار العلوم جامعة القاهرة، ٢٠٠٣م .

- العدول الصرفي في القرآن الكريم: أطروحة تقدم بها هلال علي محمود الجحيشي، إشراف محي الدين توفيق إبراهيم كلية الآداب، جامعة الموصل، ١٤٢٦هـ - ٢٠٠٥م.

- المشكل في العربية: أطروحة تقدّم بها أمين عبيد جيجان الدليمي، إشراف د.صباح عطوي عبود، كلية التربية، جامعة بابل، ٢٠٠٩م .

- المعنى في تفسير الكشاف للزمخشري ت^{٥٣٨}: أطروحة تقدم بها نجاح فاهم صابر العبيدي، إشراف، د.صباح عطوي عبود كلية التربية، جامعة بابل ، ٢٠٠٨م .

Ministry of Higher Education and
Scientific Research
University of AL- Muthana
College of Education
Dept. of Arabic Language



THE MORPHOLOGICAL CHANNELING IN THE BOOKS ON THE OBSCURE OF PARSING THE QURAN IN THE FIFTH AND SIXTH CENTURY A.H.

A Dissertation submitted by:

Ruqaya Sajad Hassan

To:

The council of college of education, University of
Al-Muthana As a Partial Requirement Fulfillment
for the award of the degree master of language and
literature.

Under the esteemed guidance of:

prof. Ali Farhan Jawad

2014 A.D.

1435 A.H.

ABSTRAC

_This study deals with the morphological channeling in three books the common subject matter of which is the obscurity of the parsing of the Quran. These books are :

1.*Mushkil 'ʾarab 'al-Quran* by Makki Ibn Abi Talib al-Qaisi(d.437 A.H.).

2.*Kashf al-mushkilat wa'idhah 'al-muʾdhillat* by Abul Hassan Ai Ibn Al-Hussein al'isbihani al-Baquli(d.543 A.H.)

3.*'al-Bayan fi 'ʾarab 'al-Quran*. By Abul Barakat 'al-'Anbari(d.577 A.H.)

The study has been divided into three chapters preceded by a preface and ended up by a conclusion outlining the most important findings.

In the preface the concept of morphological channeling has been studied alongside its relation to interpretation and most of its utterances .The obscurity has also been defined in addition to its overlapping with other phenomena which are the phenomena of the obscure and allegorical. In chapter one channeling texts have been presented alongside analyzing them and authenticating what is possible within them as regards the books of early scholars who came before the authors of the obscure. The chapter has been divided into four sections , the first deals with morphological channeling in the structures of the infinitives while the second deals with the structures of the derived forms and the third in the singular and plural and the fourth in the verbal structures.

In chapter two the means of morphological channeling have been studied and divided up into three sections according to the most apparent in the texts on channeling .Section one has dealt with the shift from the original while the second has dealt with restoring the original and the third is on assuming verbal and abstract adjacency .

The study in the third chapter has been devoted to the evidence of morphological channeling .It has included three sections divided up according to the way they indicate to channeling texts which are analogy , generally accepted usage and state accompanying. The study has been concluded through a set of findings.

Morphological channeling in the books of the obscure of the Quran is an extension of the channeling of their predecessors headed by Sibawayh who is referred to implicitly in these books because the morphological obscurity is strongly related to the grammatical obscurity; rather the latter is based on it in many of the issues.

The research has revealed that the approach of Abul Barakat in his *bayanis* is close to the approach of Makki in his *mushkil*. There is also remoteness in the approach of al-Baquli which is closer to the books on the meaning of the Quran because of its dependence on the meaning in many of its processes of channeling alongside finding the Quranic analogs. The '*al-Bayan fi gharib 'i?rab al- Quran*' has been found to be the most inclusive in channeling terms. There is something in common among these books which is the fact that they were written to be in the service of the Quran especially after the emergence of solecism as a result of the intermixing among nations. The most important causes of the obscure is the shareform and the contravening of the Arabic measures and the disappearance of the original as a result of the change affecting structures, bearing more than one meaning by the structure, violating a norm or more of structural forms, contravening the rule and restricting some of the issues to generally accepted usage.

Accordingly, means of restoring the original were as numerous as their causes and their possibilities. *This shows that the truth about the obscure relates to the reader and not to the Quranic text because it was revealed according to the Arabic language norms and traditions.*